

مع القرآن الكريم في

تاريخه . خصائصه . أحكامه
أسراره . قراءاته . آداب تلاوته
ناسخه ومنسوخه

تأليف

الدكتور شعبان محمد السماعيل

المدرس بجامعة الأزهر
وعضو لجنة مراجعة المصاحف
بمجمع البحوث الإسلامية

يطلب من جميع المكتبات

حقوق الطبع محفوظة للزلف

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

وزارة الثقافة والإعلام

إصدارها: محمد عبد الوهاب
مكتبة المؤلفين في الكويت
تتمتعون به ٩٤-٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين ، سيدنا محمد النبي الأمي المصطفى الكريم وعلى آله وأصحابه ومن دعا بدعوته وتمسك بسنته إلى يوم الدين .

وبعد :

فإن فضل القرآن الكريم على سائر الكلام كفضل الله تعالى على سائر خلقه ، وقد جعله الله تعالى آخر رسالاته إلى الأرض لهداية البشرية ، وتحقيق مصالحها الدينية والدنيوية . قال تعالى : (وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه) .

وعن على رضى الله عنه — قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ستكون فتن كقطع الليل المظلم قات يارسول الله وما المخرج منها ؟ قال : كتاب الله تبارك وتعالى ، فيه نبأ من قبلكم ، وخبر من بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، هو حبل الله المتين ، ونوره المبين ، والذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء ، ولا تلتبس به الألسنة ، ولا تشعب معه الآراء ، ولا يشعب منه العلماء ، ولا يملكه الاثقياء ، ولا يغفل عن كثرة الرد ، ولا تنقضى عجائبه ، وهو الذى لم تنته الجن إذ سمعته أن قالوا : (إنا سمعنا قرآناً عجياً) من علم عليه سبق ، ومن قال

به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر ، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم .

فالقرآن الكريم هو الدستور الدائم لإصلاح الخلق ، وقانون السماء لهداية الأرض ، وهو حجة الرسول صلى الله عليه وسلم وآيته الكبرى ، وهو ملاذ الدين الأعلى : يستند إليه في عقائده ، وعباداته ، وحكمه ، وأحكامه ، وآدابه وأخلاقه ، وقصصه ومواعظه ، وهو عماد لغة العرب ، تستمد منه علومها وبقاؤها .

إنه منهج الله تعالى الذى لا تصلح الحياة إلا به ، وهو أساس سعادة البشرية في الدنيا والآخرة : (إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) .

من أجل هذا عني المسلمون منذ فجر الإسلام بالقرآن الكريم ، فتضافرت جهودهم في الاستفادة منه والعناية به .

وقد اتخذت هذه العناية أشكالا مختلفة ، فتارة ترجع إلى حفظه وكيفية آدائه ، وتارة إلى أسلوبه وإعجازه ، وأخرى إلى كتابته ورسمه ، وتارة إلى تفسيره وشرحه واستنباط الأحكام منه .

وهكذا عكف العلماء على الاستفادة من هذا الفيض الإلهي الذى لا تنتهى عجائبه ، ودوروا في ذلك الكتب والموسوعات ، في كل ناحية من فواحي العلوم التى تتعلق بالقرآن الكريم ، وهو مظهر يدل على أن القرآن الكريم هو منهج الله تعالى إلى عباده ، وكلته الأخيرة التى لا تصلح الحياة إلا بها ، ومن هنا تكفل الله عز وجل بحفظه في قوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) .

وقد حاولت - بجهدي المتواضع - أن أجمع شيئاً مما يتعلق بالقرآن
الكريم ، عن تاريخه ، من حيث نزوله على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتدوينه وكيفية كتابته ، وقراءاته التي نزل بها ، وشيئاً من أسرارهِ وخصائصهِ
وأحكامهِ وآداب تلاوته وسميت ذلك « مع القرآن الكريم في تاريخهِ .
خصائصهِ . أحكامهِ . أسرارهِ . قراءاته . آداب تلاوته . ناسخه ومنسوخه ،
والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، إنه خير مأمول
وأكرم مسئول .

وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمي وعلى آله وصحبه وسلم .

شعبان محمد اسماعيل

تعريف القرآن الكريم

لا يختلف اثنان في أن القرآن الكريم هو الكتاب المنزل من عند الله تبارك وتعالى على قلب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فهو في غنى عن التعريف . ولكن جرياً على ما درج عليه السابقون من التمييز بين الأشياء أكمل تمييز فإتينا سنعرض هنا لتعريف القرآن لغة ، واصطلاحاً .

القرآن في اللغة :

والقرآن في اللغة مصدر مرادف للقراءة ، ومنه قوله تعالى : (إن علينا جمعه وقرآنه ، فإذا قرأناه فاتبع قرآنه)^(١) ثم نقل من هذا المعنى المصدري وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ، من باب إطلاق المصدر على مفعوله . ذلك ما نختاره استناداً إلى موارد اللغة . وقوانين الاشتقاق ، وإليه ذهب اللحياني وجماعة .

أما القول بأنه وصف من القرء بمعنى الجمع . أو أنه مشتق من القرآن . أو أنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء أو أنه مرئجل أى موضوع من أول الآء ، علماً على الكلام المعجز المنزل ، غير مهموز ولا مجرد من أل ، فكل أولئك لا يظهر له وجه وجيه ، ولا يخلو توجيه بعضه من كلفة ، ولا من بعد عن قواعد الاشتقاق وموارد اللغة .

وعلى رأى المختار فلفظ قرآن مهموز ، وإذا حذف همزه فأنما ذلك للتخفيف ، وإذا دخلته د أل ، بعد التسمية فأنما هى للمع الأصل لا للتعريف . ويقال للقرآن : فرقان أيضاً ، وأصله مصدر كذلك ثم سمي به النظم الكريم ،

(١) القيامة (١٨ - ١٩) .

تسمية للفعول أو الفاعل بالمصدر، باعتبار أنه كلام فارق بين الحق والباطل، أو مفروق بعضه عن بعض في النزول، أو في السور والآيات، قال تعالى: (تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً) (١).

ثم إن هذين الاسمين هما أشهر أسماء النظم الكريم. بل جعلهما بعض المفسرين مرجع جميع أسمائه، كما ترجع صفات الله على كثرتها إلى معنى الجلال والجمال. وبلى هذين الاسمين في الشهرة. هذه الأسماء الثلاثة الكتاب والذكر والتزليل.

وقد تجاوز صاحب البرهان حدود التسمية: فبلغ بعدتها خمسة وخمسين، وأسرف غيره في ذلك حتى بلغ بها نيفا وتسعين، كما ذكره صاحب التبيان. واعتمد هذا وذاك على إطلاقات واردة في كثير من الآيات والسور، ووافتهما أن يفرقا بين ما جاء من تلك الألفاظ على أنه اسم، وما ورد على أنه وصف، ويتضح ذلك لك على سبيل التمثيل، في عددهما من الأسماء لفظ وقرآن، ولفظ وكريم، أخذاً من قوله تعالى: (إنه لقرآن كريم) (٢). كما عدّا من الأسماء لفظ وذكر، ولفظ ومبارك، اعتماداً على قوله تعالى: (وهذا ذكر مبارك أنزلناه) (٣) على حين أن لفظ قرآن وذكر في الآيتين، مقبول كونهما اسمين. أما لفظ كريم ومبارك، فلا شك أنهما وصفان كما ترى، والمطلب في ذلك سهل يسير، بيد أنه مسهب طويل، حتى لقد أفرد بعضهم بالتأليف، وفيما ذكرناه كفاية.

القرآن فى الاصطلاح

معلوم أن القرآن كلام الله ، وأن كلام الله غير كلام البشر ، ما فى ذلك ريب . ومعلوم أيضاً أن الإنسان له كلام ، قد يراد به المعنى المصدرى ، أى التكلم ، وقد يراد به المعنى الحاصل بالمصدر ، أى المتكلم به ، وكل من هذين المعنيين : لفظى ونفسى ، فالكلام البشرى اللفظى بالمعنى المصدرى ، هو تحريك الإنسان لسانه وما يساعده فى إخراج الحروف من المخارج .

والكلام اللفظى بالمعنى الحاصل بالمصدر : هو تلك الكلمات المنطوقة ، التى هى كيفية فى الصوت الحسى ، وكلا هذين ظاهر لا يحتاج إلى توضيح . أما الكلام النفسى بالمعنى المصدرى ، فهو تحضير الإنسان فى نفسه بقوته المتكلمة الباطنة ، للكلمات التى لم تبرز إلى الجوارح ، فيتكلم بكلمات متخيلة يرتبها فى الذهن بحيث إذا تلفظ بها بصوت حسى كانت طبق كلماته اللفظية .

والكلام النفسى بالمعنى الحاصل بالمصدر : هو تلك الكلمات النفسية والألفاظ الذهنية المترتبة ترتيباً ذهنياً منطبقاً عليه الترتيب الخارجى .

ومن الكلام البشرى النفسى بنوعيه قوله تعالى : (فأسرها يوسف فى نفسه ولم يبدها لهم قال : أنتم شر مكاناً) (١) . ومنه الحديث الشريف الذى رواه الطبرانى عن أم سلمة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سأله رجل فقال : إني لأحدث نفسى بالشيء لو تكلمت به لأحبطت أجرى ، فقال عليه السلام : لا ياتى ذلك الكلام إلا مؤمن .

فأنت ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم سمى ذلك الشيء الذي تحدثت به
النفس كلاماً ، مع أنه كلمت ذهنية لم ينطق بها الرجل مخافة أن يحبط بها
أجره ، وهذا الإطلاق من الرسول يحمل على الحقيقة لأنها الأصل
ولا صارف عنها .

كذلك القرآن كلام الله - والله المثل الأعلى - قد يطلق ويراد به
الكلام النفسي ، وقد يطلق ويراد به الكلام اللفظي ، والذين يطلقونه
إطلاق الكلام النفسي هم المتكلمون لحسب ، لأنهم المتحدثون عن صفات الله
تعالى النفسية من ناحية ، والمقرررون لحقيقة أن القرآن كلام الله غير مخلوق
من ناحية أخرى . أما الذين يطلقونه إطلاق الكلام اللفظي ، فالأصوليون
والفقهاء وعلماء العربية ، وإن شاركهم فيه المتكلمون أيضاً ، بإطلاق ثالث
عندهم كما يتبين لك بعد . وإنما عني الأصوليون والفقهاء بإطلاق القرآن
على الكلام اللفظي ، لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام وهو لا يكون
إلا بالألفاظ . وكذلك علماء العربية يعينهم أمر الإعجاز ، فلا جرم كانت
وجهتهم الألفاظ .

والمتكلمون يمتنون أيضاً بتقرير وجوب الإيمان بكتب الله المنزل ومنها
القرآن ، وبإثبات نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم بمعجزة القرآن .
وبدهى أن ذلك كله مناطه الألفاظ ، فلا بدع أن ساهموا في هذا الإطلاق
الثالث .

القرآن عند المتكلمين

ثم إن المتكلمين حين يطلقونه على الكلام النفسى يلاحظون أمرين :
أحدهما : أن القرآن علم أى كلام ممتاز عن كل ما عداه من الكلام
الإلهى .

ثانيهما : أنه كلام الله ، وكلام الله قديم غير مخلوق ، فيجب تنزهه عن
الحوادث وأعراض الحوادث .

وقد علمت أن الكلام النفسى البشرى يطلق بإطلاقين ، أحدهما : على
المعنى المصدري ، وثانيهما : على المعنى الحاصل بالمصدر . فكذلك كلام الله
النفسى . يطلق بإطلاقين :

أحدهما : على نظير المعنى المصدري للبشر .

وثانيهما : على نظير المعنى الحاصل بالمصدر للبشر . وإنما قلنا : على نظير ،
لما هو مقرر من وجوب تنزه الكلام الإلهى النفسى عن الخلق وأشياء
الخلق . فعرفوه بالمعنى الأول الشبيه بالمعنى المصدري البشرى . وقالوا :
« إنه الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الحكيمية . من أول الفاتحة إلى آخر
سورة الناس » .

وهذه الكلمات أزلية مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية .
وهى مترتبة غير متعاقبة . كالصورة تنقطع فى المرأة مترتبة غير متعاقبة .
وقالوا فى تعريفهم هذا : إنها حكيمية لأنها ليست ألفاظاً حقيقية مصورة
بصورة الحروف والأصوات . وقالوا إنها أزلية ، ليشبهاها معنى القدم .
وقالوا إنها مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية لينفوا عنها أنها

مخلوقة . وكذلك قالوا : إنها غير متعاقبة ، لأن التعاقب يستلزم الزمان ،
والزمان حادث . وأثبتوا لها الترتيب ، ضرورة أن القرآن حقيقة مترتبة بل
متنازة بكمال ترتبها وانسجامها .

إذا عرفت هذا الاطلاق الأول عند المتكلمين ، سهل عليك أن تعرف
إطلاقهم الثاني للقرآن الكريم : وهو أنه تلك الكلمات الحكمية الأزلية
المتربة في غير تعاقب ، المجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية .

وهو تعريف للقرآن كلام الله بما يشبه المعنى الحاصل بالمصدر لكلام
البشر النفسى . ذاك إطلاقان اختص بهما المتكلمون كما رأيت .

وهناك إطلاق ثالث للقرآن يقول به المتكلمون أيضاً لكن يشاركونهم
فيه الأصوليون والفقهاء وعلماء العربية ذلك أنه هو :

« اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من أول الفاتحة إلى آخر
سورة الناس » الممتاز بخصائصه التى سنذكرها بمد قليل .

فهو مظاهر وصور لتلك الكلمات الحكمية الأزلية ، التى أشرنا إليها آنفاً .

ويطلق القرآن إطلاقاً رابعاً على النقوش المرقومة بين دفتى المصحف ،
باعتبار أن النقوش دالة على الصفة القديمة ، والكلمات الغيبية ، واللفظ المنزل .
وهو إطلاق شرعى عام . ولنضرب لك مثلاً يوضح ذلك المقام الذى ضلت
فيه الأفهام ، ووزات فيه الأقدام .

رجل شاعر ، كشراف الدين البوصيرى - رحمه الله - لا ريب أنه كان
يحمل فى نفسه قوة شاعرة ، يستطيع أن يصوغ بها ما شاء من غرر الفصائد .
وعند ما اتجهت شاعريته مثلاً ، أن يمتدح أفضل الخليفة صلوات الله وسلامه
عليه بقصيدته المعروفة بالهمزية ، لاشك أنه عاجل النظم فى نفسه ، واستحضر
المعاني والألفاظ والأوزان ، حتى تمثل له ذلك القصيد فى نفسه ، وتأثرت

نفسه به على وجه إذا تكلم به بصوت حسي كان عين نظمه المنقفي الموزون ، ثم لاشك أنه نطق بقصيدة بعد ، ثم كتبه بعد أن أنشده . فهذا الاسم الشهير بالهمزية في مدح خير البرية ، يمكن أن نقرب به الإطلاقات الأربعة التي أطلقنا بها القرآن الكريم : يصح أن نطلق الهمزية على القوة الشاعرة لذلك الرجل باعتبار انجاءها إلى هذا النظم الخاص ، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يأخذ صورة اللفظ والنقش ، ويصح أن نطلقها على هذا النظم الخاص ، الذي تمثل في نفسه من قبل أن يظهر بمظهر الانفاظ والنقوش كذلك ، ويصح أن نطلقها على هذا النظم بعد أن تمثل أصواتاً ملفوظة وحروفاً موزونة . ويصح أن نطلقها على هذا النظم متمثلاً في صورته المرسومة ، ونقوشه المكتوبة .

القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية

أظنني قد أطلت عليك ولكن المقام دقيق وخطير ، فلا تضق ذرعاً بهذا التطويل والتثليل ، ثم استمع لما وعدتك إياه من بيان معنى القرآن على أنه اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس .

هذا الإطلاق كما علمت — ينسب إلى علماء الأصول والفقهاء واللغة العربية . ويوافقهم عليه المتكلمون أيضاً . غير أن هؤلاء الذين أطلقوه على اللفظ المنزل الخ . قد اختلفوا في تعريفه : فمنهم من أطال في التعريف وأطنب ، بذكر جميع خصائص القرآن الممتازة ، ومنهم من اختصر فيه وأوجز ، ومنهم من اقتصد وتوسط .

فالذين أطنبوا عرفوه (بأنه الكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ، المكتوب في المصاحف ، المنقول بالتواتر ، المتعبد بتلاوته) .

وأن ترى أن هذا التعريف جمع بين الإعجاز ، والتنزيل على النبي صلى الله عليه وسلم والكتابة في المصاحف ، والنقل بالتواتر ، والتعبد بالتلاوة . وهي الخصائص العظمى التي امتاز بها القرآن الكريم . وإن كان قد امتاز بكثير سواها .

ولا يخفى عليك أن هذا التعريف كان يكفي فيه ذكر بعض تلك الأوصاف ويكون جامعاً مانعاً ، غير أن مقام التعريف مقام إيضاح وبيان ، فيناسبه الإطناب لغرض زيادة ذلك والبيان ، لذلك استباحوا لأنفسهم أن يزيدوا فيه ويسهبوا .

والذين اختصروا وأوجزوا في التعريف : منهم من اقتصر على ذكر وصف واحد هو الإعجاز ، ووجهة نظرهم في هذا الاختصار أن الإعجاز هو الوصف الثاني للقرآن . وأنه الآية الكبرى على صدق النبي صلى الله عليه وسلم والشاهد العدل على أن القرآن كلام الله .

ومنهم من اقتصر على وصفين : هما الإنزال والإعجاز وحجتهم أن ما عدا هذين الوصفين ليس من الصفات اللازمة للقرآن ، بدليل أن القرآن قد تحقق فعلاً بهما دون سواهما على عهد النبوة .

ومنهم من اقتصر على وصفي النقل في المصاحف والتواتر ، لأنهما يكفيان في تحصيل الغرض ، وهو بيان القرآن وتمييزه عن جميع ما عداه .

والذين توسلوا : منهم من عرض لإنزال الألفاظ ، والكتابة في المصاحف والنقل بالتواتر لحسب ، موجهاً رأيه بأن المقصود هو تعريف القرآن لمن لم يدركه زمن النبوة ، وأن ما ذكره من الأوصاف هو من اللوازم البينة لأولئك الذين لم يدركوها ، بخلاف الإعجاز فإنه غير بين بالنسبة لهم ، وليس وصفاً لازماً لما كان أقل من سورة من القرآن .

ومن أولئك الذين توسطوا من عرض الإنزال والنقل بالتواتر والتعبد بالتلاوة فقط ، مستنداً إلى أن ذلك هو الذى يناسب غرض الأصوليين . وعرفوه بأنه : (اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ، المنقول عنه بالتواتر المتعبد بتلاوته) .

فاللفظ جنس في التعريف ، يشمل المفرد والمركب .

ولاشك أن الاستدلال على الأحكام كما يكون بالمركبات يكون بالمفردات ، كالعام والخاص والمطلق والمقيد ، وخرج بالمنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم ينزل أصلاً مثل كلامنا ، ومثل الحديث النبوى ، وما نزل على غير النبي صلى الله عليه وسلم كالتوراة والإنجيل ، وخرج بالمنقول تواتراً جميع ما سوى القرآن من منسوخ التلاوة والقراءات غير المتواترة ، سواء أكانت مشهورة نحو قراءة ابن مسعود « متابعات » عقيب قوله تعالى (فن لم يجد فصيام ثلاثة أيام)^(١) أم كانت آحادية كقراءة ابن مسعود أيضاً لفظ « متابعات » عقيب قوله سبحانه (ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر)^(٢) فإن شيئاً من ذلك لا يسمى قرآناً ولا يأخذ حكمه ، وخرجت الأحاديث القدسية إذا تواترت بقولهم « المتعبد بتلاوته »^(٣) .

(١) المائدة (٨٩) .

(٢) البقرة (١٨٥) .

(٣) مناهل العرفان (٧/١ - ١٤) ، وانظر : لطائف الإشارات

القسطلاني (١٦/١) حاشية العطار على شرح جمع الجوامع (٢٨٩/١) القاموس

المحيط فصل اللغاف باب الهمزة ، شرح الطحاوية في المقيدة السلفية ص ٨٩ .

أسماء القرآن

من خصائص القرآن الكريم أن له عدة أسماء ، وهذا يدل على شرفه وعلو منزلته ، فكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى وعلو قدره ومنها :

١ - القرآن : قال الله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان)^(١) .

٢ - الفرقان : قال الله تعالى : (تبارك الذي نزل الفرقان)^(٢) .

٣ - الكتاب : قال تعالى : (ما فرطنا في الكتاب من شيء)^(٣) .

٤ - الذكر : قال تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر)^(٤) .

٥ - الوحي : قال تعالى : (قل إنما أنذركم بالوحي)^(٥) .

٦ - التنزيل : قال تعالى : (الله نزل أحسن الحديث)^(٦) .

٧ - القصص : قال تعالى : (إن هذا هو القصص الحق)^(٧) .

٨ - الروح : قال الله تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا)^(٨) .

٩ - المثاني : قال الله تعالى : الله نزل أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني^(٩) .

(٢) الفرقان (١) .

(١) البقرة (١٨٥)

(٤) الحجر (٩) .

(٣) الانعام (٣٨)

(٦) الزمر (٢٣) .

(٥) الانبياء (٤٥)

(٨) الشورى (٥٢) .

(٧) آل عمران (٦٢)

(٩) الزمر (٢٣)

والهدى ، والبيان ، والتهيان ، والموعظة ، والرحمة ، والبشير ، والنذير ،
والعزيز ، أى الذى لا يرام فلا يوتى بمثله ، والحكيم ، أى المحكم ، بفتح
الكاف ، والمهيمن ، وهو الشاهد ، والشفاء ، المجيد ، لشرفه على كل كلام ،
والنور .

وقد أوصلها بعضهم إلى نيف وتسعين اسماً^(١) .

(١) انظر : البرهان للزركشى (٢٧٣/١) لطائف الإشارات للقسطلانى

(١٨/١ : ١٩) .

فضل تلاوة القرآن الكريم

من خصائص القرآن الكريم أن تلاوته عبادة يثاب عليها الإنسان ،
وينال بها الأجر من الله عز وجل ، وهذه الخاصية ليست لغيره من
الكتب السابقة .

قال الله تعالى : (إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة وأنفقوا مما
رزقناهم سرأً وعلانية يرجون تجارة لن تبور ليوفيهم أجورهم ويزيدهم من فضله
إنه غفور شكور)^(١) وفي هذه الآية الكريمة إشادة بالتأين لكتاب الله
تعالى ، وبيان اعظيم أجرم ، وكريم جزائهم ، وليس المراد بالتلاوة مجرد
المروور بالكلمات ، وترديد ما على الأفواه من غير فكر ولا روية ، وإنما المراد
التلاوة التي يصحبها التمعن والتدبر الذي يلبس عنه الإدراك والتأثر ، ولا شك
أن التأثر يفضي بالتأريء للاحالة إلى العمل بمقتضى قراءته ، ولذلك اتبع الله
القراءة بإقامة الصلاة ، وبالإففاق سرأً وعلانية من فضل الله ثم برباء القارئ
- بسبب ذلك - تجارة لن تبور ... فهم يعرفون أن ما عند الله فيها خير مما
ينفقون ، ويتاجرون بتجارة كاسية ، مضمونة الربح ، يعاملون الله وحده ، وهي
أربح معاملة ، ويتاجرون بها تجارة تؤدي إلى توفيتهم أجرم ، وزيادتهم من
فضل الله تعالى ، « إنه غفور شكور » يغفر التقصير . ويشكر الأداء ، وشكره
تعالى كناية عن رضاه تعالى عن هؤلاء ، وحسن جزائهم عنده .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب
يوم القيامة ، ومن يسر على مصريسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، والله في

عون العبد مادام العبد في عون أخيه ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله تعالى يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة ، وذكروا الله فيمن عنده ، ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه ، أخرجه مسلم .

والسكينة هي الشدة التي توقع صاحبها في الكرب ، ومعنى تنفيسها تخفيفها وإزالتها ، وقوله : في بيت من بيوت الله ، ليس البيت قيداً فإذا اجتمعوا في مكان آخر غير المسجد كان لهم هذا الفضل أيضاً ، فالتقييد ببيت الله خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له .

فالاجتماع للتلاوة في أى مكان يترتب عليه هذا الفضل وإن كان الاجتماع للتلاوة والمداينة في المسجد أفضل من الاجتماع في أى مكان آخر لما في المسجد من مزايا وخصائص لا توجد في غيره .

والمراد بالسكينة طمأنينة النفس ، وإشراح الصدر ، وهذوء الضمير .

قال الإمام النووي : وفي الحديث فضل قضاء حوائج المسلمين ، ونفعهم بما تيسر من علم ، أو مال ، أو معاونة ، أو إشارة بمصلحة ، أو نصيحة ، أو غير ذلك ، وفيه فضل السعة على المسلمين ، وفضل إنظار المعسر ، وفضل المشي في طلب العلم ، انتهى .

وعن أبي ذر قال : قلت يا رسول الله أوصني ، قال عليك بتقوى الله تعالى فإنها رأس الأمر كله ، قلت يا رسول الله زدني ، قال : عليك بتلاوة القرآن فإنه نور لك في الأرض ، ونذر لك في السماء . أخرجه ابن حبان .

وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله

أهلين من الناس ، قيل من هم يا رسول الله ؟ قال : أهل القرآن هم أهل الله وخاصته . أخرجه أحمد .

وعن أبي أمامة الباهلي رضى الله عنه : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« اقرأوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه » ، رواه مسلم .

وعن النعمان بن بشير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أفضل عبادة أمتي تلاوة القرآن . أخرجه البيهقي .

وعن علي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حملة القرآن في ظل الله يوم لا ظل إلا ظله . أخرجه الديلمي .

وهن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها ، أما إنى لأقول ذلك ؟ كل حرف ، ولكن ألف حرف ، ولام حرف ، وميم حرف ، راه الترمذى وقال حديث حسن صحيح .

وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يقال لصاحب القرآن اقرأ وارتق ، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا ، فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها رواه أبو داود والترمذى وقال حديث حسن صحيح .

والمراد بصاحب القرآن في الحديث من يلزمه بتلاوته والعمل بما فيه . ومعنى ارتق : اصعد في درجات الجنة ، ورتل ، أى القراءة وترتيل القراءة والتأني فيها ، وتبيين حروفها وحركاتها ، قال الخطابي : جاء في الآثار أن عدد آي القرآن على قدر ما كنت تقرأ من آي القرآن ، فمن استوفى قراءة جميع القرآن استوفى على أقصى درج الجنة ، ومن قرأ جزءاً منها كان رقيه في الدرج على قدر ذلك فيكون منتهى الثواب عند منتهى القراءة انتهى .

والأثر الذى أشار إليه الخطاطى رواه البيهقى عن عائشة مرفوعاً عدد درج الجنة عدد آى القرآن ، فمن دخل الجنة من أهل القرآن فليس فوقه درجة .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : يجرى يوم القيامة فيقول يارب حلة فيلبس تاج الكرامة ، ثم يقول يارب زده فيلبس حلة الكرامة ، ثم يقول يارب ارض عنه فيرضى عنه ، فيقال له اقرأ وارق ويزاد بكل آية حسنة . رواه الترمذى وقال حديث حسن .

وعن تميم الداوى عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من قرأ عشر آيات فى ليلة كتب له قنطار ، والقنطار خير من الدنيا وما فيها ، فإذا كان يوم القيامة يقول ربك عز وجل اقرأ وارق بكل آية درجة ، فيقرأ آية ويصعد درجة حتى يتجز مامعه من القرآن ثم يقال له اقبض فيقبض ، ثم يقال له : أتدرى ماذا فى يدك ؟ فإذا فى يده البنى الخلد ، وفى يدي اليسرى النعم . أخرجه الطبرانى .

وعن عبد الله بن عمرو بن الماص عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من قرأ القرآن فرأى أن أحداً أعطى أفضل مما أعطى فقد عظم ماصنى الله ، وصفى ما عظم الله . وليس يلبغى لحامل القرآن أن يسفه فيمن يسفه ، أو يفضب فيمن يفضب ، أو يحقد فيمن يحقد ولكن بعفو ويصفح لتفضل القرآن . أخرجه الطبرانى .

وكان الإمام أبو عبد الرحمن السلى إذا ختم عليه الخاتم القرآن أجلسه بين يديه ، ووضع يده على رأسه وقال له يا هذا اتق الله فما أحرف أحدأ خيراً منك إن عملت بما علمت .

وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه ، أن أسيد بن حضير بينما هو ليلة يقرأ فى مربه إذ جالت فرسه فقرأ ، ثم جالت أخرى فقرأ ، ثم جالت

أيضاً قال أسيد فخشيت أن تطأ بحبي . فقممت إليها فإذا مثل الظلة فوق رأس فيها أمثال السرج عرجت في الجو حتى ما أراها ، فغدوت على رسول الله صلى عليه وسلم ، فقلت يا رسول الله : بينما أنا البارحة من جوف الليل أقرأ في مریدی إذ جالت فرسی فقال صلى الله عليه وسلم «اقرأ ابن حضير ، فقرأت ثم جالت أيضاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «اقرأ ابن حضير ، فانصرفت وكان يحبي قريباً منها خشيت أن تطأه فرأيت مثل الظلة فيها أمثال السرج عرجت في الجو حتى ما أراها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تلك الملائكة كانت تستمع لك ولو قرأت لأصبحت يراها الناس ما تستر منهم . رواه البخاري ومسلم .

وقوله «مریدی» هو بكسر الميم وفتح الباء الموحدة الذي تربط فيه الإبل .
وقوله جالت فرسه أي وثبت واضطربت ، والظلة السحابة ، والسرج المصباح .

وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم له اقرأ ابن حضير : معناه كان ينبغي أن تستمر على قراءة تلك لتستمر لك البركة بنزول الملائكة .

قال النووي : وفي الحديث جواز رؤية آحاد الأمة للملائكة ، وفيه فضيلة القراءة ، وأنها سبب نزول الرحمة ، وحضور الملائكة ، وفيه فضيلة استماع القرآن الكريم انتهى .

وعن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن مثل الأتربة ريحها طيب ، وطعمها طيب ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن مثل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو ، ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن مثل الريحانة ريحها طيب وطعمها مر ، ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظل ليس لها ريح وطعمها مر ، (١) .

(١) رواه البخاري ومسلم .

قال النووي . وفي الحديث فضيلة حافظ القرآن ، واستحباب ضربه
الأمثال لإيضاح المقاصد ، وفيه الخضر على حفظ القرآن ، ودوام تلاوته
والعمل بما فيه .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
« الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة ، والذي يقرأ القرآن ويشفع فيه
وهو عليه شاق له أجران » ، رواه مسلم .

والماهر هو الحاذق الكامل في الحفظ الذي لا يتوقف ، ولا تشق عليه
القراءة لجودة حفظه وإتقانه والسفرة الملائكة ، جمع سافر .

قال ابن الأنباري : سموا بذلك لنزولهم بالوحي وما يقع به الصلاة
تشبيها بالسفير الذي يصلح بين الرجلين . وقال ابن عرفة : سموا بذلك لأنهم
يسفرون بين الله وبين أنبيائه أي ينزلون برسالات الله تعالى إلى الأنبياء
وهو بمعنى الأول . وقيل : السفرة الكتبة من الملائكة ويسمى الكاتب سافراً
لأنه يبين الشيء ، ويقال أسفر عن الشيء بينه ووضحه .

والبررة : المطيعون . قال المذهب : ومعنى كون الماهر بالقرآن مع السفرة
أنه معهم في الحفظ في درجة واحدة ، وقال القاضي عياض : ويحتمل أن
يكون معهم في منازلهم في الآخرة ، أي يكون رفيقاً لهم فيها لا تصافه بصفتهم
في حملهم كتاب الله تعالى ، ويحتمل أن يكون المعنى عامل بعملهم كما يقال :
معى بنو فلان أي في الرأي والمذهب ، كما قال لوط عليه السلام (ونجني ومن
معى من المؤمنين) وجاء أن من تعلم القرآن من صغره وعمل به خلطه الله
تعالى بلحمه ودمه وكتبه عنده من السفرة الكرام البررة . انتهى .

وقوله : ويتنعم فيه . قال القرطبي : التنعم التردد في الكلام عيا وصعوبة فالمنى يتردد فيه لقلة حفظه ، والأجران أحدهما في تلاوته ، والثاني في تعبته ومثاقته ، ودرجات الماهر فوق ذلك كله لأنه قد كان القرآن متتبعاً عليه ثم نرقى عن ذلك إلى أن شبه بالملك .

قال القاضي عياض : وليس المعنى أنه أكثر أجراً من الماهر . بل الماهر أكثر لأنه مع السفرة ، وله أجور كثيرة ، وكيف يلتحق من لم يعتن بكتاب الله تعالى بمن اعتنى به حتى مهر فيه . انتهى .

ومن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا حسد إلا في اثنتين . رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، رواه البخاري ومسلم .

ومن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا حسد إلا في اثنتين ، رجل عليه القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار فسمعه جار له فقال : ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان ، فعملت مثل ما يعمل . ورجل آتاه الله مالا فهو يهلكه في الحق ، فقال رجل ليتني أوتيت مثل ما أوتي فلان فعملت مثل ما يعمل . رواه البخاري .

وقوله : لا حسد إلا في اثنتين . المراد بالحسد هنا الغبطة وهي أن تمنى مثل ما لغيرك . وآناء الليل وآناء النهار : ساعاتهما . ومعنى فهو يهلكه في الحق ينفقه في الطاعات .

قال في شرح المشكاة : أثبت الحسد لإرادة المبالغة في تحصيل النعمتين الخطيرتين يعني ولو حصلنا بهذا الطريق المذموم فينبغي أن يتحرى ويجتهد في تحصيلهما فكيف بالطريق الحمود لاسيما وكل واحدة من الخصلتين بلغت آية لا أمد فوقها ولو اجتمعتا في امرئ بلغ من العلياء كل مكان .

قال ابن كثير : ومضمون هذين الحديثين أن صاحب القرآن في غبطة ،
وهي حسن الحال فينبغي أن يكون شديد الاغتياب هاهو فيه ويستحب تقيطه
بذلك غبطة يغبطه بالكسر غبطاً إذا تمنى مثل بما هو فيه من النعمة ، وهذا
بخلاف الحسد المذموم ، وهو تمنى زوال نعمة المحسود عنه سواء حصلت
هذه النعمة بالحسد أم لا ، وهذا مذموم شرعاً ومهلك وهو أول معاصي
إبليس حين حسد آدم على ما منحه الله تعالى من الكرامة والإعظام ، والحسد
الشرعي الممدوح هو تمنى حال مثل حال ذلك الذي هو على حال سارة .

ولهذا قال الرسول صلى الله عليه وسلم : « لا حسد إلا في اثنتين ، فذكر
النعمة القاصرة ، وهي تلاوة القرآن آناء الليل والنهار ، والنعمة المتعدية وهي
إنفاق المال بالليل والنهار كما قال تعالى (إن الذين يتلون كتاب الله وأقاموا
الصلاة وأنفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية يرجون تجارة لن تبور) » (١) .

ويدل على أن المراد بالحسد في الحديث الغبطة ما روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : لا تنافس بينكم إلا في اثنتين : رجل أعطاه الله القرآن
فهو يقوم به آناء الليل والنهار ، ويتبع ما فيه فيقول رجل : لو أن الله أعطاني
مثل ما أعطى فلانا فأقوم به كما يقوم به ، ورجل أعطاه الله ما لا فهو ينفق
ويتصدق ، فيقول رجل لو أن الله أعطاني مثل ما أعطى فلانا فأتصدق به .
أنتهى .

وعن عثمان بن عفان رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« خيركم من تعلم القرآن وعلمه » ، رواه البخارى .

وفي هذا الحديث بيان فضل تعليم القرآن ، والفرغيب فيه ، وقد سئل
سفيان الثوري عن الرجل يغزو أحب إليك أو يقرأ القرآن ؟ فقال يقرأ

القرآن لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خيركم من تعلم القرآن في مسجد الكوفة أربعين سنة بسبب سماعه لهذا الحديث : يقول ذلك الذي أقعدني مقعدى هذا .

قال ابن كثير : والفرض أنه صلى الله عليه وسلم قال : «خيركم من تعلم القرآن وعلمه» وهذه صفات المؤمنين المتبعين للرسول ، وهم الكلمة في أنفسهم المكملون في أنفسهم لغيرهم وذلك جمع بين النفع القاصر والمتعدى ، وهذا بخلاف صفة الكفار الذين لا ينتفعون ولا يتركون أحداً أن ينتفع ، كما قال تعالى في حقهم (الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم) (١) وقال تعالى : (وهم ينهون عنه ويتأولون عنه) (٢) يعنى أنهم ينهون الناس عن اتباع القرآن مع تأييدهم وبعدم عنه أيضاً ، فجمعوا بين التكذيب والصد كما قال تعالى (فن أظلم من كذب بآيات الله وصدف عنها) (٣) فهذا شأن شرار الكفار ، كما أن شأن الأخيار الأحرار الأبرار أن يتكملوا في أنفسهم وأن يسعوا في تكميل غيرهم كما في هذا الحديث ، وفي قوله تعالى (ومن أحسن قولاً من دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إننى من المسلمين) (٤) فجمع بين الدعوة إلى الله - سواء أكل بالآذان أم بغيره من أنواع الدعوة إلى الله من تعليم القرآن والحديث والفقه وغير ذلك مما يقتضى به وجه الله تعالى ، وعمل هو في نفسه صالحاً أو قال قولاً صالحاً أيضاً فلا أحد أحسن حالاً من هذا . انتهى .

وعن أبي هريرة أنه قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يا أبا هريرة علم الناس القرآن وتعلمه فإنك إن مت وأنت كذلك زارت الملائكة قبرك كما يزار البيت العتيق» (٥)

(١) سورة محمد عليه الصلاة والسلام (١)

(٢) الأنعام (٢٦) (٣) الأنعام (١٥٧) (٤) فصلت (٢٢)

(٥) رواء السلفى في البلدانات (لطائف الاشارات ١٧١/١)

قال القرطبي : قال العلماء : تعليم القرآن أفضل الأعمال لأن فيه إعانة على الدين فهو كمتلقين الكافر الشهادة ليسلم .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال صلى الله عليه وسلم : « إن الذى ليس فى جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب ، رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح .

والجوف : القلب . والخرب بفتح الخاء وكسر الراء الخراب قال الطيبي : أطلق الجوف وأريد به القلب ، إطلاقاً لاسم المحل على الحال . وقد استعمل على حقيقته فى قوله تعالى (ماجعل الله لرجل من قلوبين فى جوفه) واحتيج لذكره ليتم التشبيه له بالبيت الخرب بجامع أن القرآن إذا كان فى الجوف يكون عامراً مزيناً بحسب قلة ما فيه وكثرته ، وإذا خلا عما لابد منه من التصديق والاعتقاد الحق والتفكير فى آلاء الله تعالى ومحبه وصفاته يكون كالبيت الخرب الخالى عما يعمره من الآثا والتجمل . انتهى .

وروى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تفتح أبواب السماء لخسة : نزول الغيث ، وقراءة القرآن ، ولقاء الزحف ، والأذان ، والدعاء رواه الطبرانى فى الأوسط .

وعنه صلى الله عليه وسلم قال : « إن هذه القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد قالوا يا رسول الله ، فما جلاؤها ؟ قال تلاوة القرآن ، أخرجه البيهقى فى شعب الإيمان .

وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يقول الرب تبارك وتعالى : من شغله قراءة القرآن عن مسألى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ، وفى رواية زيادة ، وفصل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه ، رواه الترمذى .

قال القرطبي : فأحجب صلى الله عليه وسلم أن من قرأ القرآن واشتغل به عن الدعاء أصلاه الله تعالى أفضل سؤال سأل أحد من خلقه . انتهى .

وعن أبي سعيد الخدري قال : قال صلى الله عليه وسلم « من شغله قراءة القرآن عن دعائي ومساأتي أعطيته أفضل ثواب الشاكرين » أخرجه البزار وغيره .

وروى الطبراني بسنده عن كعب الأحبار أنه قال : ثلاث من عمل بواحدة منهن دخل الجنة : رجل شهد بأساً من بأس المسلمين فصبر حتى قتل أو فتح الله على المسلمين .

ورجل قعد في حلقة فقرأ عليهم القرآن فحمدوا ربهم عز وجل ثم دعوه سبحانه على إثر ذلك ، فيقول للملائكة : علام اجتمع هؤلاء - وهو أعلم بهم ، ولكن يريد أن يكونوا شهداء فيقولون : أي رب أنت أعلم فيقول : إني أعلم ولكن أنبئوني بعلتكم فيقولون : يسألونك أن تدخلهم الجنة وتزحزحهم عن النار فيقول : أشهدكم أني قد أوجبت لهم الجنة وزحزحتهم عن النار ، ورجل قام من دفنه ومن فراشه ولعله أن يكون قام من عند امرأته في ليلة قرة - أي باردة - فإن كان جنباً اغتسل ، وإن لم يكن جنباً توضأ وأحسن وضوءه فقام فقرأ ودعاه ربه عز وجل ، فيقول الله للملائكة : ما أقام عبدى من دفنه وفراشه فيقولون يارب خوفته عذابك ، ورغبته في رحمتك وهو يستجير من عذابك ويرجو رحمتك فيقول : أشهدكم أني قد أجرته بما يخاف وأوجبت له ما يرجو .

قال القرطبي : ومثل هذا لا يقال من جهة الرأي فهو مرفوع وقد ثبت معناه في غير ما حديث مرفوعاً والحمد لله . انتهى .

ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ما تكلم العباد بكلام

أحب إلى الله من كلامه ، وما تقرب إليه المتقربون بأحب إليه من كلامه ،
وعن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « اقرءوا القرآن
فإن الله تعالى لا يعذب قلباً وعى القرآن ، وإن هذا القرآن مآذبة الله فمن دخل
فيه فهو آمن ، ومن أحب القرآن فليبشر ، رواه الدارمي .

قال القرطبي : يقال مأذبة بضم الدال ، ومأذبة بفتحها ، فمن قال بالضم
أراد الصنيع من الطعام يصنعه الإنسان فيدعو إليه الناس لإكرامهم فشبه
القرآن - وهو معقول بشيء محسوس وهو صنيع يصنعه الله لعباده لهم فيه
خير ونفع ، ومن قال بالفتح فإنه يذهب به إلى الأدب يجعله مفصلة
من الأدب .

ويحتج بحديثه الآخر : إن هذا القرآن مأذبة الله عز وجل فتعلموا من
مأذبه . انتهى .

وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أشرف أمتي حلة
القرآن وأصحاب الليل ، أخرجه الطبراني . والمراد بأصحاب الليل القائمون
بالاستحار بالصلاة ، والتهجد ، والذكر ، والتبذل .

وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الصيام والقرآن
يشفعان للعبد ، يقول الصيام : منعتك الطعام والشهوات بالنهار فشفعني فيه ،
ويقول القرآن : منعتك النوم بالليل فشفعني فيه فيشفعان ، أخرجه وصححه
الحاكم على شرط مسلم .

وعن أبي موسى الأشعري قال : قال صلى الله عليه وسلم : « إن من
إجلال الله تعالى إكرام ذي الشبهة المسلم ، وحامل القرآن ، غير الغالي فيه ،
والجافي عنه ، وإكرام ذي السلطان المقسط ، رواه أبو داود ، والغالي فيه
هو الذي يتغالي ويتنطع في تنفيذ أحكامه ، ويبالغ ويسرف في العمل به ،

وهو في ذلك مخالف لتعليم الرسول صلى الله عليه وسلم وهديه حيث يقول :
إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ، فإن المنبت لا أرضاً قطع ، ولا ظهراً
أبقى ، والجاني عنه هو المجانب لأحكامه والعمل بما فيه ، والمقسط هو
العادل .

وعن أبي ثور عن النبي صلى الله عليه وسلم : د لأن تغدو فتعلم آية من
كتاب الله تعالى خير لك من أن تصلي مائة ركعة ، أخرجه ابن ماجه .

وعن معاذ الجهنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : د من قرأ القرآن
وعمل به ألبس والداه تاجاً يوم القيامة ضوءه أحسن من ضوء الشمس في
بيوت الدنيا ، فاطنكم بالذى عمل بهذا ، أخرجه أبو داود .

وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : د من
قرأ القرآن فاستظهره فأحل حلاله وحرم حرامه أدخله الله الجنة وشفعه في
عشرة من أهل بيته كلهم قد استوجبوا النار ، أخرجه الترمذى .

وعن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : د من قرأ
القرآن وعمل بما فيه ومات مع الجماعة بعثه الله يوم القيامة مع السفرة ، رواه
أبو نصر في الإبانة .

ويؤخذ من هذه الأحاديث أن الثواب الذى ادخره الله تعالى لقراء
القرآن لا يحصل عليه منهم إلا من عمل بالقرآن ، فأمر بأوامره وانتهى
عن نواهيه .

ولذلك روى أبو سعيد الخدرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« إن من شر الناس رجلاً فاسداً يقرأ القرآن لا يرعوى إلى شيء منه ،
دواه النساءى .

وقال ابن مسعود : ليس حفظ القرآن بحفظ حروفه ولكن بإقامة
حدوده .

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : « يأتي القرآن إلى الذى حمله فأطاعه فى صدره حسنة فيأخذ
بيده حتى يأتى ربه عز وجل فيصير خصيماً من دونه فيقول : أى ربى حفظته
إياى ، خير حامل ، حفظ حدودى ، وعمل بفرائضى ، وعمل بطاعتى واجتنب
معصيتى فلا يزال يقذف دونه بالحجج حتى يقال له : فشأنك به ، قال فيأخذ
بيده لا يدعه يسقيه بكأس الخلد ، ويتوجه تاج الملك ، قال : ويأتى صاحبه
الذى حمله فأضاعه فيأخذ بيده حتى يأتى ربه عز وجل فيصير له خصيماً فيقول :
يا رب حملته إياى فشر حامل ، ضيع حدودى ، وترك فرائضى واجتنب
طاعتى ، وعمل بمعصيتى ، فلا يزال يقذف عليه بالحجج حتى يقال له :
فشأنك به ، فيأخذ بيده فلا يدعه حتى يكبه على منخره فى نار جهنم ، أخرجه
البرزاز وغيره .

وعن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « القرآن شافع
مشفع وما حل مصدق من جعله أمامه قاده إلى الجنة ، ومن جعله خلف ظهره
ساقه إلى النار ، أخرجه ابن حبان ، ومعنى ما حل : مجادل وفى حديث مسلم :
والقرآن حجة لك أو عليك يعنى إن عملت به كان حجة لك وإن لم تعمل به
كان حجة عليك .

وعنه صلى الله عليه وسلم : قال من قرأ القرآن يقوم به آناء الليل والنهار
يحل حلاله ويحرم حرامه وحرم الله دمه على النار وجمله رفيق السفرة
الكرام البررة حتى إذا كان يوم القيامة كان القرآن له حجة^(١) .

(١) القرطبي ص ٤-٨ ط الشعب ، تحفة الاحوذى (١٧٨/٨) مع القرآن
الكرام الشيخ المصري .

آداب تلاوة القرآن الكريم

روى البخارى عن « قتادة » ، قال : سألت أنساً عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كان يمد مداً إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد بسم الله ويمد بالرحمن ويمد بالرحيم .

وروى الترمذى عن أم سلمة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول : الحمد لله رب العالمين ثم يقف ، الرحمن الرحيم ثم يقف ، وكان يقرأ مالك يوم الدين ، قال : حديث غريب ، وأخرجه أبو داود بنحوه .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أحسن الناس صوتاً من إذا قرأ رأيت يمحشى الله تعالى »^(١) وروى عن زياد النيرى : أنه جاء مع القراء إلى أنس بن مالك فقبل له : اقرأ فرفع صوته وطرب وكان رفيع الصوت ، فكشف أنس عن وجهه وكان على وجهه خرقعة سوداء ؟ فقال : يا هذا ما هكذا كانوا يفعلون ؛ وكان إذا رأى شيئاً ينكره كشف الخرقعة عن وجهه . وروى عن قيس بن عباد أنه قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرهون رفع الصوت عند الذكر .

ومن روى عنه كراهة رفع الصوت عند قراءة القرآن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والقاسم بن محمد والحسن وابن سيرين والنخعي وغيرهم ، وكرهه مالك بن أنس وأحمد بن حنبل كره رفع الصوت بالقرآن والنظير فيه .

(١) رواه ابن ماجه عن جابر رضى الله عنه .

روى عن سعيد بن المسيب أنه سمع عمر بن عبد العزيز يؤم الناس فطرب
في قراءته ، فأرسل إليه سعيد يقول - أصلحك الله - إن الأئمة لا تقرأ
هكذا ، فترك عمر التطريب بعد .

وروى عن القاسم بن محمد : أن رجلا قرأ في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
خطرب ، فأنكر ذلك القاسم وقال : يقول الله عز وجل : (وإنه لكتاب
عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه) (١) الآية .

وروى عن مالك : أنه سئل عن النهر في قراءة القرآن في الصلاة فأنكر
ذلك وكرهه كراهة شديدة ، وأنكر رفع الصوت به .

وروى ابن القاسم عنه : أنه سئل عن الألحان في الصلاة فقال : لا يعجبني ،
وقال : إنما هو غناء يتغنون به ليأخذوا عليه الدرام ، وأجازت طائفة رفع
الصوت بالقرآن والتطريب به ، وذلك لأنه إذا حسن الصوت به كان أوقع
في النفوس وأسمع في القلوب ، واحتجوا بقوله عليه السلام : « زينوا القرآن
بأصواتكم » .

رواه الهراء بن عازب . وأخرجه أبو داود والنسائي ، بقوله عليه السلام :
« ليس منا من لم يتغن بالقرآن » أخرجه مسلم . ويقول أبي موسى للنبي
صلى الله عليه وسلم : لو أعلم أنك تستمع لقراءتي لحبرته لك تحبيرا ؛ وبما
رواه عبد الله بن منفل قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح
في مسير له سورة الفتح على راحلته فرجع في قراءته ، وعين ذهب ، إلى هذا
أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وابن المبارك والنضر بن شميل ، وهو اختيار

أبي جعفر الطبري وأبي الحسن بن بطلال والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم .
قلت : القول الأول أصح لما ذكرناه ويأتي .

وأما ما احتجوا به من الحديث الأول فليس على ظاهره ، وإنما هو من
باب المقلوب أي زينوا أصواتكم بالقرآن . قال الخطابي : وكذا فسر غير
واحد من أئمة الحديث : زينوا أصواتكم بالقرآن ؛ وقالوا : هو من باب
المقلوب كما قالوا : عرضت الحوض على الناقة ، وإنما هو عرضت الناقة على
الحوض ؛ قال : ورواه معمر عن منصور عن طلحة فقدم الأصوات على
القرآن وهو الصحيح .

قال الخطابي : ورواه طلحة عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « زينوا القرآن بأصواتكم ، أي الهجوا
بقراءته واشغلوا به أصواتكم واتخذوه شعاراً وزينة ؛ وقيل : معناه الخوض
على قراءة القرآن والذبوب عليه ، وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه
أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « زينوا أصواتكم
بالقرآن » .

وروى عن عمر أنه قال « حسنوا أصواتكم بالقرآن » ، قلت : وإلى هذا
المعنى يرجع قوله عليه السلام : « ليس منا من لم يتغن بالقرآن » أي ليس منا
من لم يحسن صوته بالقرآن ؛ كذلك تأوله عبد الله بن أبي مليكة .

قال عبد الجابر بن الورد : سمعت ابن أبي مليكة يقول : قال عبد الله بن
أبي يزيد : مر بنا أبو لبابة فاتبعناه حتى دخل بيته فإذا رجل رث الهيئة ،
فسمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس منا من
لم يتغن بالقرآن » ، قال : فقلت لابن أبي مليكة : يا أبا محمد ، أرايت إذا لم يكن
حسن الصوت ؟ قال : يحسنه ما استطاع . ذكره أبو دلود ، وإليه يرجع أيضاً

قول أبي موسى النبي صلى الله عليه وسلم : إني لو علمت أنك تستمع لقراءتي لحسنت صوتي بالقرآن وزينته ورتلته ، وهذا يدل أنه كان يهذ^(١) قراءته مع حسن صوته الذي جبل عليه ، والتحبير : التزيين والتحسين ، فلو علم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمعه مد في قراءته ورتلها كما كان يقرأ على النبي صلى الله عليه وسلم ، فيكون ذلك زيادة في حسن صوته بالقراءة . ومعاذ الله أن يتأول على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول : إن القرآن يزين بالأصوات أو بغيرها ، فمن تأول هذا فقد واقع أمراً عظيماً أن يحوج القرآن إلى من يزينه ، وهو الثور والضياء والزين الأعلى لمن ألبس بهجته واستنار بضياه ، وقد قيل : إن الأمر بالتزيين اكتساب القراءات وتزيينها بأصواتنا .

وتقدير ذلك أي زينوا القراءة بأصواتكم فيكون القرآن بمعنى القراءة ، كما قال تعالى : (وقرآن الفجر) أي قراءة الفجر ، وقوله : (فإذا قرأناه فاتبع قرآنه)^(٢) أي قراءته وكما جاء في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو قال : إن في البحر شياطين مسجونة أو ثقها سليمان عليه السلام ، ويوشك أن يخرج فتقرأ على الناس قرآننا ، أي قراءة .

وقال الشاعر^(٣) في عثمان رضي الله عنه :

صحوا بأشمط عنواته السجود به يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً

أي قراءة ، فيكون معناه على هذا التأويل صحيحاً إلا أن يخرج القراءة التي هي التلاوة عن حدها على ما نبينه فيمتنع ، وقد قيل : إن معنى يتغنى به

(١) الهذ في القراءة : الإسراع فيها .

(٢) القيامة (١٨)

(٣) هو - حسن بن ثابت رضي الله عنه -

يستغنى به من الاستغناء الذى هو ضد الافتقار ، لامن الغناء ، يقال : تغنيت
وتغانيت بمعنى استغنيت .

وفى الصحاح : تغن الرجل بمعنى استغنى ، وأغناه الله وتغاثروا أى استغنى
بعضهم عن بعض .

قال المغيرة بن حبياء التميمي :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغانيا

وإلى هذا التأويل ذهب سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح ، ورواه
سفيان بن سعد بن أبي وقاص ، وقد روى عن سفيان أيضاً وجه آخر ،
ذكره اسحاق بن راهويه أى يستغنى به عما سواه من الأحاديث وإلى هذا
التأويل ذهب البخارى محمد بن اسماعيل لإتباعه الترجمة بقوله تعالى ، (أولم
يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم)^(١) والمراد الاستغناء بالقرآن
عن علم أخبار الأمم ، له أهل التأويل .

وقيل إن معنى يتغنى به يتحزن به ، أى يظهر على قارعه الحزن الذى هو
ضد السرور عند قراءته وتلاوته ، وليس من الغنية لأنه لو كان من الغنية
لقال : يتغانى ولم يقل يتغنى به ، وذهب إلى هذا جماعة من العلماء : منهم
الإمام أبو محمد بن حبان البستي ، واحتجوا بما رواه مطرف بن عبد الله بن
الشخير عن أبيه ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وأصدره
أزير كآزير الرجل من البكاء . الأزير بزايين : صوت الرعد وغيلان القدر .
قالوا : ففى هذا الخبر بيان واضح على أن المراد بالحديث التحزن ، وعضدوا
هذا أيضاً ، ارواه الأئمة عن عبد الله قال : قال لى النبى صلى الله عليه وسلم :
« اقرأ على » فارت عليه سورة النساء حتى إذا بلغت (فكيف إذا جئنا من

كل أمة بشيهد وجنتنا بك على هؤلاء شهيدا (١) فنظرت إليه فإذا عينه
تدمعان ، فهذه أربعة تأويلات ليس فيها ما يدل على القراءة بالألحان
والترجيع فيها .

وقال أبو سعيد بن الأعرابي في قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من
لم يتغن بالقرآن » قال : كانت العرب تولع بالغناء والشيد في أكثر أقوالها ،
فلما نزل القرآن أحبوا أن يكون القرآن هجيراً لهم مكان الغناء فقال : « ليس منا
من لم يتغن بالقرآن »

التأويل الخامس : ما تأوله من استدلال به على الترجيع والتطريب فذكر
عمر بن شبة قال ذكرت لأبي عاصم النبيل تأويل ابن عيينة في قوله : يتغن
يستغنى ، فقال : لم يصنع ابن عيينة شيئاً .

وسئل الشافعي عن تأويل ابن عيينة فقال : نحن أعلم بهذا ، لو أراد النبي
صلى الله عليه وسلم الاستغناء لقال : من لم يستغن ، ولكن لما قال : « يتغن »
علمنا أنه أراد التغنى . قال الطبري : المعروف عندنا في كلام العرب أن التغنى
إنما هو الغناء الذي هو حسن الصوت بالترجيع .

وقال الشاعر :

تغن بالشعر مهما كنت قائله إن الغناء لهذا الشعر مضمار

قال : وأما ادعاء الزاعم أن تغنيت بمعنى استغنيت فليس في كلام
العرب وأشعارها ، ولا نعلم أحداً من أهل العلم قاله ، وأما احتجاجه بقول
الاعشى :

وكنيت امرأ زمناً بالعراق خفيت المتاح طویل التغن

وزعم أنه أراد الاستغناء فإنه غلط منه وإنما عنى الأعشى في هذا الموضع الإقامة من قول العرب : غنى فلان بمكان كذا أى أمام ، ومنه قوله تعالى : (كأن لم يغنوا فيها) ^(١) وأما استشهاده بقوله :

ونحن إذا متنا أشد تغانيا

فإنه إغفال منه ، وذلك أن التغانى تفاعل من نفسين إذا استغنى كل واحد منهما عن صاحبه كما يقال تضارب الرجلان إذا ضرب كل واحد منهما صاحبه ومن قال هذا في فعل الاثنين لم يجوز أن يقول مثله في الواحد غير جائز أن يقال . تغانى زيد وتضارب عمرو ، وكذلك غير جائز أن يقال أنغنى منى استغنى .

قلت : ما ادعاه الطبرى من أنه لم يرد في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ، فقد ذكره الجوهري كما ذكرنا ، وذكره الهروي أيضاً . وأما قوله : إن صيغة فاعل إنما تكون من اثنين فقد جاءت من واحد في مواضع كثيرة : منها قول ابن عمر : وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ، وتقول العرب : طارقت للفعل وعاقبت اللص ودأويت الليل ، وهو كثير ، فيكون تغانى منها .

وإذا احتمل قوله عليه الصلاة والسلام . « يتغن ، الغناء والاستغناء أولى . فليس حمله على أحدهما بأولى من الآخر . بل حمله على الاستغناء أولى ، لولم يكن لنا تأويل غيره . لأنه مروي عن صحابي كبير كما ذكر سفيان .

وقد قال ابن وهب في حق سفيان . ما رأيت أعلم بتأويل الأحاديث من سفيان بن عيينة ، ومعلوم أنه رأى الشافعي وعاصره .

وتأويل ستاس : وهو ما جاء من الزيادة في صحيح مسلم عن أبي هريرة
أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ما أذن الله لنبي
حسن الصوت يتغنّى بالقرآن يمجهر به » .

قال الطبري : ولو كان كما قال ابن عيينة لم يكن لذكر حسن الصوت
والجهر به معنى قلنا : قوله يمجهر به لا يخلو أن يكون من قول النبي صلى الله
عليه وسلم أو من قول أبي هريرة أو غيره . فإن كان الأول وفيه بعد فهو دليل
على عدم التطريب والترجيح لأنه لم يقل : يطرب به . وإنما قال : يمجهر به
أى يسمع نفسه ومن يليه ، بدليل قوله عليه السلام الذى سمعته وقد رفع
صوته بالتهليل : « يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم فإنكم لستم تدعون أصم
ولا غافلاً الحديث وسيأتى كذلك إن كان من صحابى أو غيره فلا حجة فيه
على ما راموه .

وقد اختار هذا التأويل بعض علمائنا فقال : وهذا أشبه لأن العرب
تسمى كل من رفع صوته ووالى به غانيا ، وفعله ذلك غناء وإن لم يلمحه
بتلحين الغناء ، قال : وعلى هذا فسرہ الصحابى وهو أعلم بالمقال وأقعد بالحال .

وقد احتج أبو الحسن بن بطلال لمذهب الشافعى فقال . وقد رفع الإشكال
في هذه المسألة ما رواه ابن أبى شيبة ، قال : حدثنا زيد بن الحباب قال حدثنا
موسى بن على بن رباح عن أبيه عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « تعلموا القرآن وغموا به واكتبوه فوالذى نفسى بيده هو أشد
تفصيلاً من المخاض من العقل ^(١) » ، قال علماؤنا : وهذا الحديث وإن صح سند
فيرده ما يعلم على القطع والثبات من أن قراءة القرآن تلقيناً متواترة عن كافة
الشايع جيلاً فجيلاً إلى العصر الكريم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) أخرجه الامام أحمد في مسنده و الفتح الكبير ٢ - ٣١ .

وليس فيها ثلثين ولا تطريب ، مع كثرة المتعمقين في مخارج الحروف وفي المد والإدغام والإظهار وغير ذلك من كيفية القراءات . ثم إن في الترجيع والتطريب همز ليس بهموز ومد ما ليس بممدود ، فترجع الألف الواحدة ألفات والواو الواحدة واوات والشبهة^(١) الواحدة شبهات فيؤدى ذلك إلى زيادة في القرآن وذلك ممنوع . وإن وافق ذلك موضع نبر وهمز صيروها نبرات وهمزات . والنبرة حينما وقعت من الحروف فإنما هي همزة واحدة لا غير ، إما ممدودة وإما مقصورة .

فإن قيل : قد روى عبد الله بن مغفل قال : قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير له سورة الفتح على راحلته فرجع في قراءته ، وذكره البخاري ، وقال في صفة الترجيع : آء آء ثلاث مرات .

فلما : ذلك محمول على إشباع المد في موضعه ، ويحتمل أن يكون حكاية صوته عند هز الراحلة كما يعترى رافع صوته إذا كان راكباً من انضغاط صوته وتقطيعه لأجل هز المركوب ، وإذا احتمل هذا فلا حجة فيه . وقد خرج أبو محمد عبد الغنى بن سعيد الحافظ من حديث قتادة عن عبد الرحمن ابن أبي بكر عن أبيه قال : كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم المد ليس فيها ترجيع . وروى ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذن يطرب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الأذان سهل سمح فإذا كان أذانك سمحاً سهلاً وإلا فلا تؤذن ، أخرجه الدارقطني في سننه . فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد منع ذلك في الأذان فأحرى ألا يجوزه في القرآن الذي حفظه الرحمن . فقال وقوله

(١) لعل أصل العبارة — والشرين الواحدة شينات . أو والشدة الواحدة

الحق : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ^(١)) . وقال تعالى : (لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) ^(٢) .

قلت : وهذا الخلاف إنما هو ما لم يفهم معنى القرآن بتعديد الأصوات
وكثرة الترجمات ، فإن زاد الأمر على ذلك حتى لا يفهم معناه فذلك حرام
باتفاق كما يفعل القراء بالديار المصرية الذين يقرءون أمام الملوك والجنائز ،
ويأخذون على ذلك الأجور والجوائز ، ضل سعيهم وخاب عملهم ، فيستحلون
بذلك تغيير كتاب الله ، ويهونون على أنفسهم الاجترار على الله بأن يزيدوا
في تنزيله ما ليس فيه ، جهلا بدينهم ومروفاً على سنة نبيهم . ورفضاً لسير
الصالحين فيه من سلفهم ، ونزوعاً إلى ما يزين لهم الشيطان من أعمالهم ، وهم
يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، فهم في غيهم يترددون ، وبكتاب الله يتلاعبون
فإن الله وإنا إليه راجعون ، لكن قد أخبر الصادق أن ذلك يكون فكان كما
أخبر صلى الله عليه وسلم .

ذكر الإمام الحافظ أبو الحسين رزين وأبو عبد الله الترمذي الحكيم
في نوادر الأصول من حديث حذيفة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : « اقرؤوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الفسق
ولحون أهل الكتابين وسيجيء بعدى قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء
والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب الذين يعجبهم شأنهم » .
اللحون .. جمع لحن وهو التطريب وترجيع الصوت وتحسينه بالقراءة والشعر
والغناء .

(١) الحجر (٩) .

(٢) فصلك (٤٢) .

وأخرج ابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم ، من حديث فضالة
ابن عبيد مرفوعاً : لله أشد أذناً - أى استمهاً (للرجل) الحسن الصوت
بالقرآن ، من صاحب القينة ، إلى قينته . والقينة المغنية ، وقاله عمر
ابن شبة : ذكرت لأبي عاصم النبيل تفسير ابن عبيدة فقال : لم يصنع شيئاً .

حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير ، قال : كان داوود عليه
السلام يتغنى - يعنى : حين يقرأ ، ويبكي ويبكى . وعن ابن عباس : أن
داوود كان يقرأ الزبور سبعين لحناً ، ويقرأ قراءة يطرب منها المحموم ،
وكان إذا أراد أن يبكي نفسه لم تبق دابة في بر ولا بحر إلا أنصت له ،
واستمعت . وبكت . وبالجملة : فليس ما فسرهُ سفيان بن عيينة بمذفوع
وإن كانت ظواهر الأخبار ترجح أن المراد : تحسين الصوت ، ويؤيده قوله :
يجهر به ، ويمكن الجمع بين أكثر التأويلات المذكورة ، وهو أنه يحسن به
صوته جاهراً به ، مترنماً على طريق التحزن ، مستغنياً به عن غيره من
الأخبار طالباً به غنى النفس ، راجياً غنى اليد .

ولاشك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم ، لأن للتطريب تأثيراً
في رقة القلب وإجراء الدموع وذلك سبب للركة ، وإثارة الخشية ، وإقبال
النفوس على استماعه ، وكان بين السلف اختلاف في جواز القراءة بالألحان
أما تحسين الصوت ، وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع فيه .

وقد حكى القاضى عبد الوهاب المالكي عن مالك تحريم القراءة بالألحان
وحكاه أبو الطيب الطبرى وابن حمدان الحنبلى عن جماعة من أهل العلم ،
وحكى ابن بطلال والقاضى عياض ، والفرطى - من المالكية ، والماوردى ،
والبندنجى ، والغزالى - من الشافعية ، وصاحب الذخيرة - من الحنفية :
السكرامة ، واختاره أبو يعلى ، وابن عقيل - من الحنابلة ، وحكى ابن بطلال
عن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز ، وهو المنصوص للشافعى ، ونقله

الطحاوى عن الخطبة ، وقال الثوري من الشافعية في الإبانة : يجوز ، بل يستحب .

ومحل هذا الخلاف إذا لم يختل شيء من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير قال النووي في التبيان : أجمعوا على تحريمه ، وافظه : أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ، ما لم يخرج عن حد القراءة بالتعطيل ، فإن خرج حتى زاد حرفاً أو أخفاه حرم ، قال : وأما القراءة بالالتحان فقد نص الشافعي في موضع على كراهتها وقال في موضع آخر : لا بأس بها ، فقال أصحابه ليس على اختلاف قولين ، بل على اختلاف حالين ، والبديهي ، وصاحب الذخيرة — من الخطبة : إن لم يفرط في التعطيل الذي يتشوش الظلم استحب ، وإلا فلا . وقال الرافعي : إن أفرط في المد وفي إشباع الحركات حتى يطول من الفتحة ألف ، أو من الضمة واو ، أو من الكسرة ياء ، أو بدغم في غير موضعه كره ، فإن لم يمتد إلى هذا الحد فلا كراهة .

وقال في زوائد الروضة : والصحيح أن الإفراط على الوجه المذكور ، يفسق به القارىء ، ويأثم المستمع ، لأنه عدل به عن نهجه القويم ، قال : وهذا مراد الشافعي بالكراهة ، وأغرب الرافعي فحكى عن أمالي السرخسي : أنه لا يضر التعطيل مطلقاً ، وحكاه ابن حمدان رواية عن الحنابلة ، وهذا شذوذ لا يرجح عليه ، والذي تحصل من الأدلة : أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب ، فإن لم يكن حسناً فليحسنه ما استطاع ، كما قال ابن أبي ملكية : أحد رواة الحديث . وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح .

ومن جملة تحسينه : أن يراعى فيه قوانين النغم ، فإن الحسن الصوت يزاد حسناً بذلك ، وإن خرج عنها أثر ذلك في خصلته . وغير الحسن ربما

انحصر بمراءاتها ، مالم يخرج عن شرط الأداء المعتبر عند أهل الفن ، فإن خرج عنها لم يف تحسين الصوت بقبح الأداء ، ولعل هذا مستند من كره القراءة بالانغام ، لأن الغالب على من راعى الانغام أن لا يراعى الأداء ، فإن وجد من يراعيهما معاً فلا شك أنه أرجح من غيره ، لأنه يأتي بالمطلوب من تحسين الصوت ، ويحتمل الممنوع من حرم الأداء .

وقد ابتدع قوم في القرآن أصوات الغناء الجامعة للتطريب الذي لا ينفك عن المد في غير موضعه ، وزيادته فيه بما لا يجيزه الأئمة ، وغير ذلك مما عمت به البلوى . قيل : وأول ما غنى به من القرآن قوله تعالى : (أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ^(١)) ، نقلوا ذلك من تغنيهم بقول الشاعر :

أما القطة فإنى لست أنعتها نعمتا يوافق عندى بهض ما فيها

وقد قال عليه السلام في هؤلاء : مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم ^(٢) .

(١) المكهف (٧٩)

(٢) هذا آخر حديث ذكره الحافظ أبو الحسين رزين ، وأبو عبد الله الترمذى في نوادر الأصول من حديث حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اقرءوا القرآن ببلحون العرب وأصواتها . وإياكم ولحون أهل الفسق ، ولحون أهل الكتابين ، وسيجيء بعدى يوم يرددون القرآن ترجيع الغناء والنوح ، لا يجاوز حناجرهم ... » انظر القرطبي ص ٨ ط الشعب - لطائف الإشارات للقسطلابي (٢١٤/١) .

مراتب القراءة

ومراتب القراءة أربعة :

١ - التحقيق .

٢ - الحذر .

٣ - التدوير .

٤ - الترتيل .

أما التحقيق :

فهو مصدر من حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه ، ومعناه المبالغة في الإتيان بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه . فهو بلوغ حقيقة الشيء . والوقوف على كنهه . والوصول إلى نهاية شأنه ، وهو عندم عبارة عن إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد ، وتحقيق الهمز ، وإتمام الحركات ، واعتماد الإظهار والتشديدات ، ونوفية الغنات ، وتفكيك الحروف ، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسل واليسر والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف ، ولا يكون غالباً معه قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرك ولا إدغامه فالتحقيق يكون لرياضة اللسان وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل ، وهو الذي يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الراءات وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات كما روينا عن حمزة الذي هو إمام المحققين أنه قال لبعض من سمعه يبالغ في ذلك :

أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو قعطط وما كان فوق البياض فهو برص وما كان فوق القراءة فليس بقراءة . وهو نوع من الترتيل

وهذا النوع من القراءة وهو التحقيق ، هو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصمهاني عنه وقيية عن الكسائي والأعشى عن أبي بكر وبعض طرق الأشثاني عن حفص وبعض المصريين عن الحلواني عن هشام وأكثر العراقيين عن الأخفش عن ابن ذكوان ثم قال :

قرأت القرآن كله على الإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المصري التحقيق ، وقرأ هو على محمد بن أحمد المعدل التحقيق ، وقرأ على علي بن شجاع التحقيق ، وقرأ على الشاطبى التحقيق ، وقرأ على بن هزيل التحقيق ، وقرأ على أبي داود التحقيق ، وقرأ على عمرو الداني التحقيق ، وقرأ على فارس ابن أحمد التحقيق ، وقرأ على عمرو بن عراك التحقيق ، وقرأ على حمدان ابن عوف التحقيق ، وقرأ على إسماعيل النحاس التحقيق ، وقرأ على الأزرق التحقيق ، وقرأ على ورش التحقيق ، وأخبره أنه قرأ على نافع التحقيق ، قال وأخبرني نافع أنه قرأ على الخسة التحقيق ، وأخبره الخسة أنهم قرؤوا على عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة التحقيق ، وأخبرهم عبد الله أنه قرأ على أبي ابن كعب التحقيق ، قال وأخبرني أبي أنه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم التحقيق ، قال وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم على التحقيق ، قال الحافظ أبو عمرو الداني هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد . وقال في كتاب التجريد بعد إسناده هذا الحديث : هذا الخبر الوارد بتوقيف قراءة التحقيق من الأخبار الغريبة والسنن العزيزة لا توجد روايته إلا عند المكثرين الباحثين ، ولا يكتب إلا عن الحفاظ الماهرين وهو أصل كبير في وجوب استعمال قراءة التحقيق ، وتعلم الإنقان والتجويد ، لانصال سنده ، وعدالة نقلته ، ولا أعلمه يأتي متصلاً إلا من هذا الوجه . وقال بعد إيراد له في جامع البيان هذا الحديث غريب لا أعلمه يحفظ إلا من

هذا الوجه وهو مستقيم الإسناد . والخصة الذين أشار إليهم نافع م : أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ويزيد بن رومان ، وشيبة بن نصاح ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، ومسلم بن جندب . كما ساهم محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع .

الحدر :

وأما الحدر : فهو مصدر من حدر بالفتح يحدر بالضم إذا أسرع فهو من الحذور الذي هو الهبوط . لأن الإسراع من لازمه بخلاف الععود فهو عديم عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك مما صحت به الرواية ، ووردت به القراءة مع إظهار الوصل ، وإقامة الأعراب ومراعاة تقويم اللفظ وتمكن الحروف . وهو عديم ضد التحقيق فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة ، وحوز فضيلة التلاوة ، وليحترز فيه عن بتر حروف المد ، وذهاب صوت الغنة ، واختلاس أكثر الحركات ، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة ، ولا توصف بها التلاوة ، ولا يخرج عن حد التريل . ففي صحيح البخاري : أن رجلاً جاء إلى ابن مسعود رضى الله عنه فقال : قرأت المفصل الليلة في ركعة فقال : هذا كذب الشعر ، الحديث . قات وهذا النوع وهو الحدر : مذهب ابن كثير وأب جعفر وسائر من قصر المنفصل كابن عمرو ويعقوب وقالون والأصبهاني عن ورش في الأشهر عنهم وكالولي عن حفص وكأكثر العراقيين عن الحلواني عن هشام .

وأما التدوير :

فهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر . وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة عن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع وهو مذهب سائر القراء وصح عن جميع الأئمة — وهو المختار عند أكثر أهل الأداء .

قال ابن مسعود رضى الله عنه . لا تنثروه - يعنى القرآن - نثر الدقل ولا تهذوه هذ الشعر . الحديث سيأتى بتمامه .

الترتيل :

وأما الترتيل فهو مصدر من رتل فلان كلامه إذا اتبع بعضه بعضاً على مكث وتفهم من غير عجلة وهو الذى نزل به القرآن .

قال الله تعالى : (ورتلناه ترتيلاً)^(١) روى عن زيد بن ثابت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يحب أن يقرأ القرآن كما أنزل ، أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه .

وفد أمر الله تعالى به نبيه صلى الله عليه وسلم فقال تعالى : (ورتل القرآن ترتيلاً)^(٢) قال ابن عباس : بينه ، وقال مجاهد : تأن فيه ، وقال الضحاك : انبذه حرفاً حرفاً . يقول تعالى : تلبث فى قراءته وتمهل فيها . وأفضل الحرف من الحرف الذى بعده . ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكد به بالمصدر إهتماماً به وتعظيماً له ليكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه . وكذلك كان صلى الله عليه وسلم يقرأ فى جامع الترمذى وغيره عن يعلى ابن مالك أنه سأل أم سلمة رضى الله عنها عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا هى تنعت قراءة مفسرة حرفاً حرفاً .

قالت عائشة رضى الله عنها : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ السورة حتى تكون أطول من أطول منها . وعن أبى الدرداء رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم . قام بآية يرددها حتى أصبح (إن تعذبهم فإنهم

(٢) المزمّل (٤)

(١) الفرقان (٣٢)

عبادك) (١) رواه النسائي وابن ماجه ، وفي صحيح البخارى عن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كانت مملأ ثم قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) بمد الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم . فالتحقيق داخل في الترتيل كما قدمنا والله أعلم .

وقد اختلف في الأفضل ، هل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرة القراءة ؟ فذهب بعضهم إلى أن كثرة القراءة أفضل واحتجوا بحديث ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة . والحسنة بئس أمثالها . الحديث » رواه الترمذى وصححه ورواه غيره : بكل حرف عشر حسنات ، وذكروا آثاراً عن كثير من السلف في كثرة القراءة . والصحيح بل الصواب ما عليه معظم السلف والخلف وهو أن الترتيل والتدبر مع قلة القراءة أفضل من السرعة مع كثرتها لأن المقصود من القرآن فهمه والتفقه فيه ، والعمل به وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه .

وقد جاء ذلك منصوصاً عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم . وسئل مجاهد عن رجلين قرأ أحدهما البقرة والآخر البقرة وآل عمران في الصلاة وركوعهما وسجودهما واحد . فقال : الذي قرأ البقرة وحدهما أفضل ، ولذلك كان كثير من السلف يردد الآية الواحدة إلى الصباح كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم : نزل القرآن ليعمل به فاتخذوا تلاوته عملاً .

وزوى عن محمد بن كعب القرظي رحمه الله عليه أنه كان يقول : لأن أقرأ في ليلتي حتى أصبح (إذا زلزلت الأرض ، والقارعة) لا أزيد عليهما

وأتردد فيهما وأتفكر أحب إلى من أن أهد القرآن هذا أو قال : أنثره
نثراً . وأحسن بعض أئمتنا رحمه الله فقال : إن ثواب قراءة الترتيل والتدبر
أجل وأرفع قدراً وإن ثواب كثرة القراءة أكثر عدداً . فالأول كن تصدق
بجمهرة عظيمة أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جداً . والثاني كن تصدق بعدد
كثير من الدراهم أو أعتق عبداً من العبيد قيمتهم رخيصة .

وقال الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله : واعلم أن الترتيل مستحب
لا لمجرد التدبر فإن المعجمي الذي لا يفهم معنى القرآن يستحب له أيضاً في
القراءة الترتيل والتؤدة لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام وأشد تأثيراً
في القلب من الهدرمة والاستعجال ، وفرق بعضهم بين الترتيل والتحقيق .
إن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتدبر . والترتيل يكون للتدبر والتفكير
والاستنباط . فكل تحقيق ترتيل وليس كل ترتيل تحقيقاً .

وجاء عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن قوله تعالى (ورتل القرآن
ترتيلاً)^(١) فقال : الترتيل تهويد الحروف ومعرفة الوقوف^(٢) .

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن

قد علمت أن الحديث القدسي لفظه ومعناه من عند الله سبحانه وتعالى ،
عند الكثير من العلماء ، ولما كان القرآن الكريم كذلك لفظه ومعناه من
الله عز وجل ، كان لابد من بيان الفرق بينهما حتى يتضح الأمر ولا يشكل
على مشتبهِه ، وإليك بعض هذه الفروق .

الفرق الأول :

القرآن الكريم لا يكون إلا بوحي جلي بأن ينزل به جبريل عليه السلام
على النبي صلى الله عليه وسلم بقظة فلا شيء من القرآن يوحى إليه بإلهام
أو منام .

وأما ما رواه مسلم في صحيحه عن أنس بن مالك رضى الله عنه من قوله :
« بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا إذ غفا إغفاءة ثم رفع رأسه
مبتسماً فقلنا ما أحضرك يا رسول الله ؟ فقال : أنزل على آتينا سورة فقرأ
سورة الكوثر ، ما يوم أن سورة الكوثر نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم
في المنام فهو في واقع الأمر ليس كذلك لأن هذه الإغفاءة ليست إغفاءة
نوم ، بل هي الحالة التي كانت تعتربه عند نزول الملك عليه من شدة الوحي ،
ولا يرى الجالس معه سوى مظاهر ذلك عليه من ثقل جسم وتصيب هرق
وشبه إغفاءة ونوم .

والحديث القدسي يجوز كما علمت أن يوحى بوحي جلي أو بوحي

خفي .

الفرق الثاني :

القرآن الكريم مسجود للإنس والجن (قل لن اجتماعت الإنس والجن

على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً^(١) متحدى بأقصر سورة منه .

(وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين)^(٢) محفوظ من التغيير والتبديل بحفظ الله تعالى له (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)^(٣) والحديث القدسي في جميع ذلك ليس كذلك .

الفرق الثالث :

• أن القرآن الكريم يتعبد بتلاوته بفهم وغير فهم فيثاب قارئه على كل حرف منه بعشر حسنات . والحديث القدسي ليس كذلك .

الفرق الرابع :

القرآن الكريم يحرم روايته بالمعنى والحديث القدسي ليس كذلك .

الفرق الخامس :

القرآن الكريم يحرم على المحدث مسه ويحرم على الجنب تلاوته ومسّه ، والحديث القدسي ليس كذلك .

الفرق السادس :

القرآن الكريم نقل إلينا بطريق التواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أما الحديث القدسي فقد روى آحاداً عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) البقرة (٢٢)

(١) الإسراء (٨٨)

(٣) الحجر (٩)

الفرق السابع :

القرآن الكريم يحرم بيعه عند الإمام أحمد رضى الله عنه وبكره عند الإمام الشافعى رضى الله عنه ، والحديث القدسى ليس كذلك .

الفرق الثامن :

القرآن الكريم يتعين فى الصلاة ، ولا تصح للقادر عليه إلأه ، والحديث القدسى ليس كذلك .

الفرق التاسع :

أن جاحد القرآن يكفر ، بخلاف الحديث القدسى .

الفرق العاشر :

أن القرآن الكريم لفظه من الله تعالى ، . لاف الحديث القدسى فيجوز أن يكون اللفظ من النبي صلى الله عليه وسلم .

الفرق الحادى عشر :

أن القرآن الكريم قد حفظه الله تعالى من التغير والتبدل ، مصداقاً لقوله تعالى : (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)^(١) .

الفرق الثانى عشر :

أن القرآن الكريم بعضه يسمى آية وسورة ، والأحاديث القدسية ليست كذلك^(٢) .

(١) سورة الحجر (٩)

(٢) راجع : الاتحافات السنية ، المنهج الحديث فى علوم القرآن ، شرح الأربعمين النووية لابن حجر الهيتمى .

تنزيلات القرآن الكريم

شرف الله هذا القرآن بأن جعل له ثلاث نزلات :

(١) كان النزول الأول إلى الوح المحفوظ :

ودليله قول الله سبحانه: (بل هو قرآن مجيد في لوح محفوظ)^(١) .

وكان هذا الوجود في اللوح بطريقة وفي وقت لا يعلمها إلا الله تعالى ، ومن أطلعته على غيبه . وكان جملة لا مفرقا ، لأنه الظاهر من اللفظ عند الإطلاق ، ولا صارف عنه . ولأن أسرار تنجيم القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم لا يعقل تحققها في هذا النزول . وحكمة هذا النزول ، ترجع إلى الحكمة العامة من وجود اللوح نفسه ، وإقامته سجلا جامعا لكل ما قضى الله وقدر ، وكل ما كان وما يكون من عوالم الإيجاد والتكوين ، فهو شاهد فاطق ، ومظهر من أرواح المظاهر ، الدالة على عظمة الله ، وعلمه وإرادته ، وحكمته ، وواسع سلطانه وقدرته .

ولاريب أن الإيمان به يقوى إيمان العبد بربه من هذه النواحي ، ويثبت الطمأنينة إلى نفسه ، والثقة بكل ما يظهره الله لخلق ، من ألوان هدايته وشرائمه وكتبه ، وسائر أفضيته وشؤونه في عبادته ، كما يحمل الناس على السكون والرضا ، تحت سلطان القدر والفضاء ، ومن هنا تهون عليهم الحياة بضرائها وشرائها ، كما قال — جل شأنه — (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها ، إن ذلك على الله يسير . لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم ، والله لا يحب كل مختال فخور)^(٢) . وللايمان باللوح وبالكتابة فيه أثر صالح في استقامة المؤمن على الجادة ، وتفانيه في طاعة الله ومراضيه ، وبعده عن مساخطه

ومعاصيه ، لا يختصمها أنها مسطورة عند الله في لوحه ، مسجلة لديه في كتابه كما قال - جل ذكره - (وكل صغير وكبير مستطر)^(١) .

(ب) النزول الثاني للقرآن :

كان هذا النزول إلى بيت العزة في السماء الدنيا ، والدليل عليه قوله سبحانه في سورة الدخان (إنا أنزلناه في ليلة مباركة)^(٢) . وفي سورة القدر (إنا أنزلناه في ليلة القدر)^(٣) . وفي سورة البقرة (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)^(٤) .

دللت هذه الآيات الثلاث على أن القرآن أنزل في ليلة واحدة ، توصف بأنها مباركة أخذاً من آية الدخان ، وتسمى ليلة القدر أخذاً من آية سورة القدر ، وهي من ليالي شهر رمضان أخذاً من آية البقرة . وإنما قلنا ذلك مجماً بين هذه النصوص في العمل بها ، ودفعاً للتعارض فيما بينها ، ومعلوم بالأدلة القاطعة - كما يأتي - أن القرآن أنزل على النبي صلى الله عليه وسلم مفزاً لا في ليلة واحدة ، بل في مدى سنين عدداً ، فتمين أن يكون هذا النزول الذي نوهت به هذه الآيات الثلاث نزولاً آخر غير النزول على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد جاءت الأخبار الصحيحة مبيحة لمكان هذا النزول وأنه في بيت العزة من السماء الدنيا ، كما تدل الروايات الآتية .

١ - أخرج الحاكم بسنده عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال : فصل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة من السماء الدنيا فجعل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم .

٢ - وأخرج النسائي والحاكم والبيهقي من طريق داود بن أبي هند

(١) القدر (٥٣)	(٢) الدخان (٢)
(٣) القدر (١)	(٤) البقرة (١٨٥)

عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال : « أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ليلة القدر ، ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة ، ثم قرأ (ولا ياتونك بمثل إلا جنتاك بالحق وأحسن تفسيراً)^(١) ، (وقرآناً فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلاً)^(٢) .

٣ — وأخرج الحاكم والبيهقي وغيرهما من طريق منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا ، وكان بمواقع النجوم ، وكان الله ينزله على رسوله صلى الله عليه وسلم بمضنه في إثر بعض .

٤ — وأخرج ابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس أنه سأله عطية ابن الأسود فقال : أوقع في قلبي الشك قوله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)^(٣) . وقوله : (إنا أنزلناه في ليلة القدر)^(٤) . وهذا أنزل في شوال ، وفي ذى القعدة ، وفي ذى الحجة ، وفي المحرم ، وصفر ، وشهر ربيع فقال ابن عباس : « إنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم رسلاً في الشهور والأيام . قال أبو شامة رسلاً أى رفقاً . وعلى مواقع النجوم أى على مثل مساقطها . يريد أنه أنزل في رمضان في ليلة القدر جملة واحدة ، ثم أنزل على مواقع النجوم مفرقا ، ينلو بمضنه بعضاً على تودة ورفق .

هذه أحاديث أربعة من جملة أحاديث ذكرت في هذا الباب ، وكلها صحيحة كما قال السيوطي ، وهي أحاديث موقوفة على ابن عباس ، غير أن

(٢) الإسراء (١٠٦)

(٤) القدر (١)

(١) الفرقان (٣٣)

(٢) البقرة (١٨٥)

لها حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم لما هو مقرر من أن قول الصحابي عمالاً مجال للرأى فيه ولم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات ، حكمه حكم المرفوع ، ولا ريب أن نزول القرآن إلى بيت العزة من أنباء الغيب التي لا تعرف إلا من المعصوم ، وابن عباس لم يعرف بالأخذ عن الإسرائيليات فثبت الاحتجاج بها .

وكان هذا النزول جملة واحدة في ليلة واحدة هي ليلة القدر كما علمت ، لأنه المتبادر من نصوص الآيات الثلاث السابقة ، وللتنصيص على ذلك في الأحاديث التي عرضناها عليك بل ذكر السيوطي أن القرطبي نقل حكاية الإجماع على نزول القرآن جملة من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة في السماء الدنيا .

وهناك قول ثان بنزول القرآن إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة ، أو ثلاث وعشرين ، أو خمس وعشرين ينزل في كل ليلة قدر منها يقدر الله إنزاله في كل السنة ، ثم ينزل بعد ذلك منجماً في جميع السنة على النبي صلى الله عليه وسلم .

وثمة قول ثالث : أنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر ، ثم نزل بعد ذلك منجماً في أوقات مختلفة من سائر الأزمان على النبي صلى الله عليه وسلم . وكأن صاحب هذا القول ينفي النزول جملة إلى بيت العزة في ليلة القدر .

وذكروا قولاً رابعاً أيضاً هو أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة وأن الحفظة نجمته على جبريل في عشرين ليلة ، وأن جبريل نجمه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة .

ولكن هذه الأقوال الثلاثة الأخيرة بمعزل عن التحقيق ، وهي مجموعة بالأدلة التي سقناها بين يديك تأييداً للقول الأول .

والحكمة في هذا النزول . على ما ذكره السيوطي نقلاً عن أبي شامة .
هي تفخيم أمره - أى القرآن - وأمر من نزل عليه ، بإعلام سكان السماوات
السبع أن هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم ، وبإزالة
مرتين ، مرة جملة ومرة مفرداً بخلاف الكتب السابقة فقد كانت تنزل جملة
مرة واحدة .

وذكر بعضهم أن النزول إلى السماء الدنيا إلهاباً لشوق النبي صلى الله عليه
وسلم إليه على حد قول القائل :

وأعظم ما يكون الشوق يوماً إذا دنت الحيام من الحيام

أقول : رقى تعدد النزول وأماكنه ، مرة في الألواح ، وأخرى في يده
العزة ، وثالثة على قلب النبي صلى الله عليه وسلم : في ذلك التعدد مبالغة في
نفي الشك عن القرآن وزيادة الإيمان به ، وباعث على الثقة فيه ، لأن الكلام
إذا سجل في سجلات متعددة ، وصححت له وجودات كثيرة ، كان ذلك أنفي
للريب عنه وأدعى إلى تسليم ثبوته ، وأدنى إلى وفرة الإيقان به ، مما لو سجل
في سجل واحد ، أو كان له وجود واحد .

(ج) النزول الثالث للقرآن :

هذا هو واسطة عقد التنزلات ، لأنه المرحلة الأخيرة التي منها شمع النور
على العالم ، ووصلت هداية الله إلى الخلق ، وكان هذا النزول بوساطة أمين
الوحي جبريل يهبط به على قلب النبي صلى الله عليه وسلم ، ودليله قول الله
تعالى في سورة الشعراء مخاطباً لرسوله عليه الصلاة والسلام : (نزل به الروح
الأمين ، على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين)^(١) .

كيفية أخذ جبريل للقرآن . وعن أخذ :

هذا من أنباء النبي فلا يطمئن الإنسان إلى رأى فيه إلا إن ورد دليل صحيح عن المعصوم ، وكل ما عثرنا عليه أقوال مشهورة هنا وهناك ، نجمعها لك فيما يأتي مع إبداء رأينا في كل منها :

أولها : قال الطيبي : ولعل نزول القرآن على الملك أن يتلقفه تلقفاً روحانياً أو يحفظه من اللوح المحفوظ ، فيزل به على النبي صلى الله عليه وسلم فيلقيه إليه ، اهـ .

وأنت خير بأن كلمة (لعل) هنا لا تشفى غليلاً - ولا تهدينا إلى المقصود سبيلاً ، ولا نستطيع أن نأخذ منها دليلاً .

ثانيها : حكى الماوردي أن الحفظة نحمت القرآن على جبريل في عشرين ليلة ، وأن جبريل نحمه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة اهـ . ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الحفظة رما عشرين . ولكفا لا نعرف لصاحب هذا الرأى دليلاً ولا شبه دليل .

ثالثها : قال البيهقي في معنى قوله تعالى : (إنا أنزلناه في ليلة القدر)^(١) يريد - والله أعلم - إنا سمعنا الملك وأفهمناه إياه وأنزلناه بما سمع ، اهـ . ومعنى هذا أن جبريل أخذ القرآن عن الله سمعاً ، وذلك فيما أرى أمثل الأقوال من ناحية أخذ جبريل عن الله لا من ناحية تأويل النزول في الآية بافتدائه النزول ، ويؤيده ما أخرجه الطبراني من حديث الثناس بن سمعان مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، إذا تكلم الله بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من صوت الله ، فإذا سمع أهل السماء صمقوا وخروا سجداً ويكون أولهم يرفع رأسه جبريل فيكلمه الله بوحيه بما أراد ، فينتهي به إلى

الملائكة فكلما مر بسما سألهم ماذا قال ربنا ؟ قال الحق ، فينتهي به حيث أمر .

وأيا ما تسكن هذه الأقوال ، فإن هذا الموضوع لا يتعلق به كبير غرض مادامنا نقطع بأن مرجع التنزيل هو الله تعالى وحده .

ما الذي نزل به جبريل :

ولنعلم في هذا المقام ، أن الذي نزل به جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم هو القرآن باعتبار أنه الألفاظ الحقيقية المعجزة من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس . وتلك الألفاظ هي كلام الله وحده ، لا دخل لجبريل ولا لمحمد في إنشائها وترتيبها ، بل الذي رتبها أولا هو الله سبحانه وتعالى ، ولذلك تنسب له دون سواه ، وإن نطق بها جبريل ومحمد ، وملايين الخلق من بعد جبريل ومحمد ، من لدن نزول القرآن إلى يوم الساعة .

ولذلك كما ينسب الكلام البشري إلى من أنشأه ورتبه في نفسه أولا دون غيره ، ولو نطق به آلاف الخلائق ، في آلاف الأيام والسنين إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين .

فالله - جلت حكمته - هو الذي أبرز القرآن وكتابته مرتبة على وفق ترتيب كلماته النفسية لأجل التفهيم والتفهيم ، كما نبرز نحن كلامنا اللفظي على وفق كلامنا النفسي لأجل التفهيم والتفهيم ، ولا ينسب الكلام بحال إلا إلى من رتبته في نفسه أولا دون من اقتصر على حكايته وقراءته ، ولذلك لا يجوز إضافة القرآن على سبيل الإنشاء إلى جبريل أو محمد ولا لغير جبريل ومحمد ، كما لا يجوز نسبة كلام أنشأه شخص ورتبه في نفسه أولا إلى شخص آخر حكاك وقرأه حين اطلع عليه أو سمعه .

وقد أثم بعض الناس فزعم أن جبريل كان ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بمعاني القرآن، والرسول يعبر عنها بلغة العرب، وزعم آخرون أن اللفظ لجبريل وأن الله كان يوحى إليه المعنى فقط، وكلاهما قول باطل أثيم، مصادم لصريح الكتاب والسنة والإجماع، ولا يساوى قيمة المداد الذى يكتب به.

وعقيدته أنه مدسوس على المسلمين في كبهم. وإلا فكيف يكون القرآن حينئذ معجراً، واللفظ لمحمد أو جبريل؟

ثم كيف تصح نسبته إلى الله واللفظ ليس لله؟ مع أن الله يقول: (حتى يسمع كلام الله) (١)، إلى غير ذلك مما يطول بنا تفصيله.

والحق أنه ليس لجبريل في هذا القرآن سوى حكايته للرسول وإيحاؤه إليه، وليس للرسول صلى الله عليه وسلم في هذا القرآن سوى وعيه وحفظه ثم حكايته وتبليغه، ثم بيانته وتفسيره، ثم تطبيقه وتنفيذه.

نفراً في القرآن نفسه أنه ليس من إنشاء جبريل ولا محمد ﷺ نحو: (وإنك لتلقى القرآن من لدن حكيم عليم) (٢)، ونحو: (وإذا لم تأتهم بآية قالوا لولا أجبتينها. قل إنما أتبع ما يوحى إلى من ربي) (٣). ونحو: (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله. قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى أن أتبع إلا ما يوحى إلى منى أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم) (٤). ونحو: (ولو تهول علينا بعض الأكاويل - لاخذنا منه باليمين، ثم لقطعنا منه الوتين. فما منكم من أحد عنه حاجزين) (٥).

(٢) النمل (٦)

(١) التوبة (٦)

(٤) يونس (٥)

(٣) الأعراف (٢٠٦)

(٥) الحاقة: (٤١-٤٧)

ثم إن ما ذكرناه هو تحقيق ما نزل على النبي صلى الله عليه وسلم من القرآن ، وإن كان قد نزل عليه أيضاً غير القرآن ، نقل السيوطي عن الجويني أنه قال : كلام الله المنزل قسمان : (قسم) قال الله لجبريل : قل للنبي الذي أنت مرسل إليه : إن الله يقول افعل كذا وكذا ، وأمر بكذا وكذا ، نفهم جبريل ما قاله ربه ، ثم نزل على ذلك للنبي ، وقال له ما قاله ربه ، ولم تكن العبارة تلك العبارة ، كما يقول الملك لمن يثق به . قل لفلان يقول لك الملك : اجتهد في الخدمة ، واجمع جندك للقتال ، فإن قال الرسول يقول لك الملك ، لاتمأون في خدمتي ، ولا تترك الجند يتفرق ، وحثهم على المقاتلة ، لا يسب إلى كذب ولا تقصير في أداء الرسالة (وقسم) آخر قال الله لجبريل . اقرأ على النبي هذا الكتاب ، ونزل به جبريل من عند الله من غير تغيير ، كما يكتب الملك كتاباً ويسلمه إلى أمين ، ويقول اقرأه على فلان ، فهو لا يغير منه كلمة ولا حرفاً ، اه . قال السيوطي بعد ذلك . قلت : القرآن هو القسم الثاني ، والقسم الأول هو السنة هناورد أن جبريل كان ينزل بالسنة كما ينزل بالقرآن ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى لأن جبريل أداها بالمعنى ، ولم تجز القراءة بالمعنى ، لأن جبريل أدى القرآن باللفظ ، ولم يبع له أدائه بالمعنى ، والسر في ذلك أن المقصود منه التمسك بلفظه والاعجاز به ، فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه ، وأن تحت كل حرف منه معان لا يحاط بها كثرة ، فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بما يشتمل عليه ، والتخفيف على الأمة حيث جعل المنزل إليهم على قسمين : قسم يروونه بلفظه الموحى به ، وقسم يروونه بالمعنى ، ولو جعل كله مما يروى باللفظ لاشق عليهم ذلك ، أو بالمعنى لم يؤمن التبديل والتحريف اه .

أقول : هذا كلام نفيس ، بيد أنه لا دليل أمامنا على أن جبريل كان يتصرف في الالفاظ الموحاة إليه في غير القرآن ، وما ذكره الجويني فهو احتمال عقلي لا يمكن في هذا الباب .

ثم إن هذا التقسيم خلا من قسم ثالث في الكتاب والسنة ، وهو الحديث القدسي الذي قاله الرسول صلى الله عليه وسلم حاكياً عن الله تعالى ، فهو كلام الله تعالى أيضاً ، غير أنه ليست فيه خصائص القرآن التي امتاز بها عن كل ما سواه ، والله تعالى حكمة في أن يجعل من كلامه المنزل معجزاً وغير معجز ، لمثل ما سبق في حكمة التقسيم الآنف ، من إقامة حجة للرسول وللدين الحق بكلام الله المعجز ، ومن التخفيف على الأمة بغير المعجز ، لأنه تصح روايته بالمعنى ، وقرأة الجنب وحمله له ومسه إياه ، إلى غير ذلك .

وصفة القول في هذا المقام أن القرآن أوحيت ألفاظه من الله اتفاقاً ، وأن الحديث القدسي أوحيت ألفاظه من الله على المشهور ، والحديث النبوي أوحيت معانيه في غير ما أوجبه الرسول ، والألفاظ من الرسول صلى الله عليه وسلم . بيد أن القرآن له خصائصه من الإعجاز والتعبد به ووجوب المحافظة على أدائه بألفظه وهو ذلك ، وليس للحديث القدسي والنبوي شيء من هذه الخصائص .

والحكمة في هذا التفريق أن الإعجاز منوط بألفاظ القرآن ، فلو أبيع أدأؤه بالمعنى لذهب إعجازه ، وكان مظنة للتغيير والتبديل ، واختلاف الناس في أصل التشريع والتزويل . أما الحديث القدسي والحديث النبوي فليست ألفاظهما مناط إعجاز ، ولهذا أباح الله روايتهما بالمعنى ، ولم يمنحهما تلك الخصائص والقداية الممتازة التي منحها للقرآن الكريم ، تخفيفاً على الأمة ورعاية لمصالح الخلق في الحالين من منع ومنع (إن الله بالناس لرؤوف رحيم) (١) .

مدة هذا النزول :

وابتدأ هذا الإنزال من مبعثه عليه الصلاة والسلام وانتهى بقرب انتهاء حياته الشريفة ، وتقدر هذه المدة بعشرين أو ثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين عاماً ، تبعاً للخلاف في مدة إقامته صلى الله عليه وسلم في مكة بعد البعثة ، أكانت عشر سنين أم ثلاث عشرة أم خمس عشرة سنة . أما مدة إقامته بالمدينة فعشر سنين اتفاقاً . كذلك قال السيوطي .

ولكن بعض محققى تاريخ التشريع الإسلامى يذكر أن مدة مقامه صلى الله عليه وسلم بمكة اثنتا عشرة سنة وخمسة أشهر وثلاثة عشر يوماً من ١٧ رمضان سنة ٤١ من مولده الشريف إلى أول ربيع الأول سنة ٥٤ منه . أما مدة إقامته في المدينة بعد الهجرة فهي تسع سنوات وتسعة أشهر وتسعة أيام من أول ربيع الأول سنة ٥٤ من مولده إلى تاسع ذى الحجة سنة ٦٣ منه . ويوافق ذلك سنة عشر من الهجرة .

لكن هذا التحقيق لا يزال في حاجة إلى تحقيقات ثلاثة ، ذلك لأنه أهمل من حسابه هاكورة الوحى إليه صلى الله عليه وسلم عن طريق الرؤيا الصادقة ستة أشهر ، على حين أنها ثابتة في الصحيح . ثم جرى فيه على أن ابتداء نزول القرآن كان ليلة السابع عشر من رمضان وهى ليلة القدر على بعض الآراء غير أنه يخالف المشهور الذى تؤيده ، وهو أن ذلك في ليلة سبع وعشرين والله أعلم ^(١) .

(١) انظر مناهل العرفان (٤٥ : ٣٦/١)

نزول القرآن منجها والحكمة في ذلك

من خصائص القرآن الكريم ، أنه لم ينزل دفعة واحدة ، كما نزل سائر الكتب السماوية ، كما نزل الألواح العشرة على موسى عليه السلام ، وكما نزل الزبور على داود ، بل نزل منجها ومفرقا لحكم يعلمها المولى سبحانه وتعالى ، سنذكر بعضها فيما بعد .

وكان هذا التنجيم منار اعتراض المشركين كما حكى القرآن الكريم ، في قوله تعالى : (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لثبت به قلوبك وزخرفن الله تزييلا . ولا يأتونك بمثل إلا جشاك بالحق وأحسن تفسيراً)^(١) .

من حكم التنجيم :

وقد كان لنزول القرآن الكريم منجها حكم وأسرار كثيرة ، نذكر منها :

الحكمة الأولى :

تثبيت قلوب الأنبياء صلى الله عليه وسلم ، وتقوية قلوبهم ، وذلك من وجوه خمسة :

الوجه الأول : أن في تجديد الوحي وتكرار نزول الملك به من جانب الحق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، سروراً يملأ قلب الرسول ، وغبطة تشرح صدره ، وكلاماً يتجدد عليه بسبب ما يشعر به من هذه العناية الإلهية ، وتنهض مولاياه إياه في كل نوبة من نوبات هذا النزول .

الوجه الثاني : أن في التنجيم تبسيرا عليه من الله في حفظه وفهمه ، ومعرفة أحكامه وحكمه ، وذلك مطمئن له على وعى ما يوحفظا إليه حفظا وفهما ، وأحكاما وحكما ، كما أن فيه تقوية لنفسه الشريفة على ضبط ذلك كله .

الوجه الثالث : أن في كل نوبة من نوبات هذا النزول المنجم معجزة جديدة غالبا ، حيث تعدام كل مرة أن يأتوا بمثل نوبة من نوب التنزيل ، فظهر عجزهم عن المعارضة ، وضاعت عليهم الأرض بما رحبت . ولا شك أن المعجزة تشد أزره وترهف عزمه باعتبارها مؤيدة له ولحزبه ، خاذلة لأعدائه ولخصمه .

الوجه الرابع : أن في تأييد حقه ودحض باطل عدوه — المرة بعد الأخرى — تكرارا للذة فوزه وفلجه بالحق والصواب ، وشهوده لضعفايا الباطل في كل مهبط للوحي والكتاب — وإن كل ذلك إلا مشجع للنفس حقو للقب والفؤاد . والفرق بين هذا الوجه والذي قبله ، هو الفرق بين الشيء وأثره ، أو الملزوم ولازمه .

فالمعجزة من حيث إنها قوة للرسول ومؤيدة له مطمئنة له ، ومثبتة لفؤاده بقطع النظر عن أثر انتصاره وهزيمة خصمه بها ، ثم إن هذا الأثر العظيم وحده مطمئن لقلبه الكريم ومثبت لفؤاده أيضا ، أشبه شيء بالسلاح : وجوده في يد الإنسان مطمئن له ولو لم يستعمله في خصمه ثم انتصار الإنسان وهزيمة خصمه به إذا أعمله فيه مطمئن للفؤاد مريح للقلب مرة أخرى .

الوجه الخامس : تعبد الله إياه عند اشتداد الخصام بينه وبين أعدائه بما يهون عليه هذه الشدائد . ولا ريب أن تلك الشدائد كانت تحدث في أوقات متعددة ، فلا جرم كانت التسلية تحدث على الأحرى في مرات متكافئة فكما

أخرجهم خصمه ، سلاه ربه . ونهى . تلك التسلية ثارة عن طريق قصص الأنبياء والمرسلين ، التي لها في القرآن عرض طويل ، وفيها يقول الله : (وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك) (١).

وثارة نهى . التسلية عن طريق وعد الله لرسوله بالصبر والتأييد والحفظ ، كما في قوله سبحانه في سورة الطور : (واصبر لحكم ربك فإنك بأعيننا) (٢) وقوله في سورة المائدة : (والله يعضدك من الناس) (٣) ونحو ما في سورتي الضحى وألم نشرح من الوعود الكريمة ، والعطايا العظيمة . وطورا تأتيه التسلية عن طريق إبعاد أعدائه وإنذارهم نحو قوله تعالى في سورة القمر (سيهرم الجمع ويولون الدبر) (٤) وقوله سبحانه في سورة فصلت : (فإن أعرضوا قل أنذرتكم صاعقة مثل صاعقة عاد وثمود) (٥) . وطورا آخر ترد التسلية في صورة الأمر الصريح بالصبر نحو قوله جل شأنه في سورة الأحقاف : (فاصبر كما صبر أولوا العزم من الرسل) (٦) أو في صورة النهي عن التفرج عليهم ، والحزن منهم . نحو قول الله في سورة فاطر . (فلا تذهب نفسك عليهم حسرات إن الله عليم بما يصنعون) (٧) ونحو قوله سبحانه في خواتم سورة النحل : (واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما يمكرون) (٨).

ومن موارد تسلية الله لرسوله أن يخوفه عن هواقب حزنه من كفر أعدائه نحو : (لعلك باخع نفسك ألا يكونوا مؤمنين) (٩) في فاتحة سورة

- | | |
|------------------|------------------|
| (١) مود (١٢٠) | (٢) الطور (٤٨) |
| (٣) المائدة (٦٧) | (٤) القمر (٤٥) |
| (٥) فصلت (١٣) | (٦) الأحقاف (٢٥) |
| (٧) فاطر (٨) | (٨) النحل (١٢٧) |
| (٩) الشعراء (٢) | |

الشعراء . ومنها أن يؤيسه منهم ليستريح ويتسلى ههنا فهو : (وإن كان كبير عليك لإعراضهم فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو سلما في السماء غتأتيهم بآية . ولو شاء الله لجمعهم على الهدى فلا تكونن من الجاهلين إنما يستجيب الذين يسمعون والموق يبينهم الله ثم إليه يرجعون)^(١) .

ويمكن أن تندرج هذه الحكمة بوجوهها الخمسة تحت قول الله في بيان الحكمة من تنجيم القرآن (كذلك لنثبت به فؤادك)^(٢) .

الحكمة الثانية :

التدرج في تربية هذه الأمة الناشئة علما وعملا ، وينضوى تحت هذا الإجمال أمور خمسة أيضاً :

أولها : تيسير حفظ القرآن على الأمة العربية ، وهي كما علمت كانت أمة أمية .

وأدوات الكتابة لم تكن ميسورة لدى السكاكين منهم على ندرتهم ، وكانت مشغلة بمصالحها المعاشية ، وبالدفاع عن دينها الجديد بالحديد والدم ، فلو نزل القرآن جملة واحدة لمجزوا عن حفظه ، فاقتضت الحكمة العليا أن ينزله الله إليهم مفرقا ليسهل عليهم حفظه ، وينتهي لهم استظهاره .

(١) الأنعام (٢٥ - ٢٦)

(٢) الفرقان (٢٢) .

ثانيها : تسهيل فهمه عليهم كذلك ، مثل ما سبق في توجيه التيسير في حفظه .

ثالثها : التمهيد لكمال تعليمهم عن عقائد الباطنة ، وعباداتهم الفاسدة ، وعاداتهم المردولة ، وذلك بأن يراضوا على هذا التخلي شيئاً فشيئاً ، بسبب نزول القرآن عليهم كذلك شيئاً فشيئاً ، فكما نجح الإسلام معهم في هدم باطل انتقل بهم إلى هدم آخر ، وهكذا يبدأ بالآم ، ثم بالمهم ، حتى انتهى بهم آخر الأمر عن تلك الأرجاس كلها فطهرهم منها ، وهم لا يشعرون بعنت ولا حرج ، وفطمهم عنها دون أن يرتكسوا في سابق فتنة أو عادة .

وكانت هذه سياسة رشيدة ، لا بد منها في تربية هذه الأمة المجيدة ، لاسيما أنها كانت أبية معاندة ، تتحسس لموروثاتها ، وتستमित في الدفاع عما تعتقده من شرفها ، وتهور في سفك الدماء وشن الغارات ، لآفة الأسباب .

رابعها : التمهيد لكمال تعليمهم بالعقائد الحققة ، والعبادات الصحيحة ، والأخلاق الفاضلة ، بمثل تلك السياسة الرشيدة السابقة ، ولهذا بدأ الإسلام بقطامهم عن الشرك والإباحة ، وإحياء قلوبهم بعقائد التوحيد والجزاء ، من جراء ما فتح هبونهم عليه من أدلة التوحيد ، وبراهين البعث بعد الموت ورحم الحساب والمسئولية والجزاء .

ثم انتقل بهم بعد هذه المرحلة إلى العبادات فبدأهم بفرضية الصلاة قبل الهجرة ، وثنى بالزكاة والصوم في السنة الثانية من الهجرة ، وختم بالحج في السنة السادسة منها ، وكذلك كان الشأن في العبادات : زجرهم عن الكبائر

وشدد النكير عليهم فيها . ثم نهام عن الصغائر في شيء من الرفق ، وتدرج بهم في تحریم ما كان مستأصلا فيهم كالخمر . . . تدرجاً حكيماً حقق الغاية ، وأتقدم من كابوسها في النهاية . وكان الإسلام في انتهاج هذه الخطوة المثل أبعد نظراً ، وأهدى سيلاً ، وأنجح قسرياً . وأنجح سياسة ، من تلك الأمم المتمدينة المتحضرة التي أفلمت في تحریم الخمر على شعوبها أنفطع إفلاس ، وفشلت أمر فشل ، وما عهد أمر يكافي مهزلة تحریمها الخمر بعيد . ١

أليس ذلك إعجازاً للإسلام في سياسة الشعوب ، وتهذيب الجماعات ، وتربية الأمم ؟ بلى ، والتاريخ على ذلك من الشاهدين ١١

خامسها : تثبيت قلوب المؤمنين وقسليهم بعزيمة الصبر واليقين ، بسبب ما كان يقصه القرآن عليهم الفينة بعد الفينة ، والحين بعد الحين - من قصص الأنبياء والمرسلين وما كان لهم ولأنباهم مع الأعداء والمخالفين ، وما وعد الله به عباده الصالحين ، من النصر والأجر والتأييد والتسكين ، والآيات في ذلك كثيرة حسبك منها قول العلي الكبير في سورة النور : (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليسكننهم دينهم الذي ارتضى لهم . وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون ^(١)) وقد صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وأعز جنده ، وهزم الأحزاب وحده (فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين ^(٢)) .

ويمكن أن تدرج هذه الحكمة الثانية بما انضوى تحتها في قول الله تعالى في سورة الإسراء (وقرآنًا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ^(٣)) كما يمكن

(٢) الانعام (٤٥) .

(١) النور (٥٥)

(٢) الإسراء (١٠٦) .

أن يفسر بها قوله تعالى في سورة الفرقان في بيان أسرار التنجيم (ورتلناه ترتيلاً) (١) باعتبار أن التنوين للتنظيم إشارة إلى المعاني المتطوية تحت هذا الترتيل .

الحكمة الثالثة :

محاورة المخوضات والطارقي . في تجديدهما وتقرئها ، فكلماً جديداً منهم جديد ، تزل من القرآن ما يناسبه ، وفصل الله لهم من أحكامه ما يوافقهم . وتنتظم هذه الحكمة أمور أربعة .

أولها : إجابة السائلين . هل أسألتهم عند ما وجهوها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم سواء كانت تلك الأسئلة لغرض التثبت من رسالته ، كما قال الله تعالى في جواب سؤال أهدأته إياه . (ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوليتم من العلم إلا قليلاً) (٢) في سورة الإسراء وقوله : (ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلوا عليه منه ذكراً) (٣) الخ الآيات في هذا الموضوع من سورة الكهف . أم كانت لغرض التنوير ومعرفة حكم الله كقوله تعالى في سورة البقرة : (ويسألونك ماذا ينفقون ؟ قل العفو) (٤) . (ويسألونك عن اليتامى ؟ قل : إصلاح لهم خير . وإن تخالطوهم فإخوانكم) (٥)

ولا ريب أن تلك الأسئلة كانت ترفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أوقات مختلفة وعلى نوبات متعددة . حاكية أنهم سألوها ولا يزالون يسألون . فلا بدع أن ينزل الجواب عليها كذلك في أوقاتها المختلفة ، ونوباتها المتعددة :

(٢) الإسراء (٨٥)

(٤) البقرة (٢١٩)

(١) الفرقان (٢٢)

(٣) الكهف (٨٢)

(٥) البقرة (٢٢٠)

ثانيها : مجازاة الاقضية والوقائع في حينها ببيان حكم الله فيها عند حدوثها ووقوعها .

ومعلوم أن تلك الاقضية والوقائع لم تقع جملة ، بل وقعت تفصيلا وتدرجاً ، فلا مناص إذن من فصل الله فيها بنزول القرآن على طبقها تفصيلا وتدرجاً . والامثلة على هذا كثيرة ، منها قوله سبحانه في سورة النور : (إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم)^(١) إلى قوله سبحانه (أولئك مبرمون عما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم) ومن عشر آيات نزلن في حادث من أروع الحوادث : هو اتهام السيدة الجليلة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بالإفك ، وفيها دروس اجتماعية لا تزال تقرأ على الناس ، كما لا تزال تسجل براءة هذه الحصان الطاهرة من فوق سبع سموات .

ومن الامثلة قوله تعالى في مفتتح سورة المجادلة : (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير)^(٢) إلى قوله تعالى : (وتلك حدود الله وللكافرين عذاب أليم) . ومن ثلاث آيات نزلن عند ما رفعت خولة بنت ثعلبة شكواها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن زوجها أوس بن الصامت ظاھر منها ، وجادل الرسول بأن معها صبية صغاراً إن ضمتهم إلى زوجها ضاعوا ، وإن ضمتهم إليها جاعوا .

ثالثها : لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح أغلاطهم التي يخطئون فيها ، وإرشادهم إلى شاكلة الصواب في الوقت نفسه . ولا ريب أن تلك الأغلاط كانت في أزمان متفرقة ، فمن الحكمة أن يكون القرآن النازل في إصلاحها ، متكافئاً معها في زمانها . اقرأ إن شئت قوله سبحانه في سورة آل عمران :

(وإذ غدوت من أهلك تبوء المؤمنون مقاعد للقتال)^(١) إلى آيات كثيرة بعدها وكلها نزات في غزوة أحد إرشاداً للمسلمين إلى مواضع أخطائهم في هذا الموقف الرهيب والمأزق العصيب . وكذلك اقرأ قوله سبحانه في سورة التوبة : (ويوم نحين إذ أنجيتكم كثرتم فلم نغفر عنكم شيئاً وضائق عابكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ، ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنوداً لم تروها وعذب الذين كفروا وذلك جزاء الكافرين . ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء والله غفور رحيم)^(٢) وهي آيات تردع المؤمنين عن رذيلة الإعجاب والإعترار في يوم من أيام الله ، وتلفت نظرهم إلى مقدار تدارك الله لهم في شدتهم ، وإلى وجوب أن يتوبوا إلى رشدهم ، ويتوبوا إلى ربهم .

رابعها : كشف حال أعداء الله المنافقين ، وهتك أستارهم وسراهم للنبي المسلمين كما يأخذونهم حذرهم فيأمنوا شرهم ، وحتى يتوب من شاء منهم . اقرأ - إن شئت - قوله تعالى في سورة البقرة : (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين)^(٣) إلى قوله : (والله على كل شيء قدير) ومن ثلاث عشرة آية فضحت المنافقين ، كما فضحتهم سورة التوبة في كثير من الآيات ، وكما كشف القرآن أستارهم في كثير من المناسبات .

ويمكن أن تتدرج هذه الحكمة الثالثة بمضامينها الأربعة في تحول الله تعالى في تلك الآية من سورة الفرقان : (ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيراً)^(٤) .

(١) آل عمران (١٤١) (٢) التوبة (٢٥-٢٧)

(٣) البقرة (٨) (٤) الفرقان (٣٢)

الحكمة الرابعة:

الإرشاد إلى مصدر القرآن ، وأنه كلام الله وحده ، وأنه لا يمكن أن يكون من كلام محمد صلى الله عليه وسلم ولا كلام مخلوق سواه .

وبيان ذلك . أن القرآن الكريم تقرأه من أوله إلى آخره ، فإذا هو بحكم السرد دقيق السبك متين الأسلوب ، قوى الاتصال ، أخذ بمضه برقاب بعض في سورة وآياته وجمله ، يجري دم الإعجاز فيه كله من ألفه إلى يائه كأنه سبيكة واحدة ولا يسكاد يوجد بين أجزائه تفكك ولا تتخاذل كأنه حلقه مفرغة أو كأنه سمط وحيد وعقد فريد يأخذ بالابصار : فظمت حروفه وكلماته ، ونسقت جملة وآياته . وجاء آخره مساوياً لأوله ، وبدأ أوله موافقاً لآخره ١١

وهنا نقسم كيف السق للقرآن هذا التألف المعجز ؟ وكيف استقام له هذا التناسق المدهش ؟ على حين أنه يتنزل جملة واحدة ، بل تنزل آحاداً مفرقة تفرق الوقائع والحوادث في أكثر من عشرين عاماً ١١

الجواب أننا نلح هنا سرّاً جديداً من أسرار الإعجاز ، ونشهد صحة فذة من سمات الربوبية ، ونقرأ دليلاً ساطعاً على مصدر القرآن ، وأنه كلام الواحد الديان (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً^(١)) .
ولا لحدثنى بريك — كيف يستطيع الخلق جميعاً أن يأتوا بكتاب بحكم الاتصال والترابط ، متين السجع والسرد متآلف البدايات والنهايات مع خضوعه في التأليف لعوامل خارجة عن مقدور البشر ، وهي وقائع الزمن وأحداثه التي يجرى كل جزء من أجزاء هذا الكتاب تبعاً لها ، ومتحدداً عنها :

سبباً بعد سبب ، وداعية إثر داعية ، مع اختلاف ما بين هذه الدواعي ،
وتغاير ما بين تلك الأسباب ، ومع تراخي زمان هذا التأليف ، وتطاول
آماد هذه النجوم ، إل أكثر من عشرين عاماً .

لا ريب أن هذا الاتصال الزماني ، وذاك الاختلاف الملحوظ بين
هاتيك الدواعي ، يستلزمان في مجرى العادة التشكك والانحلال ، ولا
يدمان مجالا للارتباط والاتصال بين نجوم هذا الكلام .

أما القرآن الكريم فقد خرق العادة في هذه الناحية أيضاً : نزل متفرقا
منجا ، وليكنتم ثم مترابطاً عنكاً ، وتفرقت نجومه تفرق الأسباب ، ولكن
اجتمع نظمته اجتماع حمل الاحباب ، ولم يتكامل نزوله إلا بعد عشرين
عاماً ، وليكن تكامل انسجامه بداية وختاماً !!

أليس ذلك برهانا ساطعاً على أنه كلام خالق القوي والقدر ، ومالك
الاسباب والمسببات ، ومدير الخلق والكائنات وقبوم الأرض والسموات ،
العليم بما كان وما سيكون . . . بالزمان وما يحدث فيه من شئون ؟؟

لاحظ فوق ما أسلفنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزلت
عليه آية أو آيات قال : «حموها في مكان كذا من سورة كذا» ، وهو بشر لا يدري
(طبعاً) ما ستجي به الأيام ، ولا يعلم ما سيكون في مستقبل الزمان ، ولا
يدرك ما سيحدث من الدواعي والأحداث فضلاً عما سينزل من الله فيها .
وهكذا يحضى العمر الطويل والرسول على هذا العهد ، يأتيه الوحي بالقرآن
فيها بعد نجم ، وإذا القرآن كله بعد هذا العمر الطويل يسكل ويتم ، وينتظم
وبتأخي وبأنف وبكتم ، ولا يؤخذ عليه أدنى تخاذل ولا تفاوت ، بل
يعجز الخلق طراً بما فيه من انسجام ووحدة وارتباط : (كتاب أحكمت
آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير^(١)) .

ولانه ليستبين لك سر هذا الإيهام ، إذا ما علمت أن محاولة مثل هذا الاتساق والانسجام ، لن يمكن أن يأتي على هذا النقط الذي نزل به القرآن ولا على قريب من هذا النقط ، لا في كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ولا كلام غيره من البلغاء وغير البلغاء .

خذ مثلاً حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو ما هو في روعته وبلاغته وطهره وسموه لقد قاله الرسول صلى الله عليه وسلم في مناسبات مختلفة ، لدواع متباينة ، في أزمان متطاولة فهل في مكنتك ومكنة البشر مكن ، أن ينظموا من هذا السرد الشئيت وحده ، كتاباً واحداً يصفه الاسترسال والوحدة ، من غير أن ينقصوا منه أو يزيّدوا عليه أو يتصرفوا فيه ؟ ؟

ذلك ما لن يكون ، ولا يمكن أن يكون ، ومن حاول ذلك فإنما يحاول العبث ، ويخرج للناس بثوب مرفق ، وكلام ملفق ينقصه الترابط والانسجام ، وتعوده الوحدة والاسترسال ، وتمججه الاسماع والافهام .

إذن : فالقرآن الكريم ينطق نزوله منجماً بأنه كلام الله وحده . وتلك حكمة جليلة الشأن ، تدل الخلق على الحق في مصدر القرآن^(١) .
(قل أنزله الذي يعلم السرى السموات والأرض إنه كان غفوراً رحيماً)^(٢) .

(١) مناهل العرفان (٣٦/١ - ٥٧) الاتقان (١١٨/١ - ١٤٢)

(٢) الفرقان (٦)

جمع القرآن الكريم

أولاً : في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم .

كان القرآن ينزل على الرسول صلى الله عليه وسلم فيحفظه ويبلغه للناس ، ويأمر كتاب الوحي بكتابته ويدلهم على موضع المکتوب من سورته ، فكانوا يكتبونه في جريد النخل ، وعلى الحجارة والرقاق ، وقطع الجلد ، وعظام الأكتاف والأضلاع .

فالقرآن الكريم كان مكتوباً كله في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولكنه لم يكن مجموعاً في مصحف واحد ، ولا مرتب السور ، كما كان محفوظاً في صدور الصحابة .

ثانياً : في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

وكان الجمع للقرآن الكريم في عهد أبي بكر رضي الله عنه عبارة عن نقل القرآن جميعه وكتابته في مكان واحد وهو المصحف مرتب الآيات والسور ، مقتصرأ فيه على ما ثبت قرآنيه بطريق التواتر ، وكان الغرض منه الاحتياط والمبالغة في حفظ هذا الكتاب خوفاً عليه أو على شيء منه ، وتحملة وحفاظه .

وكان ذلك بعد واقعة البيامة في السنة الثانية عشرة للهجرة ، بعد أن مات في هذه الواقعة كثير من حفاظه .

ثالثاً : جمع القرآن في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه :

سبق أن قلنا ان القرآن جمع كله في عهد الخائفتين أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ، وكان ذلك في المصحف التي أودعت عند السيدة حفصة أم المؤمنين

رضى الله تعالى عنها ، ليسكون مصونا ومحفوظا يرجع إليه عند الحاجة ،
وبقيت تلك الصحف عند السيدة حفصة حتى خلافة عثمان رضى الله عنه ،
فلما انسمت الفتوحات في زمن عثمان ، واستجر العمران ، وتفرق المسلمون
في الأمصار والأقطار ، ونبتت ناشئة جديدة كانت بحاجة إلى دراسة القرآن ،
وطال عهد الناس بالرسول والوحي والتنزيل وكان أهل كل إقليم من أقاليم
الإسلام ، يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة ، فأهل الشام يقرءون
بقراءة أبي بن كعب ، وأهل الكوفة يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود ،
وغيرهم يقرأ بقراءة أبي موسى الأشعري . فكان بينهم اختلاف في حروف
الآداء ووجوه القراءة ، بطريقة فتحت باب الشقاق والنزاع في قراءة القرآن
أشبه بما كان بين الصحابة قبل أن يعلموا أن القرآن نزل على سبعة أحرف بل
كان هذا الشقاق أشد ، بعد عهد هؤلاء بالنبوة ، وعدم وجود الرسول بينهم
يطمئنون إلى حكمه ، ويصدون جميعا عن رأيه ، واستفحل الداء حتى كفر
بعضهم بعضا ، وكادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير ، ولم يقف هذا
الطغيان عند حد ، بل كاد يلفح بناره جميع البلاد الإسلامية حتى الحجاز
والمدينة ، وأصاب الصغار والكبار على السواء .

أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أبي قلابة أنه قال : لما
كانت خلافة عثمان ، جعل المعلم يعلم قراءة الرجل ، والمعلم يعلم قراءة الرجل ،
فجعل الغلمان يلتمسون فيختلفون حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين ، حتى كفر بعضهم
بعضا ، فبلغ ذلك عثمان ، فخطب فقال : « أتم عندى تختلفون ، فن نأى عنى
من الأمصار أشد اختلافا . »

وصدق عثمان ، فقد كانت الأمصار النامية أشد اختلافا ونزاعا من
المدينة والحجاز وكان الذين يسمعون اختلاف القراءات من تلك الأمصار
إذا جمعهم الجامع ، أو التقوا على جهاد أعدائهم ، يعجبون من ذلك وكانوا

يعنون في التعجب والإنكار ، كلما سمعوا زيادة في اختلاف طرق أداء القرآن وتأدى بهم التعجب إلى الشك والمداواة ثم إلى التأييم والملاحاة ، وتيقظت الفتنة التي كادت تطلع فيها الرؤس ، وتسفك الدماء وتقود المسلمين إلى مثل اختلاف اليهود والنصارى في كتابهم . كما قال حذيفة لعثمان في الحديث الآتى قريباً .

أضف إلى ذلك أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار ، ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها ، حتى يتحاكموا إليها فيما يختلفون . إنما كان كل صحابي في إقليم ، يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن ، ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد .

لهذه الأسباب والأحداث ، رأى عثمان بثاقب رأيه ، وصادق نظره ، أن يتدارك الخرق قبل أن يتسع على الراقع ، وأن يستأصل الداء قبل أن يعز الدواء ، فجمع أعلام الصحابة وذوى البصر منهم ، وأجال الرأى بينهم وبينهم في علاج هذه الفتنة ، ووضع حداً لذلك الاختلاف ، وحسم مادة هذا النزاع فأجمعوا أمرهم على استنساخ مصاحف يرسل منها إلى الأمصار ، وأن يؤمر الناس بإحراق كل ما عداها ، وألا يعتدوا سواها ، وبذلك يرأب الصدع ، ويحجر الكسر ، وتعتبر تلك المصاحف العثمانية الرسمية نورهم الهادى في ظلام هذا الاختلاف ، ومصباحهم السكشاف في ليل تلك الفتنة ، وحكمهم العدل في ذاك النزاع والمرأى وشفاءهم الناجع من مصيبة ذلك الداء .

تنفيذ عثمان لقرار الجمع :

وشرع عثمان في تنفيذ هذا القرار الحكيم ، حول أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين من الهجرة ، فعهد في نسخ المصاحف إلى أربعة

من خيرة الصحابة وثقات الحفاظ ، وم زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ،
وسعيد بن العاصي ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وهؤلاء الثلاثة
الاخرون من قريش .

وأرسل عثمان إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر ، فمشت إليه بالمصحف
التي عندها ، وهي المصحف التي جمع القرآن فيها على عهد أبي بكر رضي الله
عنه . وأخذت لجنة الأربعة هؤلاء في نسخها .

وجاء في بعض الروايات أن الذين تدبوا النسخ المصاحف كانوا اثني عشر
رجلا وما كانوا يكتبون شيئا إلا بعد أن يعرض على الصحابة ، ويقرا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ على هذا النحو الذي نجهده الآن في المصاحف
دستور عثمان في كتابة المصاحف :

وما تواضع عليه هؤلاء الصحابة أنهم كانوا لا يكتبون في هذه المصاحف
إلا ما تحققوا أنه قرآن ، وعلموا أنه قد استمر في العرصة الأخيرة ، وما أيقنوا
صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم بما لم ينسخ ، وتركوا ما سوى ذلك نحو
قرائة فامضوا إلى ذكر الله ، بدل كلمة فاسعوا ، ونحو وكان وراءهم
صلك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا ، بزيادة كلمة صالحة ، إلى غير ذلك ،
وإنما كتبوا مصاحف متعددة ، لأن عثمان رضي الله عنه قصد إرسال ما وقع
الإجماع عليه إلى أقطار بلاد المسلمين ، وهي الأخرى متعددة ، وكتبوها
متفاوتة في إثبات وحذف وبدل وغيرها ، لأنه رضي الله عنه قصد اشتغالها
على الأحرف السبعة ، وجعلوها خالية من النقط والشكل ، تحقيقا لهذا
الاحتمال أيضاً . فكانت بعض الكلمات يقرأ رسمها بأكثر من وجه عند
تجريد ما من النقط والشكل نحو ففتينوا ، من قوله تعالى إن جاءكم فائق
بأبأ فتبينوا ، فإنها تصلح أن تقرأ فتبينوا ، عند خلوها من النقط والشكل
وهي قراءة أخرى ، وكذلك كلمة فنشرها ، من قوله تعالى واطل إلى المظالم
(٦ - مع القرآن)

كيف ننشرها ، فإن نجردها من النقط والشكل كما ترى يحملها صالحة عندهم
أن يقرءوها ، وننشرها ، بالزاي ، وهي قراءة واردة أيضاً ، وكذلك كلمة
« أف » التي ورد أنها تقرأ بسبعة وثلاثين وجهاً .

أما الكلمات التي لا تدل على أكثر من قراءة عند خلوها من النقط
والشكل مع أنها واردة بقراءة أخرى أيضاً ، فإنهم كانوا يرسمونها في بعض
المصاحف برسم يدل على قراءة ، وفي بعض آخر برسم آخر يدل على القراءة
الثانية ، كقراءة « وصي » بالتضعيف (وأوصى) بالهمز ، وهما قراءتان في
قوله سبحانه : « ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب » وكذلك قراءة « تحتها
الأنهار » وقراءة « من تحتها الأنهار » بزيادة اللفظ « من » في قوله تعالى في
سورة التوبة « لهم جنات تجري من تحتها الأنهار » وهما قراءتان أيضاً .

وصفوة القول : أن اللفظ الذي لا يختلف فيه وجوه القراءات ، كانوا
يرسمونه بصورة واحدة لا محالة . أما الذي يختلف فيه وجوه القراءات ، فإن
كان لا يمكن رسمه في الخط محتملاً لتلك الوجوه كلها ، فإنهم يكتبونه برسم
يوافق بعض الوجوه في مصحف ، ثم يكتبونه برسم آخر يوافق بعض الوجوه
الأخرى في مصحف آخر ، وكانوا يتحاشون أن يكتبوه بالرسمين في مصحف
واحد خشية أن يتوهم أن اللفظ نزل مكرراً بالوجهين في قراءة واحدة ، وليس
كذلك ، بل هما قراءتان نزل اللفظ في إحداهما بوجه واحد ، وفي الثانية بوجه
آخر من غير تكرار في واحدة منهما .

وكذلك كانوا يتحاشون أن يكتبوا هذا اللفظ في مصحف واحد برسمين :
أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية ، لئلا يتوهم أن الثاني تصحيح للأول .
أضف إلى ذلك أن كتابة أحدهما في الأصل والآخر في الحاشية دون العكس
تحكم ، أو ترجيح بلا مرجح وذلك نحو كلمة (وصى) بالتضعيف (وأوصى)
بالهمز كما سبق .

أما اللفظ الذي تختلف فيه القراءات ، ويدل عليه الرسم بصورة واحدة
تحتل هذا الاختلاف ، ويساعد على ترك الإعجام والشكل نحوه فتيقنوا ،
ونلشها ، كما سلف بيانه ، فتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين
المقولين ، شبيهة بدلالة المشترك المعطى على كلا المعنيين المعقولين . والذي
دعا الصحابة إلى انتهاج هذه الخطة في رسم المصاحف وكتاباتها أنهم تلقوا
القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع وجوه قراءاته ، وبكافة
حروفه التي نزل عليها ، فكانت هذه الطريقة أدنى إلى الإحاطة بالقرآن على
وجوه كلها ، حتى لا يقال : إنهم أسقطوا شيئاً من قراءاته ، أو منعوا أحداً
من القراءة بأى حرف شاء ، على حين أنها كلها منقولة نقلاً متواتراً عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « قأى ذلك
قرآنم أصبتم فلا تماروا ، وكان من الدستور الذى وضعه عثمان رضى الله عنه
لهم فى هذا الجمع أيضاً أنه قال لهؤلاء القرشيين : إذا اختلفتم أنتم وريد
ابن ثابت فى شئ من القرآن ، فاكتبوه بلسان قريش ، فإذا نزل بلسانهم ،
فقلوا حتى إذا نسخوا الصحف فى المصاحف رد عثمان المصحف إلى حفصة ؛
وأرسل إلى كل أئمة بمصحف مما نسخوا ، وأمر بما سواه من القرآن فى كل
حيفة أو مصحف أن يحرق .

وفى ذلك يروى البخارى فى صحيحه بسنده عن ابن شهاب أن أنس بن مالك
حدثه ، أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازى أهل الشام فى فتح
أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم فى القراءة ، فقال
حذيفة لعثمان : يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا فى الكتاب
اختلاف اليهود والنصارى . فأرسل عثمان إلى حفصة : أن أرسل إلينا
بالمصحف فنسخها فى المصاحف ، ثم فردها إليك . فأرسلت بها حفصة إلى
عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ،

وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فأنسخوها في المصاحف . وقال عثمان
لرسل القرشيين الثلاثة : « إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن
فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم ، ففعلوا . حتى إذا أنسخوا المصحف
في المصاحف ، رد عثمان المصحف إلى حفصة ، فأرسل إلى كل أفق بمصحف
بما أنسخوا . وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن
يحرق ، اهـ .

تحريق عثمان للمصاحف والمصحف المخالفة :

بعد أن أم عثمان نسخ المصاحف بالصورة السابقة ، عمل على إرسالها
وإنفاذها إلى الأقطار ، وأمر أن يحرق كل ما عداها بما يخالفها ، سواء أكانت
صحفاً أم مصاحف وذلك ليقطع عرق النزاع بين ناحية ، وليحمل المسلمين
على المجادة في كتاب الله من ناحية أخرى ، فلا يأخذوا إلا بتلك المصاحف
التي توافق فيها من المزايا ما لم يتوافر في غيرها .

وهذه المزايا هي :

- ١ - الانقصار على ما ثبت بالنواز ، دون ما كانت روايته آحاداً .
- ٢ - إهمال ما نسخت تلاوته ولم يستقر في العروضة الأخيرة .
- ٣ - ترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن بخلاف مصحف
أبي بكر رضي الله عنه فقد كانت مرتبة الآيات دون السور .
- ٤ - كتابتها بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة والأحرف
التي نزل عليها القرآن ، على ما مر به من عدم إعجابها وشكلها ، ومن توزيع
وجوه القراءات على المصاحف إذا لم يحتملها الرسم الواحد .

٥ - تجريدتها من كل ما ليس قرآنًا كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة شرحاً للمعنى ، أو بياناً للناسخ والمنسوخ ، أو نحو ذلك .

وقد استجاب الصحابة لعثمان ، لحرقوا مصاحفهم ، واجتمعوا جميعاً على المصاحف العثمانية ، حتى عبد الله بن مسعود الذي نقل عنه أنه أنكر أولاً مصاحف عثمان ، وأنه أبى أن يحرق مصحفه ، رجع وعاد إلى حظيرة الجماعة ، حين ظهر له مزايا تلك المصاحف العثمانية ، واجتماع الأمة عليها ، وتوحيد الكلمة بها .

وبعدئذ طهر الجو الإسلامي من أوبئة الشقاق والنزاع ، وأصبح مصحف ابن مسعود ، ومصحف أبي بن كعب ، ومصحف عائشة ، ومصحف علي ، ومصحف سالم مولى أبي حذيفة ، أصبحت كلها وأمثالها في خبر كان ، مفسولة بالماء أو محروقة بالنيران ، وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قوياً عزيزاً .

ورضى الله عن عثمان ، فقد أَرْضَى بذلك العمل الجليل ربه ، وحافظ على القرآن ، وجمع كلمة الأمة ، وأغلق باب الفتنة ، ولا يبرج المسلمون ية طفون من ثمار صنيعه هذا إلى اليوم وما بعد اليوم .

ولن يقدح في عمله هذا أنه أحرق المصاحف والمصحف المخالفة للمصاحف العثمانية ، فقد علمت وجهة نظره في ذلك ، على أنه لم يفعل ما فعل من هذا الأمر الجلل ، إلا بعد أن استشار الصحابة ، واكتسب موافقتهم ، بل وظفر بمعاذتهم وتأيدهم فكان ذلك إجماعاً منهم على ذلك^(١) .

المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الامصار

لما أمر سيدنا عثمان - رضى الله عنه - بكتابة المصاحف أرسل منها عدداً إلى الأقطار الإسلامية ، أرسلها إلى مكة ، والشام ، والكوكة ، والبصرة ، والبحرين ، واليمن ، وأبقى بالمدينة مصحفاً ، كما أبقى لنفسه هو مصحفاً خاصاً وهو الذى يقال له المصحف الإمام .

كما بعث مع كل مصحف من المصاحف المذكورة عالماً يقرئ أهل كل بلد بما يحتمله رسم المصحف من القراءات الصحيحة المتواترة^(١) .

مصاحف أخرى اشتهرت في عصر الصحابة

اشتهر في عهد الصحابة مصاحف أخرى غير المصاحف العثمانية التي سبق الكلام عليها ، بيد أن هذه المصاحف لم تظهر بما ظفرت به المصاحف العثمانية ، من إجماع الصحابة عليها . ورضام بها ووقوفهم عند ما تضمنته من الأوجه والقراءات ، ولم تحوز عند أهل الأقاليم والامصار ما أحرزته المصاحف العثمانية من الثقة والقبول .

ذلك أن هذه المصاحف كانت مصاحف فردية خاصة ، كتبها بعض الصحابة لنفسه ، ولم يقتصر في كتابتها على ما تواترت قراءته ، وثبت في العرضة الأخيرة ، بل كتب فيها ما كانت روايته آحاداً ، وما نسخت تلاوته . وما لم يكن في العرضة الأخيرة ، وخلط فيها بين ألفاظ القرآن ، وما كان شرحاً لها وبياناً لمعناها .

وهذه المصاحف تختلف عن مصاحف عثمان مارة بالزيادة ، وأخرى بالنقص ومرة بالتقديم ، وأخرى بالتأخير ، وهكذا .

(١) انظر : كتاب للمصاحف (٣٤/١) ، النشر (٧/١) .

وعلى كل لاتصح القراءة بما تضمنته هذه المصاحف لمخالفتها ما أجمع عليه
الصحابة ، وتلقته الأمة كلها بالرضا والقبول .
وهاك أنموذجاً من هذه المصاحف .

مصحف عمر بن الخطاب

كتب فيه في سورة الفاتحة (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب
عليهم وغير الضالين) .

وفيه أول سورة آل عمران (ألم الله لاإله إلا هو الحى القيوم)
وفيه في سورة المدثر (فى جنات يتساولون يا فلان ماسلكك فى سقر)

مصحف على بن أبى طالب

كتب فيه في سورة البقرة (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه وآمن
المؤمنون) .

مصحف عائشة أم المؤمنين

كتب فيه في سورة البقرة (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى
صلاة العصر) .

وفيه في سورة الاحزاب (إن الله وملائكته يصلون على النبي والذين
يصلون فى الصفوف الأولى) .

مصحف حفصة أم المؤمنين

كتب فيه (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر) .

مصحف أم سلمة أم المؤمنين

وفيه ما فى مصحف حفصة

مصحف عبد الله بن الزبير

كتب فيه في سورة البقرة (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج .

وفيه في سورة المائدة (فيصبح الفساق على ما أسروا في أنفسهم نادمين) .
وفيه في آل عمران (ولتسكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم) .

مصحف أبي بن كعب

كتب فيه في البقرة (فلا جناح عليه ألا يطوف بهما) .
وفي البقرة أيضاً (للذين يقسمون من نسائهم) .
وفي النساء (فما استمتعتم به منهن إلى أجل غير مسمى) .
وفي المائدة (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) .

مصحف عبد الله بن عباس

كتب فيه في البقرة (فلا جناح عايه ألا يطوف بهما) .
وفيه أيضاً (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم في مواسم الحج)
وفيه كذلك (وأنموا الحج والعمرة للبيت .
وفيه كذلك (فإن آمنوا بما آمنتم به فقد اهتدوا) .
وفيه (وإن عزموا المراح) .
وفيه حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر) .
وفي آل عمران (وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنوا به) .
وفيه (وشاورهم في بعض الأمر) .

وفيها (إنما ذلکم الشیطان یخوفکم أولیاءه) .
 وفي النساء (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى) .
 وفيها (فبظلم من الذین هادوا حرمننا علیهم طیبات كانت لهم) .
 وفي الحج (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبی ولا محدث) .
 وفي النصر (إذا جاء فتح الله والنصر) .

مصحف عبد الله بن مسعود

كتب فيه في البقرة (اهبطوا مصر) بدون ألف ، و (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل يقولان ربنا) و (فلا رفوث ولا فسوق ولا جدال في الحج) و (وتزودوا وخير الزاد التقوى) و (وأقيموا الحج والعمرة للبيت) .

وفي آل عمران (الحى القيام) و (وإن حقيقة تأويله إلا عند الله) .
 و (وناداه الملائكة يا ذكربا إن الله) و (يا مريم اقنتي لربك واركعي واسجدى في الساجدين) و (إذ قالت الملائكة إن الله ليبشرك) .

وفي النساء (إن الله لا يظلم مثقال نملة) .

وفي المائدة (إن تعذبهم فعيادك) .

وفي الأنعام (كالذى استهواه الشيطان) و (لقد تقطع ما بينكم) .

وفي الأعراف (قالوا ربنا إلا تغفر لنا وترحمنا) .

وفي الأنفال (ولا يحسب الذين كفروا سبقوا) .

وفي التوبة (قل أذن خير ورحمة لكم) .

وفي يونس (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم) .

وفي هود (وآتاني رحمة من عنده وعميت عليكم) و (فامر بأهلك

بقطع من الليل إلا امرأتك) .

- وفى الرعد (وسيعلم الكافرون لمن عقبى الدار) .
- وفى النزل (الذين توفاهم الملائكة) .
- وفى الإسراء (سبحت له السموات وسبحت له الأرض) .
- وفى الكهف (لكن هو الله ربى) .
- وفى مريم (ذلك عيسى بن مريم قال الحق الذى فيه يمترون) و (تكاد السموات لتتصدع منه) .
- وفى طه (قد نجيتكم) .
- وفى الحج (أذن للذين قاتلوا بأنهم ظالموا) .
- وفى النور (أنزلناها وفرضناها لكم) .
- وفى الفرقان (وهو الذى أرسل الرياح بمبشرات) .
- وفى الشعراء (واتبعوهم مشرقين) .
- وفى النمل (فيمكث غير بعيد) .
- وفى القصص (وعصيت عليهم الأنبياء) .
- وفى السجدة (فلا تعلم نفس ما يخفى لهم) .
- وفى سبأ (لينةذف بالحق وهو علام الغيوب) .
- وفى يس (فى شغل فاكهين) و (على الأرائك متكئين) و (سلاماً قولاً من رب رحيم) .
- وفى الزخرف (ما شهد خلقهم) و (وإنه عالم الساعة) .
- وفى الشريعة (وإذا قيل إن وعد الله حق وإن الساعة لأربب فيها) .
- وفى الحجرات (لتعارفوا وخياركم عند الله أنفاكم) .
- وفى القمر (خاشعة أبصارهم) .
- وفى نوح (ولا يغوثاً ويعوقاً) بالتثنية فيهما^(١) .

(١) تاريخ المصنف الشريف الشيخ / عبد الفتاح القادى (٦٧ - ٧٢) .

أسباب النزول

القرآن الكريم قسمان : قسم نزل من الله ابتداء غير مرتبط بسبب من الأسباب الخاصة ، إنما هو لمحض هداية الخلق إلى الحق ، وهو كثير ظاهر لا يحتاج إلى بحث ولا بيان ، وقسم نزل مرتبطاً بسبب من الأسباب الخاصة وهو موضوع بحثنا الآن .

غير أننا لا نريد أن نستعرض جميع الآيات التي جاءت على أسباب ، فذلك شأن بعيد .

وقد انتدب له جماعة أفردوه بالتأليف ، منهم على بن المديني شيخ البخاري ومنهم الواحدى والجمعري وابن حجر ، ومنهم السيوطي الذي وضع فيه كتاباً حافلاً محرراً سماه (لباب النقول في أسباب النزول) .

إنما غرضنا في هذا المبحث أن نحيطك علماً بأسباب النزول من أطرافه الأحد عشر ، وهي معنى سبب النزول ، وفوائد معرفة أسباب النزول ، وطريق هذه المعرفة ، والتعابير عن سبب النزول ، وحكم تعدد الأسباب والنازل واحد ، وتعدد النازل ، والسبب واحد ، والعموم والخصوص بين لفظ الشارع وسببه ، وتحقيق الخلاف في عموم اللفظ وخصوص سببه . وأدلة الجمهور في ذلك ، وشبهات المخالفين وتفنيدها .

١ - معنى سبب النزول :

سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدة عنه أو مينة لحكمة أيام وقوعه . والمعنى أنه حادثة وقعت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

أو سؤال وجه إليه ، فنزلت الآية والآيات من الله تعالى ببيان ما ينصل بتلك الحادثة ، أو بجواب هذا السؤال . سواء أ كانت تلك الحادثة خصومة دبت ، كالخلاف الذى شجر بين جماعة من الأوس وجماعة من الخزرج ، بدسيسة من أعداء الله اليهود حتى تنادوا : السلاح السلاح ، ونزل بسببه تلك الآيات الحكيمية فى سورة آل عمران من أول قوله سبحانه (يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ^(١)) إلى آيات أخرى بعدها هى من أروع ما ينفر من الانتقام والشقاق ويرغب فى المحبة والوحدة والاتفاق أم كانت تلك الحادثة خطأ فاحشاً ارتكب ، كذلك السكران الذى أم الناس فى صلاته وهو فى نشوته ، ثم قرأ السورة بعد الفاتحة فقال : (قل يا أيها الكافرون أعبدوا ما تعبدون) وحذف لفظ (لا) من « لا أعبد » فنزلت الآية (يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ^(٢)) .

أم كانت تلك الحادثة تمنيا من التمنيات ، ورغبة من الرغبات ، كوافقات عمر رضى الله عنه التى أفردها بعضهم بالتأليف . ومن أمثلتها ما أخرجه البخارى وغيره عن أنس رضى الله عنه قال : قال عمر :

« وافقت ربي فى ثلاث : قلت يا رسول الله لو اتخذنا مقام إبراهيم مصلى فنزلت : « واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى » وقلت يا رسول الله : إن نساءك يدخل عليهن البه والفاجر ، فلو أمرتهن أن يحتجبن ، فنزلت آية الحجاب ^(٣) »

(١) آل عمران (١٠٠)

(٢) النساء (٤٣)

(٣) وهى قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبى إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ..) الآية (٥٣) من سورة الاحزاب .

واجتمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم نساؤه في الغيرة فقلت لمن : دعني
ربه إن طلقك أن يبدله أزواجا خيرا منك ، فنزلت (وهى كذلك
في سورة التحريم .

وسواء أكان ذلك السؤال المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم يتصل بأمر
معنى نحو قوله تعالى في سورة الكهف : (ويسألونك عن ذى القرنين)^(١) الخ
أم يتصل بمحاضر نحو قوله تعالى في سورة الإسراء (ويسألونك عن الروح
قل الروح من أمر ربى ، وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)^(٢) . أم يتصل
بمستقبل نحو قوله جل ذكره في سورة النازعات : (يسألونك عن الساعة
أبأن مرساها)^(٣) الخ . سواء وقع هذا النزول عقب سببه مباشرة ،
أم تأخر عنه مدة لحكمة من الحكم ، كما حدث ذلك حين سألت عريش رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الروح وأصحاب الكهف وذى القرنين . فقال صلى الله
عليه وسلم : غدا أخبركم ، ولم يستثن (أى لم يقل إلا أن يشاء الله) فأبطأ
عليه الوحي خمسة عشر يوما على ما رواه ابن إسحاق . وقيل ثلاثة أيام ، وقيل
أربعين يوما ، حتى شق عليه ذلك ، ثم نزلت أجوبة تلك المقترحات ،
وفيهما يرشد الله تعالى رسوله إلى أدب الاستثناء بالمشيئة ويقول له في سورة
الكهف : (ولا تقولن شئ إلى فاعل ذاك غدا إلا أن يشاء الله ، واذكر
ربك إذا نسيت ، وقل عسى أن يهدين ربى لأقرب من هذا رشدا)^(٤) .

ثم إن كلمة وأيام وقوعه ، في تعريف سبب النزول ، قيد لا بد منه للاحتراز
عن الآية أو الآيات التى تنزل ابتداء من غير سبب ، بينهماى يتحدث عن

(٢) الإسراء (٨٥)

(٤) الكهف (٢٢ - ٢٤)

(١) الكهف (٨٣)

(٣) النازعات (٤٢)

بعض الوقائع والأحوال الماضية أو المستقبلية ، كـ بعض قصص الأنبياء السابقين وأعمهم وكالحديث عن الساعة وما يتصل بهما ، وهو كثير في القرآن الكريم .

٢ - فوائد معرفة أسباب النزول :

زعم بعض الناس أنه لا فائدة للإمام بأسباب النزول ، وإنما لا تعدو أن تكون تاريخاً للنزول أو جارية مجرى التاريخ ، وقد أخطأ فيما زعم ، فإن لأسباب النزول فوائد متعددة ، فمنها :

أولاً : معرفة حكمة الله تعالى على التعيين ، فيما شرعه بالنزول ، وفي ذلك نفع للمؤمن وغير المؤمن ، أما المؤمن فيزداد إيماناً على إيمانه ، ويحرص كل الحرص على تنفيذ أحكام الله والعمل بكتابه ، لما يتجلى له من المصالح والمزايا التي نيطت بهذه الأحكام ، ومن أجلها جاء هذا النزول .

وأما الكافر فتسوقه تلك الحكم الباهرة إلى الإيمان إن كان منصفاً ، حين يعلم أن هذا التشريع الإسلامي قام على رعاية مصالح الإنسان ، لا على الاستبداد والتحكم والظلم ، خصوصاً إذا لاحظ سير ذلك التشريع وتدرجه في موضوع واحد . وحسبك شاهداً على هذا تحريم الخمر وما نزل فيه .

ثانياً : الاستعانة على فهم الآية ورفع الإشكال عنها ، حتى لقد قال الواحدى : لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قسمتها وبيان سبب نزولها .

وقال ابن تيمية : معرفة سبب النزول يبين على فهم الآية ، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب اهـ .

ولنبين لك ذلك بأمانة ثلاثة :

الأول : قال الله تعالى في سورة البقرة : (والله المشرق والمغرب ، فأينما تولوا فثم وجه الله - إن الله واسع عليم)^(١) . فهذا اللفظ الكريم يدل ظاهره على أن للإنسان أن يصلى إلى أى جهة شاء ، ولا يجب عليه أن يولى وجهه شطر البيت الحرام ، لافى سفر ولا فى حضر ، لكن إذا علم أن هذه الآية نازلة فى السفر خاصة ، أوفى من صلى باجتهاده ثم بان له خطؤه ، تبين له أن هذا الظاهر غير مراد ، إنما المراد التخفيف على المسافر فى صلاة النافلة ، أو على المجتهد فى القبلة إذا صلى وتبين له خطؤه .

عن ابن عمر رضى الله عنهما أن هذه الآية نزلت فى صلاة المسافر على الراحة أينما توجهت .

وقيل : عميت القبلة على قوم فصلوا إلى أنحاء مختلفة ، فلما أصبحوا اتبينوا خطأهم فمضوا .

المثال الثانى : روى فى الصحيح أن مروان بن الحكم أشكل عليه معنى له تعالى : (لا تحسبن الذين يفرحون بما أرتوا ويحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم)^(٢) .

وقال : لئن كان كل امرئ فرح بما أوتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبا لتعذبن أجمعون . فبين ابن عباس أن الآية نزلت فى أهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره ، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه ، واستحمدوا بذلك

(٢) آل عمران (١٨٨)

(١) البقرة (١١٥)

إليه أى طلبوا منه أن يحملهم على ما فعلوا . وهناك زال الإشكال عنه ، ولهم مراد الله من كلامه هذا ووعيده .

المثال الثالث : أشكل على عروة بن الزبير رضى الله عنه أن يفهم فرضية السعى بين الصفا والمروة مع قوله سبحانه : (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت لمعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) (١) .

وإشكاله نشأ من أن الآية الكريمة نفت الجناح ، ونفى الجناح لا يتفق والفرضية في رأيه ، وبقي في إشكاله هذا حتى سأل خاله أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها ، فأفهمته أن نفي الجناح هنا ليس نفياً للفرضية ، إنما هو نفي لما ذكر في أخطاء المسلمين يومئذ من أن السعى بين الصفا والمروة من عمل الجمالية نظراً إلى أن الصفا كان عليه صنم يقال له (إساف) وكان على المروة صنم يقال له (نائلة) . وكان المشركون إذا سعوا بينهما تمسحوا بهما ، فلما ظهر الإسلام وكسرت الأصنام ، تخرج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك ، فنزلت الآية كذلك كما جاء في بعض الروايات .

لكن جامع في رواية صحيح البخارى ما نصه : فقال (أى عروة) لها (أى لعائشة) أرايت قول الله تعالى : (إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت لمعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما) : فوالله ما على أحد جناح أن يطوف بالصفا والمروة . قالت : بشما قلت يا ابن أختي ، إن هذه لو كانت كل أولتهما عليه ، كانت ولا جناح عليه ألا يطوف بهما . ولما كنت أنا في الأنصار ، كانوا قبل أن يسلموا يهلون لنا في الطائفة التي كانوا يعبدونها

عند المشلل ، ، فكان من أهل يتخرج أن يطوف بالصفاء والمروة : فلما أسلموا سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، قالوا يا رسول الله إنا كنا نتخرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية . قالت عائشة : وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما .

ومعنى يهلون : يحجون . ومناة الطاغية اسم صنم ، وكان صنخة نصبها عمرو بن لحي بجهة البحر فكانوا يعبدونها والمشلل بضم الميم ، واللام الأولى مشددة مفتوحة . اسم موضع قريب من قديد من جهة البحر . وقديد بضم القاف قرية بن مكة والمدينة . وكلمة « سن » معناها في هذا الحديث شرع أو فرض بدليل من السنة لا من الكتاب .

وهذه الرواية كما ترى - تدل على أن عروة فهم من جملة فلا جناح عليه أن يطوف بهما ، أن الجناح منفي أيضا عن عدم الطواف بهما ، وعلى ذلك تنفي الفرضية ، وكأنه اعتمد في فهمه هذا على أن نفي الجناح ، أكثر ما يستعمل في الأمر المباح . أما عائشة رضي الله عنها فقد فهمت أن فرضية السعي بين الصفا والمروة مستفاد من السنة ، وأن جملة « فلا جناح عليه أن يطوف بهما » لا تنافي تلك الفرضية كما فهم عروة إنما الذي ينفيها أن يقال « فلا جناح عليه ألا يطوف بهما » وإنما توجه نفي الحرج في الآية عن الطواف بين الصفا والمروة ، لأن هذا الحرج هو الذي كان واقرا في أذهان الأنصار ، كما يدل عليه سبب نزول الآية الذي ذكرته السيدة عائشة .

ثالثا : دفع توهم الحصر ، عما يفيد بظاهره الحصر : نحو قوله سبحانه في سورة الأنعام (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاهم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير . فإنه رجس أو فسقا أهل غير

«الله به» (١). ذهب الدافعي إلى أن الحصر في هذه الآية غير مقصود ، واستعان على دفع توهمه ، بأنها نزلت بسبب أولئك الكفار الذين أبو إلا أن يحرموا ما أحل الله ويحلوا ما حرم الله ، هناك منهم ومحاداة لله ورسوله ، فنزلت الآية بهذا الحصر الصوري مشادة لهم ، ومحاداة من الله ورسوله ، لا قصداً إلى حقيقة الحصر .

نقل السبكي عن الدافعي أنه قال ما معناه : «إن الكفار لما حرموا ما أحل الله ، وأحلوا ما حرم الله ، وكانوا على المضادة والمحاداة جاءت الآية مناقضة لغرضهم ، فسكانه قال : لا حلال إلا ما حرمتموه ، ولا حرام إلا ما أحلتموه . نازل منزلة من يقول لك : لا تأكل اليوم حلاوة فتقول لا آكل اليوم إلا حلاوة ، والغرض المضادة لا النفي والإثبات على الحقيقة فسكانه تعالى قال لا حرام إلا ما أحلتموه من الميتة ، والدم ، ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ولم يقصد حل ما وراه ، إذ القصد إثبات التحريم ، لا إثبات الحل اه .

قال إمام الحرمين : وهذا في غاية الحسن ، ولولا سبق الشافعي إلى ذلك لما كنا نستجيب مخالفة مالك في حصر المحرمات فيما ذكرته الآية اه .

رابعاً : معرفة أن سبب النزول خارج عن حكم الآية إذا ورد مخصص لها . وذلك أكقيام الإجماع على أن حكم السبب باق قطعاً . فيكون التخصيص قاصراً على ما سواه . فلو لم يعرف سبب النزول لجاز أن يفهم أنه مما خرج بالتخصيص ، مع أنه لا يجوز إخراجه قطعاً للإجماع المذكور ، ولهذا يقول الفزالي في المستصفي : ولذلك - يشير إلى امتناع إخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد - غلط أبو حنيفة رحمه الله في إخراج الأمة المستفرشة من قوله

صلى الله عليه وسلم ، الولد للفراش ، والخبر لأئمة ورد في ولادة زمعة إذ قال عبد بن زمعة . هو أخى وابن ولادة أبى ، ولد على فراشه . فقال عليه الصلاة والسلام . « الولد للفراش وللعاهر الحجر »^(١) فأثبت للأمة فراشا وأبو حنيفة لم يبلغه السبب ، فأخرج الأمة من العموم ، اهـ .

خامساً : معرفة من نزلت فيه الآية على التعمين ، حتى لا يشتبه بغيره ، فثبتهم البرىء ، وبعراً الغريب (مثلاً) ولما ردت عائشة على مروان حين أتته أخاها عبد الرحمن بن أبى بكر بأنه الذى نزلت فيه آية . (والذى قال لوالديه أف لكما)^(٢) الخ . من سورة الأحقاف ، وقالت « والله ما هو به ، ولو شئت أن أسميه لسميته إلى آخر تلك القصة .

سادساً : تبسيط الحفظ ، وتسهيل الفهم ، وتثبيت الوحى ، فى ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها ، وذلك لأن ربط الأسباب بالمسببات ، والأحكام بالحوادث . والحوادث بالأشخاص والأزمنة والأمكنة . كل أولئك من دواعى تقرر الأشياء وانتقاشها فى الذهن ، وسهولة استذكارها عند استذكار مقارناتها فى الفكرة ، وذلك هو قانون تداعى المعانى ، المقرر فى علم النفس .

٣ - طريق معرفة سبب النزول :

الطريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح ، روى الواحد بسنده عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار . ومن كذب

(١) أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والذياتى وابن ماجه وغيرهم
(٢) (الفتح الكبير ٣/ ٣٠٨) (٣) (الأحقاف ١٧)

على القرآن من غير علم فليقبوا مقعده من النار، (١).

ومن هنا لا يخل القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسماع عن شاهدوا
التنزيل ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن عللها.

وعلى هذا فإن روى سبب النزول عن صحابي فهو مقبول ، وإن لم
يعزز برواية أخرى تقويه . وذلك لأن قول الصحابي فيما لا مجال
للاجتهاد فيه ، حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأنه يبعد كل
البعد أن يكون الصحابي قد قال ذلك من تلقاء نفسه على حين أنه خبر لا مرد له
إلا السماع والنقل عن السادة والرواية .

أما إذا روى سبب النزول بحديث مرسل ، أى سقط من سنده الصحابي
وانتهى إلى الناس ، حكمه أنه لا يخل إلا إذا صح واعتضد بمرسل آخر ،
وكان الراوى له من أئمة التفسير الأخذين عن الصحابة ، كجهاد وعكرمة
وسعد بن جبير .

٤ - تعدد الأسباب والنازل واحد :

إذا جاءت روايتان في نازل واحد من القرآن ، وذكرت كل من الروائتين
سبباً صريحاً غير ما ذكره الأخرى ، نظر فيهما إما أن تكون إحداهما
صحيحة ، والأخرى غير صحيحة ، وإما أن تكون كلتاهما صحيحة وإسكن
إحداهما مرجح دون الأخرى ، وإما أن تكون كلتاهما صحيحة ، ولا مرجح
لإحداهما على الأخرى ، ولكن يمكن الأخذ بهما معاً . وإما أن تكون
كلتاهما صحيحة ، ولا مرجح ، ولا يمكن الأخذ بهما معاً ، فذلك صور أربع ،
لكل منها حكم خاص نسوقه إليك .

(١) حديث متواتر أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه
وأحمد في سنده ، عن أنس رضي الله عنه ، كما روى من عدة طرق أخرى صحيحة .

أما الصورة الأولى : - وهي ما صحت فيه إحدى الروايتين دون الأخرى -
فحكمها الاعتماد على الصحيحة في بيان السبب ، ورد الأخرى غير الصحيحة
مثال ذلك ما أخرجه الشيخان وغيرهما عن جندب قال : « اشتكى النبي صلى الله
عليه وسلم فلم يقم ليلة أو ليلتين . فأنته امرأة فقالت : يا محمد ، ما أرى شيطانك
إلا قد تركك ، فأنزل الله : (والضحي والليل إذا سجي ، ما ودعك ربك
وما قلى ،^(١)) وأخرج الطبراني وابن أبي شيبة ، عن حفص بن ميسرة عن أمه
عن أمها وكانت خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن جرواً دخل بيت
النبي صلى الله عليه وسلم ، فدخل تحت السرير فات ، فكث النبي صلى الله
عليه وسلم أربعة أيام لا يتزل عليه الوحي فقال : يا خولة ما حدث في بيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ جبريل لا يأتي .

فقلت في نفسي : لو هيأت البيت وكلسته ، فأهويت بالمكنسة تحت
السرير ، فأخرجت الجرو فجاء النبي صلى الله عليه وسلم ترعد^(٢) لحيته ، وكان
إذا نزل عليه أخذته الرعدة ، فأنزل الله : (والضحي) إلى قوله « فترضى ،
فنحن بين هاتين الروايتين نقدم الرواية الأولى في بيان السبب لصحتها ،
دون الثانية لأن في إسناده من لا يعرف . قال ابن حجر : قصة إبطاء جبريل
بسبب الجرو مشهورة ، لكن كونها سبب نزول الآية غريب ، وفي إسناده
من لا يعرف ؛ فالاعتماد ما في الصحيح .

وأما الصورة الثانية : - وهي صحة الروايتين كليهما ولا أحدهما مرجح -
فحكمها أن نأخذ في بيان السبب بالراجحة دون المرجوحة ؛ والمرجح أن
تكون إحداها أصح من الأخرى ، أو أن يكون راوى أحدهما مشاهداً
للقصة دون راوى الأخرى .

مثال ذلك : ما أخرجه البخارى عن ابن مسعود قال : كنت أمتى مع
النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب . فر بنفر من اليهود ،
فقال بعضهم : لو سألتوه . فقالوا حدثنا عن الروح فقام ساعة ورفع رأسه
فعرفت أنه يوحى إليه ، حتى صعد الوحى ، ثم قال : (قل الروح منى أمر
ربى وما أوتيتم من العلم إلا قليل) (١) . وما أخرجه الترمذى وصححه عن ابن
عباس قال : دققت قريش لليهود ، أعطونا شيئاً نسأل هذا الرجل ، فقالوا
اسألوه . عن الروح فسألوه ، فانزل الله : (ويسألونك عن الروح) الآية .

فهذا الخبر الثانى يدل على أنها بمسكة ، وأن سبب نزولها سؤال قريش
إياه . أما الأول فصرح فى أنها نزلت بالمدينة بسبب سؤال اليهود إياه . وهو
أرجح من وجهين . أحدهما أنه رواية البخارى ، أما الثانى فإنه رواية الترمذى
ومن المقرر أنه ما رواه البخارى أصح مما رواه غيره . ثانيهما أن راوى
الخبر الأول وهو ابن مسعود كان مشاهداً للقصة من أولها إلى آخرها كما تدل
على ذلك الرواية الأولى ، بخلاف الخبر الثانى فإن رواية ابن عباس لا تدل
الرواية على أنه كان حاضر القصة ، ولا ريب أن للمشاهدة قوة فى التحمل وفى
الاداء ، وفى الاستيثاق ليست لغير المشاهدة . ومن هنا عملنا الرواية الأولى .
وأعملنا الثانية .

وأما الصورة الثالثة : وهى ما استوت فيه الروايتان من الصحة ، ولا
مرجح لإحدهما ، ولكن يمكن الجمع بينهما ، بأن كلا من السببين حصل
ونزلت الآية عقب حصولهما معاً ، لتقارب زمنهما — فكم هذه الصورة أن
نحمل الأمر على تعدد السبب لأنه الظاهر ، ولا مانع بمنعه ،
قال ابن حجر : « لا مانع من تعدد الأسباب » .

مثال ذلك : ما أخرجه البخارى من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سمحان . فقال للنبي صلى الله عليه وسلم : « البينة أو جلعول في ظهرك » . فقال رسول الله ، إذا وجد أحدنا مع امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة . وفي رواية أنه قال : والذي بعثك بالحق إنى لصادق ، ولينزلن الله تعالى ما يرى من ظهري من الحد فنزل جبريل عليه السلام وأنزل عليه : (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم^(١)) حتى بلغ (إن كان من الصادقين) اهـ وهذه الآيات من سورة النور .

وأخرج الشيخان ، واللفظ للبخارى ، عن سهل بن سعد ، أن عويمرا أتى عاصم بن عدي ، وكان بنى عجلان ، فقال : كيف تقولون في رجل وجد مع امرأته رجلا أيقضه فتقتلونه . أم كيف تصنع ؟ سل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فأتى عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، وفي رواية مسلم ، فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها . فقال عويمر . والله لا أنتهى حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فجاءه عويمر فقال يا رسول الله رجل وجد مع امرأته رجلا ، أيقضه فتقتلونه ، أم كيف يصنع ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله القرآن فيك وفي صاحبك . فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بالملاعنة بما سمي الله في كتابه فلا عنها ، اهـ

فهاتان الروايتان صحيحتان ، ولا مرجح لإحداهما على الأخرى . ومن السهل أن نأخذ بكليتهما لقرب زمانيهما ، على اعتبار أن أول من سأل هو

هلال بن أمية ، ثم فقاء عويمر قبل إجابته ، فسأل بواسطة عاصم مرة وبمنفسه
مرة أخرى ، فأنزل الله الآية إجابة للحادثين معا ، ولا ريب أن أعمال
الروایتين بهذا الجمع أولى من أعمال إحداهما وإعمال الأخرى ، إذ لا مانع يمنع
الآخذ بهما على ذلك الوجه ، ثم لا جائز أن ترددهما معا ، لأنهما صبيحتان
ولا تعارض بينهما ، ولا جائز أيضا أن نأخذ بواحدة ونرد الأخرى ، لأن
ذلك ترجيح بلا مرجح ، فتعين المصير إلى أن نأخذ بهما معا .

وإليه جنح النوى وسبقه إليه الخطيب فقال : « لعلهما اتفق لهما ذلك
في رقت واحد ، اهـ .

ويمكن أن يفهم من الرواية الثانية أن آيات الملاعة نزلت في هلال أولا
ثم جاء عويمر فأفقاء الرسول بالآيات التي نزلت في هلال : قال ابن الصباغ :
« قصة هلال تبين أن الآية نزلت فيه أولا . وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعويمر
« إن الله أنزل فيك وفي صاحبك ، فعناه ما نزل في قصة هلال ، لأن ذلك
حكم عام لجميع الناس :

وأما الصورة الرابعة : — وهي استواء الروایتين في الصحة ، ودون مرجح
لإحداهما ، ودون إمكان للأخذ بهما معا لبعده الزمان بين الأسباب — فحكمها
أن نحمل الأمر على تكرار نزول الآية بعد وأسباب النزول التي تحدث عنها
هاتان الروایتان ، أو تلك الروایات — لأنه إعمال لكل رواية ، ولا مانع
من ذلك .

قال الزركشي في البرهان : « وقد ينزل تعظيما لشأنه . وتذكيرا عند حدوث
سببه خوف نسيانه اهـ .

مثال ذلك : ما أخرجه البيهقي والبخاري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله
عليه وسلم وقف على حمزة حين استشهد وقد مثل به ، فقال : « لا مثلن بسبعين

منهم مكانك ، فنزل جبريل - والنبي صلى الله عليه وسلم واقف -
بحوائيم سورة النحل ، (وإن عاقبتهم ماقبوا بمنثل ما عوقبتهم به) (١) إلى آخر
السورة وهي ثلاث آيات .

وأخرج الترمذى والحاكم عن أبي بن كعب قال : (لما كان يوم أحد
أصيب من الأنصار أربعة وستون ، ومن المهاجرين ستة ، منهم حمزة ، فثلوا
به ، فقالت الأنصار : لئن أصبنا منهم يوما مثل هذا لثربن (أى لنزيدن)
عليهم ، فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله ، وإن عاقبتهم ، الآية .

ظرواية الأولى تفيد أن الآية نزلت في غزوة أحد ، والثانية تفيد أنها
نزلت يوم فتح مكة . على حين أن بين غزوة أحد وغزوة الفتح الأعظم بضع
سنتين ، فبعد أن يكون نزول الآية كان مرة واحدة عقيهما معا . وإذن لا
مناص لنا من القول بتعدد نزولها ، مرة في أحد ومرة يوم الفتح . وقد ذهب
البعض ، سورة النحل كلها مكية ، وعليه فتسكون خواتيمها المذكورة
نزلت مرة بمكة قبل هاتين المرتين في المدينة ، وتسكون عدة مرات
نزولها ثلاثا . وبمضمم يقول إن سورة النحل مكية ما هذا خواتيمها تلك فإنها
مدنية ، وعليه فعدة مرات نزولها اثنتان فقط .

هـ - تعدد النازل والسبب واحد .

قد يكون أمرا واحدا سببا لنزول آيتين أو آيات متعددة وعلى عكس ماسبق ،
ولا مانع من ذلك ، لأنه لا ينافي الحكمة في إقناع الناس ، وهداية الخلق ،
وبيان الحق عند الحاجة ، بل إنه قد يكون أبلغ في الإقناع وأظهر في البيان .

مثال السبب الواحد : تنزل فيه آيتان ، ما أخرجه ابن جرير الطبرى

والطبراني وابن مردويه عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في ظل شجرة فقال : إنه سيأتيكم إنسان ينظر إليكم بعيني شيطان ، فإذا جاء فلا تكلموه ، فلم يلبثوا أن طلع رجل أزرق العينين ، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : علام تشتمني أنت وأصحابك ؟ فانطلق الرجل فجاء بأصحابه فحلفوا بالله ما قالوا حتى تجاوز عنهم . فأنزل الله : (يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهموا بما لم ينالوا . وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله . فإن يتوبوا بك خيرا لهم ، وإن يتولوا يعدبهم الله عذابا أليما في الدنيا والآخرة ، وما لهم في الأرض من ولي ولا نصير) (١) من سورة التوبة .

وأخرج الحاكم وأحمد هذا الحديث بهذا اللفظ وقالوا . فأنزل الله : (يوم يبعثهم الله جميعا فيحلفون له كما يحلفون لكم ويحسبون أنهم على شيء إلا أنهم هم الكاذبون . استحوذ عليهم الشيطان فأنسوا هم ذكر الله أولئك حزب الشيطان ألا أن حزب الشيطان هم الخاسرون) (٢) ١٥ من سورة المجادلة .

ومثال السبب الواحد ينزل فيه أكثر من آيتين ما أخرجه الحاكم والترمذي عن أم سلمة أنها قالت : يا رسول الله ، لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء . فأنزل الله : (فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض ، فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم . وأوذوا في سبيل وقاتلوا وقتلوا ، لا كفرن عنهم سبثانهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله والله عنده حسن الثواب) (٣) ١٥ من سورة آل عمران .

(١) التوبة (٧٤)

(٢) المجادلة (١٨ - ١٩)

(٣) آل عمران (١٩٥)

وأخرج الحاكم أيضا عنها أنها قالت : يا رسول الله : تذكر الرجال ولا
تذكر النساء فأنزلت : (إن المسلمين والمسلمات ^(٢)) ، وأنزلت : أني لا
أضيع محل عامل منكم من ذكر أو أنثى .

وأخرج الحاكم أيضا أنها قالت تغزوا الرجال ولا تغزوا النساء ، وإنما
لنا نصف الميراث .

فأنزل الله : (ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) ^(٣) وأنزلت :
(إن المسلمين والمسلمات) .

العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

بعد أن اتفينا من بيان معنى سبب النزول ، وأمثله ذلك ، وجب أن نبين آراء العلماء في هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب ؟
وقبل أن نشرع في ذكر مذاهب الفقهاء ، وأدلتهم في هذه المسألة يجب أن نبين أنواع الجواب مع السؤال المتفق عليه ، والمختلف فيه حتى ينحصر محل النزاع .

أنواع الجواب مع السؤال : نوعان :

النوع الأول :

أن يكون الجواب خير مستقل بنفسه ، وهو ما توقف إفادته على الاقتران بالسؤال بحيث إذا ذكر وحده لم يفد شيئاً ، وهذا تابع للسؤال في العموم ، وفي الخصوص على خلاف في ذلك^(١) .

مثال تبعيته في العموم قوله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن بيع الرطب بالتمر ، أينقص الرطب إذا يبس ؟ ، قالوا : نعم : قال : « فلا إذن »^(٢) .

فإن هذا الحديث عام في جميع أفراد بيع الرطب بالتمر ، إلا ما خصه الدليل ، وهو بيع العرايا ، فقد روى رافع بن خديج ، وسهل بن أبي

(١) الأحكام للكمي (٢/٢١٨) مسلم الثبوت مع منهواته (٢/٢٢٢ - ٢٢٥) .

(٢) رواه ابن ماجه في كتاب التجارات ، باب بيع الرطب بالتمر (٢/٧٦١) و«مصان» في كتاب البيوع ، باب « اشتراء التمر بالرطب » ، (٧/٢٢٦) كما رواه مالك عن سعد بن أبي وقاص . وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، كافي سبل السلام (٣/٤٤ - ٥٥) .

حبشة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم ، نهى عن بيع المزبنة ، إلا أصحاب
العرايا ، فإنه قد أذن لهم ، (١) .

فهذا الجواب غير مستقل بالإفادة بدون ذكر السؤال ، فإن قوله صلى الله
الله عليه وسلم ، فلا إذن لا يفيد شيئاً بدون اقترانه بالسؤال ، كما هو واضح .
ومثال تبعيته له في الخصوص ما لو قال النبي صلى الله عليه وسلم ، يجوز لك ،
لمن قال : توضأت بماء البحر . فإن هذا الجواب غير مستقل بالإفادة أيضاً ،
وهو خاص كالسؤال ، لو حدة السائل والمخاطب في الفعلين فلا يصح وضوء
غير السائل من ماء البحر إلا بدليل آخر كالقياس ، أو بالحديث الشريف .

د حكى على الواحد حكى الجماعة ،

وفي تفسير التحرير : وفي الخصوص قيل كذلك ، أى يساويه في
الخصوص أيضاً اتفاقاً ، قال المحقق التفتازانى في حاشيته على الشرح العنصرى :
ظاهر الكلام أنه لا نزاع في كونه تابعاً للسؤال في العموم والخصوص ، حتى
لو قيل ، هل يجوز لى وضوء بماء البحر ؟ فقار : نعم ، كان خاصاً به ، إلا أن
صريح كلام الأمدى والشارحين ، وبه تشعر عبارة الماتن أن الاتفاق إنما هو
في العموم ، وأما في الخصوص فنخلاف الشافعى رحمه الله حيث ذهب إلى
دلالة الجواب على جواز المتوضىء بماء البحر لكل أحد ، مصيراً منه إلى
ترك الاستفصال في حكاية الحال ، مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم ،
وليه أشار بقوله :

وقد يعم الجواب في الخصوص عند الشافعى رحمه الله ، لترك الاستفصال

(١) حديث صحيح متفق عليه ، ورواية مسلم (١٣/٥) د باب تحريم بيع
الرطب بالنمر إلا في العرايا د أنه صلى الله عليه وسلم رخص في العرية يأخذها
أهل البيت بخرصتها تمرأى أو كلونها رطباً .

يعنى أن الراوى لما ترك التفصيل ، ولم يقيد الجواب ببعض الأحوال مع احتمال كونه مقيداً به ، وحكى الواقعة من غير تفصيل علم أنه فهم العموم من الشارع ، وإلا كان يجب عليه التفصيل .

وقيل : إنما ذكر الشافعى - رحمه الله - ذلك فيما إذا كان الجواب مستغنياً ، والظاهر الأول وهو كون غير المستقل تابعا للسؤال فى الخصوص ، ولا معنى لزوم العموم فى الجواب لترك الاستفصال إن قال به قائل (١) .

وما قاله بعض العلماء - كالأمدى - من أن عدم تعدية الحكم عن السائل كان لمعنى يختص به ، كاختصاص أبى بردة بن نيار بالجذعة من المعز حين قال : يا رسول الله ، إن هذى عناقا جذعاً ، هى خير من شاتى لحم ، فقال صلى الله عليه وسلم : تهزئك ، ولا تهزىء عن أحد بعدك ، (٢) .

وكاختصاص خزيمة بن ثابت الأنصارى بجمل شهادته وحده قائمة بمقام الشهادتين (٣) .

وما قاله هؤلاء فيه نظر لما باتى :

أولاً : أن عدم العموم فى قصة أبى بردة قد استفيد من نص الرسول صلى الله عليه وسلم حيث قال : « ولا تهزىء عن أحد بعدك » ، فالخصوصية فى هذا الحديث واضحة ولا غبار عليها .

ثانياً : وأما جمل شهادة خزيمة بشهادة اثنين فهذا قد استفيد من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، والتنويه بشأنه ، فقد روى عنه ابنه عمارة

(١) تيسير التحرير للعلامة الشيخ محمد أمين (١/٢٦٣) ط الحلبي .

(٢) أخرجه أبو داود (٣/٩٦) والنسائى (٧/٢٢٢) ومسلم (٢/١٧٩) .

(٣) الأحكام للأمضى (٢/٢١٨) ط الحلبي .

أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى فرسا من سواء بن قيس المخاري ، فجمده سواء ، فشهد خزيمة بن ثابت للنبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما حالك على الشهادة ولم تكن معنا حاضرا ؟

فقال صدقتك بما جئت به ، وعلمت أنك لا تقول إلا حقا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شهد له خزيمة أو عليه فحسب ، (١) .

فاحتمال الخصوصية في المثال الذي نحن بصدده - وهي التوضؤ بماء البحر - احتمال قائم ، إلا أن التنظير الذي تقدم به باطل ، كما هو واضح .

ولو قيل : أن علة أجزاء ماء البحر في الوضوء عامة في السائل وغيره ، فيثبت الحكم بطريق القياس على السائل بواسطة العلة المتعددة - وهي أن طهورية ماء البحر بالنسبة لكل الناس واحدة - وإيسر بطريق النص ، لمعارضة العموم باحتمال الخصوصية أو بمثل قوله صلى الله عليه وسلم ، د حكى على الواحد حكى على الجماعة ، (٢) .

لو قيل ذلك لسكان أولى .

النوع الثاني : أن يكون الجواب مستقلا بنفسه ، وهو مالا تتوقف إفادته على الاقتران باسؤال بل لو قبل بدو به لأفاد ، وله ثلاثة أحوال :

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده (٢١٣ / ٥ : ٢١٤) (والبخارى فتح الباري (١٨ / ٦) (٢٩٨ / ٨) (١٩ / ٩) وأبو داود (٣٠٨ / ٣) .

(٢) هذا الحديث كثير ما يستدل به على الأصول وبالبحت لم أجده لفظه قال المراقى : لا أصل له ، وأنكره الحافظان : المزي والذهبي ، ولكن في سنن النسائي من حديث أميمة بنت ربيعة رفعت د ما قولي لامرأة واحدة إلا كقولي لمائة امرأة ، رواه الترمذي بلفظ : إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة ، ثم قال الترمذي . هذا حديث حسن صحيح ورواه الإمام أحمد في مسنده باللفظين إلا أن معنى الحديث صحيح وله شواهد كثيرة .

الحالة الأولى : أن يكون الجواب مساوياً للسؤال ، عموماً وخصوصاً ،
فهذا يكون تابعا للسؤال في العموم والخصوص ، وهذا محل اتفاق بين العلماء
لمكان التكافؤ والتساوي بين السبب وما نزل فيه^(١) .

مثال : تبعيته له في العموم : ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل
ف قيل له : أنا نركب البحر على أرماث^(٢) لنا ، وإيس معنا من الماء العذب
ما يكفيننا ،

أفتروضاً بماء البحر ؟

فقال صلى الله عليه وسلم : البحر هو الطهور ماؤه ... (٣) .
فهذا الجواب مساوٍ للسؤال في العموم .

ومثال تبعيته له في الخصوص : سؤال الأعرابي للنبي صلى الله عليه وسلم
عن حكم وطئه زوجته في نهار رمضان وقول النبي صلى الله عليه وسلم له
واعتق رقبة^(٤) .

فالسؤال هنا خاص بحكم وطئه في نهار رمضان ، والجواب خاص بالسائل
أيضاً ، وهذا الحديث دليل وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان
هامداً .

وذكر النووي أنه إجماع ، معسراً كان أو موسراً ، فالمعسر ثبت في ذمته
على ذمته على أحد قولين للشافعية .

(١) الاحكام للأمدى (٢ / ٢١٨) .

(٢) الارماث : جمع رمت بالتحريك : خشب يضم بعضه إلى بعض ويركب
في البحر . القاموس .

(٣) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة وانظر الفتح الكبير (٢ / ٢) .

(٤) رواه البخاري وغيره وانظر سبل السلام (٢ / ٢٢٦) .

وثانیهما : لا تستقر فی ذمته ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم یبین أنها باقیة علیه^(١).

الحالة الثانية : أن يكون الجواب أخص من السؤال ، كأن يقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من جامع فی نهار رمضان فعليه كفارة كالمظاهر ، جواباً لمن قال أفطرت فی نهار رمضان فاذا علی ؟ »

فالسؤال هنا عام فی كل ما يحصل به الفطر ، سواء كان جماعاً أو غیره ، والجواب خاص بمحکم الفطر بالجماع ، فهو أخص من السؤال فلا یصح تعدیه الحکم من محل التنصيص الذي هو الجماع إلى غیره من المفطرات إلا بدلیل آخر ، لأن اللفظ لا عموم له ، وهذا هو مختار الأمدی حیث قال : وفي هذه الصورة الحکم بالخصوص أولى من القول به فیما إذا كان السؤال خاصاً والجواب مساوياً حیث إنه هنا عدل عن مطابقة سؤال السائل بالجواب مع دعوة الحاجة إليه ، بخلاف تلك الصورة ، فإنه طالق بجوابه سؤال السائل^(٢).

ولكن هل يجوز هذا الجواب أم لا ؟

فيه رأيان :

الأول : أن ذلك لا يجوز لما فيه من تأخير البیان عن وقت الحاجة وهو متنع .

الرأى الثانى : أن ذلك جائز إذا أمكن معرفة المسكوت عنه من الجواب ، وهذا یتحقق بشروط ثلاثة ذكرها الأسنوى — نقلاً عن الإمام الرازى فى المحصول — وهى :

(١) المرجع السابق .

(٢) الاحکام (٢/٢١٩) ط الحلبي .

١ - أن يكون في المذكور تلبية على ما لم يذكر .

٢ - أن يكون السائل مجتهداً .

٣ - ألا تقوت المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد^(١) .

فإذا تحققت هذه الشروط الثلاث فالجواب حائز ، وإلا فلا يهور ،
لما فيه من تأخر البيان عن وقت الحاجة .

الحالة الثالثة : أن يكون الجواب أهم من السؤال ، وهو نوعان :

النوع الأول : أن يكون الجواب أهم من السؤال في غير ذلك الحكم
المسؤول عنه ، كسؤالهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن التوضؤ بماء البحر
وقوله صلى الله عليه وسلم - في الجواب عنه - « البحر هو الطهور ماؤه الحل
مبتيته » .

فالجواب هنا أهم من السؤال في غير محل السؤال ، لأن المسؤول عنه إنما
هو التوضوء ، والجواب عام في طهورية الماء ، وفي حل الميعة ، وهي غير
مسؤول عنها .

وهذا لا خلاف بين العلماء في عمومته بالنسبة لحل الميعة ، لأنه عام مبتدأ
به ، ذكر في غير معرض جواب ، إذ هو غير مسؤول عنه ، وكل عام ورد
بطريق الاستقلال فلا خلاف في عمومته عند القائلين بالعموم^(٢) .

النوع الثاني : أن يكون الجواب أهم من السؤال بالنسبة للحكم المسؤول
عنه فقط ، كسؤاله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من ماء بئر بضاعة - وهي

(١) نهاية السؤل (١٣١/٢) ط صحيح .

(٢) الأحكام للأخى (٢١٩/٢) .

بئر تلقى فيها الحيض^(١) ولحوم الكلاب والنتن^(٢) - فأجاب صلى الله عليه وسلم بقوله : « خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير طعمه أو ريحه أو لونه »^(٣).

فهذا الجواب أهم من السؤال بالنسبة للحكم المسؤول عنه فقط ، وهو ماء بئر بضاعة ، لأنه يعم ماء بئر بضاعة وغيره ، وفي الحديث عموم آخر في لفظ « شيء » ، أى شيء مما ذكر وغيره ، أو مما ذكر فقط ، وغيره مسكوت عنه ؟

تحرير محل النزاع : إذا وضحت أنواع الجواب مع السؤال . ووضح ما قيل فيها تحرر محل النزاع بين العلماء ، وهو النوع الثانى من الحالة الثالثة ، وهو ما كان الجواب فيه أهم من السؤال بالنسبة للحكم المسؤول عنه فقط .

ومثله - فى الحكم - ما إذا وقعت حادثة ، فأجاب فيها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بجواب عام ، كما روى أنه مر بشاة ميتة لميمونة فقال صلى الله عليه وسلم : « أفلا استمتعتن بإهابها فإن دباغ الأديم طهوره »^(٤) .

فهل العبارة بمعموم اللفظ أو بخصوص السبب ؟

(١) الحيض : بكسر الحاء وفتح الياء جمع حيضة بكسر الحاء وسكون الياء وهى : الخرقة التى تلف بها المرأة ، وقيل جمع حيضة بفتح الحاء ، كضميم ، جمع ضبيعة ، وإن كان محفوظاً .

(٢) النتن : مصدر بمعنى اقم الفاعل ، أى الأشياء المنفنة .

(٣) رواه الترمذى باب « ما جاء فى الماء لا ينجسه شيء » (تحفة الأحوزى

٢٠٢ / ١) وأبو دارد فى كتاب الطهارة باب « ما جاء فى بئر بضاعة » (١٦ / ١) والفسائى فى كتاب المياه باب « ذكر بئر بضاعة » (١٤١ / ١) .

(٤) رواه البخارى فى كتاب البيوع باب « جلود الميتة قبل أن تدبغ » (١٠٧ / ٣)

كما رواه مالك فى الموطأ (٣٢٧ / ١) والفسائى (١٥١ / ٧) كتاب العقيدة باب « جلود الميتة » .

ومحل هذا كما، ما لم تقم قرينة على الخصوص أو العموم ، فإذا دل على القرينة على ذلك كان الحكم مقصوراً على سببه في الأول ، وعاماً في الثاني بلا خلاف .

مثال ما دل فيه الدليل على الخصوص ما تقدم في حديث أبي بردة حيث قال له النبي صلى الله عليه وسلم : تجزئك ولا تجزىء عن أحد بعدك .

ومثال ما قامت فيه القرينة على العموم : قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما^(١) وسبب نزولها - هل ما قيل - رجل سرق رداء صفوان^(٢) .

فذكر السارقة قرينة على أنه لم يرد بالسارق ذاك الرجل فقط ، ومثله قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها^(٣)) نزلت - كما قال المفسرون - في شأن مفتاح السكبة لما أخذه على رضى الله تعالى عنه - من عثمان ابن طلحة ، قهراً ، بأمر النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح ليصلى فيها ، فصلى فيها ركعتين وخرج ، فسأله العباس المفتاح ليضم الصدانة إلى السقاية فنزلت الآية ، فردّه على عثمان بلطف ، بأمر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فتعجب عثمان من ذلك ، فقرأ له على - رضى الله عنه الآية ، فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم فذكر الأمانات بالجمع قرينة على إرادة العموم^(٤) .

وحيث أننا على بيان أنواع الجواب مع السؤال ، وتحرر محل النزاع وهو المعبر عنه بدلائل العام المستقل بنفسه الوارد على سبب خاص ، فلنشرع في ذكر مذاهب علماء الأصول في هذا الموضوع ، ودلائل كل على مذهب إليه .

(١) المائدة (٢٨) .

(٢) انظر القرطبي (ص ٧١٥٧) ط الشعب .

(٣) سورة النساء (٥٨) .

(٤) جلال الدين المحلى على جمع الجوامع (٣٩/٢) .

أقوال العلماء في العام الوارد على سبب خاص :

القول الأول : أن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، وهو رأى جمهور الشافعية ، والحنفية ، والمالكية ، والحنابلة ، وقد اختاره الأمدى ونظر الدين الرازى ، والبيضاوى .

القول الثانى : أن خصوص السبب يخص العام ، ويجعله مراداً به هذا السبب بخصوصه ، ولا يعمل بالعام على عمومه ، وهذا القول لأبى ثور ، والدقاق والقفال والمزنى من الشافعية ، ونقل ذلك عن الإمام مالك ، وأحمد بن حنبل - رضى الله تعالى عنهم ^(١) .

تحقيق مذهب الإمام الشافعى :

وقد نقل الأمدى ، وابن الحاجب ، وغيرهما أن الشافعى رضى الله تعالى عنه - يقول : إن العبرة بخصوص السبب ، لا بعموم اللفظ ، متمدين على قول إمام الحرمين فى البرهان : أنه الذى صح عندى من مذهب الشافعى ، ونقله عنه فى المحصول الإمام نضر الدين الرازى ^(٢) .

ونص عبارة الأمدى . وأما إن كان من القسم الأول ، فذهب أبى حنيفة والجم الغفير أنه هام وأنه لا يسقط عمومه بالسبب الذى ورد عليه ، والمنقول عن الشافعى - رضى الله عنه - ومالك والمزنى ، وأبو ثور خلافة ^(٣) .

(١) الأحكام الأمدى (٢ / ٢١٩) ، نهاية السؤل (٢ / ١٣٢) المستقصى (٦٠ / ٢) شرح المعتمد على مختصر ابن الحاجب (٢ / ١٥٢) ط السكليات الأزهرية روضة الناظر للقدسوى ص ١٢٢ .

(٢) نهاية السؤل (٢ / ١٣٢) ط صبيح .

(٣) الأحكام (٢ / ٢١٩) ط الحلبي .

وهبارة ابن الحاجب ومسألة : جواب السائل غير المستقل دونه تابع
للسؤال في عمومته اتفاقاً والعام على سببه خاص بسؤال مثل قوله صلى الله
عليه وسلم - لما سئل عن بر بضاعه - خاق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء
إلا ما خير لونه أو طعمه أو ريحه ، أو بغير سؤال كما روى أنه صلى الله عليه
وسلم - مر بشاة ميمونة فقال : أيما إهاب دبغ فقد طهر ، معتبر عمومته على
الأكثر ونقل عن الشافعي خلافه (١) .

وأقول : أن هذه النسبة إلى الشافعي - رضى الله تعالى عنه - غير
صحيحة ، بخالفة لما نص عليه في الأم حيث قال : في باب ما يقع به الطلاق ،
ولا يصنع السبب شيئاً إنما يصنعه الالفاظ . . . ثم قال ، وإذا لم يصنع
السبب شيئاً في نفسه لم يصنعه ما بعده ، ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم
إذا قيل (٢) .

فإن ظاهر قوله : ولا يصنع السبب شيئاً ، إنما يصنعه الالفاظ أن
السبب غير مؤثر ، وإنما المؤثر اللفظ فقط ، ويؤيد هذا قوله : ولم يمنع
ما بعده أن يصنع ماله حكم ، فإن معناه : أن السبب لا يمنع اللفظ بما اشتمل
عليه من الحكم ، وهذا صريح في أن العبارة عنده بعموم اللفظ
لا بخصوص السبب . .

وقد نص على ذلك الرافعي - أيضاً - في كتاب الأيمان حيث قال والعبارة
ههنا باللفظ ، فمرادى عمومته ووزن كان السبب خاصاً ، وخصوصه وإن كان
السبب عاماً (٣) .

(١) مختصر ابن الحاجب ص ١١٠ .

(٢) الأم (٢٤١/٥) ط الشعب .

(٣) التقييد للسنوي ص ١٢٤ ط مكة المكرمة .

وقد ذكر ابن برهان في الوجيز نحو ما تقدم حيث قال د قالوا : فإن كان اللفظ على عمومه فليأذا قدم الشافعي العموم العرى عن السبب على العموم الوارد على سبب ؟ قلنا : ما أورده من السبب وإن لم يكن مانعا من الاستدلال ، وما مانعا من التعلق به ، فإنه يوجب ضمنا ، فقدم العرى عن السبب لذلك (١) .

وقد بين الإمام الأسنوى ، وكذا الإمام ابن السبكي السبب الذي استند إليه هؤلاء العلماء في نقلهم عن الإمام الشافعي - رضى الله تعالى عنه - بأنه يقول : إن العبارة بخصوص السبب ، وذكر أن هذا مجرد توهم لا أساس له معتمدين على ما قاله الإمام فخر الدين الرازى في كتابه د مناقب الشافعي ، .

وحاصله : أن الشافعي يرى أن الأمة إذا اتخذها السيد فراشاله - أى أم ولد - ثم أمت منه بمولود ، وأقر السيد بالوطء فإن الولد يلحقه : سواء أقر بالولد أو لم يقر . وحجته في ذلك ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - : أن عتبة بن أبى وقاص عهد إلى أخيه سعد أن ابن أخته زمة منى فاقبضه إليك فلما كان عام الفتح أخذه سعد ، وقال : ابن أختى عهد إلى فيه ، وقال عبد ابن زمة : هو أختى وابن وليدة أبى ، ولد على فراشه . فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شيئا بينا بعتبة ، فقال : د هو لك يا عبد ابن زمة الولد للفراش وللعاهر الحجر ، ثم قال : اسودة بنت زمة داحتجى منه ، لما رأى من شبهه بعتبة ، فأراها حتى لقي الله عز وجل ، وكانت اسودة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم (٢) .

قال شافعي - رضى الله تعالى عنه - جعل الفراش الوارد في الحديث على عمومه - سواء كان لحرة ، أو أمة ، حملا بعموم اللفظ . وأبو حنيفة - رضى الله

(١) نهاية السؤل (١٣٢/٢) .

(٢) حاشية ابن عابدين (٥٨١/٥) .

تعالى عنه - جعل الفرائض الوارد في الحديث خاصا بالزوجة دون الأمة ، وقال إن ولد الأمة لا يلحق السيد إلا إذا أقر به . فاعترض عليه الشافعى ، بأن الحديث ورد على سبب خاص ، وهو الأمة دون الزوجة - فاثبات الحكم له أولى من غيره .

ففهم من ذلك إمام الحرمين ، وتبعه الأمدى وابن الحاجب ، وغيرهم أن الشافعى يقول بخصوص السبب ، والواقع غير ذلك ، بل مراد الشافعى من هذا الاعتراض أن العام إذا ورد على سبب خاص كان السبب داخلا في العام ، ولا يصح إخراجها عنه والحديث المتقدم ورد على سبب وهو الأمة دون الزوجة فكانت الأمة داخلة في الفرائض قطعاً ، فكيف يسوغ لأبى حنيفة أن يخرجها عنه ؟ (١)

وقد أجيب عن الإمام أبى حنيفة بأنه لم يطلع على ورود هذا الخبر في ذلك السبب (٢) وقد أورد الحنفية اعتراضات على الاستدلال بالحديث المتقدم ، ذكرها الإمام فخر الدين الرازى في كتابه مناقب الشافعى ، وأجاب عنها فقال :

الاعتراض الأول : قوله لعبد بن زمعة : هو لك ، أى مملوك لك لأن اللام لام التملك . كما يقال أن هذه الدار لك . أى ملكك ، وعلى هذا التقدير فالخبر حجة عليكم ، ويدل على صحة ما ذكرناه أنه صلى الله عليه وسلم قال لسودة بنت زمعة : احتجب منه ، فأنى أرى فيه شياً من آل أبى وقاص ، ولو كان

(١) نهاية السؤل (١٣١/٢ - ١٣٢ بتصرف) الإبهام (١١٧/٢) دفع

الحاجب (٣٧٨/١) .

(٢) الأحكام للأمدى (٢٢١/٢) .

هذا القضاء من النبي صلى الله عليه وسلم قضاء بكونه ابناً لزمنة لما أمرها بالاحتجاب عنه ، لأنه على هذا التقدير كان أخاً لسودة ، ويقوى هذا أنه ورد في بعض ألفاظ الحديث « هو لك عبد ، أى بالتثنية » .

والجواب على هذا الاعتراض من وجوه :

الوجه الأول : أن اللام موضع اختصاص لا لإثبات الملك ، فإن العرب تقول : لا أب لك والمراد نفي هذا الاختصاص لا نفي الملك ، فقوله عليه السلام « هو لك معناه : إثبات الاختصاص بينه وبينه ، وقطع الاختصاص بينه وبين الآخر .

الوجه الثاني : أن أحداً ما ادعى الملك ، بل هذا يدعى أنه أخوه ، والآخر يدعى أنه ابن أخيه ، والجواب ينبغى أن يكون - مطابقاً للسؤال ، فلما قال : عليه السلام : لعبد بن زمنة ، هو لك ، وجب أن يكون هذا تقريراً لما كان يدعيه ابن زمنة ، وهو إثبات الأخوة .

الوجه الثالث : أن الإمام محمد بن إسماعيل البخارى ، قال في صحيحه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أشرك في الميراث وهذا نص في إبطال كونه مملوكاً له .

الوجه الرابع : أن الرواية التي رويتها عن أبي يوسف في الأمالى وهو أنه قال : هو أخى ولد على فراش أبى ، وأقربه صريح في إبطال المراد بقوله « هو لك » ، إثبات أنه منسوخ .

وأما قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سودة بالاحتجاب منه قلنا : هذا مدفوع من وجهين :

الأول : أن رواية أبي يوسف صريحة في إثبات الأخوة ، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بالاحتجاب ، فهذا السؤال - أيضاً وارد عليكم .

الثاني : أنه عليه السلام لما حكم بالأخوة على قوله « الولد للفراش » ثم رأى فيه مشابهة لآل أبي وقاص رتب على كل واحد من الاعتبارين ما يليق به ، فحكم بالأخوة بناء على قوله الولد للفراش ، وأمرها بالاحتجاب رعاية لحفظ الاحتياط ، والورع لمكان الشبهة التي أورثها الشبه البين بعتبة ، أو مراعاة للشبهين ، وأعمالا للدليلاين ، فإن الفراش دليل لحوق النسب ، والشبهة بغير صاحبه دليل نفيه ، فأعمل أمر الفراش بالنسبة إلى المدعى لقوته وأحمل الشبه بعتبة بالنسبة إلى ثبوت المحرمية بينه وبين سودة وهذا من أحسن الأحكام وأثبتها وأصحها ، ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه ، فالزاني يثبت النسب منه بينه وبين الولد في التحريم والبعضيه ، دون الميراث والنفقة والولاية وغيرها .

وقد تتخلف بعض أحكام النسب عنه مع ثبوته لما منع ، وهذا كثير في الشريعة ، فلا ينكر من تخلف المحرمية بين سودة وبين هذا الغلام لما منع الشبهه بعتبة وهل هذا إلا محض الفقه .

الاعتراض الثاني : أنكم روئتم أن عبد بن زمعة قال : « هو أخى ، ابن وليدة أبى ، ولد على فراش أبى ، وفراش الأمة لا يصير فراشا عندنا إلا بالدعوى ، فلما أقر بأنه ولد على فراش أبيه فقد أقر بأن أباه ادعاه ، فلا خلاف فيه ، فإن زعمتم أنه ليس من ضرورة فراش الأمة الإقرار بالدعوى ، فهذا عين المتنازع فيه .

والجواب عنه : أن لفظة ، الفراش ، لفظة عربية ، وهذا اللفظ في لغة العرب غير « موضوع للدعوى ، فادعاه الدعوى تحت هذا الاسم يغير اللغة ،

وهو لا يجوز ، والدليل على ما قلناه ، ما رواه أبو يوسف حيث قال : ولد على فراش أبي ، وأقربه ، ولو كان الإقرار داخلًا في الفراش لسكان قوله « وأقربه » تكرارًا من غير فائدة .

الاعتراض الثالث : أن أبا يوسف روى في الآمال أن عبد بن زمعة قال : يارسول الله هو أخى ولد على فراش أبي ، ولا خلاف بين أهل العلم في ثبوت هذا السب .

والجواب على ذلك : بأن الرواية المذكورة في الصحيح أولى ، على أنا نقول : نحن نتمسك بقوله صلى الله عليه وسلم « والولد للفراش » وهذا عام في الصور كلها ، حصلت الدهوى أو لم تحصل ^(١) .

وقد وضع بما تقدم دفع الشبهة التي تعلق بها من ادعى أن الشافعى - رضى الله تعالى عنه - يقول إن العبرة بخصوص السب ، بما لا يدع مجالاً للشك .

وحيث قد فرغنا من تحقيق مذاهب العلماء في هذه المسألة - خاصة مذهب الإمام الشافعى - وجب أن نشرح في ذكر أدلة كل فريق مع بيان المذهب المختار .

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على مذهبهم ، وهو أن العبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السب بأدلة كثيرة نذكر منها مايل :

(١) مناقب الإمام الشافعى للإمام فخر الدين الرازى (٦٤-٦٥) ط المكتبة

الدليل الأول :

أن مقتضى العمل بالعام على عمومته موجود - وهو شمول اللفظ للسبب وغيره وضما - والمانع منتف - إذ لا منافاة بين العموم المدلول للألفاظ وبين الخصوص المستفاد من السبب - ومتى وجد مقتضى واتقى المانع وجب العمل بالعام على عمومته ، لوجود مقتضى السالم عن المعارض (١)

الدليل الثاني :

أن الحجة إنما هي في لفظ الشارع ، لا في السؤال والسبب ، ولذلك يجوز أن يكون الجواب معدولا عن سنن السؤال ، حتى لو قال السائل : أكل شرب الماء ، أو أكل الطعام والاصطياد ؟ فيقول : الأكل واجب ، والشرب مندوب ، والصيد حرام .

فوجب اتباع هذه الأحكام ، وإن كان فيه حظر ، ووجوب ، والسؤال وقع عن الإباحة فقط (٢).

الدليل الثالث : أن اللفظ العام الوارد على سبب خاص يتبادر منه العموم عند الإطلاق ، وكل ما كان كذلك يبقى على عمومته ، فاللفظ العام الوارد على سبب خاص باق على عمومته ، وهو المطلوب (٣).

الدليل الرابع : إن كثيرا من الآيات والأحاديث العامة وردت على أسباب خاصة ، ولم يقل أحد من الصحابة ، أو غيرهم ، بمن يحتاج بكلامهم -

(١) الأحكام للامدني (٢/٢١٩ - ٢٢٠) بتصرف

(٢) المستصفى (٢/٢١) ط المكتبة التجارية .

(٣) نرح جمع المجموع (٢/٢٨) بتصرف

أنها مقصورة على تلك الأسباب ، فيشبه أن يكون ذلك إجماعا على أن العبرة
بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب ، والأصل اطراد ذلك ^(١) .

قال ابن جرير الطبري :

« حدثني محمد بن أبي معشر يهيج سمعت سعيد المقبري يذكر محمد بن
كعب القرظي فقال سعيد : إن في بعض كتب الله وإن لله عبادة أمنتهم أحلى
من العسل ، وقلوبهم أمر من الصبر ، لبسوا لباس مسوك ^(٢) الضأن من اللين ،
يحترون الدنيا بالدين . فقال : محمد بن كعب : هذا في كتاب الله (ومن الناس
من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ...) ^(٣) الآية ١ فقال سعيد : قد عرفت فيمن
أنزل . فقال محمد بن كعب : إن الآية تنزل في الرجل ثم تكون عامة بعد ^(٤)
ولنضرب لذلك أمثلة :

١ - آيات الظهار : وهي قوله تعالى (قد سمع الله قول التي تمادلك
في زوجها ، وتشتكي إلى الله .) ^(٥) نزلت في خولة بنت ثعلبة ، امرأة أوس
ابن الصامت . أخرج الحاكم وصححه عن عائشة قالت : (تبارك الذي وسع
سمعه كل شيء ، إنى لا أسمع كلام خولة بنت ثعلبة ، ويخفى على بعضه
وتشتكى زوجها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول : يا رسول الله أكل
شبابي ، ونثرت له بطني ، حتى إذا كبر سني ، وانقطع ولدي ظاهر مني ، اللهم
إنى أشكو إليك ، فابرحني حتى نزل جبريل بهذه الآيات (قد سمع الله
قول التي تمادلك في زوجها .) وهو أوس بن الصامت ^(٦) .

(١) الأحكام (٢٢٠/٢) التلويح على التوضيح (١٢١/١) ط محرم أفندي .

(٢) المسوك : جمع مصك وهو الجلد الغنم وغيرها

(٣) سورة البقرة (١٠٤)

(٤) تفسير الطبري (٢١/٤)

(٥) المجادلة (١-٢)

(٦) أسباب النزول للسيوطي ص ١٦٤ ط التحرير

٢ آيات القرآن: أخرج البخارى من طريق عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : البينة أوحد في ظهرك ، فقال يا رسول الله إذا رأى أحدنا مع امرأته رجلاً يتطلق يلتمس البينة ؟ .

فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يقول : البينة أوحد في ظهرك ، فقال هلال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، ولينزل الله ما يهرىء ظهري من الحد ، فنزل جبريل فأمر الله عليه (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم فشماعة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين)^(١) .
وقيل نزلت في حق صبريم^(٢) .

٣ - قوله صلى الله عليه وسلم حينما مر على شاة ميتة لميمونة فقال : دأفلا استمتعنم بإهابها فإن دباغ الأديم طهوره ،^(٣) .

فإن هذا الحديث وإن كان واردا على سبب خاص إلا أنه عام في جميع جلود الميتة ، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم : أيما إهاب دبغ فقد طهر^(٤) ، فقد ثبت بهذه الأدلة صحة مذهب الجمهور وهو أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

(١) النور (٦ - ٩)

(٢) أسباب النزول للسيوطي (١٢٢ - ١٢٣) ط التحرير .

(٣) رواه البخارى في كتاب لليوع باب جلود الميتة قبل أن تدبغ (١٠٧ / ٢)

والنسائي في كتاب العقبة باب جلود الميتة (١٥١ / ٧)

(٤) رواه الترمذى (تحفة الاحوزى ٢٩٨ / ٥) وابن ماجه ١١٩٣ / ٢

شبه المخالفين للجمهور :

تمسك المخالفون للجمهور - وهم القائلون بأن العبرة بخصوص السبب -
بأدلة لم تخل من اعتراضات ستظهر فيما بعد وهي :-

١ - الفبهة الأولى : قالوا : لو لم يكن للسبب تأثير والنظر إلى اللفظ
خاصة فينبغي أن يجوز إخراج السبب بحكم التخصيص عن عموم المسببات
كما لو لم يرد على سبب (١) .

والجواب على ذلك : أنه لا خلاف في أن كلامه بيان الواقعة، لكن الكلام
في : هل البيان له خاصة ، أو له ولغيره ، واللفظ يعمله ويعم غيره ، وتناوله
له مقطوع به ، وتناوله لغيره ظاهر ، فلا يجوز أن يسأل على شيء فيجيب عن
غيره . نعم يجوز أن يجيب عنه وعن غيره ، ويجوز أيضاً أن يجيب عن غيره
بما يلبه على محل السؤال كما قال لعمر دارأيت لو تضمنضت بماء ثم مجتته، (٢)
وقد سأله عن القبلة ، وقال للخنزمية دارأيت لو كان على أهلك دين
فقضيته، (٣) .

٢ - الشبهة الثانية : أن الرواة نقلوا أسباب النزول ، واهتموا بها
وبتدوينها ولولا أنها مقصورة على أسبابها لما كان لذكرها فائدة (٤) .

(١) المستصفى ٦١/٢ ط الاميرية

(٢) رواه البخارى في كتاب الصيام . باب القبلة للصائم ٤٠٣٩/٣
ومسلم ١٣٤/٣ وأبو داود ٥٥٥/١ - ٥٥٦ .

(٣) رواه البخارى ١٨/٣ وأبو داود ٢٣٧/٣ والنسائي ١٩٧/٥ ، ٢٢٧/٨
كما رواه الإمام الشافعى في اختلاف الحديث ٣٦٠ : ٣٦٨ وفي المسند ٣٧ ، ٧٥ .

(٤) المستصفى ٦١/٢ ط الاميرية

والجواب عن ذلك : بأنه لا وجه لجعل قاعدة نقل الأسباب هي قصر العام على أفراد سببه ، فإن لأسباب النزول والإحاطة بها علما عن طريق نقل الرواة فوائد ومزايا جمة .

٣ - الدليل الثالث : أنه لا بد أن المراد بيان السبب لما أخر البيان إلى وقوع الواقعة ، فإن الغرض إذا كان تمهيدا قاعدة عامة فلم أخرها إلى وقوع الواقعة^(١) .

والجواب : لم قائم : لا قاعدة في تأخير ، والله تعالى أعلم بفائدته ولم طلبتم لأفعال الله قاعدة ؟ بل لله تعالى أن ينشئ التكليف في أى وقت يشاء ، ولا يسأل عما يفعل . ثم نقول : لعله علم أن تأخيرته إلى الواقعة لطف ومصلحة للعباد ، داعية إلى الانقياد ، ولا يحصل ذلك بالتقديم والتأخير ، ثم نقول يلزم لهذه العلة اختصاص الرجم بما عز ، والظهار ، واللعان ، وقطع يد السارق بالأشخاص الذين ورد فيهم ، لأن الله تعالى أخر البيان إلى وقوع وقائهم وذلك خلاف الإجماع^(٢) .

الدليل الرابع : أن اللفظ العام نص في حق السبب إجماعا ، وكون اللفظ نصا في محل السبب دليل على أنه لم يتناول غيره ، إذ لو تناول غيره لتناوله على وجه الظهور ، فيجوز تخصيصه وإخراجه بالدليل المخصص ، ولو تناول غيره على وجه الظهور وجب ألا يتناول محل السبب على وجه النص ، لأن اللفظ العام إذا كان مستغرقا متناولا مسميات لا يكون متناولا للبعض على سبيل الظهور والبعض على سبيل النص ، لأن نسبة اللفظ العام إلى جميع المسميات نسبة واحدة ، ولما اتفقا على تناوله لمحل السبب على وجه كان نصا فيه ، ولم يجز تخصيصه ، دل ذلك على أنه اختص به واقتصر عليه ، وصار

ذلك بمنزلة ما لو سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فأجاب السائل بلا ، أو نعم ، فإنه يختص — بالسائل وقفاً^(١) .

والجواب عن ذلك : أنه لا يلزم من تناول العام محل السبب نصاً أن يكون تناوله لغيره كذلك ، لأن وروده بياناً لحكم السبب جعله نصاً فيه ، ولو ثبت ذلك في جميع مسميات العام لسلبت قطعية في الجميع ، لكنه لم يثبت إلا للسبب .

وقولهم إن اللفظ العام إذا كان مستغرقاً ، متناولاً مسميات لا يكون متناولاً للبعض على سبيل الظهور ، والبعض على سبيل النص ممنوع ، لأنه ليس بلازم إذ لو انحلت دلالة لما كان لخصوص السبب مزية^(٢) .

المذهب المختار :

وبما تقدم من استقامة أدلة الجمهور ، ورد أدلة المخالفين لهم يصبح مذهب الجمهور — وهم الذين يعتبرون عموم اللفظ ، لا لخصوص السبب — قوياً ، وهو المختار ، لما تقدم ولأن القول — بالخصوص فيه تعطيل لكثير من الأحكام الشرعية من غير دليل ، والتفرقة بين المكلفين ، والله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً)^(٣) ويقول صلى الله عليه وسلم ما قولي لمائة امرأة إلا كقولي لامرأة واحدة . .

والأصل تساوى الناس في الأحكام ، إلا ما قام الدليل على إخراجه ، ولا دليل هنا إلا ما سبق لنا رده .

(١) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٩٣ : ١٩٤ ط ، دمشق .

(٢) مذكرة فضيلة الشيخ حماد الرب رمضان في تخريج الفروع على الأصول .

(٣) سبأ (٢٨)

هل صورة السبب قطعية أو ظنية :

يتفرع على رأى من قال : إن العبارة بعموم اللفظ - وم الجمهور -
خلاف آخر ، وهو هل صورة السبب داخلة في العام قطعا أو ظنا ؟

فذهب الجمهور إلى أنها قطعية الدخول ، ولذلك لا يجوز إخراجها من
العام بأى شخص من المخصصات واستدلوا على ذلك : بأن اللفظ العام قد
ورد فيها ، فلم تكن داخلة قطعا لازم على ذلك تأخير البيان عن وقت
الحاجة وهو ممتنع ، ومن هنا ظهر وجه منع التخصيص بالاجتهاد^(١) .

وذهب الشيخ تقي الدين السبكي وغيره إلى أنها ظنية ، قياسا على بقية
أفراد العام ، فيجوز إخراجها منه بالاجتهاد .

ومثلوا لذلك بما لازم على قول أبى حنيفة - من أن ولد الأمة المستفرشة
لا يلحق سيدها بما لم يقربه - من إخراج ولد أمة زمة من حديث الولد
للغراش ، كما تقدم^(٢) .

والجواب عن ذلك : بأن قياس صورة السبب على بقية أفراد العام
قياس مع الفارق ، لأن دلالة العام على السبب أقوى من دلالة على غيره ،
فإن دلالة العام على السبب من وجهين ، وعلى غيره من وجه واحد ، كما
تقدم ذلك في الرد على الدليل الثانى للمخالفين للجمهور .

وأما ما لازم على قول أبى حنيفة ، فإن لازم المذهب ليس بمذهب على
أنه قد أجيب عن أبى حنيفة بأنه لم يطلع على ورود الحديث في ابن أمة زمة ،
ولو اطلع عليه لما أخرجها منه^(٣) .

(١) شرح جمع الجوامع (٢٩/٢) بتصرف .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المستصحب (٦١/٢) الأحكام للامدى (٢٢١/٢) .

ما يشبه السبب وليس منه :

قد يرد في القرآن الكريم ما يشبه السبب الخاص مع اللفظ العام النازل فيه ،
فيكون لهذا السبب أثر طيب في تناول الآية العامة للضمون الخاص في الآية
التي معها تناولاً يجعلها أسبق إلى الذهن من غيره ، وأبعد عن خروجه
بالتخصيص إذا ورد غرض لتلك الآية العامة ، كما في قوله تعالى (ألم تر
إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت ويقولون
الذين كفروا هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً)^(١) .

نزلت هذه الآية تشليحاً على بعض علماء اليهود ، مثل كعب بن الأشرف
وغيره حينما قدموا مكة وشاهدوا قتلى بدر ، حرضوا المشركين على الأخذ
بهم ، فسألهم المشركون من أهدى سبيلاً ، محمد وأصحابه أم نحن ؟

فقالوا : أنتم^(٢) ، مع عليهم بوصف الرسول صلى الله عليه وسلم من
كتبهم ، فكان ذلك خيانة منهم ، وعدم أداء الأمانة ، ثم تلا هذه الآية آية
أخرى تحت على أداء الأمانات ، وهي قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن
تؤدوا الأمانات إلى أهلها)^(٣) وهي عامة في كل أمانة ، والسابقة خاصة بأمانة
معينة وهي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، فالعام تال للخاص في نسق
القرآن الكريم ، إلا أنه متراخ عنه في النزول بسبع سنين ، مدة ما بين
بدر في رمضان في السنة الثانية من الهجرة ، والفتح في رمضان من السنة الثامنة

(١) النساء . (٥١)

(٢) أسباكل النزول للسوطي ص ٥٤ ط التحرير

(٣) النساء . (٥٨)

فقال الجمهور : إنه شديد بالسبب الذي ورد العام فيه : فيكون لفظي
الدهخول . ولا يجوز إخراجهم من العام .

وقال الإمام السبكي : أنها ظنية كصورة السبب ، وإنما قيل : ويقرب
منها ، لأن العام لم يرد بسببها كما تقدم (١) .

هل الخلاف لفظي أو معنوي ؟

بعد بيان مذاهب العلماء ، وأدلتهم في هذا الموضوع ينبغي أن أشير إلى
ما قاله بعض العلماء من أن الخلاف في هذه المسألة خلاف لفظي ، لا طائل
تحته ، ومن ذهب هذا المذهب الإمام ابن تيمية ، وتبعه على ذلك الشيخ
الزرقاني صاحب مناهل العرفان ، حيث قال : يجب أن نلاحظ أيضاً أن
حكم النص العام الوارد على سبب يتعدى عند هؤلاء وهؤلاء إلى أفراد غير
السبب ، يبدو أن الجمهور يقولون أنه يتناولهم بهذا النص نفسه ، وغير الجمهور
يقولون أنه لا يتناولهم إلا قياساً أو بنص آخر كالحديث المعروف ، حكمي
على الواحد حكمي على الجماعة ثم قال : وإلى هذا المعنى يشير ابن تيمية بقوله :
قد يجهل كثيراً من هذا الباب قولهم : هذه الآية نزلت في كذا لا سيما إن كان
المذكور ، شخصاً كقولهم : إن آية الظهار نزلت في امرأة قيس بن ثابت وأن
آية الكلاله نزلت في جابر بن عبد الله . وأن آية قوله : (وأن أحكم بينهم بما
أنزل الله) (٢) نزلت في بني قريظة والنضير ، ونظائر ذلك عما يذكرون أنه
نزل في قوم من المشركين بمكة أو في قوم من اليهود والنصارى ، أو في قوم
من المؤمنين ، فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن يحكم الآية . تنص بأولئك
الآهيان دون غيرهم ، فإن هذا لا يقوله مسلم ، ولا عاقل على الإطلاق .

(١) جمع الجوامع وشرحه (٢/٤٠ - ٤١) بتصرف .

(٢) المائدة (٤٩) .

والناس وإن تنازعوا في اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه؟
لم يقل أحد أن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين ، وإنما غاية
ما يقال : أنها تختص بنوع ذلك الشخص ، فتعم ما يشبهه ، ولا يكون العموم
فيها بحسب اللفظ والآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً أو نهيًا فهي متناولة
لذلك الشخص ، ولغيره من كان بمنزلة (هـ) (١).

وأقول : ما قاله ابن تيمية - نفسه - يدل على أن الخلاف معنوي حيث
قال : ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ ، أى بل بدليل آخر كالقياس ،
أو بنص آخر كالحديث المعروف ، حكى على الواحد حكى على الجماعة ،
فإن كونه ثابتاً بالقياس ، أو بنص آخر كاف لإثبات أن الخلاف معنوي ،
لاحتمال الخصوصية وعدم وجود العلة التعبدية .

هذا بالإضافة إلى أن هناك خلافاً حقيقياً في الفروع الفقهية المخرجة على
هذه القاعدة ، مما يدل على وجود أثر فقهي لهذا الخلاف ، ولذا رأيت من تمام
بحث هذه المسألة ذكر بعض الفروع الفقهية المخرجة عليها حتى تبين ثمره
هذا الخلاف .

فروع فقهية :

من الفروع الفقهية المخرجة على هذه المسألة

قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن
الضالين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن اطعتموهم إنكم لمشركون) (١٢).

(١) مثاهل العرفان (١ / ١١٩)

(٢) الانعام (١٢١)

روى أبو بلود عن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - قال : جاءت اليهود إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا تأكل مما قتلنا ، ولا تأكل مما قتل الله ؟ فأنزله الله : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) الآية (١)

وروى الترمذى عن ابن عباس فى قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) قال خاصهم المشركون (٢) فقالوا : ما ذبح الله فلا تأكلوه ، وما ذبحتموه أتم أكلتموه ، فقال الله سبحانه لهم ، لا تأكلوا فانكم لم تذكروا اسم الله عليها (٣) .

قال الزنجاني :

إن الآية لا تمنع حل متروك التسمية عند الشافعى - رضى الله عنه - سواء تركها عمدا ، أو ناسيا ، تخصيصا للآية بمحل السبب - وهو الميتة ، فإن العرب كانوا يأكلونها ويهادلون بها المسلم بأكلهم مما أماتوه وامتناعهم عما أماته الله تعالى . فسمى الذبح باسم الله ، إذ العرب كانت تسمى الذبح بسملة ويدل على ذلك سياق الآية وما بعدها .

وقال أبو حنيفة - رضى الله عنه - لا يحل إذا تركها عمدا ، اتباعا لظاهر العموم ، وإخراج الناس منه كان لدليل منخصص ، كما فى سائر العمومات (٥١) (٤) .

هكذا قال الزنجاني - وهو مبنى على أن الشافعى يخصص العام بالسبب ،

(١) سند أبي داود كتاب الاضاحى باب فى ذبائح أهل الكتاب (١٠١/٢)

(٢) أى خاصهم المؤمنين المشركون

(٣) تفسير القرطبي ص ٢٥١٠ ط الشعب

(٤) تحرير الفروع على الأصول ص ١٩٤ ط دمشق

فيكون مقصودا عليه - وهو غير مسلم له ، وقد تقدم تحقيق مذهب الإمام الشافعي في ذلك أول البحث فلا تفيد ، وبقي أن نبين الوجهة التي يقصدها الإمام الشافعي فنقول :

أن الشافعي يرى حل متروك التسمية ، عمدا أو نسيانا - كما قال الزنجاني - ولكنه ليس وقوفا مع سبب الذول - كما قال - ولكن الدليل في الآية نفسها بقطع النظر عن سببها .

ويحسن قبل الكلام على هذه الآية الكريمة أن نتعرض لمعنى الآية السابقة عليها ، وهي قوله تعالى (وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم إن ذلك هو أظلم بالاعتدين ^(١)) حتى ينحصر المراد بالمنهى عنه في الآية التي نحن بصدد ما .

تقول هذه الآية : لأولياء الشياطين ، وهم كفار قريش ^(٢) أي فرض لكم في ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه خاصة ، دون ما ذكر عليه اسم الأصنام والآلهة ، والحال أن الله قد بين لكم ما حرم عليكم وما لم يحرم ، في مثل قوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقا أهل لغير الله به) ^(٣) .

(١) الأنعام (١٢٠)

(٢) قال عكرمة : المراد بالشياطين في هذه الآية مردة الالس من مجوس فارس ، وقال ابن عباس وعبد الله بن كثير الشياطين الجن وكفرة الجن . أولياء

قريش القرطبي ص ٢٥١٢

(٣) الأنعام (١٤٥)

ولا يضرب تأخر هذه الآية في التلاوة ، لما هو معلوم من أن ترتيب التلاوة ليس هو ترتيب النزول غير أن ما تدعو إليه الضرورة من الحرمان فإنه حلال في حال الضرورة ، وإن كثيراً من الناس يصلون فيحرمون ويحللون بأهوائهم وشهواتهم من غير تعاق بشريعة من الشرائع (١) إذا وضع معنى هذه الآية ، وضع معنى الآية التي نحن بصددنا فإن الآية الأولى تعني عليهم تركهم المذبوح الذي ذكر اسم الله تعالى عليه وتحريمه على أنفسهم دون غيره ، لأن ما لم يذكر اسم الله عليه عديم واحد من اثنين .

١ - ما ذكر عليه اسم غير الله .

٢ - ما مات حتف أنفه .

وحيث انحصر الحلال عديم في هذين انحصر المراد بالمنهى عنه في الآية التي هي محل الكلام وهي قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) فكان الآية تقول لهم : ما تحلونه حرام وما تحرمونه على أنفسكم هو الحلال المطلوب .

وحيث وضع بالسياق ذلك وضع أن متروك التسمية عمداً ، أو نسياناً ليس مقنناً ولا لآية النهي لأن الحرام عند المسلمين أصبح محصوراً في اثنين ، وهما ما مات حتف أنفه ، وما ذكر عليه اسم غير الله . وهذا المعنى تدل عليه الآية التي هي محل الشاهد نفسها :

فان قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق) مشتمل على جملة .

(١) تفسر القرطبي ص ٢٥٠٩ ط الشعب إرشاد العقل المسلم لابن السعد

(٢/ ٢٧٦) طبع مكتبة الرياض الحديثة الفخر الرازي (١٣ / ١٦٥ - ١٦٧)

أولاهما : فعلية إنشائية .

وثانيتها : اسمية خبرية .

والراو من قوله تعالى (وإنه أفسق) تحتمل ثلاثة أوجه :

أحدها - أنها عاطفة ، وهذا غير جائز ، لما يلزم عليه من عطف جملة اسمية خبرية على جملة فعلية طلبية ، وهذا لا يناسب بلاغة القرآن الكريم ، فبعد أن يكون للعطف .

ثانيها : - أنها حالية ، وعلى ذلك يكون النهى منصبا عن متروك التسمية حال كونه فسقا ولا يكون كذلك إلا حيث ذكر عليه اسم غير الله ، كما فسر بذلك في قوله تعالى : (أو فسقا أهل لغير الله به)^(١) .

ثالثها : أنها للاستئناف ، وهو وإن كان سائما هربية ومعنى إلا أن الظاهر أن الجملة قيد في النهى ، فإن الضمير في قوله تعالى (وإنه أفسق) إما عائد إلى الآكل المفهوم من (ولا تأكلوا) لأن الفعل يدل على المصدر . فالضمير عائد على هذا المصدر ، وإما عائد إلى « ما » في قوله تعالى : « ما ، كأنه جعل ما لم يذكر اسم الله عليه في نفسه فسقا على سبيل المبالغة

وبما أن الفسق حكم ، والحكم لا يتعلق بالذوات ، وإنما يتعلق بفعل المكلف ، فيؤول إلى الأول ، وهو أنه عائد على المصدر ، فيكون معنى الآية عليه (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) .

والحال أن الآكل منه فسق ، ولا يكون فسقا تسقط به العدالة إجماعا إلا حيث فسر بواحد من أمرين : إما ذكر عليه اسم الصنم ، وإما مات حنف الله^(٢)

(١) الأنعام (١٤٥) (٢) الفجر الرازي (١٣ / ١٦٧ : ١٦٩)

قال الفخر الرازي : نقلا عن الإمام الشافعي - رضي الله عنهما - :
واجمع المسلمون على أنه لا يفسق آكل ذبيحة المسلم الذي ترك التسمية^(١) قد
يكون أكل متروك التسمية فسقا إلا حيث فسر بما ذكر، سواء جعلت الواو
للحال أو للاستئناف .

وكيف يقض الحنفية ، ومن معهم من المالكية والحنابلة النظر عن
بقية الآية ؟

فما الذي يوجه الشياطين إذا حملت الآية على متروك التسمية عمدا ،
وما الذي يجادلون به المسلمون وهل من المستطاب فيها أن تترك بموم صدر
الآية ونقطع النظر عن ما يدل عليه عجزها ؟ كيف والآية كلها في موضوع
واحد ، فتعين أن يكون الفسق بمعنى المحرم الذي بينت الآية الأخرى حكمه ،
وهي قوله تعالى : (أو فسقا أهل أئير الله به) .

قال الفخر الرازي في تفسيره : قال الشافعي - رحمه الله تعالى - هذا انتهى
مخصوصا بما إذا ذبح على اسم النصب ، ويدل عليه وجوه :

أحدها : قوله تعالى (وإنه لفسق) واجمع المسلمون على أنه لا يفسق
آكل ذبيحة المسلم الذي ترك التسمية .

وثانيها : قوله تعالى (وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم)
وهذه المناظرة إنما كانت في مسألة الميتة .

وثالثها : قوله تعالى : (وإن أطعتموهم إنكم لمشركون) وهذا مخصوص

بما ذبح على اسم النصب ، يعنى لو رضيت بهذه الذبيحة التى ذبحت على اسم آلهية
الأوثان فقد رضيت بالهتما ، وذلك يوجب الشرك .

قال الشافعى : رحمه الله تعالى — فأول الآية وإن كان عاماً بحسب الصيغة
إلا أن آخرها لما حصلت فيه هذه القيود الثلاثة علمنا أن المراد من ذلك العموم
هو هذا الخصوص ، وبما يؤكد هذا المعنى هو أنه تعالى قال : (ولاتأكلوا
بما لم يذكر اسم الله عليه وإنه ففسق) فقد صار هذا النهى مخصوصاً بما
إذا كان هذا الأمر فسقاً ، ثم طلبنا فى كتاب الله تعالى : أنه حتى يصير فسقاً ؟
فأبنا هذا الفسق مفسراً فى آية أخرى ، وهو قوله تعالى : (قل لا أجد فيما وحي
إلى محرماً على طاهم يطعمه إلا أن يكون ميتة ... الآية .

فصار الفسق فى هذه الآية مفسر بما أهل به لغير الله أه^(١) .

والذى يساعد على هذا ما تقدم .

قيام الأدلة الكثيرة على أن متروك التسمية عمداً أو سهواً يحل فن ذلك :
(١) الإجماع على حل ذبيحة أهل الكتاب ، لقوله تعالى : (وطعام
الذين أتوا الكتاب حل لكم^(٢)) فأحل ذبائحهم مع أنهم لم يسموا^(٣) .

(٢) قوله تعالى : (حرمت عليكم الميتة والدم ... إلى أن قال :
إلا ما ذكركم^(٤)) فأباح المذكى ولم يذكر التسمية ، فإن قيل لا يكون مذكى
إلا بالتسمية .

(١) تفسير الفخر الرازى (١٦٨/١٣) .

(٢) المائدة (٥) .

(٣) تفصير ابن كثير (٣٦/٣) ط الشعب .

(٤) المائدة (٣) .

قلنا الزكاة في كلام العرب : الذبح ، وقد وجد^(١) .

(٣) روى البخارى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة - رضى الله تعالى عنها - أن قوماً ظنوا بالنبي ﷺ أن قوماً يأتوننا بالحم لاندرى أذكروا اسم الله عليه أم لا ؟ قال : « سموا أتم وكلوا »^(٢) ، قالت : وكانوا حديثى عهد بالكفر .

وجه الدلالة منه : أنهم فهموا أن التسمية لابد منها ، وخشوا ألا تكون وجدت من أولئك لحداثة إسلامهم ، فأمرهم بالاحتياط بالتسمية عند الأكل لتكون كالعوض من المأثورة عند الذبح إن لم تكن وجدت ، وهذا يدل على أنها غير شرط ، لأنها لو كانت شرطاً لم تسلب الذبيحة بالامر المشكوك فيه ، كما لو عرض الشك في نفس الذبيحة ، فلم يعلم هل وقعت الزكاة المعتبرة أم لا ؟

وهذا هو المتبادر من سياق الحديث ، حيث وقع الجواب فيه « سموا أتم وكلوا » كأنه قيل لهم : لانتهموا بذلك ، بل الذى يهكم أتم أن تذكروا اسم الله وتأكلوا ، وهذا من الأسلوب الحكيم ، كما نبه عليه الطيبي^(٣) . وفى رواية أبي داود : « وكانوا حديثى عهد بالجاهلية . . . وكذلك فى أول الإسلام ، وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فرحموا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) .

قال ابن عبد البر : وهو تعلق ضعيف ، وفى الحديث نفسه ما يردده ، لأنه

(١) الفرطى ص ٢٠٤٨ ط الشعب

(٢) البخارى كتاب التوحيد : (١٤٦/٩)

(٣) نيل الأوطار (١٤٦/٨)

أمرهم فيه بالتسمية عند الأكل ، فدل على أن الآية كانت نزلت بالأمر بالتسمية عند الأكل ، وأيضاً قد انفقوا على أن الأنعام مكينة وأن هذه القصة جبرت بالمدينة ، وأن الأعراب المشار إليهم هم بادية أهل المدينة^(١) .

(٤) روى أبو داود في المراسيل من حديث ثور بن يزيد عن الصلت السدوسي مولى سويد بن ميمون أحد التابعين الذين ذكرهم أبو حاتم بن حبان في الثقات قال : قال رسول الله ﷺ : « ذبيحة المسلم حلال ذكر الله أو لم يذكر أنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله ، وهذا مرسل يعضد بما رواه الدارقطني عن ابن عباس أنه قال : « إذا ذبح المسلم ولم يذكر اسم الله فليأكل ، فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله »^(٢) .

إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على ما ذهب إليه الإمام الشافعي -
رضي الله عنه - وخلاصة نظره في ذلك :

أن المسلم شأنه أن لا يذبح لغير الله ، وحيث كان كذلك فقد تمخضه ذبيحته لله ، وما طلبت عنده التسمية على وجه التسمية إلا للإعراب عن ذلك .
لحيث استقر في النفس في استقراره كفاية في الحل .

ومن العجيب أن يدعى الحنفية أن ما ذهب إليه الشافعي مخالف للإجماع^أ
قال صاحب الهداية : -

وهذا القول من الشافعي - رحمه الله - مخالف للإجماع ، فإنه لا خلاف فيما كان قبله من حرمة متروك التسمية عامداً ، ومن ذهب مذهب على وابن عباس - رضي الله عنهم - أنه يحل ، بخلاف متروك التسمية عامداً

(١) فتح الباري (٥/٢)

(٢) تفسير ابن كثير (٢/١٦٩)

لا يسع فيه الاجتهاد ، ولو قضى القاضى بمواز بيعه لا ينفذ ، لكونه مخالفاً
للاجماع اه (١) .

وما قالوه مردود من وجوه :

أولاً - لما تقدم من الأدلة التى لا مساغ من التسليم لصحتها .
ثانياً - ما رصوه من مخالفته للاجماع لا حجة عليه ، بل الحجة تكذبه
فما قاله الإمام الشافعى هو قول ابن عباس ، وأبى هريرة ، وعطاء ، وسعيد بن
المسيب ، والحسن وجابر بن زيد ، وعكرمة ، وأبى عبيد ، وأبى رافع ،
وطاووس ، وإبراهيم النخعى ، وعبد الرحمن بن أبى ليلى ، وقتادة ، وحكى
عن الزهراوى عن مالك بن أنس أنه قال : تؤكل الذبيحة التى تركت التسمية
عليها عمدا ونسياناً ، وعن ربيعة أيضاً (٢) .

فوضح بكل ما تقدم عدم صحة ما نقله الزنجاني عن الإمام الشافعى من أنه
قصر الآية على السبب الذى نزلت فيه ، وهو الميتة .

وأما الإمام أبو حنيفة ، ومعه الإمام مالك ، والثورى وإسحاق ، ورواية
عن الإمام أحمد بن حنبل فيرون أن متروك التسمية عمدا لا يؤكل ، سواء
تركها تهاونا أو غير تهاون ، أما ما تركت التسمية عليه نسياناً فهو حلال (٣) .

واستدلوا على ذلك :

أولاً - بالآية التى تقدمت ، على ما سبق من توجيهه وتعايل ، وقالوا :
إن النهى فى الآية دائر على أحد سببين .

(١) مسالك الهداية (٥٠/٤) () القرطبي (٢٥١١) ط الصمب

(٢) المصدر السابق

١ - ا همال التسمية .

٢ - ذكر غير التسمية .

وإذن فلا يدخل على الأمرين التسيان، لأن النامى غير مكلف فلا يكون عمله فسقا لقوله صلى الله عليه وسلم : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، »^(١)

ثانيا : ما روى من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة، حدثنا الشعبي سمعت عدى بن حاتم يقوله : قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : « ارسل كلبى فاجد مع كلبى كلبا آخر قد أخذ ، فلا أدري أيهما أخذ ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلا تأكل ، إنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك) »^(٢) علل الحرمة بترك التسمية^(٣) .

ثالثا : ما روى سعيد بن منصور عن راشد بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أن ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم إذا لم يتعمد ، وهذا الحديث مرسل ، وفيه الأحوص بن حكيم ، وهو ليس بشيء ، وراشد ابن سعد ضعيف »^(٤) .

وذهب أهل الظاهر إلى أن متروك التسمية حمدا أو نسيانا لا يهل ، أخذنا بظاهر عموم قوله تعالى (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) الآية فعمم

(١) رواه ابن ماجه بمعناه (كتاب الطلاق ، باب طلاق المسكره والنامى (٦٥٩/١) . وانظر القرطبي ص ٢٥١١ ط الدعيب

(٢) رواه البخارى كتاب الذبائح والصيد (١١١/٧) ومسلم فى كتاب الصيد (٥٩ - ٦) .

(٣) مسالك الهداية (٤ - ٥٠)

(٤) المحلى لابن حزم (١٠٩/٨)

أعالي ولم ينقص (١).

وَمَعَ جُورُونَ بِمَا تَقْدِمُ مِنَ الْأَدَلَّةِ الَّتِي سَقْنَاهَا ، سِوَاهُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ
أَوْ غَيْرِهِمْ .

وَقَدْ نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى عَنْهُ أَنَّهُ
يُخَصِّصُ الْآيَةَ بِمَحَلِّ السَّبَبِ وَهُوَ الْمَيْتَةُ فَقَطْ .

فِي الْمَغْنَى لِابْنِ قَدَامَةَ : وَأَمَّا الذَّبِيحَةُ : فَالْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ أَنَّهَا شَرْطٌ
مَعَ الذِّكْرِ ، وَتُسْقَطُ بِالسُّهُوِ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَبِهِ قَالَ : مَالِكٌ
وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَإِسْحَاقُ ، ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا أَحْمَدُ أَنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ غَيْرُ وَاجِبَةٍ
فِي عَمْدٍ وَلَا سُهُوٍ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، لِأَنَّهُ كَرْنَا فِي الصَّيْدِ ، قَالَ أَحْمَدُ إِنَّمَا قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمَاءُ اللَّهِ عَلَيْهِ) بِمَنْ الْمَيْتَةُ . وَذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ (٢) فَقَدْ ظَهَرَ مِنْ خِلَالِ الْبَحْثِ وَالْمُنَاقَشَةِ وَجْهَ نَظَرِ كُلِّ فَرِيقٍ عَلَى
مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي فَهْمِ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ (٣) . وَظَهَرَتْ ثَمَرَةُ الْخِلَافِ بَيْنَ مَنْ
يُخَصِّصُ الْآيَةَ بِمَحَلِّ السَّبَبِ . وَمَنْ لَا يَقْصُرُهَا عَلَيْهِ .

المذهب الراجح :

عَلَى أَنِّي أَرَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتِيَارَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ
مَعَهُ ، لِأَنَّ الْفَرَضَ مِنَ التَّسْمِيَةِ إِنَّمَا هُوَ تَقْرِيبُ الذَّبِيحَةِ لِلَّهِ ، فَإِذَا مَا تَحَقَّقَ هَذَا
الْفَرَضُ أَكَلَتِ الذَّبِيحَةُ سِوَاهُ انْتِزَاعِ ذَلِكَ الذِّكْرَ بِاللِّسَانِ أَوَّلًا ، كَمَا فِي كَثِيرٍ
مِنَ الْعِبَادَاتِ ، يُقَارَنُ النِّيَّةُ فِيهَا التَّلَفُّظُ بِاللِّسَانِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ ، وَالصِّيَامِ

(١) الْحَلْيُ لِابْنِ حَزْمٍ (١٠٨٩/٧)

(٢) الْمَغْنَى لِابْنِ قَدَامَةَ (٩ - ٢٨٨) طَ هَلِي يَوْسُفَ :

(٣) رَاجِعْ بَقِيَّةَ الْمَذَاهِبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ص (٢٥١١) -

(٢٥١٢) طَ الشَّعْبِ .

وغير ذلك ، ولا يضر فيها الاختصار على النية ، لقوله صلى الله عليه وسلم
« إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » (١) فليكن هذا مثلها .

وإذا كان الفارع قد شدد في ذكر التسمية عند الدخول إلى الإسلام لتتميم
ذبيحة المسلم من غير ما حيث كان يوجد مشركون يقربون للأصنام ، ويملون
بذبايحهم لغير الله ، فلا أرى أن أسلك بالناس مسلك التشدد فنفتهم بتحريم
ذبايحهم إذا لم يذكروا اسم الله تعالى عليها ، فإن في نياتهم كفاية من ذلك ،
والله أعلم بالصواب .

(١) رواه البخارى في كتاب الإيمان . باب « إنما الأعمال بالنية »
٢٢ / ١ - ٢٢ ، كما رواه مسلم والنسائي وغيرهما .

علامات المكي والمدني

وضع العلماء علامات يعرف بها المكي والمدني ، وبها يتميز كل منهما عن الآخر .

علامات المكي :

من علامات السور المكية :

١ - وجود لفظ «كلا» في السورة - فكل سورة فيها هذا اللفظ فهي مكية .

وقد ذكر هذا اللفظ في القرآن الكريم ثلاثاً وثلاثين مرة . في خمس عشرة سورة . كلها في النصف الثاني من القرآن الكريم ولم تأت في القرآن في نصفه الأول .

٢ - وجود آية سجدة في السورة . فكل سورة فيها آية سجدة فهي مكية .

٣ - إفتتاح السورة بحرف من حروف التهجى مثل (الم . الر . طسم حم . ق . ن) فكل سورة افتتحت بحرف من حروف التهجى فهي مكية . إلا سورتين اثنتين ، البقرة وآل عمران فهما مدينتان بالإجماع مع كونهما مفتحتين بحروف التهجى .

٤ - ذكر قصة آدم وإبليس في السورة . فكل سورة ذكرت فيها قصة آدم وإبليس فهي مكية إلا سورة البقرة فهي مدنية مع ذكر هذه القصة فيها .

٥ - ذكر لفظ « يابى آدم » في السورة ، فكل سورة فيها هذا اللفظ
فهى مكية .

٦ - إشتغال السورة على ذكر أنباء الرسل - وأحوال الأمم السابقة
لما فيها من أبلغ المواضع ، وأنفع العبر ، ومن تقرير سنته تعالى في كونه ،
وهى إهلاك الأمم المكذبة لرسولها - الخارجة على أوامرها - ونصر من
صدق رسل الله ، ووقف عند حدود الله ، وعمل بشرائعه . فكل سورة
تضمنت ما ذكره فى مكية . إلا سورة البقرة فهى - مع اشتغالها على ذكر
قصص بعض الرسل - مدنية - وهذه العلامات الست مطردة ، بمعنى أنه إذا
تحقق أحدها في سورة كانت هذه السورة مكية قطعاً .

٧ - إشتغال السورة على آية مصدرة بلفظ « يا أيها الناس » فذكر الآية
التي صدرت بهذا اللفظ في سورة ما - علامة على أن هذه السورة مكية ، قال
بعض العلماء : والسبب في ذلك أن الكفر كان غالباً في أهل مكة ،
فخطبوا بها أيها الناس وإن كان غيرهم داخل فيهم .

وهذه العلامة غير مطردة إذ قد توجد الآية المصدرة بهذا اللفظ في سورة
مدنية . كقوله تعالى في سورة البقرة - وهى مدنية اتفاقاً - (يا أيها الناس
اعبدوا ربكم الذى خلقكم) الآية وقوله تعالى في سورة النساء - وهى مدنية
أيضاً - يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة - الآية .

فهذه العلامة أغلبية فقط بمعنى أن الأغلب والأكثر أن لفظ « يا أيها الناس »
يكون في السور المكية ، وقد يكون في السور المدنية أيضاً ولكنه قليل .

٨ - قصر الآيات ، فقصر آيات السورة أمانة على كونها مكية .
وقد علل بعضهم ذلك بأن أهل مكة كانوا أهل فصاحة ولسن فيناسبهم الإيجاز

دون الإطناب - وهذه العلامة أغلبية أيضاً إذ قد يوجد القصر في الآيات المدنية كسورة النصر فإن آياتها قصيرة مع كونها مدنية .

٩ - نهاية آى السورة بالدهوة إلى المقصد الأسمى من الدين ، وهو الإيمان بالله تعالى - وتوحيده - والاعتقاد بأنه تعالى موصوف بكل كمال ، ومنزه عن كل نقص .

والإيمان برسالة النبي صلى الله عليه وسلم ، وبرسالة من سبقه من الرسل ، والإيمان بملأمة الله تعالى وكتبه ، وباليوم الآخر وما فيه من بعث ونهوض ، وحساب وجزاء ، ونعيم وعذاب ، مع إثبات ذلك كله بأدلة السكون ، وبراهين العقل ثم النعى على المشركين وإبطال شبههم ، وتفنيذ مزاعمهم ، وتسفيه أحلامهم بعكوفهم على عبادة الأصنام التى لا تملك لنفسها - فضلاً عن غيرها - نفعا ولا ضرراً ، فكل سورة اشتملت على ما ذكر فى مكية .

١٠ - كون السورة تتحدث عن مثالب المشركين البغيضة ، وعاداتهم المنسكرة من القتل بغير حق ، وواد البنات ، واستباحة الأعراض ، وأكل أموال اليتامى ظلماً ، وأكل الربا وشرب الخمر ، إلى غير ذلك من الموبقات مع تحذيرهم منها ، ووعيدهم على ارتكابها ، فكل سورة هذا شأن آياتها فى مكية .

١١ - تضمن آيات السورة حث العرب على التحلى بأصول الفضائل وأمات المكارم . من الصدق فى الحديث ، والصبر على المكارة ، والامانة ، والعدل ، ورعاية الجوار ، والوفاء بالعهد وبر الوالدين والتواضع ، ولين الجانب والعفة ، والعلم ، والإخلاص ، ومحبة الغير ، وطهارة القلوب ونظافة الألسنة ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، إلى غير ذلك من الفضائل فكل سورة تضمنت آياتها ما ذكر أو شيئاً منه فى مكية .

وهذه العلامة والثاني قبلها بحسب الغالب أيضاً . إذ قد توجد آيات في سورة مدنية مشتملة على ما شرحناه في العلامات الثلاث .

علامات المدني :

١ - إشتغال السورة على آية صدرت بلفظ « يأياها الذين آمنوا » ، فذكر الآية المصدرة بهذا اللفظ في السورة - سواء كانت هذه الآية في أول السورة ، أم في وسطها . أم في آخرها - أمانة على أن هذه السورة مدنية ، والسبب في ذلك أن الإيمان كان غالباً على أهل المدينة ، فخطبوا بأياها الذين آمنوا وإن كان غيرهم داخل فيهم .

وهذه العلامة مطردة ، فإذا وجد هذا اللفظ في سورة ما - كانت هذه السورة مدنية قطعاً .

٢ - طول أكثر سور وآياته قال بعض المحققين : لأن أهل المدينة لم يكونوا يضافون أهل مكة في الذكاء وطول الباع في البلاغة والبيان ، فيناسب أهل المدينة الشرح والإيضاح - وذلك يستتبع كثيراً من البسط والإمهال - يضاف إلى ذلك أن سور المدني وآياته طويلة نظراً لما اشتملت عليه من الأحكام والتشريعات .

ومن شواهد طول السور المدنية وطول آياتها على السور المسكية وآياتها أن معظم السور الطوال مدنية ، ومعظم السور القصار مسكية ، وأن سورة الانفال وهي مدنية قد اشتملت على خمس وسبعين آية ، وأن سورة الشعراء وهي مسكية قد اشتملت على سبع وعشرين ومائة آية مع أن كلا منهما نصف جزء ، فطول السورة وطول آياتها دليل على أنها مدنية . وهذا بحسب الأكثر والغالب إذ قد توجد سورة طويلة وآياتها طوال وهي مسكية كسورة الانعام

وإن كان ذلك قليلاً فهذه العلامة أغلبية لا مطردة . وتعبيرنا بأكثر في قولنا : طول أكثر سورة وآياته لإفادة أن من المدنى سوراً قصيرة مشتملة على آيات قصار كسورة النصر ، وأن منه سوراً قصيرة مشتملة على آيات طواله كالحجرات والمجادلة والممتحنة .

٣ - دعوة أهل الكتابين : لليهود والنصارى إلى الانضواء تحت لواء الإسلام وإقامة البراهين على فساد عقيدتهم ، وبعدم عن الحق والصواب ، وتحريرهم كتاب الله تعالى .

٤ - إشتغال السورة على الإذن بالجهاد - وبيان أحكامه - لأن الجهاد لم يشرع إلا في المدينة .

٥ - تضمن السور بيان قواعد التشريع التفصيلية ، والأحكام العملية في العبادات ، والمعاملات ، والفرائض ، وأحكام الحدود ، وأنواع القوانين المدنية ، والجنائية ، والحرية ، والاجتماعية ، وأحكام الأحوال الشخصية ، ونظام الأسرة ، إلى غير ذلك من دقائق التشريع .

٦ - إشتغال السورة على أحوال المنافقين ، وموقفهم من الدعوة المحمدية ، وتوقيف الرسول على جليلة أمرهم ، وما يكونون له من حسد وعداوة .
ذلك أن المنافقين لم تنشأ جماعتهم إلا في المدينة .

وهذه الملاحظات الأربع مطردة ، ويدبغى أن يعلم أن الحكم على السورة بأنها مكية يصدق حالين :

الأول : أن يكون جميع آياتها مكياً ، كسورة الميثر فإن آياتها كلها مكية ، وليس فيها أية مدنية .

الثانية : أن يكون معظم آياتها مكيًا ، ويكون بعضها مدنيًا كسورة النحل فإنها كلها مكية ما عدا الآيات الثلاث في آخرها من قوله تعالى : « وإن عاقبتهم فمأقبوا بمثل ما هو قبتهم به » ، إلى آخر السورة ، فإنها مدنية ، وكذلك الحكم على السورة بأنها مدنية يصدق بحالين :

الأول : أن يكون جميع آياتها مدنيًا كسورة النور .

الثانية : أن يكون أغلب آياتها مدنيًا ، ويكون بعضها مكيًا كسورة محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنها كلها مدنية ، إلا قوله تعالى : (وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك التي أخرجتك أهلكتها فلا ناصر لهم) فإنها مكية ، لنزولها حين خروج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى الفار قاصداً الهجرة .

فالحكم على السورة بكونها مكية أو مدنية تابع لجميع آياتها أو لمعظمها ، فإن كان جميع الآيات أو معظمها مكيًا كانت السورة مكية ، وإن كان جميع الآيات أو معظمها مدنيًا كانت السورة مدنية^(١) .

الخصائص العامة للعصرين المكي والمدني :

سبق أن بينا أن لنزول القرآن الكريم فترتين :

١ - ما قبل الهجرة .

٢ - ما بعد الهجرة .

ولكل من المكي والمدني خصائص ومميزات تميز بينهما .

(١) راجع : الإقنان (١ / ٤٧) ط المشهد الحسيني .

العصر المكي :

تتميز الآيات التي أنزلت في مكة بما يأتي :

أولاً : من حيث الشكل - بقصرها - في الجملة من الآيات المدنية وهذا أغلب لا مطرد ، لجزء عم ، وهو الجزء الثلاثون من المصحف أغلبه مكي وإذا أنت تلوته رأيت قصر آياته وتعدد فواصله ، نعم هناك آيات مكية طويلة نوعاً ما كدورة الأنعام وأكثرها مكي وآياتها طويلة نوعاً ما فإنها تقع في تسعة أرباع ونصف الربع ، ومع ذلك لم تتجاوز آياتها ١٦٥ آية ، ومثلها سورة النحل ، فإنها تقع في ستة أرباع وهي مكية إلا الآيات الثلاث الأخيرة منها ، والسورة كلها آياتها ١٢٨ آية .

والحكمة في ذلك - والله أعلم - أن القوم - في مكة لعنادهم - في حاجة إلى ما يقرع أذانهم ويثير انتباههم ، وهذا يدعو إلى كثرة الفواصل وهذا المعنى يدركه الخطباء ، بينما المحاضر العلمي لا يعنيه هذا بل يعني بوحدة الموضوع .

وثانياً : من ناحية الشكل - أيضاً - إنك واجد في الآيات المكية ألفاظاً كثيرة لا يعرف معناها إلا المتعمقون في اللغة العربية المتعمسون على أساليبها ، ولعل الحكمة في ذلك أن أهل مكة كانوا أكثر العرب إختلاطاً بالقبائل العربية الضاربة في شبه الجزيرة ، فإن مجامع العرب ، ومواسم احتشادهم كانت في مكة كموسم الحج أو حولها كبدر وعكاظ وذى المجاز ، فكان أهل مكة أقدر الناس على تفوق الأساليب العربية على اختلاف لهجاتها ، ولهذا كانت لغة قريش - وهم أهل مكة - هي اللغة المختارة عند العرب وتعتبر - عند العرب - كلغة قومية ، اللهم إلا القبائل الضاربة في أطراف الجزيرة -

فقد كانت لهم لهجاتهم الخاصة التي لم تتأثر بلغة قريش إلا بعد الإسلام ،
اعمل مقارنة بين ما في جزء قد سمع ، وهو كله مدني وبين جزء عم ، وأكثره
- كما قلنا - مكي ، ثم انظر إلى الكلمات التي تحتاج فيها إلى مراجعة المعاجم في
كل منهما ، فإنك ستجد أن ذلك كثير في الجزء الأخير .

ثالثاً : من ناحية الموضوع - أن الآيات والسور المنزلة في مكة تعنى
بالمقيدة وما يتصل بالإيمان بوجود الله تعالى ، وإثبات صفاته ووجوب
توحيده بالعبادة دون غيره ، وتجد في الآيات المسكية نوعاً على المشركين
الذين يعتقدون وجود الله ولكنهم يشركون به غيره ، كما أنك تجد فيها
الدعوة إلى وجوب الإيمان بالملائكة واليوم الآخر وفيها كذلك إقامة البرهان
على صدق الرسول ، وأن هذا القرآن ليس من صنعه (وما كنت تتلون من قبله
من كتاب ولا تحفظه يمينتك إذا لارتاب المبطلون بل هو آيات بينات في
صدور الذين أوتوا العلم وما يحمد بآياتنا إلا الظالمون)^(١) ، (وإذا تلى
عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا انت بقرآن غير هذا أو بدله
قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسه إن أتبع إلا ما يوحى إلى إني أخاف
إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم ، قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم
به فقد لبثت فيكم عمراً من قبله أفلا تعقلون)^(٢) .

وهذا في المسكى كثير جداً ، والتحدى بالقرآن وقع كثيراً في مكة لصفاء
أهلها ، ووقع قليلاً في المدينة لقلة المعاندين ، ولعل وجود التحدى ، في المدينة
وهو دار إسلام لإشعار العالمين ، إن التحدى بالقرآن باق إلى يوم القيامة ،

(١) العنكبوت (٤٨ - ٤٩) .

(٢) يونس (١٥ - ١٦) .

لتقوم الحجة على الجميع أن هذا الكتاب من عند الله تعالى وأن إيجازه خالد
خلود السماوات والأرض ، آمن الناس أو كفروا .

وبالحجة فلذلك تجد أصول الدين وعقائده في السور المسكية .

رابعاً : يكثّر - في المسكى - الدعوة إلى أصول مكارم الأخلاق التي
اتفقت عليها الشرائع السماوية وأقرنها الفطر السامية ، كالنهى عن الفواحش
ما ظهر منها وما بطن ، وذلك لأن الإسلام لا يرضى من متبعة أن يعتقدا
حقائمه فحسب ، بل لابد أن يكونوا على خلق عظيم ، وسجايا كريمة ليكونوا
مثلا طيبة حتى يقتدى بهم غيرهم ، فليس كسكارم الأخلاق دهابة لدين جديد
أو فمكرة جديدة .

افرأ إن شئت ما قصه الله تعالى من وصية لقمان لابنه في سورة لقمان من
الآية ١٢ إلى ١٩ وافرأ - كذلك - وصف عباد الرحمن في سورة الفرقان
من الآية ٦٣ إلى آخر السورة فكلها مكية إلا ثلاث آيات هي ٦٨ ، ٦٩ ،
٧٠ قيل إنها مدنية .

خامساً : تجد أكثر القصص في القرآن الكريم في السور المسكية وذلك
لأن القصص في القرآن تهدف إلى تسليية الرسول الكريم حتى لا تذهب نفسه
حسرات على معاندة قومه ، فيقص الله عليه أخبار الأنبياء السابقين ليثبت
قؤاده وفؤاد أتباعه القليلين لأن مشيئة الله تعالى - أن ينصر رسوله
وأتباعه (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم
الآشهاد)^(١) .

(١) - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ -

ومن أهداف القصص في القرآن تحذير المعاندين من عاقبة عنادهم بضربه
الأمثال لهم بمن سبقهم من الأمم المعاندة .

اقرأ سورة الشعراء ، وأكثرها مكي ، فستجد فيها قصة موسى - عليه
السلام - مع فرعون وقومه وقصة إبراهيم - عليه السلام - مع أبيه
وقومه ، ثم قصة نوح - عليه السلام - مع قومه - ثم قصة هاد وثمود
وقوم لوط وأصحاب الأيكة مع أنبيائهم ، وقد ختمت كل قصة من هذه
القصص بالآيتين التاليتين : (إن في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمنين ،
وإن ربك هو العزيز الرحيم)^(١) .

وفي هاتين الآيتين إنذار شديد وتحذير من انتقام الله العزيز الذي لا يغلبه
الرحيم الذي يقبل توبة التائبين لا عن خوف منهم أو خشية من قوتهم
ومكانتهم .

واقرا كذلك - سورة القمر - وأكثرها مكي - وفيها قصص بجمل
نوح وهود وصالح عليهم الصلاة والسلام - مع أقوامهم وكيف كانت
عاقبتهم ، وقد أتبع كل قصة ، بالآيتين التاليتين : (فكيف كان عذابي
ونذر . ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر)^(٢) .

ثم ذكر فيها قصة لوط - عليه السلام - مع قومه ، وأدعياؤه له :
(فذوقوا عذابي ونذر ، ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر)^(٣) .

ثم تحدثت السورة عن فرعون وتكذيبه للنذير . وأنبغ هذا القصص

(١) الشعراء (٨ - ٩) (٢) القمر (١٦ - ١٧)

(٣) القمر (٣٩ - ٤٠) .

كله بقوله - جل شأنه - (أكفاركم خير من أولئكم أم لكم براة في الزبر)^(١) .

وإذا أنت تتبع القصص في القرآن الكريم وجدت أكثره يهدف إما إلى تسلية الرسول وأتباعه أو تحذير أعدائه .

وهناك هدف آخر من أهداف القصص القرآني ، وهو جعل هذا القصص حجة على أن هذا القرآن من عند الله ، فإن الرسول ﷺ لم يدرس تاريخاً ولم يجلس إلى معلم قط ، ثم يأتي بهذا القصص الذي قامت البراهين على صدقه ، فكان هذا دليل دلي أنه من عند الله ، ففي سورة هود بعد أن قص الله قصة نوح بتفصيل لم يرد في سورة أخرى أعقب هذه القصة بقوله جل شأنه : (تلك من أنباء الغيب نوحيها إليك ما كنت تعلمها أنت ولا قومك من قبل هذا فاصبر إن العاقبة للمتقين)^(٢) .

وفي سورة يوسف - وأكثرها - مكى - والقصة كلها مكية - بعد أن قص الله خبر يوسف - عليه السلام - مع إخوته - وكيف كانت عاقبة أمره أعقب ذلك بقوله جل شأنه مخاطباً رسوله محمداً عليه الصلاة والسلام (ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك وما كنت لديهم إذ أجمعوا أمرهم وهم يمكرون)^(٣) .

وهذا المعنى كثير في القرآن الكريم ، وفي السور المكية بالذات .

هذا ، وإن هذه الأهداف من القصص القرآني أنسب للمجتمع المكي العنيد في خصومته الشديد في عداوته .

(٢) هود (٤٩)

(١) القمر (٤٣)

(٣) يوسف (١٠٢)

سادساً : يقل - في العصر المكي - التشريع العمل سواء كان راجعاً إلى العبادات أو المعاملات ، لأن الدعوة جبلة في حاجة إلى تثبيت أصولها وإرساء قواعدها ، وسنمر مروراً سريعاً على التشريعات المكية العملية ، وقد نعود - إن شاء الله - إلى نوع من التفصيل عند الكلام على التدرج في التشريع .

فما شرع - في مكة ونزل فيه القرآن - وجوب إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة فهناك آيات كثيرة مكية تدل على ذلك ، إلا أن الزكاة المفروضة في مكة كانت من باب التعاون على البر ووجوب مساعدة السائل والمحروم وأما الزكاة بنظامها المعروف فهذا كان بالمدينة ، وستناول ذلك تفصيلاً فيما بعد ، ومن ذلك - أيضاً - حرمة التطفيف في السكيل والوزن : (ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنهم يخسرون)^(١)

ومن التشريعات العملية المكية ما يتصل بالذبايح والقرايين ، ذلك لاتصالها بالعقيدة ، وقد فصلت سورة الأنعام كثيراً من هذه الأحكام ، وأغلب السورة مكية ، والآيات التي تعرضت لهذه الأحكام من المكي وإليك بعض هذه الآيات التي فيها من التفصيل في هذا الموضوع بالذات :

يقول الله تعالى : (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه إن كنتم بآياته مؤمنين ، وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه ، وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ، وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم ، إن ربك هو أعلم بالمعتدين)^(٢) فالآية الأولى فيها إباحة أكل الذبيحة التي ذكر عليها اسم الله ،

(١) وهي كما قيل آخر سورة نزلت بمكة المطففين (١ - ٢ - ٣) .

(٢) الأنعام (١١٨ - ١١٩)

وربط ذلك بالإيمان ، فإن مقتضى الإيمان أن لا يجرم الإنسان إلا ما حرم الله ، وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن يراد هذا الحكم في التشريع المكي لارتباطه بالعبادة .

والآية الثانية فيها استفهام إنكارى لتحريم ما أحل الله من أكل الذبيحة التي ذكر عليها اسمه - تعالى - بعد أن فصل لهم ما حرم عليهم في قوله تعالى في هذه السورة أيضاً (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاهم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً^(١) أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل^(٢) لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم^(٣)) .

ولا يضر تأخر هذه الآية في التلاوة ، فقد سبق أن عرفت أن القرآن نزل منها ، وترتيب التلاوة ليس ترتيب النزول ، والظاهر من الآية ١٢٩ أنها نزلت بعد الآية ١٤٥

وسبب نزول الآيتين الأوليين كما قال الواحدى : أن المشركين قالوا : يا محمد أخبرنا عن الشاة إذا ماتت من قتلها ؟ فقال - عليه الصلاة والسلام - الله تعالى - قتلها ، قالوا : تزعم أن ما قتل أنت وأصحابك حلال ، وما قتل الصقر والكلب حلال ، وما قتله الله حرام فنزلت هذه الآية^(٤) .

وفي الآية الثانية : بيان لأحلاق كثير من الناس أنهم يضلون بأهوائهم بغير علم ، فيحرمون ما لا يتفق مع أهوائهم ، ويحلون ما اتفق مع هذا الهوى .

(١) مسفوحاً : أى سائلاً .

(٢) الإجماع : فى اللغة رفع الصوت والمراد به ذكر غير اسم الله على

الذبيحة . (٣) الأضام (١٤٥)

(٤) مراجع الأصولى (١٣/٨) .

وفي هذه السورة - أيضاً - قوله تعالى : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطمعتموهن إنكم لمشركون) (١).

ففي هذه الآية - وهي مكية أيضاً - نهى عن تحریم ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه ، والحال أن هذا فسق ، وأن مجادلهم في أمر الميتة وغيرها إنما هو من وحى الشياطين ومن الوهم واتباع الهوى .

هذا ، وفي سورة : الأنعام أحكام أخرى عملية ، كإنكار قتل الأولاد وتفصيل الأبناء على البنات في المأكل ، ولكن لما كان وراء هذه الأعمال عقائد كفرية تمرض لها هذه السورة المسكية - تراجع الآيات من ١٣٦-١٤٠ وفي هذه السورة المذكورة - أيضاً - حكم على لا يرجع إلى العقيدة ، ولكنه يرجع إلى وجوب التعاون على البر والتقوى ، وهو وجوب زكاة الزروع والثمار وذلك في قوله تعالى (وهو الذى أنشأ جنات معروشات وغير معروشات والنخل والزرع مختلفاً أكله والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابهة كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين) (٢).

وقد سبق أن قلنا : أن مبدأ الزكاة كان بمكة ، ولما كانت الآية سبقت لبيان نعمة الله وقدرته في الزروع والثمار ناسب أن يبين لهم أن هذه النعمة تستحق الشكر وذلك بإيتاء حقلها يوم حصادها ، والمقصود الأول هو الامتنان كما يدل عليه سياق السورة من مبدئها ولحاقها حتى نهايتها .

(١) الأنعام (١٠١)

(٢) الأنعام (١٤١)

العصر المدني للتزويل وخصائصه:

بعد هجرة الرسول الأكرم إلى المدينة أصبح لجماعة المسلمين دولة تعلو فيها كلمة الحق ، وكان لهذه الدولة حاجة ملحة إلى التنظيم السياسي والاجتماعي ، ومست الحاجة إلى وضع نظم ثابتة تنظم علاقة الفرد بربه ، وعلاقته بأسرته ، وعلاقته بمجتمعه الذي يعيش فيه ، كما دعت الحاجة إلى تنظيم علاقة المسلمين بمخالفهم في الدين . وبدأت الآيات تترى بين كل ما يحتاجه المجتمع من تشريعات ، بعضها بنصوص قطعية في دلالتها على مقصود الشارع بحديث لا يختلف إثنان يعرفان اللغة العربية في فهم مدلول النص .

وهذا النوع يسمى قطعي الدلالة : والأمثلة عليه كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال : آيات المواريث في سورة النساء : تراجع الآيات ١١ ، ١٢ ، ١٧٦ ، ١٧٧

وآيات المحرمات من النساء فإن أكثرها قطعي الدلالة - أيضاً - تراجع الآيات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من سورة النساء أيضاً .

هذا ومن رحمة الله بعباده ، وتوسعته عليهم ، ولكي يعملوا عقولهم أنزل آيات لبيان بعض الأحكام تحتل أكثر من معنى ، وتسمى هذه الآيات غنية الدلالة ، وكلف عباده أن يجتهدوا في فهمها ، وتقبل منهم العمل بما تصل إليه عقولهم . وجعل للمصيب أجرين وللخطيء في اجتاده أجرأ واحداً ، وهذا اللون كثير - أيضاً - كقوله تعالى في شأن المطلقات (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)^(١) .

(١) البقرة (٢٢٨) .

وإنما كانت هذه الآية ظنية لأن لفظ القرء ورد في اللغة بمنين :
أولها الطهر ، وثانيهما الحبض ، وعلى المجتهد أن يعمل فكره في اختيار رأى
المعنيين أقرب إلى مقصود الشارع ، وسأحاول بمشيئة الله أن أبين لك مييزات
السور والآيات المدنية ، وهذه الميزات ترجع كذلك إلى الشكل والموضوع :

أما ما يرجع إلى الشكل فهي :

١ - طول الآيات المدنية ، وهذا في غالب الجملة ، وقد بينت الحكم فيما
تقدم .

٢ - قلة الالفاظ التي يحتاج فهمها إلى المعاجم ، وقد بينت الحكمة -
كذلك - فيما تقدم .

٣ - أن كل آية يبدأ الخطاب فيها بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا)
فهي مدنية قطعاً ، فقد أصبح المؤمنون - في مجتمعهم الجديد - جماعة لها
من القوة والمكانة ما يدهو إلى تشریفهم بنداؤه الله لهم وبصفة الإيمان .

وبهذه المناسبة ، فقد قال بعض العلماء : إن كل آية بدئت بـ (يا أيها الناس)
فهي مكية ، وما بدئت بـ (يا أيها الذين آمنوا) فهي مدنية ، وباستقراء القرآن
نستطيع أن نقول : إن الشق الثاني صحيح ، وأما الشق الأول فغير مسلم ، اللهم
إلا أن يقال : إن ذلك أغلب ، وإليك آيات مدنية قطعاً وهي مبدوءة بـ (يا أيها
الناس) .

الأولى قوله تعالى : (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من
قبلكم لعلكم تتقون)^(١) الثانية قوله جل شأنه : (يا أيها الناس كلوا مما فـ

(١) البقرة (٢١)

الأرض حلالاً طيباً ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين (١).
الثالثة قوله عز من قائل - (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من
نفس واحدة) (٢).

الرابعة : قوله تعالى (إن يشأ يذهبكم أيها الناس ويأت بآخرين وكان الله
على ذلك قديراً) (٣).

الخامسة قوله تعالى (يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا
خيراً لكم ، وإن تكفروا فإن الله ما فى السماوات والأرض وكان الله عليماً
حكيماً) (٤).

السادسة : (يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نوراً
مبيناً) (٥).

السابعة قوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم
شعوباً وقبائل لنعرفكم إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (٦).

ولا أعتقد أن الخطاب ؛ (يا أيها الناس) فى السور المسكية يزيد عن هذا
المعنى إلا قليلاً .

(١) البقرة (١٨٦)

(٢) النساء (١)

(٣) الأنا (١٢٢)

(٤) النساء (١٧٠)

(٥) النساء (١٧٤)

(٦) الحجرات (١٢)

فهنالك آية في سورة لأعراف ١٤٨ وفي يونس الآية ٥٧، ١٠٤، ١٠٨
وفي سورة الحج ثلاث آيات هي ١، ٥، ٧٣، وفي سورة فاطر ثلاث آيات
أيضاً هي الآيات ٣، ١٥، ٥٠.

والمنتجع للآيات لمبدوءة (يا أيها الناس) يبعدها تدعو إلى الإيمان بالله ،
كما تدعو إلى أمر تقرر الفطر السليمة كلها من غير حاجة إلى سبق لإيمان ،
أقرأ الآيات المذكورة آنفاً ، وهي مدنية ثم أقرأ الآيات المسكية التي أشرت
إليها ، فستجدها كلها لا تخرج عما قررته آنفاً ، بينما الآيات التي بدئت (يا أيها
الذين آمنوا) تطلب أموراً لا بد أن يسبقها إيمان .

وأما المميزات المعنوية فهي ما يأتي :

١ - تفصيل الكثير من الأحكام العملية كت تنظيم الأسرة ، وهو ما يعرف
الآن (بالأحوال الشخصية) وما يتصل بذلك من الموارث والوصايا وأغلب
هذه الآيات في سورة البقرة والساء والأحزاب والطلاق ، وقليل من هذه
الأحكام في سورة المائدة والنور والمجادلة وقد عالجت الآيات المدنية بعض
الأحكام التي تتعلق بالمعاملات المالية ووضعت الخملوط الرئيسية لأسس
المعاملة بين الناس ، ونصت على بعض الأحكام بأسلوب قطعي لدلالة كتحريم
الربا وأكل أموال الناس بالباطل أو عن غير تراض منهم .

وبالجملة فإن العصر المدني فيه كثير من التشريعات القرآنية التي تنظم الحياة
في دولة أراد الله لها أن تكون خير أمة أخرجت للناس .

وكذلك نجد في المدني - كل ما يتصل بالتشريع الجنائي .

٣ - عرض التنزيل - في المدينة - لبيان اتفاق ، وفضح المفاقيين ، وهذا

اللون من التنزيل لا نجد في مكة لأن أهلها كانوا أعداء مملنين ، ولم يظهر النفاق إلا في المدينة من قوم مرضى الأخلاق خافوا من سطوة المسلمين ، فقد أصبحت لهم شوكة ، ولم تكن عندهم ولا الشجاعة - كأهل مكة - أن يجهروا برأيهم ورأوا أن الدولة تتسع أركانها كل يوم فطلبوا المغامر بإظهار الإسلام وأبطنوا الكفر حقداً وحسداً ، ولما كان هؤلاء أخطر على الدولة الناشئة من أعدائهم المجاهدين كثرت الآيات فيهم تكشف خباياهم وتحذر من شرهم ، وفي سورة البقرة وآل عمران والاسراء والأنفال والتوبة آيات كثيرة في شأنهم ، وهناك سورة سميت باسمهم (المنافقون) .

فإذا وجدت حديثاً في القرآن عن النفاق أو المنافقين فاعلم أنه مدق يقينا .

٣ - مجادلة أهل الكتاب من اليهود والنصارى .

كان رسول الله ﷺ في مكة يجاور قومًا من المشركين عبدة الأوثان أو الذين لا يعرفون لهم إلهًا ويقولون : (ما يهلكنا إلا الدهر) وقلنا كان التنزيل يتعرض لأهل الكتاب من اليهود والنصارى إلا بقدر ما يتصل بتصحيح حقيقة المشركين .

مثال ذلك : ما ورد في سورة مريم - وأكثرها مكي - من قصة عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام - وقد نزلت هذه القصة - في مكة - ولم يكن بها أحد من النصارى - يومئذ - إلا قلة قليلة جداً لا يؤبه بهم ولا يكاد أحد يشعر بوجودهم ، وردت لقطع أطماع بعض المشركين الذين قالوا إن الملائكة بنات الله ، تشبهاً بالنصارى الذين قالوا : إن المسيح ابن الله . فقص عليهم قصة عيسى منذ حملت به أمه حينما نفخ فيها الملك من روح القدس إلى أن وضعته ، ثم أنت به قومها تحمله ، وبرأ الله مريم من

فرية اليهود والذين لا يعرف عنهم التاريخ قديماً وحديثاً إلا الاقتراء على أكرم الناس من الأنبياء والمرسلين والأطهار من الرجال والنساء ، ثم ختمت قصة عيسى مع أمه - عليهما الصلاة والسلام - بالمعزى الذى سبقت له ، وهو تصحيح عقيدة المشركين - ومن تشبهوا بهم بقوله تعالى : (ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذى فيه يمترون ما كان لله أن يتخذ من ولد سبحانه إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون وإن الله ربي وربكم فاعبدوه هذا صراط مستقيم) (١).

ومثال آخر فى سورة طه - وأكثرها - مكي - وتكاد قصة موسى عليه السلام مع فرعون وقومه ، ومع بنى إسرائيل تستوعب السورة .

نزالت فى مكة تسليية للرسول الأكرم حتى لا تذهب نفسه حشرات من عناء قومه ، فقص الله عليه قصة موسى وما لاقاه من فرعون ، وما لاقاه من بنى إسرائيل الذين أنقذهم الله على يده ، كأنه يقول له : ما كنت بدعاً من الرسل (ولقد أرسلنا من قبلك رسلاً إلى قومهم فجاءوهم بالبينات فانتقمنا من الذين أجرموا) (٢) ولهذا افتتحت سورة طه بقوله تعالى (طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن ينشى تنزيلاً لمن خلق الأرض والسموات العلى الرحمن على العرش استوى له ما فى السماوات وما فى الأرض وما بينهما وما تحته الثرى وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى الله لا إله إلا هو له الأسماء الحسنى ، وهل أذاك حديث موسى) (٣) فأنت ترى أن الله مهد للقصة بأنها للتسليية فما أنزل عليه القرآن لبشقى بالحسرة ، وإنما هو تذكرة وعبرة .

(١) ريم (٢٥ - ٢٦)

(٢) الروم (٤٨)

(٣) طه (١ - ٩)

هذا وقد ختمت القصة - في هذه السورة - بما يؤكد هذا المعنى بقوله
جل شأنه : (كذلك نقص عليك من أنباء ما قد سبق وقد آتيناك من لدنا
ذكراً من أمرض عنه فإنه يحمل يوم القيامة وزراً خالدين فيه وساء لهم يوم
القيامة حملاً) (١) .

وأنت لو تتبع السور المسكية لوجدت أن الحديث فيها عن اليهود والنصارى
ليس جدلاً مباشراً معهم ، وإنما هو تصحيح لعقيدة المشركين أو تسليّة
لرسول - صلى الله عليه وسلم - وأتباعه أو تحذيراً للمشركين من عنادهم .

هذا شأن الوحي المنزل (القرآن الكريم) في مكة مع أهل الكتاب من
اليهود والنصارى ولكن بعد الهجرة أخذ الحديث عن اليهود والنصارى لونا
جديداً فقد كان - في المدينة وحوّلها أقوام من اليهود ، ثم اتصل المسلمون
بنصارى نجران وتغلب والقبائل العربية المنتصرة التي كانت في شمال الجزيرة
متأخمين للروم ، فحصل احتكاك في المعاملة ثم مجادلة في العقيدة ثم خلاف في
الرأى أدى إلى وقوع صدام بين المسلمين وبين أهل الكتاب ، وكان لابد من
أن يكون لذلك صدى في كتاب الله لأنه - كما قلنا أولاً - نزل منجماً بحسب
الحوادث والتوازل وبهذا نرى السور المدنية كثيرة الحديث عن اليهود وهنادم
وسوء أديهم مع الله تعالى ، فإن المشركين - ولم يكن لهم سابق هداية سماوية
لم يسيثوا الأدب مع الله كما أساء اليهود الأدب معه فالمشركون كانوا إذا سئلوا
عن خالق السماوات والأرض قالوا : إنه الله ، وكانوا يعملون عبادتهم للأوثان
بأنها تقر بهم إلى الله زلفى .

أما اليهود فقد قالوا : كما حدث الله عنهم : د إن الله فقير ونحن أغنياء .

وقلوا أخزاهم الله ، يد الله مغولة خلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يده
مبسوطتان ينفق كيف يشاء .

ورى أسلوب مجادلة النصارى أسلوباً علمياً حول إبطال عقيدة التثليث
وبنوة المسيح لله تعالى ، وادعاء ألوهيته ، وإبطال عقيدة الصلب .

وأكثر هذا الحديث عن اليهود والنصارى في سورة البقرة وآل عمران
والنساء والمائدة .

٤ - منميزات السور والآيات المدنية : الحديث عن الغزوات وما
يتصل بها من أحداث . وهذا منطقي لأن القتال إنما شرع في المدينة للدفاع
عن القعدة ورد طغيان الأعداء الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ،
وليس من الحق والعدل أن يخرج قوم من ديارهم ، وتصادر أموالهم ويضطهد
ضعفائهم ، ثم يقف المظلومون مكتوفي الأيدي يتلقون الطعنات ثم لا يدافعون
عن أنفسهم بعد أن صارت لهم شوكة ، تراجعت سورة آل عمران ففيها
حديث عن غزوة أحد ، وسورة الأنفال وفيها الحديث عن غزوة بدر الكبرى
وسورة التوبة وفيها حديث عن غزوة العسرة ، وهي غزوة تبوك . وسورة
الأحزاب وفيها تفصيل غزوة الخندق وتسمى غزوة الأحزاب ، وفيها كذلك
حديث عن غزوة بني قريظة (وأنزل الذين ظاهروهم من أهل الكتاب ..)^(١)
وسورة الحشر ففيها حديث عن غزوة بني النضير .

هذه جملة المميزات بين التنزيل المكي والتنزيل المدني .

من خصائص التشريع القرآني

التدرج في التشريع :

المتابع للأحكام الشرعية التي جاء بها القرآن الكريم يجد أنها أخذت أطواراً متعددة ، حتى استقرت في صورتها الأخيرة ، وهذا نوع من التدرج في التشريع الإسلامي حتى يلقى في النفس القبول ، وتذهن له القلوب ، وسنحرب لذلك أمثلة بما يأتي :

١ - الدعوة إلى التوحيد .

٢ - الصلاة .

٣ - الزكاة .

٤ - الصيام .

٥ - الحج .

٦ - تحريم الربا .

٧ - تحريم الخمر .

١ - الدعوة إلى التوحيد :

أخذت أطواراً متعددة فبدأت بحرية ثم أمر بالجهر (قاصدع بما تؤمر)^(١) ثم أمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - أن يدعو عشيرته الأقربين (وأ نذر عشيرتكم الأقربين)^(٢) ثم أمر أن يدعو أهل مكة وما حولها . وكذلك أوحينا إليك قرآننا عربياً لنظروا أم القري ومن حولها)^(٣) .

(١) الحجر (٩٥)

(٢) الشعراء (٢١٤)

(٣) الشورى (٧)

ثم أمر أن ينذر العرب خاصة : (أم يقولون اقترأه بل هو الحق من ربك لتنذر قوماً ما أتاكم من نذير من قبلك لعلهم يهتدون)^(١) .

ثم أمر أن يدعو الناس كافة : (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون)^(٢) .

وفي هذه الأطوار كلها كان مأموراً - هو وأصحابه - بالصبر على الأذى وأن لا يقابل الإساءة بمثلها : (واصبر على ما يقولون واحجرهم حجراً جميلاً)^(٣) وهند ما صار للمسلمين شيء من المنعة رفع عنهم الحرج أن قابلوا الإساءة بالإساءة (وجزاء سيئة سيئة مثلها)^(٤) الآية .

(ولما انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من شيء)^(٥) .

وعندما أصبح لهم منعة وشوكة أذن لهم في القتال : (أفن للذين يقاثلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير)^(٦) .

ولهذا التدرج في التشريع مغزاه الذي ينبغي أن يعين كل داع إلى دعوة إصلاحية في بيئة لا تأنفها .

هذا وتشريع القتال نفسه أخذ أدراراً كثيرة يطول بنا المقام إن تتبعنا هذه الأدوار .

٢ - الصلاة في أطوارها المختلفة :

عما لا شك فيه أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه وأصحابه كانوا يصلون قبل أن تفرض الصلوات المعروفة الآن - ليلة الاسراء والمعراج فقد ورد

- | | |
|-----------------|-----------------|
| (١) السجدة (٢) | (٢) سبأ (٢٨) |
| (٣) المزمل (١٠) | (٤) الشورى (٤٠) |
| (٥) الشورى (٤١) | (٦) الحج (٣٩) |

ذكر الصلاة في السور التي نزلت في مبدأ الرسالة كقوله تعالى في سورة العلق وهي أول سورة أنزلت من القرآن (أرأيت الذي ينهى عبداً إذا صلى)^(١) وفي سورة القيامة ، وهي مما نزل قبل الإسراء - قوله تعالى - : (فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى)^(٢) .

ولو ذهبت أعدد الآيات التي ورد فيها ذكر الصلاة قبل الإسراء والمراجع اطال بنا البحث ، والمتبوع لسيرة الرسول الأكرم يرى فيها كثيراً من حديث صلاته وأصحابه قبل الإسراء التي وقع بعد السنة العاشرة من المبعث وكيفية هذه الصلوات وعددها مما أغفله التاريخ ، ولعل ذلك راجع إلى أن أمر هذه الصلاة أصبح غير ذي موضوع ، وأن الاشتغال بها هبت ، والإسلام بكره العبث سواء كان في القول أو العمل ، وغاية ما يمكن أن تتصوره أنها كانت توجيهات إلى الله تعالى ، فإن الصلاة في لغة العرب الدعاء ، والظاهر - كذلك - أنه قد كانت لها صورة مميزة بدليل أن المشركين كانوا يزهون بالمسلمين إذا صلوا ، ثم إن الصلوات المعروفة فرضت ليلة الإسراء ، فرضها الله سبحانه بنفسه من غير واسطة ملك ، ونزل جبريل عليه السلام ف صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه صلاة الظهر ثم صلاة العصر ثم صلاة المغرب ثم صلاة العشاء ثم صلاة الصبح أول يوم بعد الإسراء ، وكانت صلاته لهذه الصلوات أول وقتها المعروف لنا الآن .

وفي اليوم الثاني صلى الظهر وانتهى من الصلاة حينما صار ظل كل شيء مثله ، ثم العصر وانتهى منه قبل اصفرار الشمس . ثم المغرب في الوقت الذي صلى فيه أول يوم ، ثم العشاء عند ثلث الليل ، ثم الصبح وانتهى منه عند

(١) العلق (٩ - ١٠)

(٢) القيامة (٣١ - ٣٢)

الإسفار (أى انتشار الضوء الذى يسبق الشروق) وكان هذا مبدأ تحديد كيفية الصلاة ووقتها على الوجه المعروف لنا الآن .

على أنه ثبت كذلك أن الصلاة أول ما فرضت كانت ركعتين ركعتين سوى المغرب فإنه شرع بآدى. ذى بدء ثلاث ركعات ثم زيدت فى الحضر (الإقامة) فصارت الظهر والعصر والعشاء أربعاً ، وأما فى السفر فقد بقيت على أصل التشريع .

وقد كان فى مبدأ الأمر لآمانع أن يتكلم المصلى بكلام الناس ، وأن يأتى من العمل ما يريد ثم يتم صلاته ، ثم بعد أن مر، نوا على الصلاة ، واستشعروا جلال الله الذى يناجونه فهو عن كل ذلك ، وليس لأحد بعد أن يفعل شيئاً من ذلك وإلا اعتبرت صلاته باطلة .

العبارة :

والدرس الذى نأخذه من ذلك أن الطفل عندما يبدأ فى إقامة الصلاة فتكلم أو عبت لا تزجره بل تعلمه بلين ورفق . مثل هذا ما لو أسلم شخص حديثاً ، فلنعوده على الصلاة بكل رقة ولطف .

٣ - التدرج فى تشريع الزكاة .

ورد ذكر الزكاة فى كثير من السور المسكية كسورة المآارج والذاريات والمؤمنون كما ورد ذكر زكاة الزروع والثمار فى سورة الانعام وهى : كذلك مسكية ، وقد أجمع العلماء على أن الزكاة شرعت فى المدينة فامعنى ذلك .

وقد سبق أن أجبت على هذا السؤال بما حاصله أن الذى كان بمكة كان من قبل التعاون على البر والخير ، وهو من المبادئ الأساسية فى الإسلام

ولا مانع أن يكون هناك قدر محدود معلوم ، بدليل قوله تعالى في سورة
المعارج في صفة المصلين (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)^(١)
وأما الذي وقع في المدينة فهو تحديد النصاب الذي يعتبر مادونه لازكاة
فيه ، وكذا تحديد المصارف التي لا يجوز أن يتجاوزها الإنسان عند
دفع الزكاة .

٤ - تدرج التشريع في الصوم :

وردت أخبار صحيحة أن الصوم كان معروفا عند أهل مكة ، وكان
المسلمون يصومون قبل الهجرة - عاشوراء - وكذا صاموا عاشوراء وجوبا
بعد الهجرة ، وصوم رمضان شرع أول ما شرع في السنة الثانية من الهجرة ،
وكان أول الأمر يخير المسلم بين الصوم والفدية ، وهذا ما يشهد له قوله تعالى
في سورة البقرة (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين
من قبلكم)^(٢) الآيات .

فالآية الثانية ظاهرة في أن للمطبق للصوم غير بين الصوم والفدية وهي
طعام مسكين ، وأن الصوم خير من الفدية ، وكل ما قبل غير ذلك فيه
تكلف وحمل للكلام على غير ظاهره من غير حاجة ، وهذا المبدأ يتسق
مع منهج القرآن في التشريع من ناحية التدرج ، فالصوم فيه مشقة ، ولا سيما
في بلاد كالجزائر ، وفي مجتمع المسلمين الأولين الذي كان يغلب فيه الفقر
والحاجة بما يتطلب الجهد والمشقة في تحصيل الرزق .

ثم نزل قوله تعالى : (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)^(٣) الآية .

(١) المعارج (٢٤ - ٢٥)

(٢) البقرة (١٨٥)

(٣) البقرة (١٨٣)

فكان نزول هذه الآية رافعاً لرخصة الإفطار والاستعاضة عنه بالفدية بدليل أن الله تعالى أعاد حكم المسافرين والمريض ، ولو لم تكن الآية السابقة مفيدة للتمييز والثانية مفيدة للتعين لكان إعادة حكم المريض والمسافر تكراراً لا حاجة إليه وهذا ما يتزده عنه القرآن الكريم .

• - تدرج التشريع في الحج :

عما لا شك فيه أن الحج كان معروفاً عند العرب قبل الإسلام وكانت لهم فيه طادات مألوفة منها : الطواف بالبيت عراة ، ومنها تقديمهم أيامه أو تأخيرها حسبما تقتضيه مصلحة كبرائهم وهو ما يعرف بالنسب ، هذا علاوة على طوافهم بأصنامهم وذبح القرابين لها ، وكانت مكة التي فيها مناسك الحج في حوزة المشركين إلى أن تم الفتح الأكبر في السنة الثامنة ، وكسر الرسول الأكرم الأصنام التي حول الكعبة وفرض الحج بعد ذلك على المسلمين ، وجاءت السنة التاسعة من الهجرة ، فأمر الرسول صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه على الحج وكان الحج عامداً على حساب النسب . الذي كان من مساوئ الشرك - شهر ذي القعدة - ومع هذا لم يعد الرسول صلى الله عليه وسلم - العرب بإبطال ما اعتادوه لأنهم حديثو عهد بشرك ، بل حج أبو بكر بالناس على ما تعودوا . العربان منهم هريان والمؤزر ومؤزر والمشرک منهم على شركه ، ويؤدى مناسكه على ما تعود ، ثم أرسل الرسول صلوات الله وسلامه عليه - علياً - رضي الله عنه - بسورة براءة وكان مما أعلمه للناس أنه لا يجمع بعد هذا العام مشرك ولا يطوفن بالبيت هريان وفي السنة العاشرة للهجرة دار الزمان دورته ووقع الحج في شهر ذي الحجة فحج رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حجة الوداع ، وهي حجة الوحيدة بعد الرسالة ، وعلم الناس مناسك الحج المعلومة ، وأبطل عوائد الجاهلية التي كانت متأصلة في نفوسهم ، وخطب لهم خطبة الوداع علمهم فيها أحكام الدين

وأنتم الله في هذه الحجة نعمته ، وأكمل تنزيل كتابه في يوم عرفة . وكان يوم
جمعة وهو يعلم الأمة شريعة الله ، وذلك حينما نزل قوله تعالى (اليوم أكملت
لكم دينكم)^(١) الآية .

فها أنت ترى أن الله لم يفاجئ الأمة بإبطال ما تعودته - على مر السنين -
حينما أنتم الله فتح مكة ومكة للنبي وصحبه من أعدائهم ، بل ترفق الله بهم
وتدرج معهم فإن المساعدة طيبة ثابتة ، تطلب الحكمة في علاجها
والإقلاع منها .

٦ - تدرج تحريم الربا :

كان الربا إبان بعثته - صلى الله عليه وسلم - نظاماً اقتصادياً متغلفاً في
المجتمع العربي إن لم يكن في المجتمع العالمي ، وكان القضاء على هذا النظام
يتطلب استعداداً نفسياً واجتماعياً واقتصادياً غير ما كان عليه القوم ، ولقد
سلك القرآن الكريم في هذا أمثل الطرق لتعبئة النفوس لتتلقى حكم الله القطعي
الدائم فيه وإليك هذه الأطوار .

١ - في مكة وفيها أرباب الأموال والمرابون نزل في سورة الروم
- وهي مكية - قوله تعالى (وما آتيتم من ربا ليربو في أموال الناس فلا يربوا
عند الله وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون)^(٢)
أي المسكثون للأجر والثواب .

فأنت ترى أن الآية السكرية قارنت بين الربا والزكاة عند الله كالربا
لا يزيد عند الله والزكاة مكثرة للأجر .

وهذا - كما ترى - لفظة نظر قوية إلى قبح الربا ، وليست نصاً في تحريمه
وإن كان في الآية حش على تركه .

٢ - وفي المدينة وفي السنة الثالثة من الهجرة - عام أحد - نزل قوله تعالى من سورة آل عمران - : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون)^(١) .

فهذه الآية نص في تحريم الربا إذ كان أضعافاً مضاعفة ، واعتبر تركه وانتقاؤه سبيلاً للفلاح .

وذكر صفة التضعيف كشف عما في الربا من قبح ثمجه النفوس الكريمة لما فيه من تضعيف يشغل كاهل المقترض .

وهل إذا خلا الربا عن التضعيف يكون مباحاً؟

ليس في هذه الآية دليل على حرمة ، كما أنه ليس فيها دليل على الحل ولكن لازال باب التعامل بالربا فيه شيء من الاحتمال .

٣ - ولما قويت شوكة المسلمين ، ودخل الناس في دين الله أفواجا ، وأصبحت النفوس مهيأة لتلقى التشريع النهائي نزل قوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا)^(٢) .

فهذه الآية نص على تحريم الربا بكل أنواعه لأن الله سبحانه لم يفصل بين نوع ونوع فعمم التحريم كل أنواعه المضاعف منه وغير المضاعف .

ونزل أيضاً قوله تعالى : (يمحى الله الربا ويربى الصدقات)^(٣) ، وهي - كما ترى - قريبة من آية الروم ، وإن كانت أصرح في قبحه من الأولى ، فلاية الأولى فيها نفي أن يربى الله الربا أى يزيده ، ولكن يحتمل أن يبقيه من غير زيادة ، ولكن هذه الآية فيها نصريح بأن الله يمحى الربا أى يبطله ويمحيه .

(٢) البقرة (٢٧٥)

(١) آل عمران (١٣٠)

(٣) البقرة (٢٧٦)

٤ - وفي هذه السورة ، أى سورة البقرة ، نزلت الآيتان الفاصلتان في هذا الموضوع اللتان آيس معهما مجال المجتهد ، وهما قوله - جل شأنه - (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين ، فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون) (١) .

فدلت الآية الثانية منهما دلالة قطعية على حرمة الربا مهما قل وأنه ليس لرب المال إلا رأس ماله من غير أن يظلم غيره أو يظلمه غيره .
وهذه الآيات قد قيل إنها آخر ما نزل من القرآن ، أو من أواخر ما نزل من القرآن .

وقد تأيد هذا التفسير النهائي من حجة الوداع بقوله ﷺ في حجة الوداع : كل ربا جاهلية موضوع ، وأول ربا أضعه ربا عصى العباس ، .
فلم يكن هناك مجال للقول بحل الربا في صورة من صورته وعلى هذا استقر التفسير الإسلامى إلى يومنا هذا .

٧ - تخرج تحريم الخمر :

كانت الخمر - في الجاهلية - شائعة بين الأفراد والجماعات وكان القوم يتباهون بشربها ، ويتغنون بمحاسنها ويتفتنون في وصفها ووصف مجالسها يشربها عظماءهم وأولوا الأحلام فيها كما يشربها السفهاء والصعاليك ، ولما تنزه عنها أحد منهم إلا قلة قليلة جداً وهم المتحفظون ، ومن عصمهم الله .

وإثبات هذا ليس من مقاصد بحثنا ، ومن طالع تاريخ العرب في جاهليتهم وعند مبدأ الإسلام أدرك مدى صحة هذا القول ، ولما بعث الله محمداً وحمل

الرسالة الخالدة عاج هذه الظاهرة الاجتماعية علاجاً لا يقدر عليه إلا من خلق
البشر وركب طبائعهم ، وعلم ما ينفعهم وما يضرهم ، فنزل قوله تعالى في سورة
النحل وهي مكية (ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً
حسناً إن في ذلك لآية لقوم يعقلون)^(١) .

والآية وإن وردت في مقام الامتنان بنعمة الله على عباده ففيها لفظة
حقيقية إلى قبح السكر حيث قول بالرزق الموصوف بالحسن وهذا كما
لو قلت لك بمقتنا ، أعطيتك مالا فأنفقت منه في القمار وإصلاح شأن أمك ، .

(٢) وفي المدينة أخذ التحريم أطواراً ثلاثة :

الطور الأول : التصريح بأن الخمر ضررها أكثر من نفعها ، وذلك في
قوله تعالى - في سورة البقرة : (يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم
كبير ومنافع للناس ، وإثمهما أكبر من نفعهما)^(٢) الآية .

وهذه الآية وضعت الأساس الذي بنى عليه حكم الخمر والميسر وهو
التحريم ، بل وضعت مبدأ أن التحليل والتحرير يبدأ على أن ما كفر نفعه
وقل ضرره فهو حلال ، وما أكثر ضرره وقل نفعه فهو حرام ، وبالرغم من
هذا فليست كل محقول والمقلوب مستعدة لأن تعتبر هذا نصاً قاطعاً في تحريم
الخمر والميسر ، ولهذا ثبت أن بعض كبار الصحابة وخيارهم كانوا يتعاطونها
بعد هذه الآية ، ولكن بدأت النفوس تنهياً لتأني الحكم النهائي في شأنها .

الطور الثاني : تحريم الخمر بنص قطعي في دلالاته ولكن في بعض الأوقات
وذلك عندما نزل قوله تعالى - في سورة النساء - (يا أيها الذين آمنوا

(٢) البقرة (٢١٩)

(١) النحل (٦٧)

لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) (١) الآية .

ولو كانت أوقات الصلوات متلاحقة ، وكان لابد من التصحُّر قبل الدخول في الصلاة ، وكانوا حريصين كل الحرص على الصلاة ، ولا سيما مع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — امتنعوا عن شربها فترة طويلة ، وإن كان — هناك — مجال للشرب فربما كان بعد العشاء الأخيرة ، وهو تدريب جميل لنزع هذه العادة المتأصلة فيهم .

الطور الثالث : تحريمها قطعياً في كل الأوقات ، وبأى قدر وذلك في آيات المائدة التي هي أواخر ما نزل من القرآن ، وذلك قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر — وبصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم متفهون وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا فإن توليتم فاعلموا إنما على رسولنا البلاغ المبين) (٢) .

ولو ضوح دلالة هذه الآيات على التحريم لم يتمالك عمر بن الخطاب نفسه حينما سمع ذلك أن قال : دإتبهنا يارب إتبهنا يارب ، وفي هذه الآيات أكثر من وجه على تحريم الخمر والميسر .

الوجه الأول : أن الله — سبحانه — جمع بين الخمر والميسر وبين الأنصاب وهي الأنصاب في حكم واحد ، وما لا شك فيه أن الأنصاب بما يفض الله — سبحانه —

الوجه الثاني : أنه سبحانه - حكم على كل من الخمر والميسر والآنصاب والأزلام وهو القداح التي كانوا يستفتونها في أمورهم ، بأنها رجس ، والرجس النجاسة ، وهل كان استعمال النجاسة إلا محرماً ؟

الوجه الثالث : أنه - سبحانه - حكم على المذكورات بأنها من عمل الشيطان وهل عمل الشيطان - بوصفه شيطاناً - لا يكون إلا حراماً .

الوجه الرابع : - أمر الله - جل شأنه - باجتناب المذكورات ، وهذا أدل على التحريم من التصريح بلفظ التحريم ، وذلك لأن الاجتناب الابتعاد عن الشيء استعمالاً وجواراً إلى غير ذلك ، ومن هنا حرم شربها واعتصارها وبيعها وحملها ، كما صرح بذلك في حديث شريف .

الوجه الخامس : أن الله - سبحانه - أخبر - وهو الصادق - أن اجتنابها فيه رجاء الخير وهذا يدل على أن استعمالها شرباً أو غيره - مظنة الخسران .

الوجه السادس : أخبر الله - جل شأنه - وهو أصدق القائلين - أن الشيطان يريد أن يوقع العداوة والبغضاء بين الجماعة المؤمنة في الخمر والميسر ، ولا شك أن كل ما يفض إلى إيقاع العداوة بين المسلمين محرم شرعاً ، لأن الله أراد لهذه الأمة أن تعتصم بحبله وأن لا تتفرق ، ولهذا - أيضاً - رأينا الشارع الحكيم حرم وأبطل كل معاملة تؤدي إلى الخلاف والشقاق .

الوجه السابع : أخبر - جل شأنه - أيضاً - أن الشيطان يريد أن يلهي المؤمنين بالخمر والميسر عن ذكر الله وعن الصلاة ، ولا شك أن كل ما من شأنه أن يبعد عن ذكر الله وعن الصلاة يكون حراماً .

الوجه الثامن : في الآية الثالثة : أمر بوجوب طاعة الله ورسوله ويحذر من مخالفتها ، ثم تهديد ووعيد لمن تولى وأعرض عن ذلك ، وهذا وإن كان عاماً في كل تشريع — فهو يدل على تحريم الخمر والميسر أولاً ، لأن الحديث عنهما .

وليس لأحد بعد هذه الآيات — أن يقول بحل الخمر شرباً أو استعمالاً أو بيعاً أو استغلالاً .

وينزل هذه الآيات استقرار التشريع الإسلامي على القول بتحريم الخمر والميسر في كل وقت وعلى أية صورة^(١) .

(١) انظر تفسير القرطبي ص ٢٢٨٢ ط الشعب الفخر الرازي (٦٥٦/٢)
أحكام القرآن لابن العربي (٦٥٠/١ — ٦٥٢)

أول ما نزل ، وآخر ما نزل من القرآن

مدار هذا المبحث هل النقل والتوقيف ، ولا مجال للعقل فيه إلا بالترجيح بين الأدلة ، أو الجمع بينهما فيما ظاهره التعارض منها .

ومن فوائده :

١ - الإلمام بأول ما نزل وآخره ، تمييز الناسخ من المنسوخ فيما إذا وردت آيتان أو آيات على موضوع واحد ، وكان الحكم في إحدى هذه الآيات يفابر الحكم في الأخرى .

٢ - معرفة تاريخ التشريع الإسلامى ، ومراقبة سيره التدريجى ، والوصول من وراء ذلك إلى حكمة الإسلام وسياسته فى أخذه الناس بالموادة والرفق ، والبعد بهم عن غوائل الطغرة والعنف ، سواء فى ذلك هدم ما مردوا عليه من باطل ، وبناء ما لم يحيطوا به له من حق .

٣ - هى إظهار مدى العناية التى أحيط بها القرآن الكريم ، حتى عرف فيه أول ما نزل وآخر ما نزل ، كما عرف مكبه ومدنيه ، وسفريه وحضرته ، إلى غير ذلك . ولا ريب أن هذا مظهر من مظاهر الثقة به ، ودليل على سلامته من التغير والتبدل (لا تبدل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم) (١) .

وليس من غرضنا فى هذا الباب أن نتحدث عن أول ما نزل وآخر ما نزل فى كل تعليم من تعاليم الإسلام ، فتلك غاية بعيدة المدى ، ومجهود طويل

جدير أن يفرد بالتأليف ، وله مواضع أخرى يمكن طلبه منها ، إنما الميسور لنا أن نحدد لك عن أول ما نزل من القرآن على الإطلاق ، وآخر ما نزل منه على الإطلاق ، وهذا هو المقصود المهم .

أول ما نزل على الإطلاق :

ورد في ذلك أقوال أربعة :

والقول الأول - وهو أصحها : أنه صدر سورة (اقرأ باسم ربك الذي خلق ، إلى قوله سبحانه ، علم الإنسان ما لم يعلم)^(١) ودليله ما يأتي :

١ - روى البخاري ومسلم (واللفظ للبخاري) عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت : أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم ، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح . ثم حُبب إليه الخلاء ، وكان يخلو بغار حراء ، فيتحنث فيه - وهو التعب ، الليالي ذوات العدد قبل أن ينزع إلى أهله ، ويتزود لذلك ، ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها ، حتى جاءه الحق وهو في غار حراء ، فجاءه الملك فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارىء . فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني . فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارىء . فأخذني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني . فقال : اقرأ . قلت : ما أنا بقارىء . فأخذني الثالثة . ثم أرسلني فقال : اقرأ باسم ربك الذي خلق . خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم ، وفي بعض الروايات : حتى بلغ ما لم يعلم ، فرجع بها إلى خديجة برحمت زواده ، . . . إلى آخر الحديث . وفاق الصبح : ضياؤه . والتحنث المراد به التعب وأصله ترك الحنث ، لأن هذه العقيقة تدل

على التجنب والتنجي من مصادرها ونظيره التهجد والتأتم ، والتخرج ،
وغطى بفتح الغين وتشديد الطاء المفتوحة أى ضمى ضمّاً شديداً حتى كان على
غطيط ، وهو صوت من حبست أنفاسه بما يشبه الخفق . والجهد بفتح الجيم
يطلق على المعلقة وعلى الوسع والطاقة ، وبضم الجيم يطلق على الوسع والطاقة
لا غير ، وهما روايتان .

٢ - وصحح الحاكم في مستدركه ، والبيهقي في دلائله عن عائشة أيضاً
رضي الله عنها أنها قالت : أول سورة نزلت من القرآن : اقرأ باسم
ربك . .

٣ - وصحح الطبراني في الكبير بسنده عن أبي رجاء العطاردي قال :
« كان أبو موسى يقرئنا فيجلسنا حلقاً وعليه ثوبان أبيضان ، فإذا تلا هذه
السورة : اقرأ باسم ربك الذي خلق ، قال : هذه أول سورة نزلت على محمد
صلى الله عليه وسلم .

٤ - وردت آثار في هذا المعنى أيضاً في بعضها زيادة تعرفها من رواية
الزهري وهو :

« أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحراء إذا أتى الملك بنمط من ديباج
مكتوب فيه : اقرأ باسم ربك الذي خلق ، إلى ما لم يعلم ، اه والبط بفتح
النون والميم هو الثياب ، والديباج هو الحرير .

« القول الثاني ، أن أول ما نزل إطلافاً : « يا أيها المدثر ، واستدل أصحابه
هذا الرأي بما رواه الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال :
« سألت جابر بن عبد الله : أي القرآن أنزل قبل ؟ فقال : « يا أيها المدثر »
فقلت : أو « اقرأ باسم ربك » ، وفي رواية ثبتت أنه « اقرأ باسم ربك الذي
خلق ، فقال : أحدثكم ما حدثنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إني جاورت بحراء ، فلما قضيت جوارى غزوات ، فاستبطنت الوادى ، زاد فى رواية ، فتوديت فنظرت أمامى وخلبنى من يمينى وعن شمالى ، ثم نظرت إلى السماء فإذا هو ، يعنى جبريل ، زاد فى رواية جالس على عرش بين السماء والأرض ، فأخذت رجفة فأتيت خديجة ، فأمرتهم فدثرونى ، فأنزل الله : «يا أيها المدثر قم فأنذر» .

لكن هذه الرواية ليست نصاً فيما نحن بسبيله من إثبات أول ما نزل من القرآن إطلاقاً ، بل تحتل أن تكون حديثاً مما نزل بعد فترة الوحى ، وذلك هو الظاهر من رواية أخرى رواها الشيخان أيضاً ، عن أبى سبرة عن جابر أيضاً ، فيينا أنا أمشى إذ سمعت صوتاً من السماء ، فرفعت بصرى قبل السماء ، فإذا الملك الذى جاءنى بحراء قاعد على كرسى بين السماء والأرض فجثت حتى هويت إلى الأرض ، فجثت أهلك ، فقلت : زملونى فزملونى . فأنزل الله تعالى (يا أيها المدثر قم فأنذر وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر)^(١) قال أبو سلمة : والرجز : إن اه .

قلت : وجثت على وزن فرحت معناه نفل جسمى من القيام ، وسببه غزع الرسول وخوفه عليه الصلاة والسلام .

فظاهر هذه الرواية يدل على أن جابراً استند فى كلامه على أن أول ما نزل من القرآن هو المدثر ، إلى ما سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث عن فترة الوحى ، وكأنه لم يسمع بما حدث به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوحى قبل فترته ، ومن نزول الملك على الرسول فى حراء بصدر سورة اقرأ كما روت عائشة ، فاقصر فى إخباره على ما سمع ظاناً أنه ليس هناك غيره ، اجتهداً منه ، غير أنه أخطأ فى اجتهداده بشهادة الأدلة

السابقة في القول الأول ، ومعلوم أن النقص يقوم على الاجتهاد ، وأن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال ، سقط به الاستدلال ، فبطل إذا القول الثاني وثبت الأول .

القول الثالث :

أن أول ما نزل هو سورة الفاتحة ، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما رواه البيهقي في الدلائل بسنده عن أبي ميسرة عمر بن شرحبيل أن رسول الله ﷺ قال لخديجة : إني إذا خلوت وحدي سمعت نداء ، فقد والله خشيت على نفسي أن يكون هذا أمراً . قالت : معاذ الله ، ما كان الله ليفعل بك ، إنك لتؤدي الأمانة ، وتصل الرحم ، وتصديق الحديث فلما دخل أبو بكر ذكرت خديجة حديثه له وقالت : اذهب مع محمد إلى ورقة . فانطلقا فقصا عليه فقال : إذا خلوت وحدي سمعت نداء خلني يا محمد يا محمد ، فانطلق هاربا في الأفق ، . فقال : لا تفعل إذا أتاك فائت حتى تسمع ما يقول . ثم امتنني فأخبرني فلما خلا ناداه يا محمد قل : (بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين) حتى يبلغ (ولا الضالين) ولما كان هذا الحديث لا يصلح للاحتجاج به على أولية ما نزل مطلقا ، وذلك من وجهين .

أحدهما : لا يفهم من هذه الرواية أن الفاتحة التي سمعها الرسول صلى الله عليه وسلم كانت في فجر النبوة أول عهده بالوحي البجلي وهو في غار حراء ، بل يفهم منها أن الفاتحة كانت بعد ذلك العهد ، وبعد أن أتى الرسول إلى ورقة ، وبعد أن سمع النداء من خلفه غير مرة ، وبعد أن أشار عليه ورقة أن يثبت عند هذا النداء حتى يسمع ما يلقى إليه ، وليس كلامنا في هذا ، إنما هو فيما نزل أول مرة ،

الثاني : أن هذا الحديث مرسل سقط من سنده الصحيح ، فلا يقوى على معارضة حديث عائشة السابق في بدء الوحى ، وهو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فبطل إذا هذا رأى الثالث وثبت الأول أيضاً .

بيد أن صاحب الكشف هذا هذا القول الثالث إلى أكثر المفسرين ، ولكن ابن حجر فند ، فيما ذهب إليه من هذا الغزو . وصرح بأن هذا القول لم يقل به إلا عدد أقل من القليل .

القول الرابع : أن أول ما نزل هو « بسم الله الرحمن الرحيم » ، واستدل قائلوه بما أخرجه الواحدى بسنده عن عكرمة والحسن قالا : أول ما نزل من القرآن « بسم الله الرحمن الرحيم » وأول سورة أقرأ ، وهذا الاستدلال مردود من ناحيتين أيضاً .

أحداً ما : أن الحديث مرسل كسابقه فلا يناهض المرفوع .

الثانية : أن البسملة كانت بطبيعة الحال تنزل صدر السورة إلا ما استثنى إذن فهي نازلة من صدر سورة أقرأ ، فلا يستقيم اعتبار الأولية في نزولها قولاً مستقلاً برأسه .

آخر ما نزل على الإطلاق :

اختلف العلماء في تعيين آخر ما ترك من القرآن على الإطلاق . واستند كل منهم إلى آثار ليس فيها حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم . فكان هذا من دواعي الاشتباه . وكثرة الخلاف على أقوال شتى :

الأول : أن آخر ما نزل قول الله تعالى في سورة البقرة (وانقوا بئرمه ترجمون فيه إلى الله ، ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون) (١)

أخرجه الترمذي عن طارق بن عكرمة عن ابن عباس ، كذلك أخرجه ابن أبي حاتم قال : « آخر ما نزل من القرآن كله (وانقوا يوم ترجعون فيه إلى الله) الآية . وحاش النبي صلى الله عليه وسلم بعد نزولها لضع إلى ثم مات ثلاثين خاتماً من ربيع الأول .

الثاني : أن آخر ما نزل هو قول الله تعالى في سورة البقرة أيضاً (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين) (١) .

الثالث : أن آخر ما نزل آية الدين في سورة البقرة أيضاً وهي قوله سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) إلى قوله سبحانه (والله بكل شيء عليم) (٢) .

وهي أطول آية في القرآن : أخرجه ابن جرير عن سعيد بن المسيب : وأنه بلغه أن أحدث القرآن عهداً بالعرش آية الدين ، .

أخرج أبو عبيد في الفضائل عن ابن شهاب قال : « آخر القرآن عهداً بالعرش آية الرها وآية الدين ، .

ويمكن الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة بما قاله السوطي رضي الله عنه من أن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف لأنها في لغة واحدة ، فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر ، وذلك صحيح .

أقول : ولكن النفس تستريح إلى أن آخر هذه الثلاثة نزولاً هو قول

(١) البقرة (٢٢٨)

(٢) البقرة (٢٨٢)

لله تعالى (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم
يظلمون)^(١) . وذلك لأمرين أحدهما : ما تحمل هذه الآية في طياتها من الإشارة
إلى ختام الوحي والدين بحسب ما تمت عليه من الاستعدادات ليوم المعاد ،
وما تنويه به من الرجوع إلى الله . واستيفاء الجزاء العادل من غير غبن ولا ظلم
وذلك كله أنسب بالختم من آيات الأحكام المذكورة في سياقها .

ثانيهما التنصيص في رواية ابن أبي لحاتم السابقة على أن النبي صلى الله عليه
وسلم عاش بعد نزولها تسع ليالى فقط ولم تظهر الآيات الأخرى بنص
منه .

الرابع : أن آخر القرآن نزولا قول الله تعالى في سورة آل عمران :
(فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى)^(٢) الآية
ودليل هذا القول ما أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن أم سلمة أنها
قالت : آخر آية نزلت هذه الآية : (فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل
منكم) إلى آخرها . " وذلك أنى قلت يا رسول الله أرى الله يذكر الرجال
ولا يذكر النساء فنزلت (ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال
فضيب مما اكتسبوا وللنساء فضيب مما اكتسبن) ، وأسألوا الله من فضله
إن الله كان بكل شيء عليما)^(٣) . ونزلت (إن المسلمين والمسلمات)^(٤) ونزلت
هذه الآية ، فهى آخر الثلاثة نزولا ، وآخر ما نزل بعد ما كان ينزل في
الرجال خاصة .

(١) البقرة (٢٨١)

(٢) آل عمران (١٩٥)

(٣) النساء (٣٢)

(٤) الاحزاب (٢٥)

ومن السهل رد الاستدلال بهذا الخبر على آخر ما ترك مطلقا ، وذلك لما يصرح به الخبر نفسه من أن الآية المذكورة آخر الثلاثة نزولا وآخر ما نزل بالإضافة إلى ما ذكر فيه الاسم أى فهو آخر مقيد لا مطلق ، وليس كلاما فيه .

الخامس : أنه آية (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما)^(١) واستدلوا بما أخرجه البخارى وغيره عن ابن عباس قال : هذه الآية (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم) هى آخر ما نزل ، وما نسخها شيء ولا يخفى عليك أن كلمة « وما نسخها شيء » تشير إلى أن المراد من كونها آخر ما نزل ، أنها آخر ما نزل فى حكم قتل المؤمن عمدا ، لا آخر ما نزل مطلقا .

السادس : أن آخر آية نزلت (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة)^(٢) وهى خاتمة سورة النساء وأن آخر سورة نزلت سورة براءة ، واستند صاحب هذا رأى إلى ما يرويه البخارى ومسلم عن البراء بن عازب أنه قال : آخر آية نزلت (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) وآخر سورة نزلت براءة . ويمكن نقض هذا الاستدلال بحمل الخبر المذكور على أن الآية آخر ما نزل فى الموارد وأن السورة آخر ما نزل فى شأن تشريع القتال والجهاد ، فكلاهما آخر إضافى لا حقيقى .

السابع : أن آخر ما نزل سورة المائدة . واحتج صاحب هذا القول برواية

(١) النساء (٩٢)

(٢) النساء (١٧٦)

لقد رمذى والحاكم في ذلك عن عائشة رضى الله عنها . ويمكن رده بأن المراد أنها آخر سورة نزلت من الحلال والحرام ، فلم تنسخ فيها أحكام . وعليه فهي آخر مقيد كذلك .

الثامن : أن آخر ما نزل هو خاتمة سورة براءة : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم)^(١) إلى آخر السورة . رواه الحاكم وابن مردويه عن أبي بن كعب .

ويمكن نقضه بأنها آخر ما نزل من سورة براءة لا آخر مطلق ، ويؤيده ما قيل من أن هاتين الآيتين مكية أن بخلاف سائر السورة ولعل قوله سبحانه : (فإن تولوا فقل حسبى الله) الخ يشير إلى ذلك من حيث عدم الأمر فيه بالجهد عند تولي الأعداء وإعراطهم .

التاسع : أن آخر ما نزل هو آخر سورة الكهف : (فن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) أخرجه ابن جرير عن معاوية بن أبي سفيان . قال ابن كثير : وهذا أثر مشكل وأعله أراد أنه لم ينزل بعدها آية تنسخها ولا تغير حكمها بل هي مثبتة بحكمة ، اهـ ، وهو يفيد أنها آخر مقيد لا مطلق .

العاشر : أن آخر ما نزل هو سورة إذا جاء نصر الله والفتح ،^(٢) ولكنك تستطيع أن تجعل هذا الخبر على أن هذه السورة آخر ما نزل مشعراً بوفاء النبي ﷺ . ويؤيده ما روى من أنه صلى الله عليه وسلم قال حين نزلت : « نعت إلى نفسي » وكذلك فهم بعض كبار الصحابة . كما ورد أن عمر رضى

(١) النوة (١٢٨)

(٢) رواه مسلم عن ابن عباس

الله عنه بكى حين سمعها وقال : والكمال دليل الزوال ، ويحتمل أيضاً أنها آخر ما نزل من السور بقط ، ويدل عليه رواية ابن عباس : آخر سورة نزلت من القرآن جبراً (إذا جاء نصر الله والفتح) .

تلك أقوال عشرة ، عرفتها وعرفت توجيهها ، ورأيت أن الذى تستريح إليه النفس منها هو أن آخر القرآن نزل على الإطلاق قول الله فى سورة البقرة (وانقروا يوماً ترجعون فيه إلى الله ، ثم توفى كل نفس ما كسبت وم لا يظلمون)^(١) وأن ما سواها أواخر إضافية أو مقيدة عما علمت ، لكن القاضى أبا بكر فى الانتصار يذهب مذهبا آخر إذ يقول : هذه الأقوال ليس فيها شئ مرفوع إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وكل قال بضرب من الاجتهاد وغلبة الضمان ويحتمل أن كلا منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم فى اليوم الذى مات فيه أو قبل مرضه بقليل ، وغيره سمع منه بعد ذلك وإن لم يسمعه هو ، اهـ وكأنه يشير إلى الجمع بين تلك الأقوال المتشعبة بأها أو آخر مقيدة بما سمع كل منهم من النبى صلى الله عليه وسلم وهى طريقة مريحة ، غير أنها لا تاقى ضوءاً على ما عسى أن يكون قد اختم الله به كتابه الكريم^(٢).

(١) البقرة (٢٨١)

() مناهل العرفان (٨٥/١ - ٩٢) وانظر الإتيان (٦٨/١ - ٨١)

البرهان للروكنى (٢٠٧/١)

شبهة مشهورة

المشهور عند العلماء أن آخر ما نزل من القرآن الكريم هو قوله تعالى :
(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام
ديناً) (١) .

فإن هذه الآية صريحة في أنها لإعلام باكمال دين الله في ذلك اليوم المشهود
الذي نزلت فيه ، وهو يوم عرفة في حجة الوداع بالسنة العاشرة من الهجرة .
والظاهر أن إكمال دينه لا يكون إلا بإكمال نزول القرآن ، وإتمام جميع
الفرائض والأحكام . وهذا هو الذي جعل الجهم الغفير من العلماء يعتقد أنها
آخر ما نزل على الإطلاق .

والجواب : أن هناك قرآناً نزل بعد هذه الآية حتى بأكثر من شهرين ،
ولعلك لم تنس أن آية (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) (٢) كانت آخر
الآيات نزولاً على الإطلاق ، وأن النبي ﷺ عاش بعدها تسع ليال فقط ، وتلك
قرينة تمنعنا أن نفهم إكمال نزول القرآن من إكمال الدين في آية المائدة المذكورة .
والأقرب أن يكون معنى إكمال الدين فيها يومئذ هو إنجازه وإقراره ،
وإظهاره على الدين ولو كره الكافرون .

قال ابن جرير في تفسير الآية المذكورة :

« الأول أن يتأول على أنه أكمل لهم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام ،
وإجلاء المشركين عنه ، حتى حجه المسلمون لا يخاطبهم المشركون ، وأيد هذا
التأويل بما رواه عن ابن عباس قال : كان المشركون والمسلمون يمجون جميعاً ،
فلم نزلت سورة براءة نفى المشركون عن البيت ، وحج المسلمون لا يشاركونهم
في البيت الحرام أحد من المشركين فساكن ذلك من تمام النعمة (٣) . »

(٢) البقرة (٢٨٢)

(١) المائدة (٣)

(٣) متاعل العرفان (١/٩٥ - ٩٦) .

ترتيب سور القرآن وآياته

تمهيد :

معنى السورة والآية والسكمة والحرف :

معنى السورة في كلام العرب الإبانة لها من سورة أخرى وانفصالها عنها
وسميت بذلك لأنه يرتفع فيها من منزلة إلى منزلة . قال النابغة :

ألم تر أن الله أعطاك سورة ترى كل ملك دونها يتدبذب

أي منزلة شرف ارتفعت إليها عن منزلة الملوك . وقيل : سميت بذلك
لشرفها وارتفاعها كما يقال لما ارتفع من الأرض سور . وقيل سميت بذلك
لأن قارئها يشرف على ما لم يكن عنده كسور لبناء ، كله بغير مز . وقيل
سميت بذلك ، لأنها قطعت من القرآن على حدة ، من قول العرب للبقية :
سور ، وجاء في آसार الناس أي بقاياهم ، فعلى هذا يكون الأصل سورة بالهمز
ثم خففت فأبدلت واواً لانضمام ما قبلها .

وقيل سميت بذلك لتماها وكألفها من قول العرب للناقة التامة : سورة ،
وجمع سورة سور بفتح الواو .

وأما الآية فهي العلامة ، بمعنى أنها علامة لانقطاع الكلام الذي قبلها من
الذي بعدها وانفصاله ، أي هي بائنة من أختها ومنفردة ، تقول العرب :
بينى وبين فلان آية ، أي علامة ، ومن ذلك قوله تعالى : (إن آية ملكك) (١) .

(١) البقرة (٢٤٨)

وقيل سميت آية لأنها جماعة حروف من القرآن وطائفة منه ، كما يقال :
خرج القوم بأيانهم أى بجماعتهم .

وأما الكلمة فهي الصورة القائمة بجميع ما يختلط بها من الشبهات أى
الحروف ، وأطوال الكلام فى كتاب الله عز وجل ما بلغ عشرة أحرف ، نحو
قوله تعالى : (ليستخلقنهم)^(١) و (أنزلنكموها)^(٢) وشبههما ، فأما قوله :
(فأسقينا كوه)^(٣) فهي عشرة أحرف فى الرسم وأحد عشر فى اللفظ .
وأقصر من ما كان على حرفين نحو : ما ولا ولك وله ، وما أشبه ذلك . ومن
حروف المعانى ما هو على كلمة واحدة ، مثل همزة الاستفهام وواو العطف ،
إلا أنه لا ينطق به مفرداً . وقد تكون الكلمة وحدها آية تامة نحو قوله تعالى
(والفجر) . (والضحى) . (والعصر) . وكذلك (الم) و (المص) .
(طه) . و (يس) . و (حم) فى قول الكوفيين ، وذلك فى فوائج السور
فأما فى أوساطها فلا . قال أبو عمرو الداني : ولا أعلم كلمة هى وحدها آية
إلا قوله فى الرحمن (مدهامتان)^(٤) لا غير . وقد أتت كلمتان متصلتان وهما
آيتان ، وذلك فى قوله : (حم عسق) على قول الكوفيين لا غير . وقد تكون
الكلمة فى غير هذا : الآية التامة ، والكلام القائم بنفسه وإن كان أكثر
أو أقل ، قال الله عز وجل :

(وتمت كلمة ربك الحسنى على بنى إسرائيل بما صبروا)^(٥) قيل : إنما يعنى

(١) الأور (٥٥)

(٢) هود (٢٨)

(٣) الحجر (٢٢)

(٤) الرحمن (٦٤)

(٥) الأعراف (١٣٧)

بالكلمة ما هنا قوله تبارك وتعالى : (وزيد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض)^(١) إلى آخر الآيتين ، وقال عز وجل : (وألزمهم كلمة التقوى)^(٢)

قال مجاهد : لا إله إلا الله . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : د كبتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن سبحانه الله وبحمده سبحانه الله العظيم ،^(٣) .

وأما الحرف فهو الشبهة القائمة وحدها من الكلمة ، وقد يسمى الحرف كلمة والكلمة حرفاً على ما بيناه من الاتساع والمجاز .

قال أبو عمرو الداني : فإن قيل فكيف يسمى ما جاء من حروف الهجاء في الفواتح على حرف واحد نحو (ص) و (ق) و (ن) حرفاً أو كلمة ؟ قلت : كلمة لا حرفاً ، وذلك من جهة أن الحرف لا يسكت عليه . ولا يتفرد وحده في الصورة ولا ينفصل عما يختلط به . وهذه الحروف مسكوت عليها منفردة منفصلة كأنفراد الكلم وانفصالها . فلذلك سميت كلاماً لا حروفاً .

قال أبو عمرو : وقد يكون الحرف في غير هذا : المذهب والوجه ، قال الله عز وجل : (ومن الناس من يعبد الله على حرف)^(٤) أى على وجه ومذهب ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم : د أنزل القرآن على سبعة أحرف ،^(٥) أى سبعة أوجه من اللغات ، والله أعلم^(٦) .

(١) القصص (٥)

(٢) الفتح (٢٦)

(٣) رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه .

(٤) الترغيب والترهيب ٢ / ٤٢٠

(٥) الحج (١١)

(٥) رواه البخاري ومسلم وغيرهما وانظر تفسير القرطبي ص ٣٦ ط الشعب .

(٦) أنظر تفسير القرطبي ص ٥٧ وما بعدها ط الشعب .

ترتيب السور :

اختلف العلماء في ترتيب السور ، هل هو بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم ، أو باجتهاد من الصحابة ، بعد الإجماع على أن ترتيب الآيات توقيفي ، والقطع بذلك .

فذهب جماعة إلى الثاني ، منهم : مالك ، والقاضي أبو بكر في أحد قوليهِ وجزم به ابن فارس .

وبما استدل به لذلك : اختلاف مصاحف السلف في ترتيب السور ، فمنهم من رتبها على النزول ، وهو مصحف علي ، كان أوله « اقرأ » ثم الباقى على ترتيب نزول السكى ، ثم المدني ، ثم كان أول مصحف ابن مسعود « البقرة » ثم « النساء » ثم « آل عمران » على اختلاف شديد ، وكذا مصحف أبي بن كعب وغيره على ما هو مبين في الاتفاق (١) .

وفي المصاحف لابن أشته بسنده عن عثمان أنه أمرهم أن يتابعوا الطول (٢) .

وذهب جماعة إلى الأول ، منهم : القاضي أبو بكر في أحد قوليهِ ، وخلائق قال أبو بكر بن الأنباري : أنزل الله القرآن كله إلى نساء الدنيا جملة ثم فرقه في بضع وعشرين سنة ، فكانت السورة تنزل لأمر ينزل ، والآية جواباً

(١) أنظر هذا الخلاف في المصاحف في الجامع لاحكام القرآن للقرطبي : (١ / ٥١) . والاتقان (١ / ٢١٦) وفيه أن ابن فارس يحزم بترتيب الطول والمئين والفصل بالتوقيف أما وضع كل مجموعة تلو الأخرى فن فعل الصحابة .

(٢) أنظر الاتفاق : (١ / ٢١٦) . من طريق اسماعيل بن عياش إلى أبي محمد القرشي واسماعيل فيه كلام (الضعفاء من اسمه اسماعيل) . وابن أشته هو محمد ابن عبد الله بن أشته أحد العلماء بالعربية والقراءات آنفاً في المصاحف وشراذم القراءات توفي سنة ٣٠٦ (طبقات القراء : ٢ / ١٨٤) .

لمستغمر ، ويوقف جبريل النبي ﷺ على موضع الآية والسورة ، فانساق السور
كالساق الآيات والحروف ، كان عن النبي ﷺ ، فمن قدم سورة أو أخرها
فقد أفسد نظم القرآن (١) .

وقال السكرمك في البرهان : ترتيب السور هكذا هو عند الله تعالى في
اللوح المحفوظ ، وهو على هذا الترتيب ، وكان يعرض النبي ﷺ على جبريل
ما اجتمع لديه منه وعرضه ﷺ في السبعة التي توفي فيها مرتين (٢) ، وكذا قال الطيبي .

وقال ابن الحصار (٣) : ترتيب السور ، ووضع الآيات موضعها إنما كان
بالوحي ، وقال البيهقي في المدخل : كان القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم
مرتباً بسوره وآياته على هذا الترتيب ، إلا الانفال وبراءة للحديث
الآتي فيها .

ومال ابن عطية إلى أن كثيراً من السور كان قد علم ترتيبها في حياته ،
صلى الله عليه وسلم كالسبع الطوال ، والحواميم ، والمفصل ، وأن ما سوى
ذلك يمكن أن يكون قد فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده .

وقال أبو جعفر بن الزبير : الآثار تشهد بأكثر مما نص عليه ابن عطية ،
ويبقى منها القليل يمكن أن يجرى فيه الخلاف ، لقوله صلى الله عليه وسلم :

(١) الجامع لأحكام القرآن (٦٠ / ١) وأسرار التكرار في القرآن ص ٢٣ .

والانقنان ٢١٧ / ١ .

(٢) السكرماني : محمود بن حمزة بن نصر . وكتابه « البرهان » المنشور باسم
« أسرار التكرار في القرآن » بدار الاعتصام بالقاهرة . انظر ص ٢٣ .

(٣) ابن الحصار هو : علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزرجي الأشجيلي .

له مؤلفات منها : أصول الفقه ، والناسخ والمنسوخ ... توفي سنة ٦١١ هـ (التكملة

لأبي الأبار ٦٨٦)

«اقرأوا الزهراوين: البقرة وآل عمران، رواه مسلم^(١)» وكحديث سعيد بن خالد أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالسبع الطوال في ركعة ، وأنه كان يجمع المفصل في ركعة . أخرجه ابن أبي شيبة^(٢) وأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أوى إلى فراشه قرأ قل هو الله أحد والمعوذتين أخرجه البخاري^(٣) .

وفيه من ابن مسعود أنه قال في بنى إسرائيل والكهف ومريم وطه والأنبياء : «لنهن من المتأق الأول وهن من تلادى»^(٤) وقال أبو جعفر النحاس: المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث : أعطيت مكان التوراة السبع الطوال وأعطيت مكان الإنجيل المثاني وفضلت بالمفصل ، أخرجه أحمد وغيره^(٥) قال : فهذا الحديث يدل على أن تأليف القرآن مأخوذ عن النبي صلى الله عليه وسلم . وأنه من هذا الوقت هكذا .

(١) أخرجه مسلم في فضائل القرآن مطولا عن أبي أمامة الباهلي : ٩١٢/٢ وأبو داود : ٨٨١/١ ، ٨٩ عتقهما والهيثمي في جمع الزوائد عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ البقرة وآل عمران والنساء ٢٧٢/٢ وعزاه إلى أبي يعلى .
(٢) حديث (السبع الطوال) أخرجه الهيثمي في جمع الزوائد ١٦٢/٧ بلفظ (من أخذ السبع الطوال فهو خير) وعزاه للبخاري وأحمد . وأخرج رواية أخرى ٢٧٤/٢ أنه قرأ السبع الطوال في ليلة . وحديث (كان يقرأ المفصل في ركعة) أخرجه مسلم في فضائل القرآن : ٢ / ٢٠٤ عن عبد الله بن مسعود مطولا وفيه (عشرون سورة من المفصل في ركعة) والبخاري في التفسير ٢٤٠/٦ وفيه ثمانى عشرة سورة من المفصل)

(٣) أخرجه البخاري في التفسير عن عائشة ٢٣٣/٦ والترمذي في التفسير ٢٤٧/٩ ، ٣٤٨ بتسخه الأحمدى . وفيه أنه كان يجمع يديه ، وينفث فيهما ، ويقرأ ويمسح بهما ما استطاع من حده .

(٤) أخرجه البخاري في التفسير (١٨٩ / ٦) المتأق : اللاقى نزلان قديما بمكة ، والتلاد : القديم .

(٥) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٢٤/٣ عن واثلة بن الأسقع . والهيثمي في جمع الزوائد ١٥٧/٧ وعزاه للطبري أيضا عن واثلة وأبي أمامة .

وقال الحافظ ابن حجر : ترتيب معظم السور توقيفي ، لحديث أحمد وأبي داود عن أوس الثقيفي قال : كنت في وفد ثقيف ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طرأ على حزبي من القرآن ، فأردت ألا أخرج حتى أفضيه » قال أوس : فسالنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : كيف تحزبون القرآن ؟ قالوا : نحزبه ثلاث سور ، وخمس سور ، وسبع سور . ونسج سور ، وإحدى عشرة سورة ، وثلاث عشرة سورة ، وحزب المفصل ، من (ق) حتى نختتم ^(١) .

قال : فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو عليه في المصحف الآن كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال بعضهم : لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تطلع على أنه توقيفي صادر من حكيم .

الأول : بحسب الحروف ، كما في الحواميم ، وذوات (الر) .

الثاني : لموافقة خرم السورة لأول ما بعدها . كآخر الحمد لله في المعنى وأول البقرة .

الثالث : الوزن في اللفظة . كآخر (تبت وأول الاخلاص) .

الرابع : لمشاكلة جملة السورة لجملة الأخرى ، كالاضحى وألم نشرح وقال بعضهم : إذا اعتبرت افتتاح كل سورة وجدته في غاية المناسبة لما ختمت به السورة التي قبلها ، ثم يحذف تارة ، ويظهر أخرى .

(١) أخرجه أبو داود : ١٤٠/١ وفيه (وحزب المفصل وحده) والإمام أحمد في المسند ٥/٢٣ . والحديث مضطرب في الأصل وصححه من أبي داود .

وأخرج ابن أبي شيبة عن ربيعة : أنه سئل : لم قدمت البقرة وآل عمران وقد نزل قبلها بضع وثمانون سورة بمكة . وإنما نزلنا بالمدينة . فقال : تحمدا ، وألف القرآن على هلم من ألفه .

وقد اجتمعوا على هلمهم بذلك . فهذا مما ينتهي إليه ولا يسأل عنه (١) .

فإن قلت : فما عندك في ذلك ؟

قلت : الذي عندي أولا : تحديد عمل الخلاف ، وأنه خاص بترتيب السور الأقسام الأربعة ، وأما نفس الأقسام الأربعة ، من تقديم الطوال . ثم المثني ، ثم المثاني ، ثم المفصل ، فهذا ينبغي أن يقطع بأنه توقيفي ، وأن يدعى فيه الإجماع ، وإن لم أر من سبقني إلى ذلك . وإنما دعاني إلى هذا أمران :

أحدهما : ما تقدم من الأحاديث قريبا ، وحديث ابن عباس الآتي في الإنفال .

والثاني : أن المصاحف التي وقع فيها الاختلاف في الترتيب اتفقت على ذلك ، فإن مصحف ابن بن كعب وابن مسعود كلاهما قدمت فيه الطوال ، ثم المثاني ، ثم المفصل ، كمصحف عثمان ، وإنما اختلفا في ترتيب سور كل قسم كما بينت في الإتيان (٢) .

(١) نقل القرطبي في تفسيره : ٥٢/١ هذا الخبر ، وهواه إلى ابن وهب في جامعته والنسب مطرب في الأصل ، وقومناه من القرطبي .

(٢) الإتيان : ٢٢٢/١ - ٢٢٤ نقلا عن ابن اشته في المصاحف من رواية أبي جعفر السكوني وخبره بن عبد الحميد .

فإذا تحرر ذلك ، ونظرنا إلى محل الخلاف ، فالمختار عندي في ذلك :
ما قاله البيهقي ، وهو : أن ترتيب كل السور توقيفي ، سوى الأنفال وبراءة .

وبما يدل على ذلك ويؤيده : توالي الحواميم ، وذوات (الر) ، والفصل
بين المسبحات ، وتقديم (طس) على القصص ، مفصولاً بها بين النظيرتين
(طسم الشعراء ، وطسم القصص) في المطلع والطول ، وكذا الفصل بين
الإنفطار والإنشاق بالمطففين ، وهما نظيرتان في المطلع والمقصد ، وهما
أطول منها ، فلولا أنه توقيفي لحكمة لتواتر ، وأخرت (طس) عن القصص
وأخرت (المطففين) أو قدمت ، ولم يفصل بين (الر) و (الم) .

وليس هنا شيء أعارض به سوى اختلاف مصحف أبي وابن مسعود ،
ولو كان توقيفياً لم يقع فيهما اختلاف ، كما لم يقع في (ترتيب) الآيات وقد
عن الله على بجواب لذلك نفيس ، وهو : أن القرآن وقع فيه النسخ كثيراً
للفظ ، حتى أسور كاملة ، وآيات كثيرة ، فلا بدع أن يكون الترتيب العثماني
هو الذي استقر في العرصة الأخيرة ؛ كالقراءات التي في مصحفه ، ولم يبلغ
ذلك أبيا وابن مسعود ، كما لم يبلغهما نسخ ما وضعاه في مصاحفهما من القراءات
التي تخالف المصحف العثماني ، ولذلك كتب أبي في مصحفه سورة الحنفد ،
والخلع . وهما ملمسوختان (١) .

(١) الاتقان : ٢٢٣/١ ، ٢٣٦ عن ابن اشته في المصاحف وهما سورتا القنوت في
الوتر ، قال الحسين بن المنادي في كتابه الناسخ والمنسوخ : وبما رفع رسمه من
القرآن ولم يرفع من القلوب حفظه سورة القنوت في الوتر ، وتسمى بسورتى
الخلع والحنفد الاتقان : ٨٥ ، ٣ وهى اللهم انا نستعبدك ولستغفرك ، فثنى عليك
ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم اياك نعبد ، ولك نصلى ونسجد
واليك نسعى ونحفد ، نرجوا رحمتك ونخشى عذابك ، إن عذابك الجد بالكفار
ملحق وانظر (مجمع الزوائد : ١٢٠/٩)

فالخاص أن ترتيب كل المصاحف بتوقيف ، واستقر التوقيف في العرصة الأخيرة على القراءات العثمانية ، ورتب أولئك على ما كان عهدهم ، ولم يبلغهم ما استقر ، كما كتبوا القراءات المنسوخة المثبتة في مصاحفهم بتوقيف واستقر التوقيف في العرصة الأخيرة على القراءات المنسوخة وغير المنسوخة وهؤلاء لم يبلغهم النسخ^(١).

ترتيب الآيات :

أما ترتيب الآيات في سور ما على النحو الذي هي عليه في المصاحف فقد انعقد الإجماع على أن ذلك كان بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن رب العزة جل جلاله .
ويدل على ذلك نصوص كثيرة . منها :

ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والمصنف وابن حبان والحاكم عن ابن عباس ، قال : قلت لعثمان : ما حملكم على أن عدتم إلى الانتقال وهي من المثاني ، وإلى براءة وهي من المثني ، فقرأتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر .
« بسم الله الرحمن الرحيم » ، ووضعتموها في السبع الطول ؟ فقال عثمان : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزل عليه السور ذرات العدد ، فكان إذا نزل عليه شيء دعا بعض من كان يكتب ، فيقول : ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا . وكانت الانتقال من أوائل ما نزل في المدينة ، وكانت براءة من آخر القرآن نزولا ، وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، فظننت أنها منها ، فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها ، فن أجل ذلك قرنت بينهما ، ولم أكتب بينهما سطر . بسم الله الرحمن الرحيم ، ووضعتهما في السبع الطوال .

ومنها ما أخرجه أحمد بإسناد حسن ، عن عثمان بن أبي العاص ، قال :

(١) انظر أسرار ترتيب سور القرآن للسيوطي ص (٦٨-٧٣)

كنت جالساً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ شخص بصره، ثم صوبه
ثم قال: «أتاني جبريل، فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من هذه
السورة: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى)»^(١) إلى آخرها،

ومنها ما أخرجه البخارى عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان: (والذين
يتوفون منكم ويذرون أزواجاً...)»^(٢) قد فسختها الآية الأخرى، فلم
تسكتها أو تدها؟ قال: يا بن أخى، لا أغير شيئاً منه من مكانه.

ومنها ما رواه مسلم عن حمز، قال: ما سألت النبي صلى الله عليه وسلم
عن شيء أكثر مما سألته عن الكلاله، حتى طعن بأصبعه فى صدرى وقال:
«تكفيك آية الصيف التى فى آخر سورة النساء»^(٣).

فترتيب الآيات على ما هى فى المصحف إنما هى بتوقيف من رسول الله
صلى الله عليه وسلم، ولا مجال فى ذلك للاجتهاد.

(١) سورة النحل (٩٠)

(٢) سورة البقرة (٢٣٤)

(٣) الانشقاق (١٧٢/١ - ١٧٣)

الحكمة في جمل القرآن سورا

قال الإمام السيوطي :

قيل : الحكمة في تسوير القرآن سورا تحقيق كون السورة بمجرد ما معجزة وآية من آيات الله . والإشارة إلى كل سورة نخط مستقل ، فسورة يوسف تترجم عن قصته ؛ وسورة براءة تترجم عن أحوال المنافقين وأشرارهم إلى غير ذلك . وسورت السور طوالا وأوساطا وقصارا ؛ تليها على أن الطول ليس من شرط الإعجاز ، فهذه سورة الكوثر ثلاث آيات ، وهي معجزة إعجاز سورة البقرة ، ثم ظهرت لذلك حكمة في التعليم وتدرج الأطفال عن السور القصار إلى ما فوقها ، تيسيرا من الله على عباده لحفظ كتابه .

قال الزركشي في الهمدان : فإن قلنا : فهلا كانت الكتب السائرة كذلك ؟

فالجواب : أنها لم تكن كذلك لوجهين :

أحدهما : أنها لم تكن مسجرات من جهة النظم والترتيب ، والآخر أنها تيسر للحفظ ، لكن ذكر الزمخشري ما يخالفه ، فقال في الكشف : الفاعلة في تفصيل القرآن وتقطيعه سورا كثيرة ، وكذلك أنزل الله التوراة والإنجيل والزيبور ، وما أوحاه إلى أنبيائه فسوره ، وبوبه المصنفون في كتبهم أبوابا موشحة الصدور بالتراجم ، منها أن الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف ، كان أحسن وأخف من أن يكون بابا واحدا ، ومنها أن القاري إذا ختم سورة أو بابا من الكتاب ، ثم أخذ في آخر ، كان أنشط له ، وأبعث على التحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله ، ومثله المسافر إذا قطع ميلا أو فرسخا ، وانتهى إلى رأس بركة ، نفس ذلك

عنه ؛ ونشط للسير ، ومن ثم جرى القرآن أجزاء وأخماساً . ومنها أن المحافظ إذا حذق السورة اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة بنفسها ، فيعظم عنده ما حفظه ومنه حديث أنس : « كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا ومن ثم كانت القراءة في الصلاة بسورة أفضل .

ومنها التفصيل بسبب تلاحق الأشكال والنظائر ملائمة بعضها لبعض . وبذلك تتلاحق المعاني و نظم ، إلى غير ذلك من الفوائد انتهى .

وما ذكره الزمخشري من تسوير سائر الكتب هو الصحيح أو الصواب ، فقد أخرج ابن أبي حاتم ، عن قتادة ، قال . كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة ، كلها مواعظ وثناء ليس فيها حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود . وذكروا أن في الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال^(١) .

(١) الاتقان (١٨٦/١ - ١٨٧) .

عدد سور القرآن وآياته وكتباته وحروفه

عدد السور :

أما عدد سور القرآن فمائة وأربع عشرة سورة ، أولها الفاتحة وآخرها الناس . وهذا هو رأى جمهور العلماء ، والذي حكى بعض العلماء فيه الإجماع .

وقيل : وثلاث عشرة . يجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة ، كما أخرجه أبو الشيخ ابن حبان وفي مصحف ابن مسعود مائة واثنتا عشرة سورة لأنه لم يكتب الموءتتين ، وفي مصحف أبي ؛ ست عشرة ؛ لأنه كتب في آخره سورتي الحفد والحملع يعنى الفنون ، اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ... إلى آخره وأخرج البيهقي أن عمر بن الخطاب قنت بعد الركوع ، فقال بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونثنى عليك ولا نكفرك ونطلع ونترك من يفجرك . بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد^(١) ، نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ، إن عذابك المجدد بالكافرين ملحق — قال ابن جرير : « حكمة البسمة أنها سورتان في مصحف بعض الصحابة ، .

وأخرج الطبراني بمسند صحيح عن أبي إسحاق قال أمانا أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد بمراسان ، فقرأ بهاتين السورتين إنا نستعينك ونستغفرك . وأخرج البيهقي وأبو داود في مراسيله عن خالد بن أبي عمران . أن جرير لما نزل بذلك على النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة ، مع قوله (ليس لك من الأمر شيء) لما قنت يدعوا على مضر — انتهى .

(١) نحفد : أى نسرع .

عدد الآيات والكلمات والحروف

وأما عدد الآيات فإن صدر الأمة وأئمة السلف من العلماء والقراء كانوا يحوى عناية شديدة فى باب القرآن وعلمه ، حتى لم يبق لفظ ومعنى إلا بحثوا عنه ، حتى الآيات والكلمات والحروف ، فإنهم حصروها وعدوها وبين القراء فى ذلك اختلاف . لكنه لفظى لا حقيقى .

مثال ذلك أن قراء السكوفة عدوا قوله والقرآن ذى الذكر آية والباقيون لم يعدوها آية ، وقراء السكوفة عدوا (قال فالحق والحق أقول) آية والباقيون لم يعدوها آية ، بل جعلوا آخر الآية (فى عزة وشقاق) (ولأملأن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين) وهكذا عد أهل مكة والمدينة والسكوفة والشام آخر الآية (والشياطين كل بناء وفواص) . وأهل البصرة جعلوا آخرها (وآخرين مقرنين فى الأصفاء) ولا شك أن ما هذا سبيله اختلاف فى التسمية لا اختلاف فى القرآن ومن هنا صار عند بعضهم آيات القرآن أكثر ، وعند بعضهم أقل ، لا أن بعضهم يزيد فيه ، وبعضهم ينقص ، فإن الزيادة والنقصان فى القرآن كفر ونفاق ، على أنه غير مقدور للبشر ، قال تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) .

فإذا علمت هذه القاعدة فى الآيات ، فكذلك الأمر فى الكلمات والحروف فإن بعض القراء عد (فى السماء) و (فى الأرض) و (فى خلق) وأمثالها كلمتين على أن فى كلمة ، والسماء ، كلمة ، وبعضهم عدّها كلمة واحدة فن ذلك حصل الاختلاف ، لأن من عد (فى السماء) وأمثاله كلمتين كانت كلمات القرآن عنده أكثر .

وعلى ضوء ذلك فإن عدد آى القرآن عند أهل السكوفة ستة آلاف ومائتان وست وثلاثون آية ، وعدد الكلمات : سبع وسبعون ألفاً وأربعمائة وسبع وثلاثون كلمة ، وأما عدد الحروف فقد عدّها بعضهم فقال ثلاثمائة وثلاث وعشرون ألفاً وستمائة وواحد وسبعون حرفاً .

فوائد معرفة عدد الآيات

لمعرفة عدد الآيات فوائد عظيمة .

١ - منها اعتبارها فيمن جهل الفاتحة ، فإنه يجب عليه بدؤها سبع مرات .
٢ - ومنها اعتبارها في الخطبة ، فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة ، ولا
يكفي شطرها إن لم تكن طويلة ، وكذا الطويلة على ما أطلقه الجمهور ، وهذا
بحث . وهو أن ما اختلف في كونه آخر آية ، هل تكفي القراءة به في الخطبة؟
على نظر ، ولم أر من ذكره .

٣ - ومنها اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة ، أو ما يقوم مقامها
في الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الصبح بالستين إلى المائة .

٤ - ومنها اعتبارها في قراءة قيام الليل ، كما في أحاديث : من قرأ
بمشر آيات لم يكتب من الغافلين ، ومن قرأ بخمسين آية في ليلة كتب من
القانتين ، ، ومن قرأ بمائتي آية كتب من الفائزين ، ، ومن قرأ بثلاثمائة
آية كتب له قنطار من الأجر ، ، ومن قرأ بخمسمائة وسبعمائة ألف آية ...
أخرجها الدارمي في مسنده بفرقة .

٥ - ومنها اعتبارها في الوقف عليها كما سيأتي :

قال الهذلي في كماله : اعلم أن قوماً جهلوا العدد وما فيه من الفوائد ،
حتى قال الزعفراني : العدد ليس بعلم ، وإنما اشتغل به بعضهم ليرج به سوفه
قال : ليس كذلك ، ففيه من الفوائد ، معرفة الوقف ، ولأن الإجماع انعقد

على أن الصلاة لا تصح بنصف آية . وقال جمع من العلماء : تجزئ بآية ،
وآخرون لا بد من سبع ، والإيجاز لا يقع بدون آية ، فالمدد فائدة عظيمة
في ذلك . ١ - هـ^(١) .

ترتيب نزول السور المدنية والمكية

أولاً : السور المكية :

اتفقوا على أن أول ما نزل من السور المكية سورة : اقرأ باسم ربك
الذي خلق ، ثم سورة ن والقلم وما يسطرون ، ثم سورة المزمل ، ثم سورة
المدثر ، ثم سورة تبت ، ثم إذا الشمس كورت ، ثم سبح اسم ربك الأعلى
ثم الليل إذا مضى ، ثم والفجر ، ثم والضحى ، ثم ألم نشرح . ودرجت
الشيعية أنهما واحدة ، ثم والعصر ، ثم والعاديات ، ثم الكوثر ، ثم الهاكم
ثم أرايت ، ثم المكافرون ، ثم ألم تركيف فعل ، ثم الفلق ، ثم الناس ،
ثم قل هو الله أحد ، ثم والنجم ، ثم عبس ، ثم القدر ، ثم الشمس وضحاها
ثم البروج ، ثم والتين ، ثم لإيلاف ، ثم القارعة ، ثم لا أقسم بيوم القيامة ،
ثم ويل لكل همزة لمزة ، ثم والمرسلات ، ثم ق والقرآن ، ثم لا أقسم بهذا
البلد ، ثم والسماء والطارق ، ثم اقتربت الساعة ، ثم ص ، ثم الأعراف ،
ثم قل أوحى ، ثم يس ، ثم الفرقان ، ثم الملائكة ، ثم مريم ، ثم طه ،
ثم الواقعة ، ثم الشعراء ، ثم النمل ، ثم القصص ، ثم الإسراء ، ثم يونس ،
ثم هود ، ثم يوسف ، ثم الحجر ، ثم الأنعام ، ثم الصافات ، ثم لقمان ، ثم
سبا ، ثم الزمر ، ثم المؤمن ، ثم حم السجدة ، ثم حم هقق ، ثم الزخرف
ثم الدخان ، ثم الجاثية ، ثم الأحقاف ، ثم الذاريات ، ثم الغاشية . ثم الكهف

(١) الإنفاق (١ / ١٩٦) .

ثم : النحل ، ثم سورة : نوح ، ثم سورة : إبراهيم ، ثم سورة : الأنبياء ،
ثم : قد أفلح المؤمنون ، ثم : ألم السجدة ، ثم : الطور ، ثم : تبارك الملك
ثم : الحاقة ، ثم : سأل سائل ، ثم : عم يتساءلون ، ثم : النازعات ، ثم :
إذا السماء انفطرت ، ثم : إذا السماء انشقت ، ثم : الروم ، ثم : العنكبوت
ثم : المطففين .

فهذه خمس وعشرون سورة نزلت بمكة .

ثانياً . السور المدنية .

وأولها : آل عمران ، ثم : الأحزاب ، ثم الممتحنة ، ثم النساء ، ثم إذا زلزلت ، ثم
الحديد ، ثم سورة محمد ﷺ ، ثم : الرعد ، ثم : الرحمن ، ثم : هل أتى
على الإنسان ، ثم : الطلاق ، ثم لم يكن ، ثم : الحشر ، ثم : إذا جاء نصر الله ، ثم
النور ، ثم : الحج ، ثم : المنافقون ، ثم : المجادلة ، ثم : الحجرات ، ثم التحريم
ثم : الجمعة ، ثم : النفاين ، ثم الصف ، ثم : الفتح ، ثم التوبة ، ثم المائدة (١) .

وعلى هذا تكون : الفاتحة ، هي السورة الوحيدة المختلف فيها ، وقيل :
لأنها نزلت مرة بمكة ومرة بالمدينة ، على أن هناك من يعد سوراً غيرها
مختلفاً فيها ، وهي مسألة تتوقف على الثقل الصحيح (٢) .

(١) بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي (٧٧/١ - ٩٩)

٢ - لا من الماوردي وأبي القاسم النسيبوري في تفسيرهما .

(٢) انظر : الاتقان للسيوطي (٢٨/١)

أقسام سور القرآن

إلى الطول (٢) والمئين والمثنى والمفصل

تنقسم سور القرآن الكريم إلى أربعة أقسام .

١ - الطول

٢ - المئين .

٣ - المثنى .

٤ - المفصل .

وبدل لذلك ما أخرجه أبو دارد الطيالسي بسنده إلى قتادة ، وأخرجه أبو عبيد بسنده عن وائلة بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أعطيت السبع الطول مكان التوراة ، وأعطيت المئين مكان الإنجيل ، وأعطيت المثنى مكان الزبور ، وفضلت بالمفصل .

فالسبع الطول أولها البقرة بالإجماع لأنها أطول سورة في القرآن ، واختلف في آخرها - فذهب جماعة إلى أن آخرها براءة ، لأنهم كانوا يعدون الأنفال وبراءة سورة واحدة - ولذلك لم يضعوا بينهما البسملة لأنهما زائتا جميعاً في مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى عن مجاهد وسعيد بن جبير أن السبع الطول هي : البقرة ، وآل عمران ، والنساء والمائدة ، والأنعام ، والأعراف ، ويونس ، والمثون ما ولى السبع الطول ، سميت بذلك لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها ، وهي من يونس ، أو من أول هود إلى آخر السجدة .

(١) الطول بضم الطاء المشددة مع فتح الواو جمع طول كالسبح جمع كبرى ، وحكى في الطول كسر الطاء وليكنه قليل .

والمثنى ما دل المثنى ، قال السيوطى : لأنها ثنتا أى كانت بعدها ،
ففى ما ثوان ، والمثنون لما أوائل ، وقال القراء : هى السور التى آتيا أقل
من مائة آية لأنها تنى أكثر مما تنى الطول والمثنون ، وقال فى جمال القراء :
هى السور التى تليق فيها القصص ، انتهى من الإتيان . وقد تسمى سور
القرآن كلها مشانى ومنه قوله تعالى (كتابا متشابها مثنى) ، وقوله (ولقد
آتيناك سبعا من المثنى)^(١) ، وإنما سمي القرآن كله مشانى لأن الأنبياء
والقصص تنى فيه ، ويقال إن المثنى فى قوله تعالى (واقد آتيناك سبعا من
المثنى) هى سورة الفاتحة سميت بذلك لأنها ثنتى وتكرر فى كل صلاة ،
والمثنى من أول الأحزاب إلى أول دق ، أو أول الحجرات .

والمفصل ما على المثنى من أقصار الدور ، سمي مفصلا لكثرة الفصول
التى بين السور بالبسملة ، وقيل أقله المثلث فيه ، ولهذا يسمى أيضا المحكم .
فقد روى البخارى عن سعيد بن جبير أنه قال : إن الذى تدعونه بالمفصل
هو المحكم ، ولا خلاف بين العلماء أن آخره سورة الفاس ، واختلاف فى
أوله على أقوال كثيرة . فقيس أوله سورة دق ،
قال الزركشى : وهو الصحيح عند أهل الأثر انتهى ، وصح عن الإمام
النووى أن أوله سورة الحجرات ، وقيل غير ذلك .

والماصل أقسام ثلاثة : طوال ، وأوساط ، وقصار .
فطواله من أول دق ، أو الحجرات إلى سورة النبأ ، وأوساطه من أول
النبأ إلى سورة الضحى . وقصاره من أول والضحى إلى آخر القرآن
السكريم ، وهذا أحسن ما قيل فيه^(٢) .

(١) الحجر (٨٧)

(٢) البرهان فى علوم القرآن (١ / ٢٤٤) : تاريخ المصحف للشيخ عبد الفتاح

القاضى ص (١٢٩ - ١٣٠) .

أسماء السور توقيفية

الجمهور من العلماء على أن أسماء سور القرآن الكريم توقيفية عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا مجال فيها للاجتهاد .

وبما يدل لذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة ، قال : كان المشركون يقولون : سورة البقرة وسورة العنكبوت ، يستمزجون بها فنول (إنا كفيناك المستهزئين)^(١) .

وقد ذكره بعضهم أن يقال سورة كذا ، لما رواه الطبراني والبيهقي عن أنس مرفوعاً : لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء ، وكذا القرآن كله ، ولكن قولوا السورة التي تذكر فيها البقرة ، والتي يذكر فيها آل عمران ، وكذا القرآن كله ، وإسناده ضعيف ، بل ادعى ابن الجوزي أنه موشوع .

وقال البيهقي : إنما يعرف موقوفاً على ابن عمر . ثم أخرجه عنه بسند صحيح ، وقد صح إطلاق سورة البقرة وغيرها على الله عليه وسلم .
وفي الصحيح عن ابن مسعود أنه قال : هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ، ومن ثم لم يكرهه الجمهور .

قال صلى الله عليه وسلم : من قرأ هاتين الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه ، أخرجه الشيخان . والآيتان من قوله تعالى : (آمين الرسول) إلى آخر السورة .

وقال صلى الله عليه وسلم : اقروا الزهراوين ، البقرة وسورة آل عمران

(١) سورة الحجر (٩٥) .

فإنهما أتيا ن يوم القيامة كأنهما حمامتان تهاجان عن أصحابهما ، - الحديث أخرجه مسلم .

وقال صلى الله عليه وسلم : من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال ، رواه مسلم .

وهناك سور سميت بأكثر من اسم مثل :

١ - فاتحة سميت بأسماء متعددة - بعضها توقيني وبعضها ليس كذلك ، فاما الأسماء التوقيفية فهي :

فاتحة الكتاب ، فاتحة القرآن ، أم الكتاب ، أم القرآن ، السبع المثاني ، القرآن العظيم ، الصلاة ، الكنز ، الرقية ، الشفاء ، الشافية .

وأما الأسماء الغير توقيفية فهي : الواقعة ، الكافية ، الأساس ، النور ، سورة الحمد ، سورة الشكر ، سورة الحمد الأولى ، سورة الحمد القصوى ، سورة الدهاء ، سورة السؤال ، سورة تعليم المسألة ، سورة المناجاة ، سورة التفويض .

٢ - البقرة ، تسمى أيضاً سنام القرآن والزهراء .

٣ - آل عمران ، تسمى الزهراء أيضاً .

٤ - المائدة ، تسمى أيضاً المقود ، المنقذة .

قال السيوطي في التجميع : وقد يوضع اسم واحد لجملة من السور كالزهراء ابن البقرة وآل عمران ، والسبع الطول للبقرة وآل عمران والذئب والمائدة والأنعام والأعراف ويونس كما روى عن سعيد بن جبير ومجاهد ، والمفصل ، والأصح أنه من الحجرات إلى آخر القرآن ، وسمى بذلك لسفرة الفصل بين سورة بالبسملة ، والمعوقات للإخلاص والخلق والناس اه (١) .

(١) الإتيان (١/١٥٠) ، تاريخ المصنف الشريف للشيخ عبدالفتاح القاضى

حكم الترتيب في القراءة

إن الترتيب بين سور القرآن الكريم في التلاوة ليس بواجب شرعاً ، وإنما هو مندوب إليه ، تعظيماً لنسق القرآن السكوييم وترتيبه .

قال الإمام النووي في « التبيان » ويستحب إذا قرأ سورة أن يقرأ بعدها التي يليها ، ودليل هذا : أن ترتيب المصحف إنما جعل هكذا لحكمة ، فينبغي أن يحافظ عليها ، إلا فيما ورد الشرع باستثنائه ، كصلاة الصبح يوم الجمعة ، يقرأ في الركعة الأولى سورة « السجدة » ، وفي الثانية « هل أتى على الإنسان » ، وصلاة العيد يقرأ في الأولى سورة « ق » ، وفي الثانية « اقتربت الساعة » ، وركعتي الفجر ، يقرأ في الأولى « قل يا أيها الكافرون » ، وفي الثانية « قل هو الله أحد » .

وروى ابن أبي داود عن الحسن أنه كان يكره أن يقرأ القرآن إلا على تأليفه في المصحف ، وبإسناده الصحيح عن عبد الله بن مسعود — رضي الله عنه — أنه قيل له : إن فلاناً يقرأ القرآن منكوساً ، فقال : ذلك منكوس القاب ، .

ويحوز ترك هذا الترتيب عند تعليم الصبيان : بأن يبدأ بالصبي الحفظ من أول سورة الناس ، ثم الفلق ، ثم الإخلاص ، وهكذا فإن هذا ليس من باب : قراءة القرآن منكوساً ، وإنما هو من قبيل السبيل الحفظ عليهم .

وأما قراءة السورة من آخرها إلى أولها ، بأن يبدأ بآخر آية في السورة ، ثم يقرأ الآية التي قبلها ، ثم التي قبلها ، حتى يختم بأول آية في السورة — كما كان جماعة يفعلون ذلك في القصيدة من الشعر مبالغة في حفظها — فإن

ذلك يحرم فعله ، لأنه يذهب ببعض ضروب الإعجاز ويزيل حكمة ترتيب الآيات .

وأما ما يضعه بعض القراء اليوم من الانتقال من سورة إلى سورة وانتقاء بعض الآيات من السور المتعددة ، بأن يقرأ بعض آيات من سورة معينة ، ثم ينتقل إلى سورة أخرى لينتقى منها آيات أخرى توافق مزاجه ونفحات حسنه ، فإن هذا شيء من البدع الضالة التي يجب تقديس القرآن الكريم عنها فهي تذهب بتأدية هاته من نواحي إعجاز القرآن الكريم ، وهي : لإحكام لسانه ، وتناسق نظمه ، وتماثل جملة وكتباته ، ثم هي لشوش على السامع ، وتوقظه في حيرة ولبس ، وتحول دون فهمه لكتاب الله تعالى والإنتفاع به .

أخرج أبو حنيفة عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ مر ببلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة ، فقال له : « إقرأ السورة على وجهها ، وفي رواية : « إذا قرأت سورة فأنفذها ، أي اقرأها كما أنزلها الله تعالى ولا تمزج من آياتها شيئاً .

وقال ابن سيرين : « تأليف الله خير من تأليفكم . »

وقال — أيضاً — حينما سئل عن الرجل يقرأ من السورة آيتين ثم يذهبها ويأخذ من أخرى : « ليتق الله أحدكم أن ياتم شيئاً كبيراً وهو لا يشعر . »

فليعلم كل قارئ القرآن الكريم أنه إنما يتكلم مع الله عز وجل ، فليكن متادباً مع الله تبارك وتعالى حتى ينال الثواب الذي أعدّه الله له (١) .

(١) انظر القرطبي من ٥٣ ط الشعب .

حفظ الله للقرآن من التبديل والتحريف

من الخصائص الكبرى للقرآن الكريم أن الله تبارك وتعالى تسكفل بحفظه ، من أن يناله التبديل أو التحريف ، لما سبق في علم الله الأزلى أن هذا الكتاب هو الدستور الدائم الذى فيه صلاح أمور العباد حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

وتظهر هذه الخاصية حينما نقرن قوله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون)^(١) .

بقوله تعالى : (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخفشوا الناس واخلشون ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون)^(٢) .

حيث جعل سبحانه حفظ التوراة موكولا إلى الربانيين والأحبار ، ولذا سماها التحريف والتبديل ، لأن الله عز وجل أراد لها عدم البقاء .

أما القرآن الكريم فهو باق محفوظ لا يندثر ولا يتبدل ، ولا يلتبس بالباطل ولا يمس التحريف وهو يقودم إلى الحق برعاية الله وحفظه ، كانوا يريدون الحق ، وإن كانوا يطلبون الملائكة للتشعب ... إن الله لا يريد أن ينزل عليهم الملائكة ، لأنه أراد بهم الخير فنزل لهم الذكر المحفوظ ، لا ملائكة الهلاك والتدمير .

وننظر نحن اليوم من وراء القرون إلى وعد الله الحق بحفظ هذا الذكر

فبرى فيه المعجزة العظيمة برهانية هذا الكتاب — إلى جانب غيرها من الشواهد الكثيرة — وزى أن الأحوال والظروف والملابسات والعوامل التى تقلبت على هذا الكتاب فى خلال هذه القرون ما كان يمكن أن تتركه مصوناً محفوظاً لا يتبدل فيه كلمة ، ولا تحرف فيه جملة ، لولا أن هنالك قدرة خارجة عن إرادة البشر ، أكبر من الأحوال والظروف والملابسات والعوامل ، تحفظ هذا الكتاب من التغيير والتبديل ، وتصوره من العبث والتحريف .

أقد جاء على هذا القرآن زمان فى أيام الفتن الأولى كثرت فيه الفرق ، وكثر فيه النزاع ، وطمت فيه الفتن وتماوجت فيه الأحداث . وراحت كل فرقة تبحث لها عن سند فى هذا القرآن وفى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخل فى هذه الفتن وساقها أعداء هذا الدين الأصلاء من اليهود — خاصة — ثم من د القوميين ، دهاة د القومية ، الذين قسموا بالشعوبيين !

ولقد أدخلت هذه الفرق على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احتاج إلى جهد عشرات العلماء الأتقياء الأذكياء عشرات من السنين لتحرير سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغربلتها وتنقيتها من كل دخيل عليها من كيد أولئك الكافرين لهذا الدين .

كما استطاعت هذه الفرق فى تلك الفتن أن تؤول معانى النصوص القرآنية وأن تحاول أن تلوى هذه النصوص للشهد لها بما تريد تقريره من الأحكام والاتجاهات . وليكنها عجوزت جميعاً . وفى أشد أوقات الفتن حلوك واضطراباً أن تحدث حدثاً واحداً فى نصوص هذا الكتاب المحفوظ ، وبقيت نصوصه كما أنزلها الله ، حجة باقية على كل محرف وكل مؤول ، وحجة باقية كذلك على ربهانية هذا الذكر المحفوظ .

ثم جاء على المسلمين زمان - ما تزال نعمانيه - ضمهوا فيه من حماية أنفسهم ، وعن حماية عقيدتهم وعن حماية نظامهم ، وعن حماية أرضهم ، وعن حماية أعراضهم وأموالهم وأخلاقهم ، وحق عن حماية عقولهم وإدراكهم وغير عليهم أعداؤهم الغالبون كل معروف عندهم ، وأحلوا مكانه كل منكر فيهم . . . كل منكر من العقائد والتصورات ، ومن القيم والموازين ، ومن الأخلاق والعادات ، ومن الأنظمة ، والقوانين . . . وزينوا لهم الإنحلال والفساد والتفح والتعري من كل خصائص الإنسان ، وردموا إلى حياة كحياة الحيوان . . . وأحياناً إلى حياة يشتمز منها الحيوان . . . ووضعوا لهم ذلك الشر كله تحت عنوانات براقه من « التقدم » و « التطور » و « العلمانية » و « العلية » و « الانطلاق » و « التحرر » و « تحطيم الأغلال » و « الثورية » و « التجديد » إلى آخر تلك الشعارات والعناوين - وأصبح « المسلمون » بالأسماء وحدها مسلمين ليس لهم من هذا الدين قليل ولا كثير . وباتوا غشاة كغشاء السيل لا بمنع ولا بدفع ، ولا يصاح شيء إلا أن يكون وقود النار - وهو وقود هزيل .

ولكن أعداء هذا الدين - بعد هذا كله - لم يستطيعوا تبديل نصوص هذا الكتاب ولا تهريفها . ولم يسكنوا في هذا من الزامدين . فقد كانوا أحرص الناس على بلوغ هذا الهدف لو كان يبلغ ، وعلى نيل هذه الأمانة لو كانت تنال !

ولقد بذل أعداء هذا الدين - وفي مقدمتهم اليهود - رصيدهم من مخارب أربعة آلاف سنة أو يزيد في السكيد لدين الله ، وقدروا على أشياء كثيرة . . . قدروا على الدس في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى تاريخ

الامة المسلمة ، وقدروا على زوير الأحداث ودمس الأشخاص في جسم المجتمع المسلم ليؤدوا الأدوار التي يمجرون عن أديانهم وسافرون .

وقدروا على تحطيم الدول والمجتمعات والأنظمة والقوانين .

وقدروا على تقديم حملاتهم الخونة في صورة الأبطال الأجداد ليقوموا لهم بأعمال الهدم والتدمير في أجسام المجتمعات الإسلامية على مدار القرون ، وبخاصة في العصر الحديث .

ولكنهم لم يقدروا على شيء واحد - والظروف الظاهرية كلها مهيأة له - لم يقدروا على إحداث شيء في هذا الكتاب المحفوظ ، الذي لا حاية له من أهله المنتسبين إليه ، ولم بعد أن نبذوه وراء ظهورهم فناء كفتاه السيل لا يدفع ولا يمنع ، ففقدوا هذه مرة أخرى على ربانية هذا الكتاب ، وشهدت هذه المعجزة الباهرة بأنه حقاً تنزيل من عزيز حكيم .

لقد كان هذا الوعد على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مجرد وعد أما هو اليوم - من وراء كل تلك الأحداث الضخام ، ومن وراء كل تلك القرون الطوال ، فهو المعجزة الشاهدة بربانية هذا الكتاب والتي لا يمارى فيها إلا هنيئ جهور .

إنا نحن نزلنا الذكر ، وإنا له لحافظون ، وصدق الله العظيم .

وفي تفسير القرطبي :

أبانا الشيخ الفقيه الإمام أبو القاسم عبد الله بن أبيه الفقيه الفقيه الإمام المحدث أبي الحسن علي بن خلف بن معمر الكوفي التلمسان قال :

لرى. على الشيخة العالمة غفر النساء شهدة بنت أبى نصر أحمد بن الفرج
الدينورى وذلك بمنزلها بدار السلام فى آخر جمادى الآخرة من سنة
أربع وستين وخمسمائة ، قيل لها : أخبركم الفصح الأجل المعامل ، نقيب
النقباء ، أبو الفوارس ، طراد بن محمد الزينبى قراءة عليه وأنت تسمعين
سنة تسمين وأربعمائة ، أخبرنا على بن عبد الله بن إبراهيم ، حدثنا
أبو على عيسى بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
المعروف بالطومارى حدثنا الحسين بن فهم قال : سمعت يحيى بن أكثم يقول
كان للمأمون — وهو أمير إذ ذاك — مجلس نظر ، فدخل فى جملة الناس
رجل يهودى حسن الثوب حسن الوجه طيب الرائحة ، قال فتكلم فأحسن
الكلام والعبارة ، قال فلما تقوض المجلس دعاه المأمون فقال له : لإسرائيل ؟
قال : نعم ، قال له : أسلم حتى أفعل بك وأصنع ، ووعده . فقال : دينى ودين
آبائى ! وانصرف ، قال : فلما كان بعد سنة جاءنا مسلما ، قال : فتكلم على الفقه
فأحسن الكلام ، فلما تقوض المجلس دعاه المأمون وقال : أأنت صاحبنا
بالألمس ؟ قال له : بلى .

قال : فما كان سبب إسلامك ؟

قال : انصرفت من حضرتك فأحببت أن امتحن هذه الأديان ، وأنت
ترانى حسن الخط ، فعمدت إلى التوراة فكتبت ثلاث نسخ فزدت فيها
ونقصت ، وأدخلتها الكنيسة فاشتريت منى ، وعمدت إلى الإنجيل فكتبت
ثلاث نسخ فزدت فيها ونقصت ، وأدخلتها البيعة فاشتريت منى ، وعمدت
إلى القرآن فعملت ثلاث نسخ وزدت فيها ونقصت ، وأدخلتها الوراين
فتصفحوها ، فلما أن وجدوا فيها الزيادة والنقصان رموا بها فلم يشقروها ، فعلمت
أن هذا كتاب محفوظ ، فكان هذا سبب إسلامى .

قال يحيى بن أكرم : خرجت تلك السنة فلقيت سفيان بن عيينة فذكرت
له الخبر فقال لي : مصداق هذا في كتاب الله عز وجل . قال قلت :

في أى موضع ؟ قال في قول الله تبارك وتعالى في التوراة والإنجيل : (بما
استحفظوا من كتاب الله) ^(١) لجمال حفظه إليهم فطاع ، وقال عز وجل (إنا
نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ^(٢) لحفظه الله عز وجل علينا فلم يضع .

وقيل : (وإنا له لحافظون) أى لحمد صلى الله عليه وسلم من أن يقول
علينا أو تقول عليه ، أو (إنا له لحافظون) من أن يسكاد أو يقتل . نظيره
(والله يمسك من الناس) ، ونحن ، يجوز أن يكون موضعه رفعاً بالإبتداء
و نزلنا ، الحمد الجملة خبر وإن ، ويجوز أن يكون ونحن ، تأكيداً لإسم وإن ،
في موضع نصب ، ولا تكون فاصلة لأن الذى بعدها ليس بمعرفة وإنما هو
جملة ، والجل تكون نعمتاً للسكرات فحكمها حكم السكرات ^(٣) .

(١) المائة (٤٤) (٢) الخبر (٩)

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢٩٢١ - ٣٦٢٢) ط الشعب

في ظلال القرآن (٢١٢٧/٤ - ٢١٢٩)

الفخر الرازى (٣٧٧/٥)

إرشاد العقل السليم (٤٩٦/٣) ط السعادة .

حكم ترجمة القرآن الكريم

لأنواع في أن القرآن كلام الله عز وجل المنزل على قلب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة الأمين جبريل عليه السلام بلسان عربي مبين ، وقد بين الله ذلك في قوله تعالى : (إنا أنزلناه قرآناً عربياً)^(١)

وقال تعالى : (كتاب فصلت آياته قرآنا عربيا لقوم يعلمون)^(٢) .

فالقرآن بلفظه ومعناه عربي من عند الله عز وجل ، وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان .

ولما كان القرآن الكريم كتاباً عالمياً ، بمعنى أنه رسالة رب العالمين الخاتمة إلى جميع خلقه — على اختلاف أجناسهم ولغاتهم ولهجاتهم ، حتى إلى الجن أيضاً .

فهل إذا تعذر على البعض قراءة القرآن بلفظ العرب ، التي نزل بها مجوز ترجمته لمؤلاه ؟

هذا هو السؤال الذي يدور على ألسنة الجميع ، وغاض فيه الكثيرون ، بين محق ومبطل .

أقسام الترجمة :

تنقسم الترجمة إلى قسمين : ترجمة حرفية وترجمة تفسيرية :

(١) يوسف (٢)

(٢) فصلت (٢)

فالترجمة الحرفية هي التي يراعى فيها محاكاة الأصل في نظمه وترتيبه .
فهي تشبه وضع المرادف مكان مرادفه .

وبعض الناس يسمى هذه الترجمة ترجمة افظية وبعضهم يسميها
مساوية .

والترجمة التفسيرية هي التي لا تراعى فيها تلك المحاكاة ، أى محاكاة الأصل
في نظمه وترتيبه ، بل المهم فيها حسن تصوير المعانى والأغراض كاملة ، ولهذا
تسمى أيضاً بالترجمة المعنوية وسميت تفسيرية لأن حسن تصوير المعانى
والأغراض فيها جعلها تحبب التفسير ، وما هي بتفسير كما يتبين لك بعد .

فالمترجم ترجمة حرفية يقصد إلى كل كلمة في الأصل فيفهمها ، ثم يستبدل
بها كلمة تساويها في اللغة الأخرى مع وضعها وإحلالها محلها ، وإن أدى ذلك إلى
خفاء المعنى المراد من الأصل ، بسبب اختلاف اللغتين في موقع استعمال
الكلام في المعانى المرافقة إلفاً واستحساناً .

أما المترجم ترجمة تفسيرية ، فإنه يعتمد إلى المعنى الذى دل عليه تركيب
الأصل فيفهمه ثم يصيغه في قالب يؤديه من اللغة الأخرى ، ووافقاً لمراد
صاحب الأصل ، من غير أن يكلف نفسه عناء الوقوف عند كل مقرر
ولا استبدال غير . في موضعه .

ولنضرب مثالا للترجمة بنوعها على فرض إمكانها في آية القرآن الكريم
قال الله تعالى :

(ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) (١) فإنك إذا
أردت ترجمتها ترجمة حرفية ، أثبتت الكلام من لغة الترجمة ، بدل على النهى

عن ربط اليد في العنق وعن مدها غاية المد ، مع رعاية ترتيب الأصل ونظامه بأن تأتي بأداة النهى أولاً ، يليها الفعل النهى عنه متصلاً بمفعوله ومضمره فيه فاعله ، وهكذا ... ولكن هذا التعبير الجديد قد يخرج في أسلوب غير معروف ولا مألوف في تفهيم المترجم لهم ما يرى إليه الأصل من النهى عن التفتير والتبذير . بل قد يستنكر المترجم لهم هذا الوضع الذي صيغ به هذا النهى ويقولون : ما باله ينهى عن ربط اليد بالعنق وعن مدها غاية المدد ؟ وقد يلصقون هذا العيب بالأصل ظلاً ، وما العيب إلا فيما يزعمونه ترجمة للقرآن من هذا النوع .

أما إذا أردت ترجمة هذا النظم الكريم ترجمة تفسيرية ، فإنك بعد أن تفهم المراد وهو النهى عن التفتير والتبذير في أبشع صورة منفرة منها ، تعمد إلى هذه الترجمة فتأتي منها بمباراة تدل على هذا النهى المراد ، في أسلوب يعرك في نفس المترجم لهم أكره الأثر في استبشاع التفتير والتبذير . ولا عليك من عدم رعاية الأصل في نظمه وترتيبه اللفظي .

وإنما قلنا عند عرض هذا المثال : « على فرض إمكانها ، لما استعرفه بعد من استحالة الترجمة بهذا المعنى العرفي في القرآن الكريم . والمثال لا يشترط صحته كما هو معلوم .

ما لا بد منه في الترجمة مطلقاً :

لا بد لتحقيق معنى الترجمة مطلقاً حرفية كانت أو تفسيرية ، من أمور أربعة :

(أولها) . معرفة المترجم لأوضاع اللفظين لغة الأصل ولغة الترجمة .
(١٥ - مع القرآن)

(ثانيها) : معرفة لاصاليهما وخصائصهما .

(ثالثها) وفاء الترجمة بجميع معاني الأصل ، ومقاصده على وجه مطمئن .

(رابعها) : أن تكون صيغة الترجمة مستقلة عن الأصل ، بحيث يمكن أن يستغنى بها عنه ، وأن تحمل عمله ، كأنه لا أصل هناك ولا فرع . وسيأتي بيان ذلك في التفرقة بين الترجمة والتفسير .

ملا بد منه في الترجمة الحرفية :

ثم إن الترجمة الحرفية تتوقف بعد هذه الأربعة على أمرين آخرين .

(أحدهما) وجود مفردات في لغة الترجمة مساوية للمفردات التي تألف منها الأصل حتى يمكن أن يحمل كل مفرد من الترجمة محل نظيره من الأصل ، كما هو ملحوظ في معنى الترجمة الحرفية .

(ثانيهما) تشابه اللفتين في الضمائر المستترة ، والروابط التي تربط المفردات لتأليف التراكيب ، سواء في هذا التشابه ذوات الروابط وأمكنتها ، وإنما اختارنا هذا التشابه ، لأن محاكاة هذه الترجمة لأصلها في ترتيبه تقتضيه .

ثم إن هذين الشرطين صيران ، وثانيهما أصح من الأول . فهيات أن تجد في لغة الترجمة مفردات مساوية لجميع مفردات الأصل . ثم هيات هيات أن تظهر بالتشابه بين اللفتين المنقول منها والمنقول إليها في الضمائر المستترة وفي حوال الروابط بين المفردات لتأليف المركبات .

ومن أجل هذه العزة والقدرة قال بعضهم : إن الترجمة الحرفية مستحيلة .

وقال آخرون : إنها ممكنة في بعض الكلام دون بعض . ولقد علمت

أنها بعد هذه الصعوبات يسكتونها الفموض وخفاء المعنى المقصود كما مر في المثال السابق. أما الترجمة التفسيرية فيسورة فيما لا يعجز عنه البشر، والمعاني المرادة من الأصل واضحة فيها غالباً .

ولهذا اعتمدوا عليها في الترجمات الزمنية ، وفضلها التراجع والمشتغلون بالترجمات على قسمتها الترجمة الحرفية .

فروق بين الترجمة والتفسير :

ومهما تكن الترجمة حرفية أو تفسيرية فإنها غير التفسير مطلقاً ، سواء أكان تفسيراً بلغه الأصل ، أم تفسير بغير لغة الأصل . وقد أشرنا إلى ذلك إجمالاً في شرح تعريف الترجمة آنفاً . ولكن كثيراً من السكاكين اشتبه عليهم الأمر ، فحسبوا أن الترجمة التفسيرية هي التفسير بغير لغة الأصل ، أو هي ترجمة تفسير الأصل .

ثم رتبوا على ذلك أن خلطوا حكمها على ترجمة الأصل نفسه ، وكان لهذا اللبس والاشتباه مدخل في النزاع والخلاف . لهذا نستطيع لأنفسنا أن نقف هنا وقفة طويلة ، نرسم فيها فروقا أربعة لا فرقاً واحداً بين هذين المشتبهين في نظرم .

(الفارق الأول) أن صيغة الترجمة صيغة استقلالية يراعى فيها الاستغناء بها عن أصلها وحلولها محلها . ولا كذلك التفسير ، فإنه قائم أبداً على الارتباط بأصله ، بأن يؤتى مثلاً بالمفرد أو المركب ، ثم يشرح هذا المفرد أو المركب شرحاً متصلاً به اتصالاً يشبه اتصال المبتدأ بخبره إن لم يكن إياه ، ثم ينتقل إلى جزء آخر مفرد أو جملة ، وهكذا من بداية التفسير إلى نهايته ، بحيث لا يمكن تهميد التفسير وقطاع وشانج اتصاله بأصله مطلقاً ، ولو جرد لتفكك

الكلام وصار لهموا أو أشبه بالقول ، فلا يؤدي معنى سليما ، فضلا عن أنه
يحل في جملة وتفصيله حل أصله .

(الفارق الثاني) أن الترجمة لا يجوز فيها الاستطراد ، أما التفسير فيجوز
بل قد يجب فيه الاستطراد ، وذلك لأن الترجمة مفروض فيها أنها صورة
مطابقة لأصلها حاكية له ، فن الأمانة أن تساويه بدقه من غير زيادة ولا نقص
حتى لو كان في الأصل خطأ لوجب أن يكون الخطأ عينه في الترجمة ، بخلاف
التفسير فإن المفروض فيه أنه بيان لأصله وتوضيح له وقد يقتضى هذا البيان
والإيضاح أن يذهب المفسر مذاهب شتى في الاستطراد ، توجيهها لشرحها ،
أو تنويرها لمن يفسر لهم على مقدار حاجتهم إلى استطراده . ويظهر ذلك في
شرح الالفاظ القرآنية خصوصا إذا أريد بها غير ما وضعت له ، وفي المواضع
التي يتوقف فهمها أو الاقتناع بها على ذكر مصطلحات أو سوق أدلة أو
بيان حكمة .

وهذا هو السرف أن أكثر تفاسير القرآن الكريم تهتم على استطرادات
متنوعة ، في علوم اللغة ، وفي العقائد ، وفي الفقه وأصوله ، وفي أسباب النزول
وفي النسخ والمسخ ، وفي العلوم الكونية والاجتماعية ، وغير ذلك .

ومن ألوان هذا الاستطراد ، تنبيهه على خطأ الأصل إذا أخطأ ، كما
نلاحظ ذلك في شروحات الكتب العلمية . ويستحيل أن تعمد مثل هذا في
الترجمة ، وإلا كان خروجها عن واجب الأمانة والدقة فيها .

(الفارق الثالث) أن الترجمة تتضمن حرفا دعوى الوفاء بجميع معاني
الأصل ومقاصده ، ولا كذلك التفسير ، فإنه قائم على الإيضاح كما قلنا ،
سواء أكان هذا الإيضاح بطريق إجمالي أو تفصيل متاولا كافة المعاني

والمقاصد أو مقتصرأ على بعضها دون بعض ، طوعا لظروف التي يوضع لها المقصود ومن يفسر لهم .

والدليل على هذا الفارق ، هو حكم العرف العام الذي تتحدث الآن بلسانه وإليك مثالا من أمثاله :

رجل عثر في مخلفات أبيه على مخطوطتين بلغة أجنبية وهو غير عالم بهذا اللسان الأجنبي ، فدفعهما إلى خبير باللغات يستفسره ههما . وإذا الخبير يهييه كاملا : إن الصحيفة الأولى خطاب تافه من معوز أجنبي يستجدي أباك فيه ويستعبدنه ، أما الثانية فوثيقة بدين كبير لأبيك على أجنبي . هناك مرق الرجل خطاب الاستجداء ولم يحفل به ، أما الوثيقة فاعتد بها وطلب من هذا المتمكن في اللغات أن يترجمها له ، ليقاضى المدين أمام محكمة لغتها لغة الترجمة .

أليس معنى هذا أن التفسير لم يكفه ؟ بدليل أنه طلب الترجمة من المترجم ، علما بأنها هي التي تفي بكل ما تضمنته تلك الوثيقة وبكل ما يقصد منها ، فلا تضعف له بها حجة ، ولا يضع عليه حق ؟

ثم ألسن ترى في هذا المثال أيضاً أن العرف يحكم بأن التفسير لا يشترط أن يعرض لجميع التفاصيل ، بل يكفي فيه بيان المضمون ، على حين أنه يرى الترجمة صورة مطابقة لأصلها ، وافية بكافة معانيه ومقاصده ؟

(الفارق الرابع) أن الترجمة تتضمن عرفا دعوى الاطمئنان إلى أن جميع المعاني والمقاصد التي نقلها المترجم ، هي مدلول كلام الأصل وأنها مرادة لصاحب الأصل منه .

ولا كذلك التصور بل المفسر تارة يدعى الاطمتنان ، وذلك إذا توافرت لديه أدلته .

وتارة لا يدعيه ، وذلك عندما تموزه تلك الأدلة . ثم هو طورا يصرح بالاحتمال ويذكر وجوها محتملة مرجحا بعضها على بعض ، وطورا يسكت عن التصريح أو عن الترجيح وقد يبلغ به الأمر أن يعلن صجوه عن فهم كلمة أو جملة ويقول : رب الكلام أعلم بمراده . على نحو ما نحفظه الكثير من المفسرين إذا عرضوا للشكاهات القرآن وفواتح السور المعروفة .

ودليلنا على أن الترجمة تتضمن دعوى الاطمتنان إلى ما حوت من معان ومقاصد ، هو شهادة العرفى العام أيضاً بذلك ، وجريان حمل الناس جميعاً في الترجمات على هذا الاعتبار . فمنهم يحلون محل أصولها إذا شاءوا ، ويستغنون بها عن تلك الأصول .

بل قد ينسون هذه الأصول جملة ، ويغيب عنهم أن الترجمات ترجمات فيحذفون لفظ ترجمة من الاسم ، ويطلقون عليها اسم الأصل نفسه ، كأنما الترجمة أصل ، أو كأنه لا أصل هناك ولا فرع .

وإن كنت في ريب فاسأل ما بين أيدينا من ترجمات عربية لطائفة من كتبهم التي يقدسونها ، ويطلقون على بعضها اسم تورا ، وعلى بعضها اسم إنجيل ، وما هما بالتورا ولا بالإنجيل ، إنما هما ترجمتان هريتان لأصلين هريين^(١) باعترافهم . ولستكنهم أسقطوا وأسقط العرفى العام معهم لفظ ترجمة من المنواتين الإلئين . وما ذاك إلا لما قر في النفوس من أن الترجمة

(١) صوابه : (غير هريين) وذلك لأن الإنجيل مرقس ولوقا ويوحنا أصليا يوناني ، أما الإنجيل متى فأصله عبري .

صورة مطابقة للأصل ، مطمئنة إلى أنها تؤدي جميع مؤداه ، لا فرق بينهما إلا في القشرة اللفظية . وقال مثل ذلك فيما تعرفه من ترجمات للقوانين والولائق الدولية والتمهيدية ، ومن ترجمات المكتبة العلمية والفنية والأدبية ، وهي كثيرة غنية عن التنويه والتثليل .

يقال كل هذا في الترجمات ، ولا يمكن أن يقال مثله في التفسير ، فإتاه ما سمعنا ولا سمع الدهر أن كلمة تفسير أسقطت من عنوان كتاب من كتبه . بل المعروف عكس ذلك فكثيراً ما يسقط في الاستعمال اسم الأصل المفسر على حين أن لفظ التفسير لا يسقط بحال . ويدل على هذا تلك الإطلاقات الشائعة : تفسير البيضاوي ، تفسير النسفي ، تفسير الجلالين ، وما أشبهها من تفسيرات القرآن الكريم . ألم يكف بهذا سنداً على أن التفسير مراعى فيه أنه بيان لا يمكن أن يقوم مقام المبين ، ولا أن يدعى فيه الاطمئنان إلى أنه واف بجميع أغراضه ومعانيه .

الترجمة والتفسير الإجمالي بغير لغة الأصل :

يبد أن هناك دققة ترشدهك إليها . هي أن التفسير بغير لغة الأصل يشبه الترجمة التفسيرية شبهاً قريباً إذا كان هذا التفسير إجمالياً قائماً على اختيار معنى واحد من المعاني المحتملة .

ولعل هذا التشابه هو الذي أوقع بعضهم في الاشتباه ودعوى الاتهاديين الترجمة التفسيرية وترجمة التفسير . أو التفسير بغير لغة الأصل . ولكن النظر الصحيح لا يزال يقضى بوجود الفوارق الأربعة السابقة بين هذين النوعين أيضاً فالمرس يقتضيه واجب البيان ألا يسرق المعنى الإجمالي المختار من بين عدة معان محتملة حتى يوجه هذا الاختيار ، وهذا التوجيه يحقق

الاستطراد الواحد على مدلوله الأصل . ثم إن صيغة هذا سيظهر القارىء أن
الأصل معنى أخرى قد يكون هذا الذى اختير من بينها غير سييد . وقد
يتوقف المفسر جملة وبعين معجزة إذا ما أشكل عليه المعنى ورأى أن يلوذ
بالصمت . وهذا يحق لعدم الرقاء بجميع معانى الأصل ولعدم الاطمئنان
الذى نوهنا به . ثم إن صيغة هذا التفسير لابد من أن ترتبط بالأصل
ولو بالإشارة والتلويح ، ليقال معنى هذه الآية أو الجملة هو كذا . . أو يقال
حتى الآية المرفوعة برقم كذا من سورة كذا هو كذا وكذا ...

وذلك محقق لعدم استقلال الصيغة بخلاف الترجمة في ذلك كله .

فإن التزمنا أن هذا المفسر سيترك وجه الاختيار وسيقطع الصلة قطعاً
بين التفسير وأصله ، أجبناك بأن هذا التصرف في الحقيقة لا تفسير ولا ترجمة
بل هو ذنبه خرج بها الكلام مما يجب في التفسير وفى الترجمة جميعاً . لأنه
لم يشرح ولم يبين حتى يكون مفسراً كما يجب ، ولم يصور معانى الأصل
ومقاصده كلها حتى يكون مترجماً كما يجب ، فإن أدى ذلك إلى الناس بعنوان
أنه ترجمة الأصل ، فإما أن يكون صادراً في هذا الأداء عن قصور أو عن
تقصير . فإن كان من قصور فهو المعجز والجهالة وإن كان من تقصير فهو
تضليل للناس وإيهام لهم أن ما أتاه ترجمة ، وما هو بترجمة . وتلك خيانة
لهم ولما زعم ترجمته ، والله لا يهدي كيد الخائنين^(١) .

الترجمة الحرفية غير جائزة :

أما الترجمة الحرفية ، بمعنى إبدال لفظ بلفظ آخر من القرآن المنزل على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فغير جائزة للأدلة الآتية :

(١) متايل القرآن (٢/٢٧٧ وما بعدها) .

١ - قال الله تعالى : (وإذا تلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله الآية) (١)

فإن الله تعالى حكى في هذه الآية إن الذين لا يرجون لقاء الله قالوا لمن يتلو عليهم هذه الآيات وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم (ائت بقرآن غير هذا) أشادوا بهذا إلى القرآن المقتل على تلك الآيات لما يتل فقط قصدا إلى إخراج الكل من البين أى ائت بكتاب آخر نقرأ ليس فيه ما نستبعده من البعث وتوابعه أو ما نكرهه من ذم آلهتنا والوحيد على عبادتها أو بدله بأن تجعل مكان الآية المشتملة على العذاب آية أخرى مشتملة على الرحمة وأن الله أمر رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقول (ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى إن أتبع إلا ما يوحى إلى) أى ما يصح لى ولا يسوغ تبديله من تلقاء نفسى أى من جهتى ومن عندى إن أتبع أى ما أتبع إلا ما يوحى إلى من غير تبديل له فى شئ أصلا . فالنبي أمر أن يقصر حاله عليه الصلاة والسلام على اتباع ما يوحى .

فكانه قال ما أفعل شيئا إلا اتباع ما يوحى إلى (لى أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم عظيم) فبين بذلك أنه لم يكن القرآن من عنده بل هو من عند الله بطريق الوحي ولذلك سمى تبديله من تلقاء نفسه عصيانا عظيما سببا للعذاب العظيم فقال : (لى أخاف الآية) فهو تعالى لمضمون ما قبله من امتناع التبديل واقتصار منه صلى الله عليه وسلم على اتباع الوحي أى لى أخاف إن عصيته بتعطى التبديل والاعراض عن الوحي عذاب يوم عظيم هو يوم القيامة وفيه دلالة على أن من يقترح تبديل القرآن بأى لفظ كان غير الالفاظ

الموحى بها على النبي صلى الله عليه وسلم يستوجب هذا التعظيم لأن اقتراح فعل ما يوجب العذاب يستوجب العذاب أيضا وأن كان هذا التبديل أشد وربما يخطر على البال أن تقييد التبديل بقوله سبحانه وتعالى حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تلقاء نفسه يشعر بأن ذلك مقدور له صلى الله عليه وسلم ولكن لا يفعله بخير إذنه تعالى مع أن التبديل الذى أشاروا إليه أولا غير مقدور له صلى الله عليه وسلم وأن المرضين يعلمون استحالة ذلك لكن اقترحوه لما سر من أنهم يريدون قرآنا مبدلا .

وقد رد الله عليهم ذلك بقوله تعالى: (فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين) (١) وقال تعالى: (ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين) (٢) فانظر كيف أن الله سبحانه وتعالى أقسم بما أقسم به أن القرآن لقول رسول كريم .

والأكثر أن المراد بالرسول محمد صلى الله عليه وسلم وقيل جهليل وجعله قول رسول باعتبار أن قول الرسول هو قول المرسل فهو قول الله يبلغه رسوله عنه سبحانه وتعالى فإن الرسول لا يقول عن نفسه وليس هو بقول شاعر فأثبت بهذا أنه صلى الله عليه وسلم رسول لا شاعر ونفى الإيمان ممن يقول إنه شاعر بقوله (قليلا ما تؤمنون) فحمل صاحب الكشف القلة على النفي أى لا يؤمنون ألبتة (وما هو بقول كاهن) كما تدهون (قليلا ما تذكرون) فنفى ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كاهن وأن قوله من جلس كلام الكهنة .

(١) الحاقة (٣٨ - ٤٣)

(٢) الحاقة (٤٤ - ٤٦)

ولما كان عدم مشابهة القرآن للشعر أمراً بيناً لا ينكره إلا معاند فلا هذر
لمدعيها في ترك الإيماهير بقوله (قليلاً ما تؤمنون) فنفي عنهم الإيمان بخلاف
مباينته لكهانة فإنها تتوقف على تذكر أحواله صلى الله عليه وسلم ومعاني
القرآن المتنافية لطريق الكهانة ومعاني أفعالهم ولذلك نفى التذكر مع نفي الكهانة
فقال (قليلاً ما تذكرون) الآية (١) فقد نفى بهذه الآية وما قبلها مشابهة
القرآن للشعر والكهانة وأثبت ما هو الواقع قال : (تنزيل من رب العالمين) (٢)
أى هو تنزيل نزل به الروح الأمين على قلب محمد صلى الله عليه وسلم وقال
ليان ذلك وأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يستطيع أن يبدل منه شيئاً (ولو تقول
علينا) الآية (٣) أى لو افترى علينا بعض الأقاويل المفتراة (لآخذنا منه
باليدين) (٤) أى لا مسكنه باليدين أى يمينه (ثم لقطعنا منه الوتين) (٥) أى
وتينه كما قال ابن عباس نياط القلب الذى إذا انقطع مات صاحبه فى الحال
أو هرق آخر متى انقطع مات صاحبه كما قال غير ابن عباس (فما منكم من
أحد عنه حاجزين) (٦) أى فما منكم أبها الناس (من أحد) عن النبي صلى الله
عليه وسلم مانعين (وأنا لنعلم أن منكم مكذبين) (٧) أى منهم من يكذبون
القرآن .

ومن هذا نعلم أيضاً أن القرآن ليس بشعر ولا يشبه الشعر وليس قول
كاهن ولا يشبه قول الكهان ولا هو من أساطير الأولين .

(٢) الحاقة (٤٣) .

(٤) الحاقة (٤٥)

(٦) الحاقة (٤٧)

(١) الحاقة (٤٣)

(٣) الحاقة (٤٤)

(٥) الحاقة (٤٦)

(٧) الحاقة (٤٩)

وقد أخرج الإمام أحمد عن حماد بن عمار بن الخطاب رضي الله عنه قال: خرجت
أعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن أعلم خرجته قد سبقني إلى
المسجد فركبت خلفه فاستفتح سورة الحاقة فجعلت أصعب من تأليف القرآن
وقلت هذا والله شاعر فقال (وما هو بقول شاعر قليلا ما يؤمنون) ^(١) فقلت
كاهن فقال (ولا يقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين)
الآيات فرفع الإسلام في قلبي كل موقع : فهو صلى الله عليه وسلم منزه عن
أن يكون من الشعراء كما قال تعالى أيضاً (والشعراء يتبعهم الغاؤون) ^(٢) .
فبطل زعم الكفرة أن القرآن من قبيل الشعر والمجاد منه الكلام المنظوم
المقتنى ولذلك قال كثير من المفسرين أنهم رموه صلى الله عليه وسلم بسكونه
آتيا بكلام منظوم مقتنى حتى تأولوا عليه ما جاء في القرآن مما يكون موزونا
بأذن تصرف كقوله سبحانه (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله) ^(٣) وبهذا
الاعتبار يكون شطر من الطويل ، وكقوله : (إن قارون كان من قوم موسى) ^(٤)
ويكون من الخفيف ، وقوله (فأصبحوا لا يرى إلا مساكنهم) ^(٥) ويكون
من البسيط ، وكقوله (ألا بعداً لعاد قوم هود) ^(٦) ويكون من الوافر ، وكقوله
(صلوا عليه وسلوا تسليما) ^(٧) ويكون من الكامل إلى غير ذلك مما خرجوه
من الآيات على سائر البحور وقد استخرجوا منها ما يقبضه البيت التام كقوله تعالى

- | | |
|------------------|-------------------|
| (١) الحاقة (٤١) | (٢) الشعراء (٢٢٤) |
| (٣) الإمام (١٥١) | (٤) القصص (٧٦) |
| (٥) الأحقاف (٢٥) | (٦) هود (٦٠) |
| (٧) الأعراب (٥٦) | |

(ويخزم وينصر كم عليهم ويهف صدور قوم مؤمنين)^(١) وكقوله: (لن
تقالوا لهم حتى تنفقوا مما تحبون)^(٢) على أن الحق أن العرب لم يرموا النبي
بالشعر ولا قصدوا بقولهم قول شاعر هذا المقصد فيما رموه به صلى الله عليه
وسلم إلا يفتي على أغبياء العجم فضلا عن أذكيا العرب أن القرآن الذي جاء
به النبي صلى الله عليه وسلم ليس على أساليب الشعر وم ما قالوا فيه صلى الله
عليه وسلم شاعراً إلا لما جاءهم بالقرآن واستخراج ما ذكر ونحوه منه
ليس إلا بمزيد فصاحته وسلامته ولم يوث به بقصد النظم ولو اعتبر في كون
الكلام شعراً إمكان استخراج كلام منظوم لسكان كثير من الأطفال شعراء
فإن كثيراً من كلامهم يمكن فيه ذلك والظاهر أنهم إنما قصدوا منه صلى الله
عليه وسلم وحاشاه ثم حاشاه بأنه يأتي بكلام غيل لا حقيقة له ولما كان
ذلك غالباً في الشعراء الذين يأتون بالمنظوم من الكلام عهدوا عنه صلى الله
عليه وسلم بشاعر وعما جاء به بالشعر وبذلك بطل أيضاً ما تشدق به بعض
العصرين من اشتغال القرآن على الشعر . وقد قال تعالى رداً على من زعم أن
القرآن إفك وأساطير الأولين فقال (وقال الذين كفروا إن هذا إلا إفك
افتراه وأهانه عليه قوم آخرون فقد جاءوا ظلماً وزوراً)^(٣).

أى قالوا إن هذا إلا كذب معروف عن وجه افتراه أى اخترعه صلى
الله عليه وسلم ولم ينزل عليه وأطانه على افتراه واختراعه أو على الإفك قوم
آخرون يعنون اليهود بأن يلقوا عليه صلى الله عليه وسلم أخبار الأمم الدارجة
وهو صلى الله عليه وسلم يعبر عنها بعبارة (فقد جاءوا) أى الذين كفروا
وقالوا ما ذكر (ظلماً وزوراً) أى جاءوا بما قالوا ظلماً عظيماً لا يقدر تدمر
حيث جعلوا الحق البحت الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه

إفكا مفترى من قبل البشر مع أنه من جهة نظم المراتق وطراده الفائق بحيث لو اجتمعت الإنس والجن هل مباراته ليجزوا عن الإتيان بمثل آية من آياته ومع جهة اشتتاله على الحكم الخفية والأحكام المستتعة للعادات الدنيوية والآخروية والأشياء الغيبية والعلوم العمرانية والسكونية بحيث لا تناله عقول البشر ولا تحيط به القوى والقدر وقوله (وزورا) أى كذبا عظيما حيث قالوا ما لا احتمال فيه للصدق أصلا وقالوا أساطير الأولين أى أنهم بعد ما جعلوا الحق الذى لا يحيد عنه إفكا مختلفا بأهانة البشر بينوا على زعمهم الفاسد كيف هى تلك الإحانة وقالوا هى أساطير الأولين (اكتبتها فى تمل عليه بكرة وأصيل) ^(١) وأساطير الأولين هى أحاديثهم المسطورة التى لا يعول عليها أو كذبهم وباطلهم والأساطير فى القاموس أنه جمع أسطار وأساطر بكسرهما وأسطور وبالهاء فى السكل وقيل جمع أسطار بفتح الهمزة جمع سطر كسبب وأسباب وأصل السطر بمعنى الخط فردد الله عليهم ذلك كله وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لهم ردا عليهم (قل أنزل الله الذى يعلم السرى السماوات والأرض إنه كان غفورا رحيما) ^(٢) أى ليس ذلك كما تزعمون بل هو أمر معلوم أنزل الله تعالى الذى لا يعزب عنه شئ من الأشياء وأودع فيه من فنون الحكم والأسرار على وجه يديج لا تحوم حوله الأفهام حيث أعجزكم قاطبة بفصاحته وبلاغته وأخبركم بمغيبات مستقبلة وأمور مكشونة لا يهتدى إليها ولا يوقف عليها إلا بتوقيف الله العليم الخبير ولذلك وصف الله نفسه العلية بالإحاطة بكل شئ. ولما ما خفى وما ظهر للإبذان بانطواء ما أنزل على أسرار مطوية عن عقول البشر مع ما فيه من التعريض بمجازاتهم على جنائياتهم المحكمية التى هى من جملة معلوماته تعالى ونبه بقوله تعالى :

(لأنه كان غفوراً رحيماً) (١) على أن هؤلاء استوجبوا العذاب على ما هم عليه من الجنايات المحكية لكن آخر ذلك عنهم لأنه سبحانه أزل وأبداً مستمر على المغفرة والرحمة المستبشرين بالتأخير كأنه قال أنه جل وعلا متصف بالمغفرة والرحمة على الاستمرار فلذلك لا يعجل عقوبتكم على ما أنتم عليه من كدال استيجابه إياه وغاية قدرته سبحانه عليه ولولا ذلك لصب الله عليكم العذاب صبا، وقال تعالى (وما علمناه الشعر وما ينبغي له إن هو إلا ذكر وقرآن مبين) (٢) الآيات أى وما علمنا محمداً صلى الله عليه وسلم بتعليم الكتاب المقتل على هذا البيان والتلخيص فى أمر المبدأ والمعاد الشعر الذى لا يخفى على من به أدنى مسكة أن هذا الكتاب الحكيم المتضمن لجميع المنافع الدينية والدنيوية على أسلوب الحم كل منطق مبان الشعر . وأن الثرى من الثريا ، أما لفظاً فلمعدهم وزنه وتقفيته وأما معنى فلأن للشعر تخيلات مرغبة أو منفرة أو نحو ذلك وهو مقر الأكاذيب .

ولذا قيل أذهب أ كذبه والقرآن حكم وعقائد وشرائع ومواعظ . والمراد من نفى تعليمه صلى الله عليه وسلم الكتاب الشعر نفى أن يكون القرآن شعراً على سبيل الكتابة لأن ما عليه الله هو القرآن وإذا لم يكن المعلم شعراً لم يكن القرآن شعراً ألبته وفيه أنه صلى الله عليه وسلم ليس بشاعر إجماعاً وهذا رد لما كانوا يقولونه من أن القرآن شعر والنبي صلى الله عليه وسلم شاعر وغرضهم من ذلك أن ما جاء به ﷺ من القرآن افتراء وتخيل وحاشاه ثم حاشاه (وما ينبغي له) (٣) أى لا يليق ولا يصلح له صلى الله عليه وسلم الشعر لأنه يدعو إلى تغيير المعنى لمراعاة اللفظ والوزن ولأن أحسنه

ما فيه المبالغة والمجازة والإقراء في الوصف وأكثر قهقنين ما ليس بحسن
وتفصيل ما ليس بقيق وكل ذلك يستدعي الكذب أو يحاكيه الكذب وجل
ونعال جناب الفاعل من ذلك وهذا الوجه هو الذي اختاره ابن عطية حيث
جعل العلة في نفى الشعر منه ما في قول الشعر من التخييل والتدويق للقول .

قال الألوسي : وهو الذي ينبغي أن يعول عليه . كما أن الصحيح أنه تعالى
لم يعط الرسول صلى الله عليه وسلم القدرة على الشعر تنزيها لقدرة ورفعة
لشأنه من أن يتعلم ما يمكن أن يصلح لشيء مما ذكر (إن هو إلا ذكر) أى
ما القرآن إلا حظة للعالمين (وقرآن مبين) أى كتاب سماوى ظاهر أنه ليس
من كلام البشر لما فيه من الإعجاز الذى ألقم من تصدى لمعارضة الحجر (لينذر)
أى القرآن أو الرسول صلى الله عليه وسلم ويؤيد الثانى قراءة نافع وابن عامر
لينذر بتاء الخطاب (لينذر من كان حيا) ^(١) أى عاقلا كما أخرج ذلك
ابن جرير والبيهقي (ويحق القول) ^(٢) أى تحب كلمة العذاب (على الكافرين)
الموصوفين بهذا الاسم المصيرين على الكفر وكأنه جرى بقوله سبحانه
لينذر الخ ، رجوعا إلى ما بدأ به السورة من قوله عز وجل (لينذر قوما
ما أنذر آباؤهم) ^(٣) ولو نظرت إلى هذا التخلص من حيث المعاد إلى حديث
القرآن والإقراء لمعجبت من حسن موقعه وبذلك بطل تشدق الملحد
في هذا العصر من قولهم أنه يجوز كتابة القرآن أو قراءته في غير الصلاة مطلقا
مع المعجز من غير اللغة العربية التى بها نزل القرآن كالإنكليزية أو التركية
أو اللاتينية ونحو ذلك مما ألدوا به في هذا الزمان كما بطل ما تشدق به

أسلافهم في الإلحاد في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وما بعده بأن في القرآن ما أسطورة ورد الله عليهم بما فيه الكفاية . (ومن أصدق من الله قيلا) .

هل تصح القراءة بالترجمة :

وحيث علم بما قدمناه أن مسمى القرآن الذي هو حقيقة اللفظ المبدل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وأن علماء أصول الدين وعلماء أصول الفقه مجمعون على ذلك وأن الفقهاء إنما يبحثون عن فعل المسكف الذي هو القراءة لذلك القرآن تعلم أن المعول عليه والحق الذي لا يلتفت إلا إليه هو أن المفروض قراءته في الصلاة إنما هو اللفظ العربي الذي نطقت به آيات الله المتعددة التي لا تقبل التأويل . ولذلك رجع الإمام أبو حنيفة عن قوله بهجواز القراءة في الصلاة بغير الألفاظ العربية المنزلة المنقولة تواتراً للقادر على ذلك وأن العاجز يكون كالأمي الذي لا يحسن قراءة أصلاً فتصح صلاته بدون أن يقرأ بغير العربية على الصحيح عند أبي حنيفة كما هو قول صاحبيه لمجزه عن اللفظ العربي المنقول تواتراً ولأن قدرته على غير العربي كالعدم ومنع ذلك غيرهم من العلماء إلا نعمة وذلك لما ذكرنا ولأن ما ذكرناه دليله من قوله تعالى (وإنه لفي ذر الأولين)^(١) لا يصلح أن يكون دليله .

أولاً : لأن الآية محتملة لأن يكون معناه أن ذكر القرآن في الكتب المقدمة يعود الضمير للقرآن وأن الكلام على حذف مضاف .

ثانياً : أن معناه لفي الكتب المقدمة وهو باعتبار الأغلب فإن التوحيد وما يتعلق بالذات والصفات وكثيراً من المواعظ والقصص مسطور في الكتب

(١) الشعراء (١٦٦)

السابقة فلا يضربان منه ما ليس في تلك الكتب كقصة الإفك وقصة زيد وزينب وما تضمنه صدر سورة التحريم وغير ذلك فالكلام على هذا على تقدير مضاف أيضاً أى أن أكثره لى زبر الأولين .

وما أشتهر عن أبي حنيفة مبنى على هذا ومع احتمال الآية لما ذكر لا يصلح وإيلاً ولذلك قال في الهداية . وأما الكلام في القراءة فوجه قولهما أن القرآن اسم لما نطق به النص إلا أن عند المعجز يكفى بالمعنى كالإيحاء .

وقال السكال يعنى بالنص قوله تعالى (قرآناً عربياً غير ذى عوج)^(١) وغيره فالغرض قراءة القرآن وهو عربى فالغرض هو العربى .

قلت أشار صاحب الهداية بقوله كالإيحاء إلى القياس الذى استدل به الإمام وصاحبه من أن الإيحاء بالركوع ليس بركوع ومع ذلك عند المعجز قام مقام الركوع والإيحاء بالسجود قام مقام السجود مع أنه ليس بسجود لما فى الإيحاء من الخضوع فى الجملة . فكذلك اللفظ غير العربى وإن لم يكن قرآناً لكن عند المعجز عن لفظ القرآن العربى قام مقام اللفظ العربى لما فيه من الدلالة فى الجملة على معنى اللفظ العربى وبهذا اتضح لك أن الألفاظ غير العربية لا تسمى قرآناً باتفاق . وغير الإمام وصاحبيه يقولون إن القصد من قراءة اللفظ العربى هو التعمد بهذا اللفظ المعجز المنزل فلا مدخل للقياس هنا خصوصاً وأن القياس لا يجرى فى الإبدال . ولذلك قال صاحب الفتح والحق أن قرآناً منكرأ لم يعهد فيه نقل عن المفهوم اللغوى فيتناول كل مقروء أما القرآن باللام فالمفهوم منه العربى فى عرف الشارع وإن أطلق على المعنى المجرد والقائم بالذات أيضاً المنانى للسكوت والآفة . والمطلوب بقوله (فافروا ما تبسر من القرآن)^(٢) الثانى .

وما قيل لم لا يكون النظم مقصوداً للإعجاز وحالة الصلاة المقصودة من القرآن فيها المناجاة لا الإعجاز فلا يكون النظم لازماً فيها قلنا إن هذا معارضة للنص بالمعنى أى بالقياس ولا شك أن النص طلب قراءة ما تيسر من القرآن فيكون المطلوب في الصلاة القراءة بالنظم العربي .

وهذا التعليل الذى يجهز القراءة بغير العربية لا قيمة له أمام النص ولا يبعد أن يتعلق جواز الصلاة في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم الآن بالنظم المعجز بقراءة ذلك المعجز بعينه بين يدي الرب تعالى .

فلماذا كان الحق رجوع الإمام إلى قولهما في المسألة وذلك كان الصحيح أن العاجز عن قراءة القرآن باللفظ العربي المنزل ولو كان قادراً على غير العربية كالأعمى يجوز له أن لا يقرأ شيئاً في الصلاة كما نقله الشرنبلالى في رسالته الفخمة القدسية .

على أنك قد علمت أن المسمى بالقرآن هو اللفظ والمسمى معاً ، أى المدلول ، إن تقرر هذا تبين أن لفظ القرآن في اصطلاح الشارع إنما هو النظم العربي لا غير وأما إطلاقه على المعجمى فمر بالمعنى اللغوى .

ومنى وجد لفظ في كلام الشارع وجب حمله على المعنى الذى اصطالح عليه لأنه هو المعنى الحقيق عنده .

ألا ترى أن المراد من القرآن في قوله (الرحمن علم القرآن) (١) وكل ما جاء في كتاب الله بلفظ القرآن إنما هو اللفظ العربي لأنه المعروف في اصطلاح المتخاطب الشرعى وهذا دليل قطعى الثبوت ونص في الدلالة على ما ذكره فلا يمارضه أخبار الأحاد التى جاءت في قصة سلمان الفارسى وغيرها وإن ذكرت في المبسوط وغيره من كتب الفقه فالنص القرآنى مقدم عليها فتواتره فسقط الاستدلال به وبأمثاله على فرض صحته .

على أن العجز عن قراءة القرآن لا يجعل غير القرآن قرآناً كما صرح به ابن قدامة في كتاب المعنى من أئمة الحنابلة والعناية على الهداية .

ألا ترى أن العجز عن الماء لا يجعل الصعيد الطاهر ماء . وأما ما قيل من أنه لا يجوز من المحدث ما كتب بغير العربية لذلك ليس له كونه صار قرآناً بل هو لسكونه يشبه أن يكون قرآناً . ومع ذلك فهناك قول أنه يجوز ولا مانع منه . وبالجملة فالقرآن كما قال في الكشف على الكشاف إن كان هو المنزل للإعجاز الخ ما يذكر في معناه فلا شك أن الترجمة ليست القرآن ، وإن كان هو المعنى القائم بصاحبه فلا شك أنه غير ممكن القراءة ، فإن قيل هو المعنى المعبر عنه بأى لغة كانت قلنا لا شك في اختلاف الأسماء باختلاف اللغات وكما لا يسمى القرآن بالتوراة لا تسمى التوراة بالقرآن فالأسماء لخصوص . عبارات فيها مدخل لا أنها مجرد المعنى المشترك اهـ .

وأما ما قيل أن قوله تعالى (ولو جعلناه قرآناً أَعْجَمِيًّا) ^(١) يستلزم تسميته قرآناً لو كان أَعْجَمِيًّا لخصوص العبارة العربية مدخل في تسميته قرآناً فقد حلت أن ذلك في المنكر لا في المعروف باللام لأن الحق أن قرآناً منكرأ لم يعهد فيه نقله من المعنى الأعزى فيتناول كل مقروء الخ ما تقدم وأما المعروف باللام فقد عرف فيه النقل الخ ما تقدم .

القسم الثاني — الترجمة التفسيرية :

أعلم أن الترجمة التفسيرية بأن يكتب القرآن بلغته العربية المنزل ثم يكتب تفسيره بجانبه فهذا جائز بأى لغة كانت عربية كانت أو غير عربية ، وقد تقدم أن السكالك بن الهمام قال فإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز . وقال إمام الحرمين في البرهان كما نقله الطائر في حواشيه هل جمع الجوامع عند الكلام على مسألة نقل الحديث بالمعنى للمعارف ما نصه ^(٢) :

(١) فصلت (٤٤)

(٢) حاشية المطاوع على جمع الجوامع (٢/٤٠٤) ط المكتبة التجارية الكبرى .

إذا هل قطع نعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقصد أن تمثل أوامره وكان لا ينبغي من ألفاظه غير ذلك والذي يوضح ما قلناه إنه صلى الله عليه وسلم كان مبعوثاً للعرب ولا يتأتى اتصال أوامره إلى معظم خليفة الله تعالى إلا بالترجمة ومن أحاط بمواقع الكلام عرف أن إحلال اللفظ في لغة محل ألفاظ أقرب إلى الاختصار من نقل المعنى من لغة إلى لغة ، فإن استدل من منع ذلك بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (نضراقة امرءاً سمع مقالتي فوعاها فأدعاها كما سمعها)^(١) قلنا هذا أولاً من أخبار الأحاد ونحن نحاول الخوض في محل القطعيات ، وقد قال بعض المحققين من أدى المعنى حل وجهه فقد وعى وأدى اه .

فأنت ترى أن إمام الحرمين نص على جواز الترجمة في الكتاب والسنة وأن الحديث الذي توهم فيه المعارضة إما آحاد فلا يصلح للمعارضة أو أنه لا يعارض لأن من أدى المعنى على وجهه فقد وعى وأدى كما سمع .

ومراد إمام الحرمين الترجمة التفسيرية والتبليغ بالمعنى لأن الترجمة الحرفية غير ممكنة في كل الكلام حتى في كلام البشر بل يكون لإبدال كلمة في لغة بكلمة أخرى في لغة أخرى وذلك لا يمكن أن يؤدي به الغرض المقصود من الترجمة فليس بترجمة ، وعلى كل حال فإتصال المعنى بطريق الترجمة مة طوع بهواته كما قال تعالى (وما أرسلنا) قال أبو السعود أى في الأمم الخالية من قبلك (من رسول إلا بلسان قومه)^(٢) متكلماً بلغة من أرسل إليهم من الأمم المتفقة على لغة سواء بعف فيهم أولاً (ليين لهم) ما أمروا به فيتلقوه منه ليسر وسرعة ويعملوا بموجبه من غير ما حاجة إلى الترجمة

وحيث لم يمكن مراعاة هذه القاعدة في شأن سيدنا محمد صلى الله عليه

(١) رواه الشافعي والبيهقي في المدخل .

(٢) سورة إبراهيم (٤)

وسلم لعموم بعثته لأثقلين كافة على اختلاف لغاتهم وكان تعدد نظم الكتاب المنزل إليه حسب تعدد السنة الأمم أدهى إلى التنازع واختلاف الكلمة وتطرق أبدى التحريف مع أن استقلال بعض من ذلك بالإعجاز دون غيره مثبته لقدح القادحين واتفاق الجميع فيه أمر قريب من الإلجاء وحصر البيان والتفسير اقتضت الحكمة اتحاد النظم المنبئ عن العزة وجلالة الشأن المستتبغ لفوائد غنية عن البيان على أن الحاجة إلى الترجمة تتضاعف عند التعدد إذ لا بد لكل أمة من معرفة توافق الكل وتماذه حذو الفذة بالقذة من غير مخالفة ولو في خاصة فذة وإنما يتم ذلك بمن يترجم عن الكل واحداً كان أو متعدداً وفيه من التعمد ما يتأخى الامتناع ثم لما كان أشرف الأقسام وأولام بدوته صلى الله عليه وسلم قومه الذين بعث فيهم ولقنهم أفضل اللغات نزل الكتاب المبين بلسان عربي بين وانتشرت أحكامه فيما بين الأمم أجمعين اهـ .

المقصود منه قال الألوسي وهو من الحسن بمكان وحاصل هذا بيان الحكمة في أنه مع تعدد الأمم الذين بعث إليهم النبي صلى الله عليه وسلم وتعدد لغتهم بحيث تكاد تخرج عن الحصر وأن القرآن نزل بلغة العرب خاصة وحاصلها أن سنة الله في معجزات الرسل لتكون الدار دار ابتلاء أن تكون معجزة كل رسول من جنس ما علم واشتهر في قومه فوسى جاء بمعجزة العصا واليد البيضاء وغير ذلك من الآيات التي تشبه بظواهرها السحر وكان هو الفاشي الكثير في أمة موسى عليه السلام . وكذلك عيسى عليه السلام أرسل بآت هي إبراء الأكمة والأبرص ونحو ذلك لأن الطب كان هو الغالب على قومه .

كذلك محمد صلى الله عليه وسلم بعث والغالب التفاخر بين العرب بفصاحة القول وببلاغة المنطق وحسن الأسلوب فلذلك تقدم ، بمعجزة هي القرآن فإنه أعجز جميع العرب مع رفيعهم في الفصاحة والبلاغة وحسن البيان والبراعة

كما نطق القرآن بذلك في آيات تقدم ذكرها وحينئذ لا يمكن إلهام القرآن
لغير العرب إلا بالترجمة التفسيرية مع المحافظة على اللفظ المعجز العربي إبقاء
للمعجز إلى أن تنتهي هذه الدار . وحيث كان التبليغ فرض كفاية كانت الترجمة
والتفسير مطلقا فرض كفاية لأن الترجمة معناه التفسير لغة وذلك أن من
المعلوم أن الله إنما خاطب الناس بما يفهمونه وكذلك أرسل كل رسول بلسان
قومه لأنه لا تكليف إلا بالعلم وأزل كتابه على لغتهم فالقرآن إنما نزل بلسان
عربي في زمن أفصح العرب وأبلغهم وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه أما
دقائق باطنه فإنما كانت بعد البحث والنظر مع سؤالهم النبي صلى الله عليه
وسلم في الأكثر كسؤالهم لما نزل قوله (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)^(١) فقالوا
وأيئنا لم نظلم أنفسه ؟ ففسر النبي صلى الله عليه وسلم الظلم بالشرك واستدل
عليه بقوله تعالى : (إن الشرك لظلم عظيم)^(٢) .

واسؤال عائشة عن الحساب اليسير فقال ذلك العرض .

وقصة عدي بن حاتم في الخيط الأبيض والخيط الأسود وغير ذلك
عما سأله ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه وزيادة على ذلك بما لم
يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر هودا عن مدارك أحكام اللغة بغیر تعلم
فنحن معاشر الأمة الإسلامية أشد الناس احتياجا إلى التفسير : معلوم أن تفسير
بعضه يكون من قبل الالفاظ الوجيزة وكشف معانيها وبعضه من قبل ترجيح
بعض الاحتمالات على بعض .

قال الجويني علم التفسير علم غير يسير أما عسره فظاهر من وجوه
أظهرها أنه كلام متكلم لم تصل الناس إلى مراده بالامعاج . أنه ولا يمكن الوصول
إليه بخلاف الأمثال والأشعار من البشر ونحوها فإن الإنسان يمكنه هله إذا
تسكلم بأن يسمع منه أو ممن سمع منه .

وأما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلا بأن يسمع من الرسول صلى الله عليه وسلم وذلك متعذر إلا في آيات قليلة فالعلم بالمراد يستتبط بامارات ودلائل والحكمة في ذلك أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده في كتابه فلم يأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالتنصيص على المراد بجميع آياته وما لا شك فيه أن تفسير القرآن بالألفاظ العربية هي عبارة عن ترجمة لمعناه غاية الأمر أنها بالألفاظ العربية وهي بلا شك ليست بقرآن كذلك تبليغ القرآن لغير العرب إنما يكون ببيان معناه بلغة فهم وهي ليست من القرآن في شيء أيضاً ، وبذلك كان التفسير فرضاً لأنه من باب التبليغ .

قال في الإتيان بعد ذكر نحو ما تقدم قد أجمع العلماء على أن التفسير من فروض الكفاية وأجل الفروض الشرعية وقد علمت أن الترجمة بمعنى التفسير لغة اسكن للمفسر شروط وآداب ، قال العلماء من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن فما أجل منه في مكان فقد فسّر في مكان آخر ، وما اختصر على موضع فقد بسط في آخر .

وقد ألفت ابن الجوزي كتاباً فيها أجل في القرآن وما بين في موضع آخر واثرت إلى أمثلة منه في شرح المحمل ، فإن أعياء ذلك طلبه من السنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له ، وقد قال الشافعي رحمه الله كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن قال تعالى (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله) (١) في آيات أخر .

وقال صلى الله عليه وسلم ، ألا وإنى أتيت القرآن ومثله معه ، (٢) يعني السنة فإن لم يجد في السنة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن وشواهد الأحوال عند نزوله ولما اختصوا به من الفهم

(١) النساء (١٠٥)

(٢) أخرجه أبو داود في سننه عن المقداد بن معديكرب .

الثام والعلم الصحيح والعمل الصالح ، وقد قال الحاكم في المستدرک فإن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل له حكم المرفوع .

وقد قال أبو طالب الطبري في أوائل تفسيره ، القول في آداب المفسر ، أہل أن من شرطه صحة الاعتقاد أولاً ولزوم سنة الدين فإن كان مغموصاً عليه في دينه لا يؤمن على الدنيا فكيف على الدين ثم لا يؤمن في الدين على الأخبار عن عالم فكيف يؤمن في الأخبار عن أسرار الله تعالى ولأنه لا يؤمن إن كان متهماً بالإلحاد أن يبغى الفتنة ويغري الناس بينه وخداعه كدأب الباطنية وغلات الرافضة ، وإن كان متهماً بهوى لم يؤمن أن يحمله هواه على كل ما يوافق بدعته كشأن القدريّة فإن أحدهم يصنف الكتاب تفسيراً ومقصوده منه صد الناس عن اتباع السلف ولزوم طرق الهدى ، ويجب أن يكون اعتماد المفسر على النقل عن النبي صلى وسلم وعن أصحابه رضی الله عنهم وعن عاصريهم ويحتجب المحدثات وإذا تعارضت أقوالهم وأمكن الجمع بينها فعل نحو أن يتكلم عن الصراط المستقيم وأقوالهم فيه ترجع إلى شيء واحد يدخل منها ما يدخل في الجميع فلا تنافي بين القرآن وطريق السلف إلى آخر ما ذكره من شروط المفسر وآدابه مما بسط في الاتقان للسيوطي وللبرهان للزركشي^(١)

حكم قراءة الترجمة والصلاة بها

مذهب النجاشية

١ - قال في المجموع (١) : « مذهبنا - أى الشافعية - أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنته العربية أم عجز عنها ، وسواء أكان في الصلاة أم في غيرها - فإن أنى بترجمته في صلاة بدلا عنها لم تصح صلاته ، سواء أحسن القراءة أم لا ، وبه قال جماهير العلماء ، منهم مالك وأحمد وأبو داود . »

٢ - وقال الزركشى في البحر المحیط : « لا تجوز ترجمة القرآن بالفارسية ولا بغيرها ، بل يجب قراءته على الهيئة التى يتعاقب بها الإعجاز ، لتقصير الترجمة عنه ، ولتقصير غيره من اللسان عن البيان الذى خص به دون سائر اللسان . »

٣ - وجاء فى حاشية ترمذى المستفيدين (٢) : « من جهل الفاتحة لا يجوز له أن يترجم عنها لقوله تعالى : (إنا أنزلناه قرآن عربياً) (٣) والعجمى ليس كذلك . وللتعبد بألفاظ القرآن . »

٤ - وجاء فى الإتقان للسيوطى : « لا تجوز قراءة القرآن بالمعنى لأن جبريل آداه بألفظ ، ولم يبع له لمحاوئه بالمعنى . »

مذهب المالكية

١ - جاء فى حاشية الدسوقي على شرح الدردير المالكية (٤) : « لا تجوز

(٢) (١ / ٥٢)

(١) (٢ / ٣٧٩)

(٤) (١ / ٢٣٢ - ٢٣٦)

(٣) يوسف (٢) .

قراءة القرآن بغير العربية بل يجوز التكبير في الصلاة بغيرها ولا يبرأ منه من العربية ، فإن عجز عن النطق بالفاتحة بالعربية وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها ، فإن أمكنه الائتمام ولم يأتى بطاقت صلاته . وإن لم يجد إماماً سقطت عنه الفاتحة ، وذكر الله تعالى وسبحه بالعربية وقالوا : على كل مكلف أن يتعلم الفاتحة بالعربية وأن يذلل وسعه في ذلك ، ويجهد نفسه في تعلمها وما راد عليها إلا أن يحول الميعاد دون ذلك وهو بحال الاجتهاد فيعذر ، .

٢ — وجاء في المدونة^(١) : « سأل ابن القاسم عن افتتاح الصلاة بالعجمية وهو لا يعرف العربية : ما قول مالك فيه ؟ فقال : سئل مالك عن الرجل يخلف بالعجمية فذكره ذلك وقال : أما يقرأ ؟ أما يصلي ؟ إنكاراً لذلك . أى ليتكلم بالعربية لا بالعجمية .

قال : وما يدريه الذى قال ، أهو كما قال ؟ . أى الذى حلف به أنه هو الله ، ما يدريه أنه هو أم لا . قال : مالك : ذكره أن يدعو الرجل بالعجمية في الصلاة ولقد رأيت مالكاً يذكره العجمي أن يخلف بالعجمي ويستثقله . قال ابن القاسم : وأخبرني مالك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه نهى عن رطانة الأتاجم ، وقال : إنما خب أى خبيث وغسن ، .

مذهب الحنابلة :

١ — قال في المغنى : « ولا تجزئه القراءة بغير العربية ، ولا إبدال لفظ عربى ، سواء أحسن القراءة بالعربية أم لم يحسن . ثم قال : فإن لم يحسن القراءة بالعربية لزمه التعلم فإن لم يفعل مع القدرة عليه لم تصح صلاته ، .

٢ - وقال ابن حزم الحنبلي في كتابه المحلى^(١) : « من قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلته مترجماً بغير العربية ، أو بالفاظ عربية غير الالفاظ التي أنزل الله تعالى ، عامداً لذلك ، أو قدم كلمة أو آخرها عامداً لذلك بطلت صلته ، وهو فاسق ، لأن الله تعالى قال : (قرأنا عربياً)^(٢) وغير العرب ليس عربياً ، فليس قرآننا ، وإحالة عربية للقرآن تحريف لكلام الله وقد ذم الله تعالى من فعلوا ذلك فقال : (يحرفون الكلم عن مواضعه)^(٣) .

ومن كان لا يحسن العربية فليذكر الله تعالى بلفظه لقوله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)^(٤) . ولا يحمل له أن يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مترجماً على أنه الذي افترض عليه أن يقرأه ، لأنه غير الذي افترض عليه ، كما ذكرنا فيكون مقرباً على الله .

مذهب الحنفية :

اختلف نقول الحنفية في هذا المقام . واضطرب النقل بنوع خاص عن الإمام ، ونحن نختصر لك الطريق بإيراد كلمة فيها تلخيص الموضوع ، وتوفيق بين النقول ، اقتطفناها من مجلة الأزهر^(٥) بقلم عالم كبير من علماء الاحناف إذ جاء فيها باختصار وتصرف ما يلي : أجمع الأئمة على أنه لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية خارج الصلاة ، ويمنع فاعل ذلك أشد المنع ، لأن قراءته بغيرها من قبيل التصرف في قراءة القرآن بما يخرجها عن إيجازها . بل بما يوجب الركعة .

(١) (٢٥١/٢) (٢) (٢) الزخرف (٣)

(٣) (٢) المائدة (١٢) (٤) البقرة (٢٨٦)

(٥) (٢٢ - ٢٣ ، ٦٦ - ٦٧ من المجلد الثالث)

وأما القراءة في الصلاة بغير العربية ، فتحرم إجماها للمعنى المتقدم . لكن لو فرض وقراً المصل بغير العربية ، أتصح صلاته أم تفسد ؟

ذكر الحنفية في كتبهم أن الإمام أبا حنيفة كان يقول أولاً : إذا قرأ المصل بغير العربية مع قدرته عليها اكتفى بتلك القراءة . ثم رجع عن ذلك وقال : متى كان قادراً على العربية لفرضه قراءة النظم العرب . ولو قرأ بغيرها فسدت صلاته لخلوها من قدرته عليها ، والإتيان بما هو من جنس كلام الناس حيث لم يكن المقروء قرآناً .

ورواية رجوع الإمام هذه تعزى إلى أنطاب في المذهب . منهم نوح بن مريم وهو من أصحاب أبي حنيفة ، ومنهم علي بن الجعد ، وهو من أصحاب أبي يوسف ومنهم أبو بكر الرازي ، وهو شيخ علماء الحنفية في عصره بالقرن الرابع .

ولا يخفى أن المجتهد إذا رجع عن قوله ، لا يعد ذلك المرجوع عنه قولاً له ، لأنه لم يرجع عنه إلا بعد أن ظهر له أنه ليس بصواب . وحينئذ لا يكون في مذهب الحنفية قول بسكفاية القراءة بغير العربية في الصلاة للقادر عليها ، فلا يصح التمسك به ، ولا النظر إليه ، لا سيما أن إجماع الأئمة - ومنهم أبو حنيفة - صريح في أن القرآن اسم للفظ المخصوص الدال على المعنى ، لا للمعنى وحده .

أما العاجز عن قراءة القرآن بالعربية فهو كالأمي ، في أنه لا قراءة عليه .

ولكن إذا فرض أنه خالف وأدى القرآن بلسان أخرى ، فإن كان ما يؤديه قصة أو أمراً أو نهياً فسدت صلاته ، لأنه متكلم بكلام وليس ذكرأ .

وإن كان ما يؤديه ذكراً أو تنزيها لا تفسد صلاته ، لأن الذكر باى
لسان لا يفسد الصلاة لأن القراءة بترجمة القرآن جائزة ، فقد مضى القول
بأن القراءة بالترجمة محظورة شرعاً على كل حال .

توجيهات وتعليقات

جاء في كلام بعض الأئمة وأقطاب علماء الأمة ، ما أوقع بعض كبار
الباحثين في اشتباه .

لذلك نرى إتماماً للبحث ، وتمحيصاً للحقيقة ، أن نسوق نماذج من هذا
الكلام ، ثم نتبعه بما نعتقد توجيهها لها ، أو تعليقا عليها .

١ - كلمة للإمام الشافعى

جاء في كتاب الام للشافعى رحمه الله، تحت عنوان : دلالة الأعجمي، (١)
ما لخصه : « وإذا اتموا به ، فإن أقامامعاً أم القرآن ، ولحن أو نطق أحدهما
بالأعجمية أو لسان أعجمي في شئ من القرآن غيرها أجزأته ومن خلفه
صلاتهم ، إذا كان أراد القراءة لما نطق به من عجمة ولحن . فإن أراد به
كلما غير القراءات فسدت صلاته اهـ .

قالوا في بيان مراد الشافعى من كلمته هذه : « مراده أن الإمام والمؤتم
إذا حسنا قراءة الفاتحة ، ثم لحن أو نطق أحدهما بلهجة أعجمية أو لغة أعجمية
في شئ من القرآن غير الفاتحة ، لا تبطل صلاتهما ، والمراد من الأعجمية

اللهجة ، ومن اللسان القحة ، كما هو استعماله في هذه المواطن فهذا النص يدل على أن اللسان الأعجمي بعد قراءة المفروض عنده - وهو الفاتحة - لا يبطل الصلاة ، وهو موافق للحنفية في هذا ، اهـ .

ونقول توجيهها لكلام الشافعي ، وتأيداً لما ذهبنا إليه : قد أسلفنا الكلام في مذهب الحنفية فلا نعيده . أما الذي ذكروه من أن هذا هو مراد الشافعي - رحمه الله - فسلم ، بيد أنه يحتاج إلى تكملة لا بد منها ، وهي أن عدم بطلان الصلاة في هذه الصورة ، مشروط بأن تقصد القراءة ، أما إذا كان المقصود كلاماً غير القراءة فإنها تبطل . ثم إن منشأ عدم البطلان ليس هو جواز قراءة غير الفاتحة بالأعجمية كما فهموا ، إنما منشؤه أن هذه القراءة بالأعجمية وقعت في غير ركن وفي غير واجب للصلاة ، لما هو مقرر في مذهب الشافعية من أن قراءة ما زاد على الفاتحة ليس واجباً في الصلاة بحال ، وهذا لا ينافي أن القراءة بالأعجمية محرمة كما سبق في نصوص الشافعية بين يديك ، وكما عرف من كلام الشافعي نفسه وقد أسلفناه قريباً ، ولهذا المسألة نظائر ، منها الصلاة في الأرض المنصوبة ، فإنها محرمة ، ومع حرمتها فإنها صحيحة ، ويؤيد حرمة القراءة بالأعجمية أن الشافعي في كلامه هنا قد سوى بين اللحن والقراءة بالأعجمية ونظمها في سلك واحد مع ما هو معلوم من أن اللحن في القرآن حرام بإجماع المسلمين .

٢ - كلمة للمحقق الشاطبي

قال الشاطبي - وهو من أعلام المالكية من كتابه الموافقات (١) تحت عنوان (منع ترجمة القرآن) ما نصه : دلالة العرب من حيث هي ألفاظ دالة على معان نظران : أحدهما من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة دالة على معان مطلقة ، وهي الدالة الأصلية ، والثاني من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة دالة على معان عادمة ، وهي الدلالة النابعة فالجهة الأولى هي التي تفدرك فيها الآسنة وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين ، ولا تقتصر بأمة دون أخرى ، فإنه إذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلاً كالقيام ، ثم أراد كل صاحب لسان الإخبار عن زيد بالقيام ، تأتى له ما أراد من غير كلفة ، ومن هذه الجهة يمكن في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين بمن ليسوا من أهل اللغة العربية ، وحكاية كلامهم ، ويتأنى في لسان المعجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجهة الثانية فهي التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار ، فإن كل خبر يقتضى في هذه الحالة أموراً عادمة لذلك الإخبار ، بحسب الخبر والخبر عنه والخبر به ، ونفس الإخبار في الحال والمساق ، ونوع الأسلوب من الإيضاح والإخفاء والإيجاز والإطناب وغير ذلك ، وبعد أن مثل الشاطبي لهذا بنحو ما مثلنا سابقاً قال اه بهذا النوع الثانى اختلاف العبارات وكثير من أفاصيل القرآن ، لأنه يتأنى مساق القصة في بعض السور على وجه ، وفي بعضها على وجه آخر ، وفي ثالثة على وجه ثالث ، وهكذا ما تقرر فيه من الإخبار ، لا بحسب النوع الأول ، إلا إذا سكنت من بعض التفاصيل في بعض ، ونص عليه في بعض ، وذلك أيضاً لوجه

(١) انظر الموافقات (٢/٤٤ - ٤٥) .

اقتضاء الحال والوقت ، (وما كان وبك نسياً)^(١) .

ثم قال : « إذا سمكت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الآخر (أى الدلالة التابعة) أن يترجم كلاماً من الكلام العربى بكلام المعجم فضلاً عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربى ، إلا مع فرض استواء اللسانين فى استعمال ما تقدم تمثيله ونحوه . فإذا ثبت ذلك فى اللسان المنقول إليه مع لسان العرب ؛ أمكن أن يترجم أحدهما إلى الآخر ، وإثبات مثل هذا بوجه هسير . »

« وقد نفى ابن قتيبة إمكان الترجمة فى القرآن ، يعنى على هذا الوجه الثانى فأما على الوجه الأول فهو ممكن ، ومن جهته صح تفسير القرآن وبيان معناه العامة ومن ليس له فهم يقوى على تحصيل معناه ، وكان ذلك جائزاً باتفاق أهل الإسلام فصار هذا الاتفاق حجة فى صحة الترجمة على المعنى الأصلى . اهـ ما أردنا نقله بتصرف طفيف .

قالوا هذا كلام مدلل وبمحت موجه من عالم جليل محقق ، وأصولى نظار مدقق وهو ينطق بجواز ترجمة القرآن مع الدليل والبرهان .

ونحن نقول : إن كلام الشاطبى صريح فى أن الممكن هو نقل المعانى الأصلية للقرآن دون التابئة وعلى هذا فإطلاقه لفظ ترجمة القرآن على ما أدى تلك المعانى الأصلية وحدها ، إطلاق لغوى محض لا يخالف فيه ، بل ندهوا إليه ونفصع عليه ، مع التحفظات التى بسطناها فيما سلف .

أما الترجمة الحرفية - وفيها يساق الحديث - فإن الشاطبى لا يريد بها

(١) مريم (٦٤) .

قطعا ، ولا يذهب إلى القول بها لا في القرآن ولا في غير القرآن من النصوص الأدبية . ولما حل ذلك أدلة خمسة نسوقها إليك .

أولها : أنه قال في لغة الوراق تلك الكلمة الصريحة ، « إذا ثبت هذا فلا يمكن من اعتبار هذا الوجه الأخير أن يترجم كلاماً من الكلام العربي بكلام العجم ، فضلا عن أن يترجم القرآن وينقل إلى لسان غير عربي » .

ثانيها : أنه نقل في كلمته المذكورة عن ابن قتيبة أنه نفي إمكان الترجمة في القرآن على هذا الوجه الثاني . ثم أقره على هذا النفي بهذا التوجيه .

ثالثها : أنه مال إلى المذهب . والمالكية من أشد الناس تهرجا من الترجمة على ما عليه من نصوصهم السابقة .

رابعها : أنه تردد أثناء بحثه في الترجمة تردداً يدل على أنه لم يقطع برأي مخالف مذهبه ، إنما هو مجرد بحث خصب ، أما الحكم فسلم ، على حد قولهم : البحث وارد والحكم مسلم والدليل على تردده ما جاء في الجزء الثاني من كتابه الموافقات^(١) إذ يقول :

« إذا ثبت أن الكلام من حيث دلالاته على المعنى جهين ، كان من الواجب أن ينظر في الوجه الذي تستفاد منه الأحكام : هل يختص بجهة المعنى الأصلي أو يعم الجهتين ، أما استفادتهما من الجهة الأولى فلا خلاف فيه ، وأما استفادتهما من الجهة الثانية فهو محل تردد ، ولكل واحد من الطرفين وجهة من النظر » ثم قال : « قد تبين تعارض الأدلة في المسألة ، وظهر أن الأقوى من الجهتين جهة المانعين استفادة الأحكام منها ، لكن بقي فيها نظر آخر : ربما

إخال أن لها دلالة على معان زائدة على المعنى الأصلي ، هي آداب شرعية ،
وتخلقات حسنة ، فيكون لها اعتبار في الشرعية ، فلا تكون الجهة الثانية
خالية من الدلالة جملة ، وعند ذلك يشكل القول بالمنع مطلقاً ، انتهى
مختصراً .

أرى هذا التردد كله ؟ ثم رأيت كيف أخطأه للتوفيق في أن يحرم كما
جرمنا باستفادة أنواع الهدايات الإسلامية ، من جهة المعاني الثانوية للقرآن
الكريم ، على نحو ما فصلناه تفصيلاً ، ومثلنا له تمثيلاً ؟ والكمال
له وحده .

خامساً : أنه قال في الجزء الثاني من كتاب الموافقات^(١) أيضاً : د إن
القرآن أنزل بلسان العرب ، فطالب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة ...
ثم قال : د فن أراد تفهمه من جهة لسان العرب يفهمه ، ولا سبيل إلى تفهمه
من غير هذه الجهة .

وذلك برهان يدل على أن ترجمة القرآن في نظره ، لا يمكن أن تنفي
بهداياته ومقاصده ، وأن طالب فهمه لا طريق له إلا أن ينتقل هو إلى القرآن
ولغته ، فيدرسه على ضوء ما تقرر من قواعد هذه اللغة وأساليبها ، ولا سبيل
إلى هذه الدراسة طبعاً إلا بمحقق هذه اللغة وعلومها .

وجه في كتاب المستصفى^(٢) للفرالي ما نصه : د ويدل على جواز (أى
جواز رواية الحديث بالمعنى للعالم) الإجماع على جواز شرح الشرع
للعجم بلسانهم .

فاذا جاز إبدال العربية بجمجمة ترادفها فلا يجوز إبدال عربية بعربية
ترادفها ولذاويها أولى ، وكذلك كان سفراء رسول الله صلى الله عليه وسلم
في البلاد يبلغونهم أوامره بلغتهم ، وهذا لأننا نعلم ألا تعبد في اللفظ ، وإنما
المقصود فهم المعنى وإيصاله إلى الخلق ، وليس ذلك كالشهاد والتكبير وما تعبد
فيه باللفظ . اهـ

قالوا إن هذه العبارة يعمومها تناول القرآن والسنة ، لأنها أساس الشرع
فترجمتها إذن جائرة ، والكتاب كالسنة في هذا الجواز .

ونحن نقول : إن عبارة الغزالي هذه تأتي هذا الاستنتاج من وجوه :

أولها : ما حكاه من الإجماع في هذا المقام ، ومعلوم أن الإجماع لم ينعقد
أبداً على جواز ترجمة القرآن ، بل كاد ينعقد على عدم الجواز كما مر
بك قريباً .

ثانيها : أن سفراء الرسول صلى الله عليه وسلم وهم الذين ساقهم الغزالي
هنا مساق الاستدلال ، لم يترجموا القرآن للأعاجم . ولو ترجموه لنقل
تواتراً ، لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره ، إنما كانوا يترجمون تعاليم
الإسلام وأوامر الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما ذكر الغزالي نفسه .

ثالثها : أن الغزالي في عبارته المسطورة ، قد صرح بأن ما تعبدنا الله فيه
باللفظ لا يجوز روايته بالمعنى ، وعلى هذا لا يجوز أن يترجم بالأولى .

ولا ريب أن القرآن الكريم متعبد بلفظه إجماعاً ، فلا يجوز أن يروى
بالمعنى ولا أنه يترجم أبداً .

رابعها : أن عبارة الغزالي في كتابه الوجيز ^(١) موافقة بالنص لما جاء في كتب الشافعية ، إذ يقول : لا تقوم ترجمة الفاتحة مقامها . ولا تهزىء الترجمة للعاجز عن العربية .

وعبارته في كتاب إجماع العوام ^(٢) يذهب فيها مذهب المتشددين ، فيقول بوجوب إبقاء أسماء الله وصفاته والمقشابه من الحديث على ما هي عليه وعدم النطق بها وبالألفاظ القرآن بغير العربية .

موقف الأزهر من ترجمة القرآن الكريم

منذ بضع سنوات اتجه الأزهر اتجاها قويا إلى بحث موضوع ترجمة القرآن الكريم وانتهى الأمر بعد طول النقاش والحوار إلى أن قررت مشيخته الجلية ترجمة تفسيره وتألفت بالفعل لجنة من خيرة علمائه ورجال وزارة المعارف لوضع تفسير عربي دقيق للقرآن ، تمهيدا لترجمته ترجمة دقيقة بوساطة لجنة فنية مختارة ، وقد اجتمعت لجنة التفسير بضع مرات برئاسة العلامة الباحث مفتي مصر الأكبر ، وكان من أثر هذه الاجتماعات أن وضعت دستورا تلتزمه في عملها العظيم ثم بعثت بهذا الدستور إلى كبار العلماء والجماعات الإسلامية في الأقطار الأخرى للاستطلاع آراءهم في هذا الدستور ، رغبة منها في أن يخرج هذا التفسير العربي في صورة ما أجمع عليه الأئمة .

وبما أن هذا الدستور قد حوى من ألوان الحيطة والحذر ما يتفق وجلال

(١) (ص ٢٦ - ٢٧)

(٢) (١٤ - ١٧)

٨ - عند التفسير نذكر الآية كاملة أو الآيات إذا كانت كلها مرتبطة بموضوع واحد ، ثم نحرر معاني الكلمات في دقة ، ثم نفسر معاني الآية أو الآيات سلسلة في عبارة واضحة قوية ، ويوضع سبب النزول والربط وما يؤخذ من الآيات في الوضع المناسب :

٩ - ألا يصار إلى النسخ إلا عند تعذر الجمع بين الآيات .

١٠ - يوضع في أوائل كل سورة ما نصل إليه اللجنة من بحثها في السورة أمكية هي أم مدنية ؟ وماذا في السورة المكية من آيات مدنية ، والعكس .

١١ - توضع للتفسير مقدمة في التعريف بالقرآن وبيان مسلكه في كل ما يحتويه من فنونه ، كالدعوة إلى الله ، وكالتشريع ، والقصاص والجدل ، ونحو ذلك ، كما يذكر فيها منهج اللجنة في تفسيرها .

طريقة التفسير :

ورأت اللجنة بعد ذلك أن تضع قواعد خاصة بالطريقة التي تتبعها في تفسير معاني القرآن الكريم ، نشرها فيما يلي :

١ - تبحث أسباب النزول والتفسير بالمأثور ، فتفحص مروياتها وتنقد ويدون الصحيح منها بالتفسير ، مع بيان وجه قوة القوى ، وضعف الضعيف من ذلك .

٢ - تبحث مفردات القرآن الكريم بحثاً لغوياً ، وخصائص التراكمية القرآنية بحثاً بلاغياً ، وتدون .

٢ - تبحث آراء المفسرين بالرأى والتفسير بالمأثور ، ويختار ما تفسر الآية به . مع بيان وجه رد الردود وقبول المقبول .

٤ - وبعد ذلك كله يصاغ التفسير مستوفيا ما نص على استيفائه في الفقرة الثانية من القواعد السابقة ، وتكون هذه الصياغة بأسلوب مناسب لأفهام جمهرة المتعلمين خالصة من الإغراب والصلعة^(١) .

من أسرار فواتح السور

لقد تكلم العلماء في شأن هذه الفواتح الكريمة ، وما هو المراد منها :

ف قيل : إنها من العلوم المستورة . والأسرار المحجوبة ، روى عن الصديق أنه قال : د في كل كتاب سر ، وسر القرآن أوائل السور ، وعن علي رضي الله عنه : إن لكل كتاب صفوة وصفوة هذا الكتاب حروف التهجي ، وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : عجزت العلماء عن إدراكها .

وسئل الشعبي عنها فقال : سر الله عز وجل فلا تطلبوه ، وقيل : إنها من أسماء الله تعالى وقيل : كل حرف منها إشارة إلى اسم من أسماء الله تعالى ، أو صفة من صفاته تعالى . وقيل : إنها صفات الأفعال الألف آلاؤه . واللام لطفه ، والميم مجده وملاكه قاله محمد بن كعب القرظي .

وقيل : إنها من قبيل الحساب ، وقيل الألف من الله واللام من جبريل والميم من محمد ، أي الله أنزل الكتاب بواسطة جبريل على محمد عليهما الصلاة والسلام ، وقيل هي أقسام من الله تعالى بهذه الحروف المعجمة . اشرفها من حيث أنها أصول اللغات ومبادئ كتبه المنزلة ، ومبادئ أمانته الكريمة ، وقيل : إشارة إلى انتهاء كلام وابتداء كلام آخر وقيل ، وقيل .

ولكن الذي عليه التعويل : إما كونها أسماء للسور المصدرة بها ، وعليه إجماع الأكثر ، وإليه ذهب الخليل وسيدييه ، قالوا سميت بها إيداناً بأنها كلمات عربية معروفة التركيب من مسميات هذه الألفاظ ، فيكون فيه إيماء إلى الإعجاز والتحدى على سبيل الإيقاظ فلولا أنه وحى من الله عز وجل لما هجزوا عن معارضته .

ويقرب منه مقالته السكبي والسدي وقنادة من أنها أسماء للقرآن والتسمية بثلاثة أسماء فصاعداً إنما تستنكر في لغة العرب إذا ركبت وجعلت اسماً واحداً ، كما في حضرموت ، فأما إذا كانت مثورة فلا استنكار فيها ، والمسمى هو المجموعة لا التفاحة فقط ، حتى يلزم اتحاد الاسم والمسمى ، غاية الأمر دخول الاسم في المسمى ، ولا محذور فيه ، كما لا محذور في عكسه حسبما تحققتة آنفاً ، وإنما كذبت في المصاحف صور المسميات دون صور الأسماء لأنه أدل على كيفية التلفظ بها ، وهي أن يكون على نهج التبعي دون التركيب ولأن فيه علامة من التطويل لا سيما في الفوائج الخماسية ، على أن خط المصحف مما لا يناقش فيه بمخالفة القياس وأما كونها مسرودة على نمط التعديد ، وإليه جنح أهل التحقيق . قال إنما وردت هكذا ليكون إيقاظاً لمن يحدى بالقرآن ، وتنبهاً لهم على أنه منتظم من عين ما ينظمون منه كلامهم ، فلولاً أنه خارج عن طرق البشر ، نازل من عند خلاق القوى والقدر ، لما تضاءلت قوتهم ، ولا تسافطت قدرتهم ، وهم فرسان حلبة الحوار . وأمرام الكلام في نادى الفخار ، دون الاتيان بما يدانيه ، فضلاً عن المعارضة بما يساويه ، مع تظاهرهم في المضادة والمضارة ، وتهاكمهم على المعازة والمعاراة ، أو ليكون مطلع ما يتلى عليهم مستقلاً بضرب من الغرابة أتمودجاً . لما في الباقي من قدرن الإعجاز ، فإن النطق بأنفس الحروف في تضاعيف الكلام ، وإن كان على طرف التمام ، يتناول الخواص والعوام من الأهراب والأعجام ، لكن التلفظ بأسمائها إنما يتأتى ممن درس وخط . وأما من لم يحم حول ذلك لفظ ، فأعز من يبيض الأنوق . وأبعد من مناط العيون ، لاسيما إذا كان على نمط عجيب ، وأسلوب غريب ، منبئ عن سر سرى ، مبنى عن نهج عبقرى ، بحيث يحار في فهمه أرباب العقول ، ويعجز عن إدراكه ألباب الفحول .

كيف لا وقد وردت تلك الفوائج في تسع وعشرين سورة على عدد

حروف المعجم ، مشتملة على نصفها تقريبا ، بحيث ينطوي على أنصاف أصنافها تحقيقا أو تقريبا ، كما يتضح عند الفحص والتنقيب ، حسبما فصله بعض أفاضل أئمة التفسير فسبحان من دقت حكمته من أن تطالعها الأنظار ، وجلت قدرته من أن تنالها أيدي الأفكار ، وإيراد بعضها فرادى وبعضها ثنائية إلى الخامسة جرى على عادة الافتتان ، مع مراعاة أبنية السكام وتفريقها على السور ، دون إيراد كلها مرة لذلك ولما في التكرير والإعادة من زيادة لإفادة ، وتخصيص كل منها بسورتها مما لا سبيل إلى المطالبة بوجهه ، وعد بعضها آية دون بعض مبنى على التوقيف بالبحث (١) .

وأعلم أنك إذا تأملت ما أورده الله عز سلطانه في الفوائخ من هذه الأسماء وجدتها نصف أسامي حروف المعجم أربعة عشر سواء وهي الألف واللام والميم والصاد والراء والكاف والهاء والياء والعين والطاء والسين والحاء والقاف والنون في تسع وعشرين سورة على عدد حروف المعجم ثم إذا نظرت في هذه الأربعة عشر وجدتها مشتملة على أنصاف أجناس الحروف بيان ذلك أن فيها من المهموسة نصفها الصاد والكاف والهاء والسين والحاء ومن المجهورة نصفها الألف واللام والميم والراء والعين والطاء والقاف والياء والنون ومن الفسيدة نصفها الألف والكاف والطاء والقاف ومن الرخوة نصفها اللام والميم والراء والصاد والهاء والعين والسين والحاء والياء والنون ومن المطبقة نصفها الصاد والطاء ومن المنفتحة نصفها الألف واللام والميم والراء والكاف والهاء والعين والسين والحاء والقاف والياء والنون ومن المستعلية نصفها القاف والصاد والطاء ومن المنخفضة نصفها الألف واللام والميم والراء والكاف

والهاء والياء والعين والسين والحاء والنون ومن حروف القلقلة نصفها القاف والطاء ثم إذا استقررت الكلم وتراكيبها رأيت الحروف التي ألقى الله ذكرها من هذه الأجناس المحدودة مكثورة بالمذكورة منها فسيحان الذي دقت في كل شيء. حكته وقد علمت أن معظم الشيء. وجله ينزل منزلة كله وهو المطابق لطائفة التذييل واختصاراته فكان الله عز اسمه عدد على العرب الألفاظ التي منحها تراكيب كلامهم إشارة إلى ما ذكرت من التبيكيت لهم وإلزام الحجة أيام^(١)

ولقد كان أحدث ما توصل إليه العقل البشري في إدراك السر الإلهي في فوائح السور التقرير الخطير الذي حققه الاستاذ رشاد خليفة باستخدام العقل الآلة كبروني وكان نتيجة بحثه :

أن استهلال سورة بحروف معينة يقابله دائماً تفوق حسابي لمعدل توارد وتكرار هذه الحروف في نفس السورة ففي سورة «ق» مثلاً نجد أن الحرف «ق» يتكرر في السورة بمعدل أعلى من باقي الحروف، ثم إن معدله في السورة هو أعلى معدل في سور القرآن على الإطلاق .

ونفس الشيء في «ألم» البقرة وأكثر من هذا تأتي المعدلات في سلم تنازلي من «أ» إلى «ل» إلى «م» ونفس الترتيب .

«أ» وردت ٤٥٩٢ مرة

«ل» وردت ٣٢٠٤ مرة

«م» وردت ٢١٩٥ مرة

(١) انظر نفسه الزخشرى (١٧/١)

نفس الحكاية في د أ ل م ، آل عمران

د أ ، وردت ٢٥٧٨ مرة

د ل ، وردت ١٨٨٥ مرة

د م ، وردت ١٢٥١ مرة

بنفس الترتيب التنازلي أ . ل . م . وهي تتوارد في السورة بمعدلات

أهل من باقي الحروف .

نفس الحكاية في د أ ل م ، سررة العنكبوت .

د أ ، وردت ٧٨٤ مرة

د ل ، وردت ٥٥٤ مرة

د م ، وردت ٣٤٤ مرة

بنفس الترتيب التنازلي أ ل م ثم هي تتوارد في السورة بمعدل أهل من

باقي الحروف .

نفس الحكاية في أ ل م سورة الروم .

د أ ، وردت ٥٤٧ مرة

د ل ، وردت ٣٩٦ مرة

د م ، وردت ٣١٨ مرة

بنفس الترتيب التنازلي د أ ل م ، ثم هي تتوارد في السورة بمعدلات أهل

من باقي الحروف .

نفس الحكاية في د أ ل م ر ، الرعد

د أ ، تردد ٦٠٥ مرة

د ل ، تردد ٤٧٩ مرة

م ، زده ٢٦٠ مرة

د ، زده ١٣٧ مرة

بنفس الترتيب التنازلي (المر) وبنفس الترتيب الذي جاءت به بالقرآن .
وفي جميع السور التي ابتدأت بالحروف ال م تجد السور المسكية تتفوق
حسايا في معدلاتها على باقي السور المسكية في المصحف والمدنية تتفوق حسايا
في معدلاتها على باقي السور المدنية .

كما نجد أن جميع السور التي افتتحت بالحروف حم إذا ضمت إلى بعضها
البعض فإن معدلات توارده الحرف ح والحرف م تتفوق على السور المسكية
في المصحف .

وكذلك السور التي افتتحت بالحروف (الر) وهي إبراهيم ويونس وهود
ويوسف والحجر وأربع منها جاءت متتابعة في توارخ النزول .

إذا ضمت لبعضها أعطانا العقل الإلكتروني أعلى معدلات في نسبة توارده
حروفها أ ل ر على كل السور المسكية في المصحف .

وبالمثل (المص) سورة الأعراف يقول لنا العقل الإلكتروني إن
معدلات هذه الحروف هي أعلى ما تكون في سورة الأعراف وأنها تتفوق
حسايا على كل السور المسكية في المصحف .

وفي سورة طه نجد أن الحرف ط، والحرف هـ، يتواردان فيها بمعدلات
تتفوق على كل السور المسكية .

أما في سورة يس ، فإننا نلاحظ أن الدلالة موجودة ولكنها انعكست
لأن ترتيب الحروف انعكس ، فالباء في الأول يس بعكس الترتيب

الاجهدى . . ولهذا نرى توارده الحرف ي والحرف س في السورة اقل من توارده في جميع المصحف مدنياً ومكياً .

ثم يكتشف الاخ رشاد خليفة دلالة خاصة للعدد ١٩ ويرى أن الله يقيم بهذا الرقم حجة على الملحد الذى يقول إن القرآن من صنع بشر ، كما جاء في سورة المدثر: (إنه فسكر وقدر ، فقتل كيف قدر ، ثم قتل كيف قدر ، ثم نظر ، ثم هبس وبسر ، ثم أدبر واستكبر . فقال إن هذا إلا سحر يؤثر ، إن هذا إلا قول البشر . سأصليه سقر ، وما أدراك ما سقر لا تبقى ولا تذر ، لواحة للبشر ، عليها تسعة عشر . وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة وما جعلنا عدتهم إلا فتنة للذين كفروا ليستيقن الذين أوتوا الكتاب ويزداد الذين آمنوا إيماناً) (١) .

فهذا الرقم ١٩ الوارد في السورة هو فتنة وهو حجة على من يقول بأن القرآن من صنع بشر . . وسوف يزداد به الذين آمنوا إيماناً .

ويفسر الاستاذ رشاد خليفة هذه الاغاز فيقول إن آية بسم الله الرحمن الرحيم ، الفاتحة . . وقد نزلت بعد هذه الآيات من المدثر حسب توارىخ الزول . . هذه الآية من ١٩ حرفاً ثم إن كل كلمة منها تتكرر في القرآن ١٩ مرة أو مضاعفات له ١٩ :

كلمة اسم تتكرر ١٩ مرة
كلمة الله تتكرر $19 \times 142 = 2698$ مرة
كلمة الرحمن تتكرر $19 \times 3 = 57$ مرة
كلمة الرحيم تتكرر $19 \times 6 = 114$ مرة

ثم إن جميع الحروف المقطعة في أوائل السور تتكرر إلى مضافات ال
١٩ بطول المصحف هكذا .

الحرف ق يتكرر في سورة ق $19 \times 3 = 57$ مرة
الحروف كهيعص تتكرر في سورة مريم $19 \times 42 = 798$ مرة
الحرف ن في سورة النمل يتكرر $19 \times 7 = 133$ مرة
الحرفان يس في سورة يس يتكرران $19 \times 15 = 285$ مرة
الحرفان طه في سورة طه يتكرران $19 \times 18 = 342$ مرة
الحرفان حم في جميع السور المفتحة حم يتكرران $19 \times 114 =$
٢١٦٦ مرة

الحروف هسق في سورة الشورى تتكرر $19 \times 11 = 209$ مرة
الحروف ال م ر في سورة الرعد تتكرر $19 \times 79 = 1501$ مرة
ثم إن الكلمات :

لا حول ولا قوة إلا بالله = ١٩ حرفا

بسم الله الرحمن الرحيم = ١٩ حرفا

وهي كلمات يتحفظ بها المؤمن من الشر والسوء من ذبانية العذاب الذين
قال ربنا في سورة المدثر أنهم ١٩ :

د سأل عليه سقر . وما أدراك ما سقر لا تبقي ولا تذر . لواحة للبشر
عليها تسعة عشر (١) .

فهل كل هذه مصادقات . وإذا سلمنا بمصادقة واحدة فكيف تفسر

الباقى وقوانين الاحتمال ذاتها تلغى تكرار المصادقات بهذا التوازن إلا أنه يكون الأمر ترتيباً مقصوداً ،

ولا يمكن أن يبدأ مؤلف كتاب بأن يقول لنفسه سوف أكرر الحرف الفلانى كذا والحرف الفلانى كذا وسوف ألتزم فى مقالتي ألا تتجاوز مجموعات الحروف كذا مضاعفات ١٩ ثم إن القرآن نزل مفرداً على مدى ٢٣ سنة وكانت الآيات تنزل على النبي من وسط السورة وهو يجهل أولها كما يجهل آخرها ، ثم تسكتمل بعد ذلك السورة ربما بعد عشرين سنة .

فهناك استحالة أن يكون الأمر تأليفاً من الرسول عليه الصلاة والسلام . بل إن للعد الالكثرون يصحح لنا أخطاء وردت فى إحصاءات المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ويؤكد استطراد هذه القاعدة .

ثم نعود فنكتشف منابلات عديدة توازى بعض المقابلات اللفظية فى القرآن وتكرر بكثرة تلفت النظر ، فنرى أن لفظ الحياة ومشتقاتها يسكرر فى القرآن ١٤٥ مرة وبالمثل يسكرر لفظ الموت ومشتقاته ١٤٥ مرة

وكلمة الدنيا ترد ١١٥ مرة .

وكلمة الآخرة ترد ١١٥ مرة .

الملائكة يأتى ذكرها ٨٨ مرة .

والشياطين بالمثل ٨٨ مرة .

والحر يذكر أربع مرات

والبرد أربع مرات

وكذلك المصائب تذكر ٧٥ مرة

والشكر ٧٥ مرة

والزكاة ٣٢ مرة ، والهركات ٣٢ مرة

والعقل ومشتقاته ٤٩ مرة ، والنور ومشتقاته ٤٩ مرة .

فهل كل هذه مصادقات أم هي إشارة إلى وجه آخر من وجوه الإعجاز في ذلك الكتاب الحكيم لفظاً ومعنى وحروفاً وأعداداً .

وهي كما قلنا إشارات ودلالات تنفي شبهة التأليف من القرآن فلا يستطيع مؤلف أن يصنف في ذهنه حروفاً وأعداداً ثم يؤلف عليها مقالات . ولم يزعم الرسول عليه الصلاة والسلام لأحد أن يكتبابه أى إعجاز هددى ، بل على العكس كان ينهى بشدة عن الاشتغال بعلوم الحروف والأعداد في زمانه^(١) .

وإذا كان هناك من العلماء من لا يلتفت إلى هذه الوجهة . ويرى أنها تصرف القارئ عن المهمة الأولى المقصودة من القرآن الكريم ، وهي تدبر معانيه والعمل بما فيه ، فنحن معهم في ذلك ، ولكن يجب أن ننبه إلى أن عجائب القرآن لا تنتهى كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور ولا تنقض عجائبه

وهذا لا يعدو أن يكون نوعاً من عجائب القرآن الكريم .

(١) من أسرار القرآن للدكتور مصطفى محمود (٦١ - ٦٧)

القرآن الكريم

شفاء ورحمة للمؤمنين

قال الله تعالى :

(ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ، ولا يزيد الظالمين إلا خساراً^(١)) .

يقول تعالى مخبراً عن كتابه الذى أنزله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم - وهو القرآن الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد - أنه شفاء ورحمة للمؤمنين ، أى يذهب ما فى القلوب من أمراض من شك ونفاق ، وشرك وزيف وميل ، القرآن يشفى من ذلك كله ، وهو أيضاً رحمة يحصل فيها الإيمان والحكمة ، وطلب الخير والرغبة فيه ، وليس هذا إلا لمن آمن به وصدق به وأتبعه ، فإنه يكون شفاعة فى حقه ورحمة . وأما الكافر الظالم نفسه بذلك ، فلا يريد سماعه القرآن إلا بعداً وتكذيباً وكفراً ، والآفة من الكافر لا من القرآن ، كما قال تعالى : (قل : هو الذين آمنوا هدى وشفاء ، والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم همى ، أولئك ينادون من مكان بعيد)^(٢) وقال تعالى : (وإذا ما أنزلت سورة فأنهم من يقول : أياكم زادته هذه إيماناً ؟ فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون ، وأما الذين فى قلوبهم مرض فزادتهم رجساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون)^(٣) . . والآيات فى ذلك كثيرة : قال قتادة فى قوله : (ونزل

(٢) فصلت (٤٤)

(١) الإسراء (٨٢)

(٣) التوبة (١٢٤ - ١٢٥)

من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) : إذا سمعه المؤمن انتفع به وحفظه ووعاه ، (ولا يزيد الظالمين إلا خساراً)^(١) .

أنه لا ينتفع به ولا يحفظه ولا يعيه ، فإن الله جعل هذا القرآن شفاء ورحمة للمؤمنين^(٢) .

إنه شفاء ورحمة لمن خالطت قلوبهم بشاشة الإيمان - فأشرقت وتفتحت لتلقى ما في القرآن من روح ، وطمأنينة وأمان .

في القرآن شفاء من الوسوسة والقلق والحيرة ، فهو يصل القلب بالله ، فيسكن ويطمئن ويستشعر الحماية والأمان ، ويرضى فيستروح الرضى من الله والرضى عن الحياة ، والقلق مرض ، والحيرة نصب ، والوسوسة داء . ومن ثم هو رحمة للمؤمنين .

ومن القرآن شفاء من الهوى والدنس والطمع والحسد وزغابات الشيطان . وهي من أفات القلب تصيبه بالمرض والضعف والتعب ، وتدفع به إلى التمحطم والبلى والأنهار . ومن ثم هو رحمة للمؤمنين .

وفي القرآن شفاء من الاتهامات المختلفة في الشعور والتفكير . فهو يعصم العقل من الشطط ، ويطلق له الحرية في مجالاته المثمرة ، ويكفّه عن انفاق طاقته فيما لا يهدى ، ويأخذه بمنهج سليم مضبوط ، يجعل نشاطه منتجاً ومأموراً .

ويعصمه من الشطط والزوال ، وكذلك هو في عالم الجسد ينفق طاقاته في

(١) الاسراء (٨٢)

(٢) تفسر القرآن لابن كثير (١١٠/٥)

اعتدال بلا كبت ولا شطط فيحفظه سلباً معاف ويدخر طاقاته للانتاج المثمر . ومن ثم هو رحمة للمؤمنين .

وفي القرآن شفاء من العلل الاجتماعية التي تخالخل بناء الجماعات ، وتذهب بسلامتها وأمنها وطمانيتها . فتعيش الجماعة في ظل نظامه الاجتماعي وعدالته الشاملة في سلامة وأمن وطمانينة . ومن ثم هو رحمة للمؤمنين .
(ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) .

فهم لا ينتفعون بما فيه من شفاء ورحمة . وهم في غيظ وقهر من استعلاء المؤمنين به ، وهم في عنادهم وكبرياتهم يشتطون في الظلم والفساد ، وهم في الدنيا مغلوبون من أهل هذا القرآن ، فهم خامرون ، وفي الآخرة معذبون بكفرهم به ولجاجهم في الطغيان ، فهم خامرون .
(ولا يزيد الظالمين إلا خساراً)^(١) .

وإذا كان في القرآن شفاء للقلوب من الضلالة ، وهو اجس النفس والحيرة ، ومن الهوى والدنس ونزغات الشيطان الخ . فإنه أيضاً شفاء من الأمراض الجسمية ، فإن التهوك بقراءته يدفع كثيراً من الأمراض الباطنة والظاهرة .

قال القرطبي :

الثانية - اختلف العلماء في كونه شفاء على قولين :

(١) في ظلال القرآن (٤/٢٢٤٨) .

أخذهما : أنه شفاء للقلوب بزوال الجهل عنها وإزالة الريب ، ولكشف
غطاء القلب من مرض الجهل لفهم المعجزات والأمور الدالة على الله تعالى .

والثاني : شفاء من الأمراض الظاهرة بالرق والتعوذ ونحوه .

وقد روى الأئمة — واللفظ للدارقطني — عن أبي سعيد الخدري قال :
بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية ثلاثين راكباً قال : فنزلنا على
قوم من العرب فسألناهم أن يضيفونا فأبوا ، قال : فلدغ سيد الحى ، فأثرونا
فقالوا : فيكم أحد يرقى من العقرب ؟ في رواية ابن قثة : إن الملك يموت .

قال : قلت أنا نعم ، ولكن لا أفعل حتى تعطونا . فقالوا : إنا نعطيك
ثلاثين شاة . قال : فقرأت عليه (الحمد لله رب العالمين)^(١) سبع مرات
فبرأ .

في رواية سليمان بن قثة عن أبي سعيد : فأفاق وبرأ . فبعث إلينا بالفرل
وبعث إلينا بالشاء . فأكلنا الطعام أنا وأصحابي وأبوا أن يأكلوا من الغنم ،
حتى أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته الخبر فقال : وما يدريك
أنها رقية ، قلت : يا رسول الله ، شيء ألقى في روعى .

قال : دكلوا وأطعمونا من الغنم ، خرجه في كتابه السنن .

وفي حديث السري بن يحيى قال : حدثني المعتمد بن سليمان عن ليث بن
أبي سليم عن الحسن بن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« ينفع باذن الله تعالى من البرص والجنون والجذام والبطن والسل والحمى

والنفس أن تكتب بزهران أو بمشق - بمعنى المقررة - أهو بكلمات الله
التامة وأسمائه كلها هامة من شر السامة والغامة ومن شر العين :
حاسد إذا حسد ومن أب فروة وما ولد . كذا قال ، ولم يقل من
فترة^(١) .

العين اللامة : التي تصيب بسوء تقول . أعيذه من كل هامة لامة .

وأما قوله . أعيذه من حادثات اللمة فيقول . هو الدهر . ويقال الشدة .
والسامة . الخاصة يقال كيف السامة والعامة . والسامة السم . ومن
أب فروة وما ولد . وقال . ثلاثة وثلاثون من الملائكة أتوا ربهم عز وجل
فقللوا . وصب بأرضنا .

فقال . خذوا تربة من أرضكم فامسحوا نواصيكم . أو قال نوصيكم رقية
محمد صلى الله عليه وسلم لا أفلح من كتبها أبداً ، أو أخذ عليها صفداً^(٢) .

ثم تكتب فاتحة الكتاب وأربع آيات من أول البقرة والآية التي
فيها تصريح الرياح وآية الكرسي والآيتين التي بعدها ، وخواتيم سورة
البقرة من موضع (لله ما في السموات وما في الأرض)^(٣) إلى آخرها وعشراً
من أول آل عمران ، وعشراً من آخرها ، وأول آية من النساء ، وأول
آية من المائدة ، وأول آية من الأنعام وأول آية من الأعراف ، والآية التي
في الأعراف (إن ربكم الله الذي خلق السماوات والأرض)^(٤) حتى تقفم

(١) أبو فترة (بكسر القاف وسكون التاء) كنية لمبليس .

(٢) الصفد : العطاء .

(٣) البقرة (٢٨٤)

(٤) الأعراف (٥٤)

الآية ، والآية التي في « يونس » من موضع (قال موسى ما جئتم به السحر إن الله سيبدله إن شاء الله لا يصلاح عمل المفسدين) (١) ، والآية التي في طه (وألق ما في يمينك تلقف ما صنعوا إنما صنعوا كيد ساحر ولا يفلح الساحر حيث أتى) (٢) ، وعشرا من أول الصافات ، وقل هو الله أحد ، والمعوذتين تكتب في إثناء نظيف ثم تفصل ثلاث مرات بماء نظيف ثم يحشو من الوجع ثلاث ثم يتوضأ منه كوضوءه للصلاة ويتوضأ قبل وضوءه للصلاة حتى يكون على طهر قبل أن يتوضأ به ثم يصب على رأسه و صدره وظهره ولا يستنجي به ثم يصل ركعتين ثم يستشفى الله عز وجل ، يفعل ذلك ثلاثة أيام ، قدر ما يكتب في كل يوم كتابا .

وفي رواية : وعن شري أبي قترة وما ولد ، وقال : « فامسحوا بأصابعكم ، ولم يشك .

وروى البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفث على نفسه في المرض الذي مات فيه بالمعوذات فلما نفل كنت أنفث عليه بهن وامسح بيد نفسه لبركتها . فسألت (٣) الزهري كيف كان ينفث ؟

قال . كان ينفث على يديه ثم يمسح بهما وجهه . وروى مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان إذا اشتكى قرأ على نفسه المعوذتين وتفل أو نفث .

قال أبو بكر الأنباري : قال اللغويون تفسير « نفث » نفخ نفخا ليس معه ريق .

(١) يونس (٨١)

(٢) طه (٦٩)

(٣) السائل هو عروة بن الزبير راوى الحديث .

ومعنى « تغل » ، نفخ نفخاً معه ريق . قال الشاعر :

فإن يبرأ فلم أنفث عليه وإن يفقد لحق له الفقد
وقال ذو الرمة :

ومن جوف ماء عروض الحول فوقه متى يحس منه مانح القوم يتغل^(١)
أراد ينفخ بريق . وسياق ما للعلماء في النفس في سورة الفلق إن شاء الله تعالى .

الثالثة : روى ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره الرقي إلا بالمعوذات .

قال الطبري : وهذا حديث لا يجوز الاحتجاج بمثله في الدين ، إذ في نقله من لا يعرف . ولو كان صحيحاً لكان إما غلطاً وأما منسوخاً ، لقوله عليه السلام في الفاتحة « وما أدرك أنها رقية » ، وإذا جاز الرقي بالمعوذتين وهما سورتان من القرآن كانت الرقية بسائر القرآن مثلها في الجواز إذ كله قرآن .

وروى عنه عليه السلام أنه قال : « شفاء أمتي في ثلاث آية من كتاب الله أو لعة من عسل أو شرطة من محجم » ، وقال رجاء الفتوى : ومن لم يستشف بالقرآن فلا شفاء له

الرابعة : واختلف العلماء في الحشرة ، وهي أن يكتب شيئاً من أسماء الله أو من القرآن ثم يغسله بالماء ثم يمسح به المريض أو يسقيه ، فأجازها سعيد ابن المسيب . قيل له . الرجل يؤخذ عن امرأته يحمل عنه ويلبسه؟ قال . لا بأس به ، وما ينفع لم يؤنه عنه . ولم ير مجاهد أن تكتب آيات من القرآن

(١) العروض : الحشرة التي تغلو الماء وهي الرمض والملق والطحاب ؛
والمناخ (بالهمز) الذي ينزل البئر ليلاً الدلو والمناخ بالناء : الذي يجلب الدلو .

ثم تفصل ثم يسقاء صاحب الفروع . وكانت عائشة تقرأ بالمعوذتين في إنا . ثم
 تأمر أن يصب على المريض . وقال المازري أبو عبد الله : النشرة أمر
 معروف عند أهل التعزيم ، وسميت بذلك لأنها تنشر عن صاحبها أى تحمل .
 ومنعها الحسن وإبراهيم النخعي ، قال النخعي : أخاف أن يصيبه بلاء ،
 وكأنه ذهب إلى أنه ما يجىء به القرآن فهو إلى أن يعقب بلاء أقرب منه إيا ،
 أن يفيد شفاء . وقال الحسن : سألت أنسا فقال : ذكروا عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنها من الشيطان . وقد روى أبو داود من حديث جابر بن عبد الله
 قال : سئل رسول الله ﷺ عن النشرة فقال : « من عمل الشيطان » .

قال ابن عبد البر . وهذه آثار لينة ولها وجوه محتملة ، وقد قيل . لأن
 هذا محمول على ما إذا كانت خارجة عما في كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام ،
 وعن المداواة المعروفة ، والنشرة من جالس الطب فهي غسالة شيء له ، فضل ،
 فهي كوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال صلى الله عليه وسلم .
 « لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك » ومن استطاع منكم أن ينفع أخاه
 فليفعله .

قلت . قد ذكرنا النص في النشرة مرفوعا وأن ذلك لا يكون إلا من
 كتاب الله فليعتمد عليه .

الخامسة . قال مالك . لا بأس بتعليق الكتب التي فيها أسماء الله عز وجل
 على أعتاق المرضى على وجه التبرك بها إذا لم يرد معلقها بتعليقها مدافعة العين .
 وهذا معناه قبل أن ينزل به شيء من العين .

وعلى هذا القول جماعة أهل العلم ، لا يجوز عندكم أن يعاق على الصحيح
 من البهائم أو بني آدم شيء من العلائق خوفا من نزول العين ، وكل ما يعلق بعد

نزول البلاء من أسماء الله عز وجل وكتابه رجاء الفرج والهدى من الله تعالى ،
فهو كالقربى المباح الذى وردت السنة بإباحته من الدين وغيرها . وقد روى
عبد الله بن عمرو قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « إذا فزع أحدكم ،
في نومه فليقل أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وسوء عقابه ومن شر الشياطين
وأن يحضرون » . وكان عبد الله يعلمها ولده من أدرك منهم ، ومن لم يدرك
كتبها وعلقها عليه . ن قيل . فقد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال . « من علق شيئاً وكل إليه » .

ورأى ابن مسعود هل أم ولده تيممة مربوطة فحيزها جيداً شديداً
فقطعها وقال . إن آل ابن مسعود لأغنيا . عن الشرك . ثم قال . إن التامم
والرقى والتولة من الشرك . قيل . ما التولة ؟ قال . ما تهبيت به لزوجها .
وروى عن عقبه بن عامر الجهنى قال . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : « من علق تيممة فلا أتم الله له » ، ومن علق ودعة فلا ودع الله
له قلباً .

قال الخليل بن أحمد . التيممة قلادة فيها هود ، والودعة خرز .

وقال أبو عمر : التيممة في كلام العرب القلادة ، ومعناه عند أهل العام
ما علق في الأعناق من القلائد خشية الأعداء أو غيرها أن تنزل أو لا تنزل
قبل أن تنزل . فلا أتم الله عليه صحنه وعافيته ، ومن تعاق ودعه — وهى
مثلها في المعنى — فلا ودع الله له ، أى فلا بارك الله له ما هو فيه من العافية
والله أعلم . وهذا كله تحذير مما كان أهل الجاهلية يصنعونه من تعليق التامم
والقلائد ، ويظنون أنها تقيهم وتصرف عنهم البلاء . وذلك لا يصرفه إلا
الله عز وجل ، وهو المعافى لم يبتلى ، لا شريك له . فنهام رسول الله صلى
الله عليه وسلم عما كانوا يصنعون ذلك في جاهليتهم .

وهن عائشة قالت : ما تعلق بعد نزول البلاء فليس من التمام .

وقد كره بعض أهل العلم تعالى بق التهمة على كل حال قبل نزول البلاء .
وبعد .

والقول الأول أصح في الأثر ، والنظر إن شاء الله تعالى . وما روى عن ابن مسعود يجوز أن يريد بما كره تعليقه غير القرآن أشياء مأخوذة عن العرافين والكهان ، إذا لاستشفاء بالقرآن معلقاً وغير معلق لا يكون شركاً ، وقوله عليه السلام . « من هاق شيئاً وكل إليه » ، فن هاق القرآن ينبغى أن يتولاه ولا يكلاه إلى غيره ، لأنه تعالى هو المرغوب إليه والمتوكل عليه في الاستشفاء بالقرآن .

وسئل ابن المسيب عن التعويد أعلق ؟ قال : إذا كان في قصة أو رقعة يحرز فلا بأس به . وهذا على أن المكتوب قرآن . وعن الضحاك أنه لم يكن يرى بأساً أن يعلق الرجل الشيء من كتاب الله إذا وضعه عند الجماع وعند الغائط ، ورخص أبو جعفر محمد بن علي في التعويد بعلق على الصبيان . وكان ابن سيرين لا يرى بأساً بالشيء من القرآن يعلقه الإنسان .

السادسة . قوله تعالى . (ورحمة للمؤمنين) ، تفريج الكروب وتطهير العيوب وتكفير الذنوب مع ما تفضل به تعالى من الثواب في تلاوته ، كما روى الترمذى عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها لا أقول دالم حرف بل ألف حرم ولام حرف وميم حرف . قال هذا حديث حسن صحيح غريب .

وقد تقدم : (ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) لتكذيبهم . قال قتادة :

ما جالس أحد القرآن لإقام عنه زيادة أو نقصان ، ثم قرأ (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين) الآية . ونظير هذا قوله (قل هو الذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وهو عليهم سمى) (١) وقيل : شفاء في الفرائض والأحكام لما فيه من البيان (٢) .

وقد أفرد بعض العلماء كتباً في خواص القرآن الكريم ، وفي أوائل بعض الآيات السور والآيات منهم التيمى ، والإمام الغزالي ، والياقنى .

قال السيوطى : وكلاماً مستندة إلى تحارب الصالحين .

ولقد عقد الإمام الشيوطى لذلك بحثاً ، أورد فيه ما فيه من الأحاديث ، وما ذكره السلف والصالحون تحت عنوان :

خواص القرآن

أخرج ابن ماجه وغيره من حديث ابن مسعود : هايسكم بالشفاهين .
العسل والقران . .

وأخرج أيضاً من حديث على : خير الدواء القرآن . .

وأخرج أبو عبيد عن طلحة بن مصدق ، قال : كان يقال إذا قرئ القرآن عند المريض وجد لذلك خفة . .

(١) فصل (٤٤) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ص ٣٩٣٢ - ٣٩٣٧ ط الشعب وانظر

حاشية الجمل على الجلالين (٦٤٤/٢) .

وأخرج البيهقي في الشعب عن وائلة بن الأسقع ، أن رجلاً شكاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم رجع حلقة ، قال : « عليك بقراءة القرآن » .

وأخرج ابن مرويه عن أبي سعيد الخدري ، قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إني اشتكى صدري » ، قال : « اقرأ القرآن » ، لقول الله تعالى : (وشفاء لما في الصدور) (١) .

وأخرج البيهقي وغيره من حديث عبد الله بن جابر : « في فاتحة الكتاب شفاء من كل داء » .

وأخرج الخلفي في فوائده من حديث جابر بن عبد الله : « فاتحة الكتاب شفاء من كل شيء إلا السام » ، والسام الموت .

وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري : « فاتحة الكتاب شفاء من السم » .

وأخرج البخاري من حديثه أيضاً قال : « كنا في مسير لنا ، فنزلنا بجاءات جارية فقال : إن سيد الحى سليم (٢) ، فهل معكم راق ؟ - فقام معهما رجل فراه بأمر القرآن فبرى ، فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « وما كان يدرى أنها رقية » .

وأخرج الطبراني في الأوسط ، عن السائب بن يزيد ، قال . هو ذى رسول الله صلى الله عليه وسلم بفاتحة الكتاب تفلاً .

وأخرج البزار من حديث أفس ، إذا وضعف جنبك على الفراش ،

(١) يونس (٥٦) .

(٢) سليم ، أى ملدوغ .

وقرأت فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ، فقد أمنت من كل شيء إلا الموت .

وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة : « إن البيت الذي تقرأ فيه البقرة لا يدخله الشيطان » .

وأخرج عبد الله بن أحمد في زوائد المسند بسند حسن عن أبي بن كعب قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فجاء أعرابي فقال : يا نبي الله - إن لي أخاً وبه وجع ، قال : وما وجهه ؟ قال : به لحم ، قال : فأنتي بد . فوضعه بين يديه ، فعوذ النبي صلى الله عليه وسلم بفاتحة الكتاب ، وأربع آيات من أول سورة البقرة ، وهاتين الآيتين . وإلهكم إله واحد ، وآية الكرسي ، وثلاث آيات من آخر سورة البقرة وآية من آل عمران : شهد الله أنه لا إله إلا هو (١) وآية من الأعراف : (إن ربكم الله) (٢) وآخر سورة المؤمنین : (فتعالى الله الملك الحق) (٣) وآية من سورة الجن (وأنه تعالى جد ربنا) (٤) وعشر آيات من أول الصافات ، وثلاث آيات من آخر سورة الحشر ، وقل هو الله أحد والمعوذتين ، قال الرجل كأنه لم يشك قط .

وأخرج الدارمي عن ابن مسعود موقوفاً : « من قرأ أربع آيات من أول سور البقرة ، وآية الكرسي وآيتين بعد آية الكرسي ، وثلاثاً من آخر سورة البقرة ، لم يقربه ولا أهله يومئذ شيطان ولا شيء يكرهه ، ولا بقرآن حل مجنون إلا أفاق » ،

وأخرج البخاري عن أبي هريرة في قصة الصدقة : « إن الجنى قال له :

(٢) الأعراف (٥٤) .

(٤) الجن (٣) .

(١) آل عمران (١٨)

(٣) المؤمنون (١١٦)

إذا أويت إلى فراشك فاقرا آية الكرسي ، فإنك لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« أما إنه صدقك وهو كذوب » .

وأخرج المحاملى فى فوائده عن ابن مسعود قال : قال رجل : يا رسول الله ، علنى شيئاً يفعنى الله به ، قال : « اقرا آية الكرسي ، فإنه يحفظك وفريتك ، ويحفظ دارك ، حتى الدويرات حول دارك » .

وأخرج الدينورى فى المجاسة ، عن الحسن ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن جبريل أتانى فقال : إن هفريتاً من الجن يكيدك ، فإذا أويت إلى فراشك ، فاقرا آية الكرسي » .

وفى الفردوس من حديث أبى قتادة : « من قرأ آية الكرسي عند الكرب اغاثه الله » .

وأخرج الدارمى عن المغيرة بن سبيع — وكان من أصحاب عبد الله — قال : « من قرأ عشر آيات من البقرة عند منامه ، لم ينس القرآن : أربع من أولها وآية الكرسي وآيتان بعدها وثلاث من آخرها » .

وأخرج الديلمى من حديث أبى هريرة مرفوعاً : « آيتان هما قرآن ، وهما يشفيان ، وهما مما يحبهما الله ، الآيتان من آخر سورة البقرة » .

وأخرج الطهرانى عن معاذ أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « ألا أعلمك دعاء تدعوا به ، لو كان عليك من الدين مثل صير » (١) أداه الله

(١) حاشية الأصل : « صير : جبل بالجن » .

عنك : (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء) إلى قوله : (بغير حساب)^(١)
رحمان الدنيا والآخرة ورحيمهما ، تعطي من آتاهما منهما ، وتمنع من آتاهما ،
أرحمني رحمة تغنيني بها عن رحمة من سواك .

وأخرج البيهقي في الدعوات عن ابن عباس : « إذا استصعبت دابة أحدكم
أو كانت شموسا ، فليقرأ هذه الآية في أذنها :

(أفغير دين الله يبغون وله أسام من في السماوات والأرض طوعا وكرها
وإليه يرجعون)^(٢) .

وأخرج البيهقي في الدعوات^(٣) .

وأخرج البيهقي في الشعب بسند فيه من لا يعرف ، عن علي بن موهوب .
« سورة الأنعام وما قرئت على هليل إلا شفاه الله » .

وأخرج ابن السني عن فاطمة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دنا
ولادها ، أمر أم سلمة وزيد بن جحش أن يأتيا فيقرأ عندها آية الكرسي
و (إن ربكم الله ..)^(٤) الآية ، ويعوذها بالمعوذتين .

وأخرج ابن السني أيضاً من حديث الحسين بن علي : « أمان لأمي من
الفرق ، إذا ركبوا أن يقولوا : (بسم الله مجراها ومرساها إن ربي
اغفور رحيم)^(٥) ، (وما قدروا الله حق قدره ...)^(٦) الآية .

(٢) آل عمران (٨٣)

(١) آل عمران (٢٦)

(٤) الأعراب (٤٤)

(٣) بياض بالأصل

(٦) الأنعام (٩١)

(٥) موه (٤١)

وأخرج ابن أبي حاتم عن ليس ، قال : « بلغني أن هؤلاء الآيات شفاء من السحر يقرآن في إناء فيه ماء ، ثم يصب على رأس المسحور : الآية التي في سورة يونس (فلما ألقوا قال موسى ما جئتم به السحر) إلى قوله (المجرمون)^(١) وقوله : (فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون)^(٢) إلى آخر أربع آيات ، وقوله : (إنما صنعوا كيد ساحر .)^(٣) الآية .

وأخرج الحاكم وغيره من حديث أبو هريرة : « ماكر بنى أمر إلا قتل لي جبريل ، فقال : يا محمد ، قل « توكلت على الحق الذي لا يموت » ، و (الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدنيا وكبره تكبير)^(٤) .

وأخرج الصابوني في المائتين من حديث ابن عباس مرفوعا : « هذه الآية أمان من المرق : (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ..)^(٥) . إلى آخر السورة .

وأخرج البيهقي في الدعوات من حديث انس : « ما أنعم الله على عبد نعمة في أهل ولا مال ولا ولد ، فيقول : ما شاء الله لا قوة إلا بالله ، فيرى فيه آية دون الموت » .

وأخرج الدارمي وغيره من طريق عبدة بن أبي لبابة ، عن ذر بن حبيش ، قال : « من قرأ آخر سورة الكهف لساعة يريد أن يقومها من الليل قائما ، قال عبدة : يجربناه فوجدناه كذلك .

(٢) الأعراف (١١٨)

(١) يونس (٨١)

(٤) الإسراء (١١١)

(٣) طه (٦٩)

(٥) الإسراء (١١٠)

وأخرج الترمذى والحاكم عن سعد بن أبى وقاص : « دهوة ذى النون إذا دعا وهو فى بطن الحوت : (لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين) »^(١) ، لم يدع بها رجل مسلم فى شيء إلا استجاب الله له .

وهن ابن السنى : « إني لأعلم كلمة لا يقولها مكروب إلا فرج عنه ، كلمة أخى يونس : (فتادى فى الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين) .

وأخرج البيهقي وابن السنى وأبو عبيد عن ابن مسعود أنه قرأ فى أذن مبتلى طافق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

« ما قرأت فى إذنه ؟ قال : (ألحسبتم أنما خلقناكم عبثا) »^(٢) . . إلى آخر السورة فقال : « لو أن رجلا مؤمنا قرأ بها على جبل لزال .

وأخرج الديلمى وأبو الفيض ابن حبان فى فضائله من حديث أبى ذر : « ما من ميت يموت فيقرأ عنده يس إلا هون الله عليه .

وأخرج المحاملى فى أماليه من حديث عبد الله بن الزبير : « من جعل يس أمام حاجة قضيت له . وله شاهد مرسل عن الدارمى .

وفى المستدرك عن أبى جعفر محمد بن على قال : « من وجد فى قلبه قسوة فليسكتب يس فى جام بزهفران ثم بشره .

وأخرج ابن الضريس عن أبى سعيد بن جبير ، أنه قرأ على رجل مجنون فبرئ . وأخرج أيضاً عن يحيى بن أبى كثير قال « من قرأ يس إذا أصبح

(١) الانبياء ، (٨٧)

(٢) المؤمنون (١١٥)

لم يزل في فرح حتى يمسي ، ومن قرأها إذا أمسى لم يزل في فرح حتى يصبح ،
أخبرنا من جرب ذلك .

وأخرج الترمذي من حديث أبي هريرة : من قرأ الدخان كلها ، وأول
خافر إلى د إياه المصير ،^(١) وآية الكرسي حين يمسي ، حفظ بها حتى يصبح ،
ومن قرأها حين يصبح حفظ بها حتى يمسي . رواه الدارمي بلفظ د لم ير
شيئاً يكرهه .

وأخرج البيهقي والحاثر بن أبي أسامة وأبو عبيد عن ابن مسعود :
من قرأ كل ليلة سورة الواقعة لم تصبه فاقة أبداً .

وأخرج البيهقي في الدعوات عن ابن عباس موقوفاً في المرأة يمسر عليها
ولادها ، قال : يكتب في قرطاس ثم تسقى : بسم الله الذي لا إله إلا هو
الحليم الكريم ، سبحانه الله وتعالى رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ،
(كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها)^(٢) ، (كأنهم يوم يرون
ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة من نهار فهل يهلك إلا القوم الفاسقون)^(٣)

وأخرج أبو دارد عن ابن عباس قال إذا وجدت في نفسك شيئاً - يعني
الوسوسة - فقل : (هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء
عليم)^(٤) .

(١) خافر (٣)

(٢) النازعات (٤٦)

(٣) الاحقاف (٢٥)

(٤) الحديد (٢)

وأخرج الطبراني عن هلي قال : ولدغى النبي صلى الله عليه وسلم عقرب ،
فدعا بماء وملح وجعل يمسح عليها ، ويقرأ : « قل يا أيها الكافرون » .

و « قل أعوذ برب الفلق » ، و « قل أعوذ برب الناس » .

وأخرج أبو داود والبيهقي وابن حبان والحاكم عن ابن مسعود ، أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره الرق إلا بالمعوذات .

وأخرج الترمذي والبيهقي عن أبي سعيد : « كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يتعوذ من الجان وعين الإنسان ، حتى نزلت المعوذتان ، فأخذها وترك
ما سواها » .

فهذا ما وقعت عليه في الحواشي من الأحاديث التي لم تصل إلى حد
الوضع ومن الموقوفات عن الصحابة والتابعين .

وأما ما لم يرد به أثر ، فقد ذكر الناس من ذلك كثيراً جداً الله أعلم بصحته .

ومن لطيفه ما حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر عن شيوخه ، عن ميمونة
بنس شافول البغدادية ، قالت : « آذاننا جار لنا ، فصليت ركعتين ، وقرأت
من فاتحة كل سورة آية حتى ختمت القرآن ، وقلت : اللهم أكفنا أمره ،
ثم نمت وفتحت عيني ، وإذا به قد نزل وقف السحر ، فزلت قدمه فسقط
ومات » .

تنبيه

قال ابن التين : الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الروحاني إذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله . فلهذا هو هذا النوع فزع الناس إلى الطب الجشانه .

قلت : ويغير إلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « لو أن رجلاً مولنا قرأ بها على جيل لزال » .

وقال القرطبي : تجوز الرقية بكلام الله وأسمائه ، فإن كان مأثوراً استحب ، وقال الربيع : سألت الغمامي عن الرقية فقال : لا بأس أن يرقى بكتاب الله ، وما يعرف من ذكر الله .

وقال ابن بطال : في المعوذات سر ليس في غيرها من القرآن ، لما اشتملت عليه من جوامع الدعاء التي تعم أكثر المكروهات ، من السحر والحسد وشر الشيطان وسوسسته وغير ذلك ، فلماذا كان صلى الله عليه وسلم يكتفي بها .

وقال ابن القيم في حديث الرقية بالفاتحة : إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع ، فالظن بكلام رب العالمين ، ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها ، لتضمنها جميع ما في الكتاب ، فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله ومجامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب في طلب الإهانة به والهداية منه ، وذكر أفضل الدعاء ، وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كال معرفته وتوحيده وعبادته ، بفعل ما أمر به واجتناب ما نهى عنه والاستقامة عليه ، ولتضمنها ذكر أصناف الخلائق وقسمهم إلى منعم عليه لمعرفته بالحقوق والعمل به ،

ومغضوب عليه لعدوله عن الحق بعد معرفته وضال لعدم معرفته له ، مع ما تضمنته من إثبات القدر والشرع والأسماء والمعاد والتوبة وتركية النفس وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع .

وحقيق بسورة هذا بعض شأنها أن يستشفي بها من كل داء انتهى .

مسألة

قال الثوري في شرح المذهب : لو كتب القرآن في إناء ثم غسله وسقاه المريض ، فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي . لا بأس به وكرهه النخعي ، قال : ومقتضى مذهبنا أنه لا بأس به ، فقد قال القاضي حسين والهفوي وغيرهما . لو كتب على حلوى وطعام فلا بأس بأكله . انتهى .

قال الزركشي : من صرح بالجواز في مسألة الإناء العاد انتهى مع تصريحه بأنه لا يجوز ابتلاع ورقة فيها آية ، لكن أفتى ابن عبد السلام بالمنع من الشرب أيهاً ، لأنه نفاقية نجاسة الياطن وفيه نظر^(١) .

ملاحظة ،

فد يعارض في ذلك بعض العلماء ، عتجين بأن القرآن الكريم لم يكن المقصود منه علاج الأمراض البدنية ، وإنما هو كتاب هداية وإرشاد ، وبخاصة وأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد ورد عنه بعض أحاديث تأمر بالتداوى بالعقاقير والاختذ بالأسباب العادية .

ونحن معهم في ذلك ، إلا أننا نتمسك بما ورد عن الرسول ﷺ

في ذلك أيضاً ، فإنه إذا كان قد أمر بالتداوى بالعقاقير ، فإنه كان - أيضاً - يرشد بعض أصحابه إلى تلاوة شيء معين من القرآن ، وأحاديث الرقية ثابتة لا مجال لإنكارها .

وإذا كان هناك من يطعن في صحة بعض الأحاديث كحديث : عليكم بالعقارين : العمل والقرآن ، .

فإننا نقول : أن القرآن نفسه يؤيد معنى الحديث فهو سبحانه يقول عن العمل : فيه شفاء للناس ، ويقول عن القرآن الكريم : وتزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين

فإن قال قائل : المراد بالشفاء في الآية الأولى :

الشفاء الجسماني ، وفي الثانية : الشفاء العقائدي والاخلاقي ، وغير ذلك بما تضمنه القرآن الكريم ، نقول : إن ظاهر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على أنهما في معنى واحد ، والجمع بين التمثيلات أولى من الجمع بين المختلفات .

على أنه يجب على من ينازع في ذلك أن يتبع ما يأتي :

أولاً : التجربة ، فليجرب من ينازع في ذلك ليرى صدق هذه التجربة .

ثانياً : أن يعتقد في الاستفادة من ذلك فإنه إن اعتقد غير ذلك لم يستفد شيئاً ولست بمبتدع ، فإن هذا هو ما يقوله الأطباء اليوم ، وبخاصة أطباء الأمراض النفسية ، فإنهم يقررون أن المريض إذا اعتقد أن طبيبه حاذق فإن الدواء لا بد وأن يأتي بالثمرة المرجوة ، وعلى العكس إذا اعتقد خلاف ذلك والله المهادي إلى سواء الصراط .

القسم في القرآن الكريم

١ - معنى القسم :

القسم : بفتحين - بمعنى اليمين . وجمع قسم بكسر فسكون بمعنى جزء الشيء المقسم إلى أجزاء وأقسام . وفعل الأول لازم بزنة أفعِل ومصدره بزنة إفعال بكسر الهمزة تقول : أقسم إقساماً . أما القسم بفتحين فهو اسم مصدر ، أو هو الماعنى الحاصل بالمصدر . وفعل الثاني متعد بزنة فَعَلَ بفتحين وقسم بالتشديد بزنة فَعَلَ .

ويقول الراغب أن القسم بمعنى اليمين أصله من القسامة وهي أيمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا على رجل أنه قتل صاحبهم ومعهم دليل دون البيئة فيحلفون خمسين يميناً أقسم عليهم . ثم صار إسماعيل لكل حلف . فكأنه كان في الأصل تقسيم أيمان ثم صار يستعمل في نفس الحلف والأيمان . فيقال قسم بمعنى حلف وأقسم بمعنى حلف . قال تعالى (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير ليكونن أهدى من إحدى الأمم ^(١)) .

وقال : (أهؤلاء الذين أقسمتم لا ينالهم الله برحمة) ^(٢) . وقال : (لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس الواوامة) ^(٣) وقال : (فلا أقسم برب المشارق والمغارب) ^(٤) .

وقال : (إذ أقسموا ليصر منها مصيحين) ^(٥) وقال : (وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين) ^(٦) وقال : (كما أنزلنا على المقسمين الذين جعلوا القرآن عضين) ^(٧)

- | | |
|-------------------------|--------------------|
| (١) طاطر (١٢) . | (٢) الاعراف (٤٩) . |
| (٣) القيامة (١ - ٢) . | (٤) المعارج (٤٠) . |
| (٥) القلم (١٧) . | (٦) الاعراف (٢١) . |
| (٧) الحجر (٩٠) . | |

وقال : (قالوا تقاسموا بالله زنيته وأجله ثم انقولن لوايه ما شهدنا مهلك أهله وإننا صادقون)^(١) .

٢ - أما الحلف ؟ فاصله المحالفة والمعاهدة والتمتع بين القوم ، وعند حصول التحالف والتمتع بين الناس يقع توكيدها بالآيمان . فصاروا يطلقون الحلف ويريدون اليمين نفسه . قال تعالى : (ولا تطع كل حلاف مهين هنئز مشاء بنميم)^(٢) . وقال : (يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن كانوا مؤمنين)^(٣) .

وقال : (ويحلفون بالله أنهم لمنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفرقون)^(٤) . وقال صلى الله عليه وسلم : من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت ،^(٥) .

٣ - أما اليمين : فأخوذ من أن المتحالفين والمتعاهدين قد يضع كل منهم يمينه في يمين الآخر فصار الحلف يسمى يميناً مجازاً . قال تعالى : (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان)^(٦) .

وهكذا نجد أن المعنى في كل من القسم واليمين والحلف راجع إلى معنى التوكيد والتقوية في الكلام ، هل إن السيوطى نقل عن بعض العلماء أنهم جعلوا مثل قوله تعالى : (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون)^(٧) قسماً وإن كان فيه إخبار بشهادة لأنه لما جاء توكيداً للخبر سمى قسماً . وقال : وقد قيل

(١) النمل (٤٩) . (٢) القلم (١٠ - ١١)

(٣) التوبة (٦٢) (٤) التوبة (٥٦)

(٥) البخاري (١٦٤/٨) باب لا تحلفوا بآبائكم .

(٦) المائدة (٨٩)

(٧) المنافقون (١)

ما معنى القسم منه تعالى فإنه إن كان لأجل المؤمن فالؤمن مصدق بمجرد الإخبار ومن غير قسم وإن كان لأجل الكافر فلا يفيد ، وأجيب بأن القرآن نزل بلغة العرب ومن عادتها القسم إذا أرادت أن تؤكد أمراً .

وأجاب أبو القاسم القشيري بأن الله ذكر القسم ليكمال الحجّة وتأكيداً ، وذلك أن الحكم يفصل باثنيين إما بالشهادة وإما بالقسم فذكر تعالى في كتابه النوحين حتى لا يبقى لهم حجة فقال : (شهد الله أنه لا إله إلا هو وأولوا العلم)^(١) . وقال : (قل إني وربي أنه الحق)^(٢) . ومن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى (وفي السماء رزقكم وما توعدون فو رب السماء والأرض إنه الحق)^(٣) . صرخ وقال : من ذا الذي أغضب الجليل حتى ألقاه إلى اليمين .

أركان القسم في القرآن :

القسم أركان أربعة : مقسم ، ومقسم به . ومقسم عليه ، أداة القسم . أما المقسم فهو الله سبحانه وتعالى ، وأما المقسم به فهو ذات الله تعالى أو صفة من صفاته ، أو فعل من أفعاله أو كائن من الكائنات هو مظهر لقدرته وأثر من آثاره وعظمته . والمقسم عليه هو إثبات وحدانيته تعالى في الذات والصفات والآفعال ، أو إثبات حقيقة الرسالة وما جاءت به من عقيدة كاثبات حقيقة القرآن ، أو اليوم الآخر وما فيه من أهوال وأمور جسام . وأما الأداة فهي الباء وينوب عنها كثيراً حرف الواو ويدخل على الظاهر دون المضمرة . وحرف التاء ويدخل على لفظ الجلالة . وقد تحذف الأداة مع فعل القسم

(١) آل عمران (١٨)

(٢) يونس (٥٢)

(٣) الذاريات (٢٢ - ٢٣)

والمقسم به ويدل على ذلك اللام المتلقى بها القسم وذلك كثير جداً
في القرآن الكريم .

وقد أسسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع هي : (فو رب
السماء والأرض ، قل إلى ربّي لتبعن ، فو ربك لنحشرنهم والشياطين ، فو ربك
السمائلهم أجمعين ، فلا وربك لا يؤمنون . فلا أسسم رب المشارق والمغرب ،
وبالباقي كله قسم بمخلوقاته .

أنواع القسم :

ينقسم القسم الوارد في القرآن إلى نوعين : ظاهر ومضمر .

١ - الظاهر : ما ظهرت أركانه أو أغلبها وهو الأهم الأغلب في القرآن
الكريم وقد جاء على أنهاء مختلفة وأشكال متنوعة ، فتارة يتعدد المقسم به مع
انفراد المقسم عليه كما في قوله تعالى : (والطور وكتاب مسطور في رق
مدشور والبيت المعمور والسقف المرفوع والبحر المسجور إن هذا ربك
لواقع^(١) . وتارة يتعدد المقسم به مع تعدد المقسم عليه كما في قوله تعالى :
(والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى والآخرة خير لك
من الأولى ولأسوف يعطيك ربك فترضى^(٢)) .

وتارة يفرد المقسم به مع تعدد المقسم عليه كما في قوله تعالى : (والنجم
إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي
يوحى^(٣) . وقد صرح بالجواب في كثير من السور وفي بعضها لم يصرح به
كما في قوله تعالى : (والفجر وليلال عشر والشفع والوتر والليل إذا يسر هل

(١) الطور (١ - ٧)

(٢) الضحى (١ - ٥)

(٣) النجم (١ - ٤)

في ذلك قسم لذى حجر^(١) . وفي هذا الذى لم يصرح فيه بالجواب نجد في الكلام ما يدل عليه . ففي آيات سورة الفجر هذه ، الجواب محذوف لأن الاستفهام في قوله : (هل في ذلك قسم) . لا يصلح جوابا للقسم . والذى يدل على الجواب هو قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بعاد)^(٢) فتقدير الجواب المحذوف حينئذ : لتعاسين ولينزلن بكم ما نزل بأسلافكم .

٢ - المضمرة : ما دل عليه مضمون الكلام نحو قوله تعالى : (لتبطلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أذى كثيراً ...)^(٣) . فلفظ القسم وأداته غير موجودين في الكلام . ولكن علماء التفسير واللغة يقدرُونَ في الكلام قسماً مضمراً ويقولون : والله لتبطلون ، ويجعلون نون التوكيد قرينة على ذلك .

وهذا النوع قليل في القرآن الكريم والاول هو الغالب والمكثير كما ذكرنا . ومن هذا النوع الثانى قوله تعالى : (ولقد آتيناك سبعاً من المثانى والقرآن العظيم)^(٤) .

وفوله : (ولقد علم أنك يضيق صدرك بما يقولون)^(٥) وغير ذلك .

مشكلات القسم :

سبق أن ذكرنا أن الله سبحانه وتعالى قد أقسم بنفسه في القرآن في سبعة

(١) الحجر (١ - ٧)

(٢) الفجر (٦)

(٣) آل عمران (١٨٦)

(٤) الحجر (٨٧)

(٥) الحجر (٩٧)

مواضع وجميع الأقسام في فهم هذه المواضع بمخلوقاته سبحانه . وقد يشكل هذا على البعض فيقول : كيف يقسم بالخلق ، وقد ورد النهي عن القسم بغير الله ؟ رفي الإجابة عن هذا يقول السيوطي :

قلنا أوجب منه بأوجه :

إحداها : أنه على حسب مضاف أى ورب اثنين ورب الشمس وكذا الباقي .

الثاني : أن العرب كانت تعظم هذه الأشياء وتقسم بها فنزل القرآن على ما يعرفونه .

الثالث : أن الأقسام إنما تكون بما يعظمه المقسم أو يحمله وهو فوقه والله تعالى ليس شيء فوقه فأقسم تارة بنفسه وتارة بمصنوعاته لأنها تدل على باري وصانع .

وقال ابن أبي الأصبح في أمرار الفواتح : القسم بالمصنوعات يستلزم القسم بالصانع لأن ذكر المفعول يستلزم ذكر الفاعل ، إذ يستحيل وجود مفعول بغير فاعل .

وأخرج ابن أبي حاتم عن الحسن قال : إن الله يقسم بما شاء من خلقه وليس لأحد أن يقسم إلا بالله . وقال العلماء : أقسم الله تعالى بالنبي صلى الله عليه وسلم في قوله : لعمرك ... ، لتعرف الناس عظيمته عند الله ومكانته لديه . أخرج ابن مردويه عن ابن عباس قال : ما خلق الله ولا ذراً ولا براً نفساً أكرم عليه من محمد صلى الله عليه وسلم وما سمعت الله أسماً بحياة أحد .

غيره قال (لعمرك إنهم لني سكرتهم يعمهون) ^(١) . وقال أبو القاسم القشيري
القسم بالشئ. لا يخرج عن وجهين إما الفضيلة أو المنفعة ، فالفضيلة . كقوله :
(رطور سبئين وهذا البلد الأمين) ^(٢) . والمنفعة نحو : التين والزيتون ،
وقال غيره : أقسم الله تعالى بثلاثة أشياء ، بذاته كالآيات السابقة . وبفعله
نحو : (والسماء وما بناها والأرض وما طحاها ونفس وما سواها) ^(٣)
وبمفعوله والنجم إذا هوى ، ، والسطور وكتاب مسطور ، اه .

ليس على ورود القسم في القرآن إشكال لأنه أسلوب من أساليب تقوية
السلام وتأكيده عند العرب وقد جرى القرآن على سننهم في هذا ، كما
لا يوجد أشكال في المقسم عليه لأنه لا يبدو أن يكون من أصول الإيمان
التي يجب على الخلق معرفتها فهو تارة يكون على التوحيد كما في أول سورة
الصافات ، وتارة على حقبة القرآن كما في قوله (فلا أقسم بمواقع النجوم ..
إنه لقرآن كريم) .

وكما في أول سورة الزخرف والدخان . وتارة على أن محمداً رسول الله
كما في أول سورة يس . وتارة على نفي صفة ذميمة عن الرسول كما في أول
سورة النجم ، ن والقلم ، وتارة يكون على الجزاء والوعد والوعيد كما في أول
سورة الذاريات والطور والمرسلات . وهكذا .

الإشكال فقط هو في المقسم به كيف يكون غير الله تعالى ؟ وقد رأينا
الإجابات التي ساقها السيوطي على ذلك . ولمسنا أن الغرض من القسم تعظيم
المقسم به غالباً .

(٢) التين (٢ - ٣)

(١) الحجر (٧٢)

(٣) الشمس (٥ - ٧) .

ولله أن يعظم ما شاء من خلقه ومن شاء فجميع خلقه في الدلالة على
إحكام الصنع وإبداعه سواء ، وفي الدلالة على عظمة خالقه ، ولا يتوهم من
إقسام الله بخلق غير هذا .

أما نحن فيتوهم منا تعظيم غير الله تعالى ولهذا نهينا عن القسم بغيره .

ولا يتبقى من الإشكال إلا ما ورد في الصحيح من أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لأحد الصحابة « وأبيك » ، والإجابة عن هذا أنه لتقوية
الكلام فقط ولم يقصد منه تعظيم أبي الصحابي . فاجاء على هذا النحو من
أحد الناس ولم يقصد منه تعظيم غير الله تعالى لا يكون مرتكباً لكفر
ويؤيده ما ورد في صحيح البخاري من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« من حلف باللات والعزى فلا يقل لا إله إلا الله . ولم يلبسه إلى الكفر ،^(١) »

أما ما قيل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك للصحابي قبل النبي
فغير قوي إذ لم يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم تعظيم غير الله في جاهلية
أو إسلام .

وما أشكل على بعض الناس من أمر القسم ما رأوه من تصدره أحياناً
بحرف النفي الذي يورم أن المراد نفي القسم مع أن المراد الحقيقي هو القسم
كقوله تعالى : (لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس الوامة)^(٢) ،
(فلا أقسم بما تبصرون ..)^(٣) ، (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما
شجر بينهم)^(٤) (فلا أقسم بمواقع النجوم ..)^(٥) ونحو ذلك من الآيات .

(١) البخاري (١٦٦/٨) باب من حلف بملة سوى الاسلام .

(٢) الحاقه (٣٨)

(٣) القيامة (٢-١)

(٤) الواقعة (٧٥)

(٥) الذماء (٦٥)

وفي الإجابة عن ذلك يقال :

١ - إن حرف النفي رائد والتقدير : أقسم بيوم القيامة ، أقسم بما تبصرون ، فوربك لا يؤمنون ، وهكذا في البواقي التي من هذا القبيل .

٢ - أنها نفى المحذوف يقتضى المقام نفيه ورده والتقدير : ليس الأمر كما يزعمون في أمر البعث أقسم بيوم القيامة . لاشبهة في أن القرآن حق أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه لقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين ، لا إيمان لمن لم يرض بحكمك وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم . . .

٣ - أنها انفس الحاجة إلى القسم حقيقة ، وقد يحىء الكلام على هذا النحو لادعاء أن الأمر المراد إثباته ليس في حاجة إلى قسم لعدة ثبوتة ووضوح أمره كما يقول الرجل لصاحبه أنا لا أحلف لك على كذا . يقصد أنه لظهور أمره ووضوحه ليس في حاجة إلى قسم .

ومن نفى الحاجة إلى القسم بأن التأكيد والتقرير - الذي هو الغرض من القسم لأنه يجعل المقام في غنى بالثقة واليقين عن الأقسام .

وأولى الإجابات بالقبول القول الثالث إذ أن القول بزيادتها فيه أنها تزداد تأكيد النفي في الأساليب العربية . والأساليب القرآنية التي وردت فيها هنا يراد منها إثبات شيء معين بالقسم وتأكيد هذا الشيء . فكيف يؤكد الشيء بتأكيد نفيه ؟

وكذلك لا ينبغي القول بأنها تقي الحذف بقضية المقام . لأن ذلك
يفتضى القراءة على وجوب الفصل بين د لا ، و د أنس ، لكمال الانقطاع
بين الجملتين .

وكل القراءات على الوصل (١) .

من إعجاز القرآن الكريم

تجهيد :

معنى المعجزة :

المعجزة : هي الأمر الخارق للعادة المقترن بالتحدي ، السالم عن المعارضة الدال على صدق مدعى النبوة لتكوف إلزاما للمعاندین المكابرين وتثبيتا لقلوب أهل ملته الملبين لدعوته ، والمصدقين لنبوته فيزدادوا بذلك إيمانا مع إيمانهم وسميت معجزة لأن البشر يعجزون عن الإتيان بمثلها .

شروط المعجزة :

الشرط الأول : أن تكون بما لا يقدر عليها إلا الله سبحانه ، وإنما وجب حصول هذا الشرط للمعجزة لأنه لو أتى آت في زمان يصح فيه مجيء الرسل وادعى الرسالة وجعل معجزته أن يتحرك ويسكن ويقوم ويقعد لم يكن هذا الذي ادعاه معجزة له ، ولا دالا على صدقه لقدرته الخلق على مثله ، وإنما يجب أن تكون المعجزات كخلق البحر، وإنشقاق القمر وما شاكلها بما لا يقدر عليها البشر .

الشرط الثاني : هو أن تخرق العادة ، وإنما وجب اشتراط ذلك لأنه لو قال المدعى للرسالة : آتني مجيء الليل بعد النهار وطلوع الشمس من مشرقها لم يكن فيما ادعاه معجزة ، لأن هذه الأفعال وإن كان لا يقدر عليها إلا الله ، فلم تفعل من أجله ، وقد كانت قبل دعواه على ما هي عليه في حين دعواه ، ودعواه في دلالتها على نبوته كدهوى غيره ، فبان أنه لا وجه له يدل على

صدقه ، والذي يستشهد بالرسول عليه الصلاة والسلام له وجه يدل على صدقه ، وذلك أن يقول : الدليل على صدق أن يحرق الله المادة من أجل دعوى عليه الرسالة ، فيقلب هذه العصا ثعبانا ، ويفتح الحجر وتخرج من وسطه ناقة ، أو يدع الماء من بين أصابعه كما يليقه من العين ، أو ما سوى ذلك من الآيات الخارقة للعادات ، التي يفرد بها حساب الأرض والسموات ، فتقوم له هذه العلامات مقام قول الرب سبحانه ، لو أسمعنا كلامه العزيز ، وقال اصدق ، أنا بمشئ .

ومثال هذه المسألة - وقه ورسوله المثل الأعلى - ما لو كانت جماعة بحضرة ملك من ملوك الأرض ، وقال أحدرجاله وهو يرى منه والملك يسمعه : الملك يأمركم أيها الجماعة بكذا وكذا ، ودليل ذلك أن الملك يصدقني بفعل من أفعاله وهو أن يخرج خاتمه من يده قاصدا بذلك تصديقي ، فإذا سمع الملك كلامه لهم وداعوه فيهم ، ثم عمل ما استشهد به على صدقه ، قام ذلك مقام قوله أو قال : صدق فيما ادعاه على . فكذلك إذا عمل الله عملا لا يقدر عليه إلا هو وخرق به المادة على يد الرسول ، قام ذلك الفعل مقام كلامه تعالى لو أسمعناه وقال : صدق هدى في دعوى الرسالة وأنا أرسلتكم إليكم فاسمعوا له وأطيعوا .

الشرط الثالث : هو أن يستشهد بها مدعى الرسالة على الله عز وجل ، فيقول : آتيني أن يقلب الله سبحانه هذا الماء دينا أو يحرك الأرض عندقولي لها : تنزلي ، فإذا فعل الله سبحانه ذلك حصل المتحدى به .

الشرط الرابع : هو أن تقع على وفق دعوى المتحدى بها المستشهد بكونها معجزة له ، وإنما وجب اشتراط هذا الشرط لأنه لو قال المدعى لرسالة

أتى نبوتى ودليل حجتى أن تنطق يدي أو هذه الدابة فتطقت يده أو الدابة بأن قالت : كذب وليس هو نبى ، فإن هذا الكلام الذى خلقه الله تعالى دال على كذب ذلك المدعى للرسالة ، لأن ما فعله الله لم يقع على وفق دعواه .

وكذلك ما يروى أن مسيلة الكذاب لعنه الله نفل فى بئر بكثرت ماؤها فغارت البئر وذهب ما كان فيها من الماء ، فافعل الله سبحانه من هذا ، كان من الآيات المكذبة لمن ظهرت على يديه ، لأنها وقعت على خلاف ما أراد المتبلى الكذاب .

الشرط الخامس : من شروط المعجزة ألا يأتى أحد بمثل ما أتى به المتحدى على وجه المعارضة ، فإن تم الأمر المتحدى به المستشهد به على النبوة على هذا الشرط مع الشروط المتقدمة ، فهى معجزة دالة على نبوة من ظهرت على يده ، فإن أقام الله تعالى من يعارضه حتى يأتى بمثل ما أتى به ويعمل مثل ما عمل بطل كونه نبياً ، وخرج عن كونه معجزاً ولم يدل على صدقه ، ولهذا قال المولى سبحانه : (فليأتوا بحديث مثله إن كانوا صادقين)^(١) وقال : (أم يقولون افتراء قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات)^(٢) كأنه يقول : إن ادعيت أن هذا القرآن من نظم محمد صلى الله عليه وسلم وعمله فاعملوا عشر سور من جنس نظمه ، فإذا عجزتم بأسركم عن ذلك فاعملوا أنه ليس من نظمه ولا من عمله .

لا يقال : إن المعجزات المقيدة بالشروط الخمسة لا تظهر إلا على أيدى الصادقين . وهذا للمسيح الدجال فيما روئى عن نبيكم صلى الله عليه وسلم يظهر على يديه من الآيات العظام ، والأمور الجسام ، ما هو معروف مشهور

فإننا نقول : ذلك يدعى الرسالة ؛ وهذا يدعى الربوبية وبينهما من الفرقان ما بين البصرة والعميلين ، وقد قلم الدليل العقلي على أن بعثة بعض الخلق إلى بعض غير متعينة ولا مستحيلة ، فلم يعد أن يقيم اقتراحه على الأدلة على صدق مخلوق أنى عنه بالشرح والملة .

ودل على الأدلة العقلية أيضاً على أن المسيح الدجال فيه التصوير والتنوير من حال إلى حال ، وثبت أن هذه الصفات لا تليق إلا بالحدثات ، تعالى رب الهيات عن أن يشبه شيئاً أو يشبهه شيء ، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير .

واقعد اجتهدي العلماء من قديم الزمان بالتأليف في إيجاز القرآن الكريم ، ومن أشهر هذه المؤلفات .

١ - إيجاز القرآن لأبي عبيدة المتوفى عام ٢٠٧ هـ ولعل الذي دعاه إلى تأليفه هو الرد على بعض المعتزلة الذين ذهبوا إلى أن فصاحة القرآن الكريم غير معجزة بنفسها .

٢ - نظام القرآن لإمام العربية الجاحظ المتوفى عام ٢٥٥ هـ . وقد كشف فيه الجاحظ عن أسرار إيجاز القرآن الكريم بأسلوبه البليغ وببانه الفصيح المأثور .

٣ - إيجاز القرآن في نظم ونأليفه لأبي حيد الله محمد بن زيد الواسطي المتوفى عام ٣٠٦ هـ ، وقد شرحه عبد القاهر الجرجاني شرحاً كبيراً سماه المعتضد وشرحاً آخر أصغر منه .

٤ - نظم القرآن لابن الإخشيد ، وكذلك لابن أبي داود المتوفى

٥ - كتاب إعجاز القرآن للرمانى المتوفى عام ٣٨٣ هـ ، وكذلك الإمام الخطاى المتوفى عام ٣٨٨ هـ ، وكذلك للإمام القاضى أبى بكر محمد بن الطيب الباقلاى المتوفى عام ٤٠٣ هـ .

٦ - دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى المتوفى عام ٤٧١ هـ .

٧ - كما ألف فى الإعجاز نضر الدين الراذى المتوفى عام ٦٠٦ هـ ، وابن أبى الأصبع المتوفى عام ٦٥٤ هـ ، والإملىكانى المتوفى عام ٧٢٧ هـ ، والرافعى المتوفى عام ١٩٣٧ م .

ولقد شهد ببلغة القرآن الكريم وإعجازه أساطين البلاغة وعلماء البيان ، سواء منهم للصلون وغيرهم ، حتى قال الوليد بن المغيرة بعد أن سمع القرآن من الرسول : والله ما فيكم رجل أعلم بالشعر منى ولا برجزه ولا بأشعار الجن ، والله ما يشبه الذى نقول شيئاً من هذا ، والله إن لقوله الذى يقول حلالة ، وإن عليه لطلاوة ، وإنه لمثمر أعلاه مغدق أسفله ، وإنه ليعلو ولا يعلى عليه .

وعلى نهج الملاحظ سار عبد القاهر الجرجانى صاحب دلائل الإعجاز الذى دافع عن إعجاز القرآن الكريم ، ورجعه إلى خصائص النظم العربى ودقائمه ، وما تجدد بالقرآن من عظيم المزية ، وباهر الفضل والعجيب من الوصف حتى أجز الخلق قاطبة ، وحتى لم ير لسان ، ولم ين بيان ولم يساعد مكان ، وكما يقول عبد القاهر أيضاً : أهجرتهم مزايها ظهرت لهم فى نظمهم ، وخصائص صادفوها فى سياق لفظه ، وبدائع راعتهم من مبادئ آية ومقاطعها ، ومحارى ألفاظها ومواقعها فى مضرب كل مثل ومساق كل خبر ، وبهرم أنهم تأملوه سورة سورة ، وعشرا عشرا وآية آية ، فلم يجدوا فى الجميع

كلية ينبو مكانها بل وجد، الأساقا بهر العقول ، وأعجز الجمهور .

أما القاضي الباقلاني فقد أحصى جملة وجوه إعجاز القرآن في ثلاثة : ماف القرآن من الأخبار عن الغيب بما لا يقدر عليه البشر ، ولا سبيل لهم إليه ، وما فيه من أخبار الأمم القديمة ، مع أمية الرسول الظاهرة ، ونظم القرآن الكريم وجيب تأليفه ، وتناهي في البلاغة إلى الحد الذي يعلم عجز الخلق عنه ، وقد شرح الباقلاني وجوه الإعجاز في نظم القرآن الكريم : وتحدث عن التحدي والإعجاز وكل ما يتصل بهذا الباب ، في كتابه المشهور : إعجاز القرآن الكريم ، الذي قال فيه ابن العرب لم يصنف كتاب مثله .

وتحدث القاضي عياض في كتابه « الشفاء » عن إعجاز القرآن الكريم موجه إلى وجوه أربعة : أولها : حسن تأليفه واتّام كنه وفصاحته ، ووجوه إعجازه وبلاغته الحارقة ، وثانيها صورة نظمه المعجيب والأسلوب الغريب الخفاف لاساليب كلام العرب ومناهج نظمها ونشرها .

وثالثها : ما انطوى عليه من الأخبار بالمغيبات .

ورابعها : ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة ، والأمم البائدة ، والأشرايح الدائرة .

ومن العلماء من يذكر من وجوه الإعجاز ، جدة القرآن على التلاوة ، وجمعه لعلوم ومعارف لم يحيط بها أحد من علماء الأمم ، وما حواه من أخبار الأولى والآخرة ، ومشاكل بعض أجزائه بعضها ، وحسن اتئلاف أنوارها واتّام أقسامها وحسن التخلص من قصة إلى أخرى ، والخروج من باب إلى غيره . ومنهم من يرجع الإعجاز إلى خلو القرآن الكريم من التناقض واشتماله على المعاني الدقيقة . ومنهم من يقول : إن وجه الإعجاز

ما تضمنه القرآن من المزايا الظاهرة والبدائع الرائعة في الفوائح والمقاصد
والخواتيم في كل سورة وفي مبادئ الآيات وفواصلها .

وقد عرض السيوطي في كتابه « الإلتقان » لإعجاز القرآن الكريم ،
وذكر بعضاً من آراء العلماء فيه . ورجع الإمام الرازي الإعجاز إلى الفصاحة
وغرابة الأسلوب ، والسلامة من جميع العيوب . ورجعه الإمام الزمخشري
إلى تأليفه الخاص به . وقال ابن حازم في « منهاج البلاغة » : « وجه الإعجاز
في القرآن من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أعضائها في جميعه
استمراراً لا يوجد له فترة ، ولا يقدر عليه أحد من البشر » ، وقال الإمام
الخطابي : ذهب الأكثرون من علماء النظر إلى أن وجه الإعجاز في القرآن
من جهة البلاغة ، لكن صعب عليهم تفصيلها ، وصغوا فيه إلى حكم الدوق ،
ثم قال : « حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من
ألفاظه ، ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشد تلوئماً وتشاكلاً من نظمه ، وأما
معانيه فشكل ذي لب يشهد له بالتقدم في أبوابه ، والترقي إلى أهل درجاته .

إلى ما سوى ذلك من الآراء في إعجاز القرآن الكريم والتي تشبهت
كلها ثم تلاقت في موجة في بحر لجي راحر ، هودون القرآن الكريم في روعته
وجلاله ، ودون إعجازه العظيم في سره وسحره وعظمته . ولقد مضى القدماء
في بحثهم عن الإعجاز ، ثم لم يستطيعوا الوصول إلى غايات الإعجاز ، وأعاد
المحدثون الكلام فيه وإن كانوا لم يرجعوا بطلان ، فبعض جعل وجوه الإعجاز
في ما يشتمل عليه القرآن من قوة روحية خارقة ومن أحداث التاريخ المجبولة
ومن الأسلوب المنطقي والأسلوب العلمي وآخرون يردون الآراء القديمة
شارحين أو ناقدين .

وهذا كله على أي حال صور من ثقافات العلماء وعقلياتهم : وملسكانهم

وزعائهم في فهم أسرار بلاغة القرآن الكريم وإعجازه. ونحن نعود بالقارىء إلى فطرته الأدبية وحدها ، فنطالها بالفهم والنقد والحكم في قضية الإعجاز .

فقد نزل على محمد صلوات الله عليه كتاب من عند الله ، هو أعظم دستور عرف في شرايع الإنسانية وأروع كتاب ألهم في تاريخ البلاغة الأدبية ، ودعى العرب إلى الإيمان برسائله ، وهى فى ذلك يحتاج عليهم بالقرآن ، ويدعوهم صباح مساء إلى أن يعارضوه إن كان كاذبا ، بسورة واحدة ، وآيات يسيرة . وكلما ازداد تحديا لهم ازدادوا عجزاً وخرباً ، مع طول ما هم فى فن البيان ، ومع أنهم كانوا أكثر ما يكون خطيباً وشاعراً وبلغياً ، ثم مضت الأجيال ، والعلما والأدباء والبلغاء والنقاد والمؤلفون فى كل عصر يترفون بإعجازه ، ويقرون بقصورهم عن بلوغ منزلة فى البلاغة والفصاحة والبيان . ولا تزال الفطر الأدبية الخاصة تهز اختوار الإعجاب والإكبار ، كلما سمعت آية من آياته ، أو سورة من سورته . ولا تزال الموازنة بينه وبين ما سواه من الآثار الأدبية والدينية والعقلية مستحيلة ، بمنتهى ، أبعد ما بينه وبين سواه من الآثار كبعد ما بين السماء والأرض ، فهل ذلك إلا لأنه كتاب الله الحكيم ، ومعجزة محمد الباهرة ، ودليل على إعجازه وأنه من عند الله .

وبعد فإننا قبل أن نختم هذا البحث نقول : إن أظهر أسرار إعجاز القرآن الكريم يتجلى فيما يلى .

١ - بلاغة القرآن النادرة ، التى لا يحيط بها وصف ، ولا يستطيع أن يكشف خصائصها باحث ، ويكفيك أن علوم البلاغة والنقد والإعجاز قد وضعت للكشف عن مظاهر هذه البلاغة وأسرارها ثم هى للآن ، وبعد

مضى أكثر من عشرة قرون من الزمان ، لا تزال في أول الغاية ، على أن بلاغة القرآن أوسع مدى من البحث عن استعاراته وكناياته وتفسيراته وأمثاله ، وحكمته وإيجازه ومجازه ، فهي تشمل كل خصائص الفن الأدبي والبيان في القرآن الكريم .

٢ - روعة القرآن وجديته ، وأخذه بالآفة والاسماع والمظاهر والمواطف والنفوس .

٣ - عظمة تصويره للحياة الإنسانية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها وللنفس البشرية في سلمها وحربها ولطوها وجدها ، وأملها وألمها ، وكفرها وإيمانها ، والمثل العليا في الحياة الممثلة الكريمة التي يعمل لها الإنسان وتسهر لشاطئها الآمين الإنسانية .

٤ - سمو الروح في القرآن الكريم ، فهو ليس كتاب قصص أو تسليية أو أدب ، أو حكمة أو فلسفة أو تاريخ أو اجتماع . وإنما هو خلاصة لكل ما في الحياة من ثقافة وحقائق . ويريد على ذلك بأنه منهج كامل للحياة الروحية والاجتماعية والبشرية الكاملة الصحيحة السليمة ، وما أجددنا أن نقول : إنه كتاب الإنسانية كافة .

٥ - جلال أثره الأدبي في لغة العرب وأدبهم وفي حياتهم ، وفي حياة المسلمين والعالم .

٦ - خلوده على مر الأيام والامكنة والمصور ، وعجز الناس عن معارضته مع أنه تحدى ولا يزال يتحدى الناس كافة ، ومع ما يشتمل عليه تاريخ العالم من أفذاذ المفكرين والأدباء والبلغاء .

٧ بساطة أسلوب القرآن الكريم ووضوحه وجماله وقوته وجزالته وعذوبته .

٨ - ثمرات معانيه ، وسمو حكمه ، وجلال دعوته ، وصدق حجته ، وعمق منزهه ، وخطو تصويره .

٩ - والدليل الأخير على الإعجاز هو عظمة أفراضه ومقاصده ، ورفعة مراميه ومناحيه ، وهبقرية غاياته ورسائله ، وتوجيهه البشرية كافة إلى حياة جديدة فيها الأمل والسعادة ، والأمن والسلام ، والخير المطلق ، والإخاء والحق والعدالة ، والحرية والمساواة بين الناس ، وصدق الله العظيم حين يقول : (تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً)^(١).

ويمكن إجمال إعجاز القرآن الكريم فيما يأتي :

١ - فصاحة ألفاظه الجامعة لكل شرائطها .

٢ - بلاغته بالمعنى المشهور ، أى موافقة الكلام لمقتضى الحال ، ومناسبات المقام ، أو بلاغته الدوقية المعنوية .

٣ - مسحة البداوة ، أى عذوبة العبارات المثلثة لسداجة البداوة مع اشتغالها على بساطة الحضارة .

٤ - توفر المحاسن الطبيعية فوق المحاسن البدعية .

٥ - إيجاز بالغ حد الإعجاز بدون أن يحل بالمقصود .

(١) مفتتح سورة الفرقان . انظر : الإعلام ومبادئه الخالدة لفضيلة الإمام الشيخ محمد مأمون الفخاوى شيخ الأزهر السابق ، جمع وترتيب الدكتور : محمد عبد المنعم خفاجى ص ٩٣ - ١٠٠ .

- ٦ - إطناب غير ممل في مكرراته .
- ٧ - سمو المعنى وعلو المرمى في قصد السكال الأسمى .
- ٨ - طلاوة أساليبه الفطرية ومقاطعه المبهجة ، وأوزانه المتنوعة .
- ٩ - فواصله الحسنى وأسجاده الفطرية .
- ١٠ - أنباؤه الغيبية وأخباره عن كوامن الزمان وخفايا الأمور .
- ١١ - أسرار علمية لم تهتد العقول إليها بعد عصر القرآن إلا بمعونة الأدوات الدقيقة ، والآلات الرقيقة المستحدثة .
- ١٢ - فوامض أحوال المجتمع ، وآداب أخلاقية تهذب الأفراد ، وتصلح شئون العائلات .
- ١٣ - قوانين حكيمة في فقه تشريعى فوق ما فى التوراة والإنجيل وكتب الشرائع الأخرى .
- ١٤ - سلامته من التعارض والتناقض والاختلاف .
- ١٥ - خلوصه من تنافر الحروف وتناقى المقاصد .
- ١٦ - ظهوره على لسان بدوى أمى لم يعرف الدراسة ، ولا ألف محاضرة العلماء ، ولا جاب الممالك سائحا مستكملا .
- ١٧ - طراوته فى كل زمن وكونه غضا طريبا كلما تلى وأهنا تلى .
- ١٨ - اشتغاله على السهل الممتنع الذى يهدى فى الضمير ملاك الإيجاز والتفوق النهائى .
- ١٩ - قوة جوارته لتحمل الوجوه وتشابه المعانى .
- ٢٠ - قصصه الحلوة وكشفه التاريخية من حوادث القرون الخالية .

- ٢١ - أمثاله الحسنى التى تجعل المعقول محسوساً وتجعل الغائب عن
الذهن حاضراً لديه .
- ٢٢ - معارفه الإلهية كأحسن كتاب فى علم اللاهوت ، وكشف أسرار
عالم الملكوت ، وأوسع سفر من مراحل المبدأ والمعاد .
- ٢٣ - خطابه البديعة وطرق القناعه الفذة .
- ٢٤ - تهذيبه العسكرية ومناهجه فى سبيل الصلح وفتون الحرب .
- ٢٥ - سلامته من الحراقات والباطيل التى من شأنها إجهاد العلم عليها
كلما تكاملت أصوله وفروعه .
- ٢٦ - قوة الحجة وتفوق المنطق .
- ٢٧ - اشتغاله على الرموز فى فوائح السور ، ودهشة الفكر حولها
وحول غيرها .
- ٢٨ - جلوه الروحية الخلافة الألباب ، الساحرة للعقول ، الفتنة
للنفوس .
- ٢٩ - تضمنه لأسس ضرورية لإنسانية الحالة لكل زمان ومكان^(١)

الإعجاز القرآنى والحقائق العلمية

إن حقائق الكون ، وهى من خلق الله عز وجل ، لا تتعارض مع
القرآن الكريم ، إذ أن الكون من خلق الله ، والقرآن الكريم هو كلام الله
عز وجل الذى جاء لينظم علاقة الإنسان بخالقه وبالكون الذى يعيش فيه .

(١) رسالة القرآن للشيخ محمد المزالى ص ١٤٠ : ١٤٣ ط وزارة الأوقاف .

والناس أمام الالهة القرآن وعلاقته بالحقائق العلمية فريقان :

أحدهما : يحاول إخضاع الحقائق العلمية للقرآن الكريم .

والفريق الثاني ينسكرك ذلك ونحن نقول لهم : إن الذين منعوا مجانبين للصواب ، والذين قالوا مجانبين للصواب أيضاً ، لانتا قد قلنا أولاً : أن القرآن كلام الله ، والكون خلق الله ، وحقائق الكون الموجودة فيه والتي خلقها الله لا بد أن تتسجم مع كلام الله ، فلا يكون هناك تضارب ، فإن حصل ما ظاهره التضارب ، فإما أنك فهمت حقيقة قرآنية ، وهي ليست حقيقة قرآنية ، وليس هذا المراد من الحقيقة القرآنية ، وأما أنك أتيت بشيء ليس حقيقة علمية ، فقلت هو حقيقة علمية ، لكن إذا تأكدنا أن هذه حقيقة قرآنية - وهذا هو الفرق - وهذه حقيقة علمية فلا بد أن يلتقوا ، لأن قائل القرآن . هو خالق الكون . إلا أن الناس ، لا يقطنون إلى أهمية تحديد ما هو العلم ؟

لا يقال علم .. إلا إذا كانت قضية ، وأنت تجرم بها ، وهي واقعة ، وعليها دليل ، بغير ذلك لا يكون علم ، والعلم من أجل اكتشاف حقائق الكون مفهوم أنه يبدأ بالملاحظة ، ثم التجربة ثم النظرية ، ثم الحقيقة العلمية ، فلا يقال حقيقة علمية ، إلا في نهاية المطاف بأن تسلم ، وكل الجزئيات تنطبق على هذه الحقيقة ، ولا تشذ عنها حقيقة . فإذا جئت لتخضع القرآن للملاحظة علمية نقول لك هذا غلط ، لأنه من الجائز ألا تتجه الملاحظة بالتجربة ، وإذا جئت لتخضع القرآن لتجربة علمية ، نقول أيضاً هذا غلط ، لأنه من الجائز ألا تنفع التجربة إذا أردت أن تخضع القرآن النظرية ، نقول لك هذا غلط أيضاً لأن النظرية يمكن أن تخطئ . لكن إذا وصلت إلى حقيقة علمية ، نقول لك .. إن لم يكن في القرآن ما يؤيدها ، فليس فيه قطعاً ما يمارضها .

فإذا نظرت إلى الفلكيين ، والناس الذين يحسبون دورة الأرض ودورة الشمس والقمر و... و... إلى آخره ، ونجدهم يقولون مثلاً إن الساعة كذا في يوم كذا ، يحدث خسوف أو يحدث كسوف في منطقة كذا ، حتى نتابع هذا الذي قالوا ، ونجد الأمر كما حسبه وأكدوه ، فهذا دليل على أن المقدمات سليمة ، لو كانت المقدمات فيها خلطة واحدة لكانت النتائج تأتي مضطربة ، فلما كانت النتائج سليمة ، فذلك حقيقة علمية ، فثلاً لو قالوا إن الأرض كرة ، ودورتها حول نفسها تستغرق كذا ، ودورتها حول الشمس تستغرق كذا وحول القمر تستغرق كذا ، ففي الوقت الفلاني تكون الشمس إما بين الأرض والقمر ، فيحدث كذا ، أو القمر بين الشمس والأرض فيحدث كذا ما دامت هذه المقدمات النتائج تأتي طبق الأصل ، فلا بد أن يكون هذا الكلام مبنيًا على حقيقة علمية ، فلا نستطيع أن نجادل فيه ، لكن حين يأتي شخص ويقول لي .. إنهم قد وصلوا إلى القمر ، وربنا قد ذكرها في القرآن فأقول له كيف هذا؟ يقول ... قال : (يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السموات والأرض ، فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان)^(١).

وهذا هو سلطان العلم .. فأقول له ما دخل طالع القمر هذا بالسماء ؟ إن القمر ليس إلا ضاحية من ضواحي الأرض ، ما القمر بالنسبة للسماء ؟ أين بعد الشمس ؟

وإن القمر لا يبعد ثانيتين ضوئيتين ، أما الشمس فتباني دقائق ضوئية ، وهناك كواكب أخرى بيننا وبينها ألف سنة ضوئية ، وأخرى بيننا وبينها مليون سنة ضوئية ، فأين السماء وأقطار السماء من أين جاءت ؟ فأنت في

صاحبة الأرض في القمر ، ثم إذا كان سلطان العلم كما يقال فكيف يقول الله بعده : (يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران) (١) .

ما دام السلطان الذي جاء هو العلم ، وستنفذ فلماذا يقول (يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران) وهل أنا المتحدى فقط ، أم الجن أيضاً داخل في التحدى ، الجن لأنه يقول (يا معشر الجن والإنس) مخاطب الاثنين ، والجن بنص القرآن كانوا يقعدون من السماء مقاعد للسمع ، فهم واصلون إلى مدى بعيد ، ومع ذلك متحدين ، إذا لا يصح أن تقول أن القرآن أشار إلى ذلك إذن فامعنى : إلا بسلطان ، نقول : إلا بسلطان ، هذه آية افرض واحد - وهذا أيضاً أداء بيان - حتى لا يعمل مغفر في أى قضية من قضايا الدين ، وحتى لا تتعارض قضايا الدين ! لقد أسرى الله بجده من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، وخرج به إلى السماء ، فلو أن ، إلا بسلطان ، هذه لم تأت هنا لقال قائل : ولا ... محمد لم ليخرج به إلى السماء ... لماذا ، لأن الله يقول : يا معشر الجن والإنس ، إن استعظمتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا إلا تنفذون ، وقد تحدى ، لكن قول الله ... إلا بسلطان ، ... أى بسلطان منه . وهو الذى يخضع المومنين ، وهو الذى يخرج محمد من هذا النطاق إلى السماء ، فإذا ، إلا بسلطان . هذه آية حتى لا يكذب محمد في أنه صعد إلى السماء ... إن لم تكن هذه الآية فقد كان من الممكن أن يقول إنسان ، لا ، أ القرآن يمنع .

إذا فالذين يمنعون أن القرآن قد يلتقى ببعض الحقائق العلمية ، نقول

لهم . لا ، لكن حققوا أولاً أنها حقيقة علمية ، فإذا وصلت مسألة إلى مرتبة الحقيقة العلمية فالقرآن لا يعارضها ، بل يمكن أن يؤيدها .

والقرآن لم يجهل كتاب علم بمعنى أنه لم يأت ليعلمني الكيمياء ولا ليعلمني الجغرافيا ، إنما يمسى حقائق الوجود الموجودة بما يؤدي إلى مصداق قول الله :

(سنرىهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم) (١) .

ولا يمكن أن يرى آيات في الآفاق وفي أنفسنا ، إلا إذا اكتشفنا حقائق علمية ، ثم وجدنا قرآناً يؤيدها أى يبين على الحقيقة عل أنها حقيقة ، وهذا غير أن يعلمنا ، لتطبيعها نشاط ذهنى لكن إذا وصلت إلها تجمد القرآن إما أن يؤيدها أولاً يعلوها ، وهذا ما يجب أن نلتفت إليه فى بحث القرآن من ناحية الحقائق العلمية (٢) .

(١) فصله (٥٢)

(٢) إعجاز القرآن لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى (١١٨ - ١٥٢)

بعض تعرف .

تجوید القرآن الکریم

10/12/27

تجويد القرآن الكريم

معنى التجويد :

التجويد في لغة العرب إحكام الشيء وإتقانه ، يقال : جود فلان الشيء وأجاده إذا أحكم صنعه وبلغ به الغاية في الإحسان والكمال .

وأما في اصطلاح علماء التجويد فهو عبارة عن العلم الذي يبحث في الكلمات القرآنية ، من حيث إعطاء الحروف حقها ومستحقها (١) .

قال الإمام ابن الجزري :

« التجويد » : مصدر من جود تجويداً ، والامم منه الجودة ضد الرداء يقال جود فلان في كذا إذا فعل ذلك جيداً ، فهو عندهم عبارة عن الإتيان بالقراءة بجودة الالفاظ ، برينة من الرداء في النطق ، ومعناه انتهاء الغاية في التصحيح ، وبلوغ النهاية في التحسين .

ولاشك أن الأئمة كأم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفها على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأنصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ، ولا العدول عنها إلى غيرها — والناس في ذلك بين محسن مأجور ، ومسيء آثم أو معذور . فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح ، العربي الفصيح وعُدل

(١) حق الحرف : مخرجه وصفاته التي لا تفارقه ، كالهيمس والجهر ، ومستحقه

صفاته العارضة ، التي يوصف بها أحياناً كالنفخيم والترقيق .

إلى اللفظ الفاسد المعجم ، استغناء بنفسه واستعداد برأيه وحده ، وانكالا
على ما ألف من حفظه ، واستكبارا عن الرجوع إلى عالم يفقه على صحيح
لفظه فإنه مقصر بلا شك وآثم بلا ريب ، وغاش بلا مرية .

فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة لله ولكتابه
ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم .

أما من كان لا يطاوعه لسانه أولا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه فإن
الله لا يكلف نفسا إلا وسعها ، ولهذا أجمع من نعلمه من العلماء على أنه لا تصح
صلاة قارىء خلف أى وهو من لا يحسن القراءة ، وهذا العلماء القراءة بغير
تجويد لحنا ، وهذا القارىء بها لحناً .

فالتجويد هو حلية التلاوة وزينة القراءة ، وهو إعطاء الحروف حقوقها ،
وترتيبها مراتبها ، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله ، وإلحاقه بنظيره ، وتصحيح
لفظه ، وتلطيف النطق به على حال صفته ، وكال هيئته من غير إسراف ولا
تمسف ، ولا إفراط ولا تكلف ، وإلى ذلك أشار النبي صلى الله عليه وسلم
بقوله : من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد ،
يعنى عبد الله بن مسعود ، وكان رضى الله عنه قد أعطى خطأ عظيما في تجويد
القرآن وتحقيقه وترتيبه ، كما أنزله الله تعالى ، وناهيك برجل أحب النبي صلى
الله عليه وسلم أن يسمع القرآن منه ، ولما قرأ أبكى رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما ثبت في الصحيحين ، وروينا بسند صحيح عن أبي عثمان الهندي قال
صلى بنا ابن مسعود المغرب بقل هو الله أحد ، وواحه لوددت أنه قرأ بسورة
البقرة من حسن صوته وترتيبه .

قلت : وهذه سنة الله تبارك وتعالى فيمن يقرأ القرآن مجوداً مصححاً كما
أنزل ، تلتذ الأسماح بتلاوته ، وتخضع القلوب عند قراءته حتى يكاد يسلب
العقول ويأخذ بالآلالباب ، سر من أسرار الله تعالى يودعه من يشاء من خلقه ،
واقعد أركاننا من شيوخنا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان إلا
أنه كان جيد الأداء ، قيباً باللفظ ، فكان إذا قرأ طرب السامع ، وأخذ من
القلوب بالجماع ، وكان الخلق يزدحمون عليه ويجمعون على الاستماع إليه أمم
من الخواصر والعوام ، يشترك في ذلك من يعرف العربي ومن لا يعرفه من
سائر الأنام ، مع تركهم جماعات من ذوى الأصوات الحسان ، عارفين
بالمقامات والألحان ، لخروجهن عن التجويد والإتقان .

وأخبرني جماعة من شيوخى وغيرهم أخباراً بلغت التواتر عن شيوخهم
الإمام تقي الدين محمد بن أحمد الصائغ المصرى رحمه الله تعالى ، وكان أستاذاً
في التجويد أنه قرأ يوماً في صلاة الصبح د وتفقد الطير فقال مالى لا أرى
الهدمد ، وكرر هذه الآية فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى
أكملها فنظروا إليه فإذا هو همدد ، وبلغنا عن الأستاذ الإمام سبط الخياط
أنه قد أعطى من ذلك حظاً عظيماً : وأنه أسلم جماعة من اليهود والنصارى
من سماع قراءته .

ولا أعلم سبباً لبلوغ نهاية الإتقان والتجويد ، ووصول غاية التصحيح
والتدديد مثل رياضة الأسن ، والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن ،
وأنت ترى تجويد حروف الكتابة كيف يبلغ الكاتب بها بالرياضة وتوقيف
الأستاذ ، والله هو الحافظ أبى عمر والدانى رحمه الله تعالى حيث يقول :
ليس بين التجويد وتركه إلا رياضة لمن تدبره بنفسه ، فلقد صدق أبو عمرو
وبصر ، وأوجز في القول وما قصر .

فليس التجويد بتمضيغ اللسان ، ولا بتقدير الفم ، ولا بتعويج الفك
ولا بترعيد الصوت ، ولا بتمطيط اللسان ، ولا بتقطيع المد ، ولا بتطنين
الغنائم ، ولا بمصرمة الراءات ، قراءة تنفر منها الطباع ، وتميها القلوب
والأسماع ، بل القراءة السهلة المذبة ، الحلوة اللطيفة ، التي لا مضغ فيها ولا
لوك ، لا تمسف ، لا تكلف ، ولا تصنع ولا تنطع ولا تخرج عن طبع
العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والآداء .

ثم قال : أول ما يجب على مرید إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل
حرف من مخرجه المختص به تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه ، وتوفية كل
حرف صفته المختصة به توفية تخرجه عن مجانسه ، يعمل لسانه وفه بالرياضة
في ذلك إعمالاً بحيث يصير ذلك له طبيعاً وسليقة .

ثم قال : فإذا أحكم القارىء النطق بكل حرف على حدته موفياً حقه
فليعمل نفسه بأحكامه حالة التركيب لأنه يندفع عن التركيب ما لم يكن حالة
الأفراد ، وذلك ظاهر فكم من قارىء يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها
مركبة بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارب وقوى وضعيف ، ومفخم
ومراق ، فيجذب القوى الضعيف ، ويقالب المفخم المراق ، فيصعب على
اللسان النطق بذلك على حقه إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب ، فن
أحكم صحة اللفظ حالة التركيب فقد حصلت له حقيقة التجويد بالإتقان
والتدريب (١) .

وجوب تهويد القرآن وترتيبه :

والتهويد واجب على كل من يريد أن يقرأ شيئاً من القرآن الكريم ،
يثاب القارئ على فعله ويعاقب على تركه ، لأنه هكذا نزل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم مجزئاً مرتلاً ، ووصل إلينا كذلك ، نقلاً عن الصحابة
والتابعين ، وتابعهم إلى يومنا هذا ، لأن الأمة الإسلامية كما أنها متعبدة بفهم
معاني القرآن وإقامة حدوده ، فهم أيضاً متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة
حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية العربية التي
لا تهوون مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها .

الأدلة على وجوب تهويد القرآن الكريم :

أولاً : من القرآن الكريم :

قال الله تعالى : (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة
كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً)^(١) .

فقد بين سبحانه وتعالى أن من حكمة تنزيل القرآن منجماً هي ترتيل
القرآن وتهويده ، وهذا يدل على وجوب ترتيل القرآن والنطق به كما أنزله
نطقاً ورجلاً .

وقال تعالى : (ورتل القرآن ترتيلاً)^(٢) .

فإن المراد بالترتيل تهويد الحروف ، وإتقان النطق بالكلمات ، فقد

سئل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن الترتيل في هذه الآية فقال: الترتيل: تجويد الحروف ، ومعرفة الوقوف . وقال بعض المفسرين : إيت بالقرآن في تودة وطمانينة ونفير ، وتذليل اللسان على النطق بالحروف والكلمات متقنة مجودة بقصر ما يجب قصره ، ومد ما يجب مده ، وتضخيم ما يتعين تضخيمه ، وترقيق ما يتعين ترقيقه ، وإدغام ما يجب إدغامه ، وإخفاء ما يلزم إخفاؤه إلى غير ذلك من الأحكام .

وقوله تعالى : (ورتل) أمر ، وهو هنا للوجوب لأن الأصل في الأمر أن يكون للوجوب إلا إذا وجدت قرينة تصرفه عن الوجوب إلى غيره من الندب أو الإباحة أو الإوشاد أو التهديد إلى غير ذلك فيحمل على ذلك لتدل عليه القرينة ، ولم توجد قرينة هنا تصرفه عن الوجوب إلى غيره ليقى على الأصل وهو الوجوب .

ثانياً : من السنة :

قوله صلى الله عليه وسلم : « اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها وإياكم ولحون أهل الفسق والكبائر فإنه سيحىء أقوام من بعدى يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة قلوبهم وقلوب من يسحبهم شأنهم » (١) .

والمراد بالفراة بلحون العرب القراءة التي تأتي حسب سجية الإنسان وطبيعته من غير تصنع ولا تعمل ، ولا قصد إلى الانغماس المستحدثة والألحان التي تذهب بروحة القرآن وجلاله .

(١) رواه الإمام مالك والقسائي والبيهقي والطبراني .

والمراد يلحون أهل الفسق والكبائر القراءة التي تراعى فيها النغمات الموسيقية والتطريب والتلحين . وإنما حذر النبي صلى الله عليه وسلم من هذه القراءة لأن الشأن فيها أنها تكون ذريعة إلى التلاعب بكتاب الله تعالى بالزيادة فيه أو النقص منه ، إما بتطويل المد فوق المقدار المقرر له أو تقصيره عن المقدار المذكور ، أو بالمبالغة في الفن ، أو النقص فيه ، أو بتوليد ألف من الفتحة وياء من الكسرة ، وواو من الضمة ، إلى غير ذلك مما يترتب على القراءة بالانغام والألحان الموسيقية من انحراف عن الجادة في القراءة ، وبعد عن الصواب في التلاوة .

ومن أجل ذلك كانت القراءة بهذه الألحان مذمومة ومحرمة شرعا .

فإن قرأ القارئ بهذه الانغام الموسيقية ولكن تحرى الدقة في إنقاف الحروف ، وتجويد الكلمات ، وتحسين الأداء ، ومراعاة حسن الوقف والابتداء ، ولم ينحرف يمتة أو يسره عن القواعد التي وضعها علماء القراءة فلا بأس بها .

ثالثاً : الإجماع :

وأما الإجماع فقد أجمعت الأمة من عهد نزول القرآن إلى وقتنا هذا على وجوب قراءة القرآن قراءة بحجوة سليمة من التحريف والتصحيف ، بريئة من الزيادة والنقص ، مراعى فيها ما يجب مراعاته في القراءة من القواعد والأحكام ، لا خلاف بين المسلمين في كل عصر^(١) . من كل ما تقدم يستفاد أن تجويد القرآن الكريم وإخراج كل حرف من مخرجه وإعطائه حقه ومستحقه أمر لازم لا بد منه ، ولذلك يقول الإمام الجزري :

(١) نهاية القول المفيد ص ٩

والأخذ بالتجويد حتم لازم من لم يجود القرآن آثم
لأنه به الإله أنزلا وهكذا منه إلينا وصلا
وهو إعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها
مكتملا من غير ما تكلف باللفظ في النطق بلا تعسف

كيف نتعلم التجويد :

التجويد له قواعد وأحكام ذكرها العلماء في الكتب الخاصة به ، فن
حيث الإحاطة والإلمام بها يجب على قارئ القرآن أن يراجع أى كتاب
من هذه الكتب .

وأما التجويد العمل وهو تطبيق هذه الأحكام على ألفاظ القرآن الكريم
فلا يمكن أن تؤخذ من المصحف ، ولا من الكتب ، وإنما تؤخذ بالتلقى عن
الشيوخ المتخصصين في ذلك ، لأن هناك أحكاما لا يمكن أن تعرف إلا
بالتلقى مثل الروم ، والاختلاس ، والإشمام ، والإخفاء ، والإدغام ،
والسبيل ، والمد ، والتقليل ، والإهالة وغير ذلك من الأحكام الدقيقة .

والأخذ من الشيوخ طريقتان :

الاولى : أن يستمع التلاميذ من لفظ الشيخ بأن يقرأ الشيخ أمام التلاميذ
وهو يسمع وهذه طريقة المتقدمين .

الثانية : أن يقرأ التلميذ بين يدي الشيخ وهو يسمع . وهذه طريقة
التأخرين .

والأفضل الجمع بين الطريقتين ، فإن لم يتسع الوقت لهما ، أو كان هناك

مانع من الجمع بينهما فليقتصر على الثانية، لأنها أعظم أثراً وأجل فائدة في تقويم لسان الطالب وتمرينه على القراءة السليمة من الأولى^(١).

من أحكام التجويد

١ — الاستعاذة : مصدر استعاذ أى طلب العوذ والعياذ ويقال لها التعوذ وهو مصدر تعوذ بمعنى فعل العوذ — ومعنى العوذ والعياذ في اللغة اللجأ والامتناع والاعتصام . فإذا قال القارئ : أعوذ بالله فكذا قال الجأ واعتصم وأحصن بالله — ثم صار كل من التعوذ والاستعاذة حقيقة عرفية عند القراء في قول القارئ : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . أو غيره من الالفاظ الواردة . فإذا قيل لك تعوذ أو استعذ فالمراد قل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

والتعوذ ليس من القرآن بالإجماع . ولفظه لفظ الخبر . ومعناه الإنشاء . أى اللهم أعزنى من الشيطان الرجيم^(٢) .

المبحث الأول : في حكمها

اتفق العلماء على أن الاستعاذة مطلوبة من مرید القراءة واختلفوا بعد ذلك في هذا الطلب هل هو على سبيل الوجوب أو على سبيل الندب .

فذهب جمهور العلماء وأهل الأداء إلى أنه على سبيل الندب وقالوا : إن الاستعاذة مندوبة عند إرادة القراءة ، وحلوا الأمر في قوله تعالى (فإذا

(١) أحكام قراءة القرآن الكريم للشيخ محمود المصري ص ١٩ .

(٢) الاضاعة في أصول القراءة للشيخ الضباع ص ٦ .

فأرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (على سبيل الندب، فلوترجها القارى، لا يكون آثماً .

وذهب بعض العلماء إلى أنه على سبيل الوجوب .

وقالوا: إن الاستعاذة واجبة عند إرادة القراءة، وحملوا الأمر في الآية السابقة على الوجوب .

وقال ابن سيرين: وهو من القائلين بالوجوب لو أتى القارى بها مرة واحدة في حياته كفاه ذلك في إسقاط الوجوب عنه .

وعلى مذهب القائلين بالوجوب لو تركها القارى، يكون آثماً .

المبحث الثاني: في صيغتها .

المختار لجميع القراء في صيغتها: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لأنها الصيغة الواردة في سورة النحل، ولا خلاف بينهم في جواز غير هذه الصيغة من الصيغ الواردة عن أهل الأداء سواء نقصت عن هذه الصيغة نحو: أعوذ بالله من الشيطان، أم زادت نحو: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، إلى غير ذلك من الصيغ الواردة عن أئمة القراءة .

المبحث الثالث: في كيفيةها

روى عن نافع أنه كان يخفى الاستعاذة في جميع القرآن الكريم، وروى مثل هذا عن حمزة أيضاً، وروى عن خلف عن حمزة أنه كان يجر بها أول الفاتحة خاصة ويخفيها بعد ذلك في جميع القرآن، وروى عن خلاد أنه كان يجر الجهر والإخفاء جميعاً ولا ينكر على من جهر ولا على من أخفى .

مواضع الاخفاء أربعة :

الاول : إذا كان القارئ يقرأ سرّاً سواء أ كان منفرداً أم في مجلس ،

الثاني : إذا كان خالياً وحده سواء أقرأ سرّاً أم جهراً .

الثالث : إذا كان في الصلاة سواء أ كانت الصلاة سرية أم جهرية .

الرابع : إذا كان يقرأ مع جماعة يتدارسون القرآن كأن يكون في مقراءة ولم يكن هو المبتدئ . بالقراءة .

وما عدا ذلك يستحب فيه الجهر بها .

تتمة : إذا كان القارئ مبتدئاً بأول سورة سوى « براءة » ، فعين عليه الإتيان بالبسملة كما سيأتي :

وحينئذ يجوز له بالنسبة للوقف على الاستعاذة ، أو وصلها بالبسملة أربعة أوجه :

الاول : الوقف على الاستعاذة والبسملة ، ويسمى قطع الجميع .

الثاني : الوقف على الاستعاذة ووصل البسملة بأول السورة ويسمى قطع الاول ووصل الثاني بالثالث .

الثالث : وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف عليها ، ويسمى وصل الاول والثاني وقطع الثالث .

الرابع : وصل الاستعاذة بالبسملة مع وصل البسملة بأول السورة ، ويسمى وصل الجميع .

أما إذا نـ مبتدأ بأول سورة ، راءة ، فيجوز له وجهان :

الأول : الوقف على الاستعاذة ، والبـ ، بأول السورة بدون بسملة .

الثاني : وصل الاستعاذة بأول السورة بدون بسملة أيضاً .

قائمة : لو قطع القارئ قراءته لعذر طارئ قهرى كالعطاس أو التثنجح ، أو لكلام يتعلق بمصلحة القراءة لا يعيد الاستعاذة .

أما لو قطعها إرضاء عن القراءة ، أو لكلام لا تعلق له بالقراءة ولو رد السلام ، فإنه يستأنف الاستعاذة ^(١) .

٢ - البسملة :

البسملة : مصدر بـمـل إذا قال بـم الله أو إذا كتبها فهي بمعنى القول أو الكتابة . ثم صار حقيقة عرفية في نفس : بـم الله الرحمن الرحيم وهو المراد هنا - وبـمـل من باب النحت ، وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة بقصد إيجاز الكلام وهو غير قياس ومن المسموع منه : سمـل إذا قال : السلام عليكم . وحوـل إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله وهـلـل إذا قال : لا إله إلا الله . وحمـل إذا قال : الحمد لله . وحيـمـل إذا قال : حي على الصلاة حي على الفلاح ، وهو كثير ، ولكنهم مع كثرتهم يعدونه من العيوب .

قال بعضهم : إنه لغة مولدة .

وقال الماوردي : يقال لمن بـمـل مبـمـل وهي لغة مولدة .

والبسملة ليست من القرآن عند المالكية وآية من كل سورة عند الشافعية اتفاقاً عندم في أول الفاتحة وعلى الأصح في غيرها .

وآية من القرآن أنزلت لفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة على المراتضى عند الحنفية وهو المقهور عن الإمام أحمد .

والخلاف في غير البسملة التي في وسط سورة النمل أما هي فبعض آية منها بلا خلاف .

ووجه الخلاف بين القراء في إثبات للبسملة وحذفها أن القرآن نزل على سبعة أحرف ونزل مرات متكررة فنزلت البسملة في بعض الأحرف ولم تنزل في بعضها لإثباتها قطعي وحذفها قطعي وكل منهما متواتر وفي السبع - فمن قرأ بها فهي ثابتة في حرفه متواترة إليه ثم منه إلينا . ومن قرأ بحذفها لحذفها في حرفه متواتر إليه ثم منه إلينا ومن روى عنه إثباتها وحذفها فالأمران تواترا عنده كل بأسانيد متواترة - وهذا يجمع بين الأحاديث الواردة في إثباتها والأحاديث الواردة في حذفها - وبه كما قال بعض العلماء قد يرتفع الخلاف بين أئمة الفروع ويرجع النظر إلى كل قارىء من القراء بانفراده . فمن تواترت في حرفه تجب على كل قارىء بذلك الحرف وتلك القراءة في الصلاة بها رتبيل وتركها إما كان . وإلا فلا . ولا ينظر إلى كونه شافعيًا أو مالكيًا أو غيرهما^(١) .

ولا خلاف بين العلماء أنها بعض آية من النمل ، كما أنه لا خلاف بين

(١) الإضاءة في بيان أصول القراءة للشيخ الضباع ص ١٠ - ١١
(٢٢ - مع القرآن)

القراء في إثباتها أول سورة الفاتحة ، سواء وصلت بالناس أو ابتدئ بها ،
لأنهم وإن وصلت لفظاً فهي مبتدأ بها حكماً .

وقد أجمع القراء السبعة أيضاً على الإتيان بها عند الابتداء بأول كل سورة
سوى سورة براءة ، وذلك لكتابتها في المصحف .
وقد اختلف في حكم الإتيان بالبسملة في سورة براءة .

فذهب ابن حجر ، والخطيب إلى أن البسملة تحرم في أولها ، وذلك
لعدم كتابتها في المصحف لأنها نزلت بالسيف ، وتكره في أثنائها .
وذهب الرملي ومشايعه إلى أنها تكره في أولها وتسن في أثنائها .

٣ - أحكام النون الساكنة والتنوين :

تعريف النون الساكنة :

النون الساكنة أى الخالية من الحركة هى النون الثابتة فى اللفظ والخط
والوصل والوقف ، وتكون فى الأسماء والأفعال والحروف ، وتكون
متوسطة ومتطرفة .

تعريف التنوين :

التنوين لغة التصويب : واصطلاحاً نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم
لفظاً ، وتفارقه خطأ ووقفاً .

الفرق بين النون الساكنة والتنوين :

والفرق بين النون الساكنة والتنوين مكون من خمسة أمور تظهر بتأمل
التعريفين السابقين ، وهى :

(١) النون الساكنة حرف أصل من حروف الهجاء ، والتنوين زائد .

(٢) النون الساكنة ثابتة لفظاً وخطاً ، والتنوين ثابت في اللفظ دون الخط .

(٣) النون الساكنة ثابتة وصلاً ووقفاً ، والتنوين ثابت في الوصل دون الوقف .

(٤) النون الساكنة تكون في الأسماء والأفعال والحروف ، والتنوين لا يكون إلا في الأسماء دون الأفعال والحروف . ويستثنى من ذلك نون التوكيد الخفيفة التي لم تقع إلا في موضعين في القرآن وهما (وليكونا من الصاغرين) بيوسف (انسفماً بالناصية) بالعلق . فإنها نون لاتصالها بالفعل ، لا تنوين وإن كانت غير ثابتة خطاً ووقفاً كالتنوين ، فهي إذاً نون ساكنة شبيهة بالتنوين .

(٥) النون الساكنة تكون متوسطة ، أى في وسط الكلمة ، ومتطرفة أى في آخرها . والتنوين لا يكون إلا متطرفاً أى في آخر الكلمة .

وللنون الساكنة والتنوين أربعة أحوال :

(١) الإظهار :

وهو في اللغة البيان ، وفي الاصطلاح : إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر . والمراد بالحرف المظهر هنا أى في الإظهار الحلقى النون الساكنة أو التنوين ، وفي الإظهار انطلق النون الساكنة فقط . وفي الإظهار الشفوي الميم الساكنة ، وفي الإظهار القمري لام التعريف أى لام ال .

وحروف الإظهار الحلقى ستة وهي :

الهمزة ، الهاء ، العين ، الحاء ، الغين ، الخاء .

فإذا وقع حرف من هذه الحروف بعد النون الساكنة ، سواء كان من كلمة أو من كلمتين أو بعد التنوين ولا يكون إلا من كلمتين وجب الإظهار ويسمى إظهاراً حلقياً نظراً لخروج هذه الأحرف الستة من الحلق .

أمثلة النون والتنوين :

(١) الهمزة : د ينثون . من ءا من . وكل ءا من .

(٢) الهاء : د الأنهار . من هاء . جرف هار .

(٣) العين : د أنعمت . من علم . حكيم عليم .

(٤) الحاء : د وتنحتون . من حكيم . نار حامية .

(٥) الغين : د فسيفسوزون . من غل . إله غيره .

(٦) الخاء : د والمنخفة . من خير . عليم خير .

(ب) الإدغام :

وهو عبارة عن النطق بالحرفين كالثاني مشدداً ، وحروف الإدغام مجموعة في كلمة د يرملون ، والإدغام على قسمين :

(١) إدغام بغنة وحروفه أربعة ، وهي مجموعة في كلمة د يلمو ، ويسمى هذا القسم إدغاماً ناقصاً لأنه ناقص التشديد ، ويستثنى من الإدغام النون الساكنة مع الواو أو الياء في كلمة واحدة مثل .

د الدنيا ، بنيانه ، صنوان ، فيجب إظهارها .

(٢) إدغام بغير غنة في اللام والراء ويسمى إدغاما كاملا التشديد، وعلامة الإدغام في المصحف ترك النون الساكنة بدون سكون وتتابع الفتحين ، أو السكونين ، أو الضميتين في التنوين المفتوح والمجرور والمضموم ، ووضع القعدة على حروف د ل ز ، في الإدغام كامل التشديد .

أمثلة الإدغام بغنة .

• من يقول ، يرق يعملون ، من ناصرين ، يومئذ ناهضة ، من مال ، من ولي ولا ، عذاب مهين ، .

أمثلة الإدغام بغير غنة .

• من لدنه ، هدى المتقين ، من ربهم ، ثمرة رزقا ، غفور رحيم ، .

(٣) الإقلاب :

وهو عبارة عن جعل حرف مكان حرف آخر ، ويكون عند الباء فيقلب التنوين والنون الساكنة ميما مخففة بغنة ، وعلامته في المصحف ترك النون الساكنة لعلامة السكون ، ووضع علامة م فوقها وفي التنوين وضع علامة م بدل الحركة الثانية للتنوين سواء في المفتوح أو المجرور أو المضموم .

أمثلة الإقلاب .

• ألبنهم ، من بعد ، عليهم بذات ، سميع بصير ، أنبورك ، عليهم بالظالمين ، آيات يهنات ، صم بكم عمى ، متاعا بالمعروف ، .

(د) الإخفاء الحقيقي :

وهو النطق بحرف بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد ،
وحروفة خمسة عشر مجموعة في أوائل كلمات البيت التالي .

سرف ذا ثناكم جاد شخص قد سما دم طيبا زد في تقى ضم ظالما

أمثلة الإخفاء الحقيقي :

ص : الأنصار . أن صدوكم . ربما صرصرنا .

ذ : أنذرهم . من ذهب . ظل ذى ثلاث شعب .

ث : والآننى بالآننى . من ثمرة . قولا ثقيلا .

ك : المنكر . من كتاب . كتاب كريم .

ج : أنهيتمنا . إن جعل . خلق جديد .

ش : أنشرنا . إن شاء الله . غفور شكور .

ق : انقلبوا . من قرار . سميع قريب .

س : الإنسان . من سوء . رجلا سلبا .

د : أندادا . من دابة . كأسا دهاقا .

ط : بقنطار من طين . صعيدا طيبا .

ز : نزيل الكتاب . من زوال . صعيدا زلقا .

ف : فافلق . من فضل الله . خالدا فيها .

ب : كنتم ومن تاب . جناح نجرى .

ض : منضود . ومن ضل . وكلا ضربنا .

ظ : ينظرون . من ظهير . ظلا ظليلا .

٤ - أحكام النون والميم المشددتين :

النون والميم المشددتان يجهب عنهما بمقدار حركتين .

والغنة عبارة عن صوت لديد مركب في جسم النون والميم ، يسمع له رنين في الحيشوم .

ومقدار الغنة حركتان ، وأمثله ذلك لا تخفى .

٥ - أحكام الميم الساكنة

إذا وقعت الميم الساكنة قبل حرف من حروف الهجاء فلها ثلاثة أحكام :

١ - الإخفاء الشفوي : وذلك إذا وقع بعدها الباء .

مثال ذلك : (هم به مؤمنون ، يعتصم بالله ، أنوهم بأسمائهم) والإخفاء هو النطق بحرف من الحيشوم بصفة بين لإظهار والإدغام عار عن التشديد ، وليحذر القارىء من إطباق الشفتين عن النطق بها حالة اخفائها ، وسمى شفياً أو شفوياً نسبة إلى الشفة ، وهي مخرج الميم ، وعلامته في المصحف ترك الميم بدون علامة السكون .

٢ - الإدغام :

ويسمى إدغام مثلين صغير ، وذلك إذا وقع بعدها ميم مثلها مثال ذلك : (ولكم ما كسبتم ، هم مؤمنون) .

٣ - الإظهار الشفوي .

وذلك عند باقى الحروف ، ما عدا الباء والميم .

وأمثلة ذلك : (أم أنا ، يمقرون ، كأمثل ، أمطرنا ، أم جعلوا ، أم يقولون)
وباق الأمثلة لا تحفى .

ويجب إظهار الميم إظهارا واضحا عند ملاقاتها بالفاء أو الواو مثل :
(م فيها ، أموات) نظرا لقرب الميم من مخرج الفاء واتحادها مع الواو في
الخروج ، ولذا قال بعضهم :

واحد لدى واو وفى أن تحفى لقربها والاتحاد فاعرف .

٦ - أحكام المد

تعريف المد :

المد هو إطالة الصوت بحرف من حروفه الثلاثة وهى :

١ - الألف الساكنة المفتوح ما قبلها مثل .

(قال الله ، الرحمن ، مالك ، إياك)

٢ - الياء الساكنة بعد كسر مثل :

(الدين ، الرحيم ، نستعين)

٣ - الواو الساكنة بعد ضم مثل :

(ويقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة)

أقسام المد :

١ - أصل وهو الطبيعي وهو ما لم يقع بعده مز ولا سكون مثل :

(بسم الله الرحمن الرحيم) ومقداره حركتان والحركة قدر تحريك
الأصبع قبضاً أو بسطاً .

٢ - فرعى وهو ما وقع بعده همز أو سكون وهو أربعة أنواع :

١ - لازم وهو ما وقع بعد حرف المد ساكن وصلًا ووقفًا مثل :

(ولا الضالين ، صواف ، أنما جوف ، الصاخة) فهنا بعد حرف المد
حرف مقده أى مكون من حرفين ساكن وحرف متحرك ، أدغم الساكن ،
فى المتحرك وصار حرفًا مشدداً - وحكمه لزوم مده ست حركات - وهذا
المد الفرعى اللازم ينقسم إلى أربعة أقسام

(أ) كلمى مثل وهو ما وقع السكون بعد حرف المد فى كلمة واحدة
والساكن مدغم مثل : (الضالين ، حاجك ، تأمرون) .

(ب) كلمى مخفف وهو فى قوله تعالى . (آلان) فى موضعين من سورة
يونس .

(ج) حرفى مثل وهو ما وقع السكون بعد حرف المد فى حروف
هجاؤها على ثلاثة أحرف والساكن مدغم نحو . (الم طسم) .

(د) حرفى مخفف ، وهو ما وقع بعد حرف المد ساكن فى حرف
هجاؤه على ثلاثة أحرف وكان الساكن مظهرًا نحو .

(الر ، كهيمص ، ق . والقرآن المجيد ، ص . والقرآن ذى الذكر ، يس ،
حم) .

٢ - العارض للسكون وهو ما وقع بعد حرف المد ساكن لأجل
الوقف فهو :

(نستعين ، الرحيم ، الدين ، يؤمنون . مأب ، متاب) فهي حين وصلها تكون مداً طبيعياً وإذا وقف عليها يسمى مداً عارضاً للسكون وحكم هذا المد أصلي في حالة الوصل وجواز القصر (أى حركتين) أو التوقف أربعة حركات (أو الطول) في حالة الوقف .

٣ - متصل ، وهو ما وقع به حرف المد همز في كلمة واحدة مثل .

(أو ثلث ، سواء ، السود) وحكمه الوجوب ومقداره أربعة أو خمسة حركات وصلًا ووقفًا ويزاد ست حركات إذا تطرف الهمز وسكن لاجل الوقف ويسمى مداً متصلاً عارضاً للسكون .

مثل (سواء) فن قصره أثم - أما إذا كان الهمز في وسط الكلمة مثل .

(دعاؤكم ، نسأؤكم ، آتأؤكم) فيكون مقدار المد أربع أو خمس حركات وصلًا ووقفًا .

٤ - منفصل - ويكون فرعيًا في حالة الوصل طبيعياً في حالة الوقف نحو . (بما أنزل ، قالوا أمانا ، وفي أنفسكم) وحكمه جواز القصر أو المد لأنه يكون مداً طبيعياً عند الوقف وفرعياً عند الوصل إذ يهوز مده حركتان أو أربع حركات أو خمس حركات في حالة الوصل وبهذا يكون حكمه عكس حكم المد العارض للسكون .

ما يترتب على قصر المنفصل .

يهوز المنفصل قصر المنفصل لسكن من غير طريق الفاعلية ، ويترتب على ذلك أمور عشرة :

١ - وجوب إشباع المتصل ، أى مده ست حركات ، أما من طريق

الفاطمية مع مد المنفصل أربع أو خمس حركات فلا يجوز في المتصل إلا أربعاً أو خمساً كذلك .

٢ - وجوب إبدال همزة الوصل ألفاً ومدّها ستة حركات على أنها مد لازم إذا وقعت بين همزة استفهام ولام ساكنة ، ولا يقع هذا في القرآن إلا في ستة مواضع ، وهي : (..الذكرين) موضعان بالانعام ، (..آلان) موضعان بيونس ، (..آلله) موضعان أحدهما بيونس والآخر بالنل . وأما من طريق الحرز مع مد المنفصل أربع أو خمس حركات فيجوز هذا الإبدال مع المد ، ويجوز تسهيل همزة الوصل بلا مد أبداً .

٣ - وجوب قراءة كلتي (يقبض ويبسط) بالبقرة و(في الخاق بسطه) بالأعراف بالصاد . وأما من الحرز مع مد المنفصل فتقرآن بالسين وذلك خاص بالموضعين المذكورين من مادة يبسط وبسطة . وأما من عداهما من هذه المادة نحو (يبسط الرزق) ، (وزاده بسطة) فبالسين مطلقاً مع قصر المنفصل من المصباح ، ومع مده من الحرز .

٥ - وجوب قراء (المصيطرون) بالطور بالسين فقط . وأما من الحرز مع مد المنفصل فيجوز فيها السين والصاد .

٤ - وجوب الإدغام السكامل في (تخلقكم) بالمرسلات . وأما من الحرز مع مد المنفصل ففيها الإدغام السكامل والإدغام الناقص .

٦ - وجوب تفخيم واء (فرق) بالشعراء فقط . وأما من الحرز مع مد المنفصل ففيها التفخيم والترقيق .

٧ - وجوب حذف الياء من (آتاني) بالنل . وحذف الألف من (سلاسل) بالدهر عند الوقف عليهما . وأما من الحرز مع مد المنفصل فيجوز في كل منهما الحذف والإليات عند الوقف .

٨ - وجوب الإشمام ، أي ضم الشفتين عند التقاء بالنون في (تأمنا)

يوسف . وأما من الحرز مع مد المنفصل فيجوز الإشمام والروم ، أى
الإتيان ببعض الحركة في النون ، وأما نطق (تأمنا) بلاروم ولا إشمام فلم
يرد مع القصر ولا مع المد لخص وليس إلا خطأ .

٩ - وجوب فتح الضاد في (ضعف) و (ضعفا) بالروم . وأما من
الحرز مع مد المنفصل فيجوز فتح الضاد وضمها .

١٠ - جواز التكبير بين السورتين من آخر سورة (والضحى) إلى
آخر سورة (الناس) . وجواز عدم التكبير . وأما من الحرز مع مد المنفصل
فلا يجوز التكبير بين السورتين مطلقاً .

٧ - أحكام الراء :

الراء الواردة في القرآن لخص مهمما اختلفت أحوالها وتعددت صورها
لا تخرج عن خمسة أنواع ، وهى :

- ١ - الراء المرققة اتفاقاً .
- ٢ - الراء التى يجوز ترقيقها وتفخيمها والترقيق أولى .
- ٣ - الراء التى يجوز تفخيمها وترقيقها والتفخيم أولى .
- ٤ - الراء المفخمة بالاتفاق القراء إلا عند أبى الحسن على بن عبد الغنى
الحصرى وموافقيه فإنهم يرققونها وهو غير معمول به .
- ٥ - الراء المفخمة اتفاقاً .

وهذا بيان كل قسم من هذه الأقسام :

الحكم الأول : الراء المرققة اتفاقاً وأحوالها :

الراء المرققة اتفاقاً ثمانية أحوال ، وهى :

١ - الراء المائلة : ولم يرد ذلك في القرآن لحفص إلا في موضع واحد وهو (بسم الله مجريها) يهود اقط .

٢ - الراء المكسورة في أول الكلمة نحو (ردقا) ، أو في وسطها نحو (مريثاً) أو في آخرها ولا يكون ذلك إلا في حالة الوصل نحو (ليلة القدر) ، متحرراً كان ما قبلها أو ساكناً صحيحاً أو حرف مد .

٣ - الراء الساكنة وسط الكلمة بشرط أن يكون قبلها كسر أصل ، وبعدها حرف مستقل نحو (الفردوس) .

٤ - الراء الساكنة سكوناً أصلياً وصلًا ووقفًا في آخر الكلمة وقبلها كسر وبعدها مستقل نحو (اغفرلى) أو مستقل نحو (ولا تصغر خدك) .

٥ - الراء الساكنة سكوناً عارضاً في آخر الكلمة للوقف بعد ياء ساكنة مدية أو لينية ، وهى في الوصل مفتوحة نحو (والمير القى) ونحو (إسبحن والطير) أو مكسورة نحو (من بشير) ونحو (من خير) أو مضمومة نحو (جاءكم النذير) ونحو (ذلك خير) .

٦ - الراء الساكنة سكوناً عارضاً في آخر الكلمة للوقف بعد كسروهى فى الوصل مفتوحة نحو (قيا لينذر) أو مكسورة نحو (منهمر) أو مضمومة نحو (مننشر) .

٧ - الراء الساكنة سكوناً عارضاً في آخر الكلمة للوقف وقبلها ساكن مستقل قبله كسر وهى فى الوصل مفتوحة نحو (وما علمناه الشعر) أو مكسورة نحو (وبئر معطلة) أو مضمومة نحو (إلا كره) .

٨ - الراء الساكنة سكوناً عارضاً في آخر الكلمة إذا كانت فى الوقف

منفخة وفي الوصل مكسورة ووقفت عليها بالروم وكان قبلها حرف مد نحو
(ونفخ في الصور) أولا نحو (والعصر) لأن الروم كالوصل .

الحكم الثاني : الراء التي يجوز ترقيقها وتفخيمها والترقيق أولى :

لراء التي يجوز ترقيقها وتفخيمها والترقيق أولى ثلاثة أحوال وهي :

١ - الراء الساكنة تكونا عارضا في آخر الكلمة للوقف وبعدها ياء
محذوفة للتخفيف ولم ترد في القرآن إلا في (ونذر) المسبوقه بالواو وهي ستة
مواضع بالفتح ، وفي : (والليل إذا يسر) فن رققها نظرا إلى الأصل وهو
الياء المحذوفة للتخفيف وأجرى الوقف مجرى الوصل ، إذ هي في اللفظين
مرققة عند وصلها ، ومن تخمها لم ينظر إلى الأصل ولا إلى الوصل واعتد
بالعارض وهو الوقف وحذف الياء . ولا يقاس على (ونذر) و (يسر)
لفظ (الجوار) ، وإن أشبههما في حذف الياء التي كانت بعد الراء للتخفيف
ولكن لم ينص عليه كما نص عليهما ، والتفخيم والترقيق مبنيان على النص
لا على القياس .

٢ - الراء الساكنة تكونا عارضا في آخر الكلمة للوقف وبعدها ياء
محذوفة للبناء ، ولا تكون إلا في : (أن أسر) ، (فأسر) فقط فإن هذا
الفاعل الذي آخره واء مبني على حذف حرف العلة وهو الياء فمن رققها نظرا
إلى الأصل وهو الياء المحذوفة للبناء وأجرى الوقف مجرى الوصل ، إذ هي
مرققة عند وصلها . ومن تخمها لم ينظر إلى الأصل ولا إلى الوصل واعتد
بالعارض وهو الوقف وحذف الياء .

ولا يقاس على ذلك لفظ دولم أدر ، بالحاقه وإن أشبهه في حذف ياء

لكن للجزم لا لبناء والجزم عارض والبناء أصلي ، وأيضاً فإنه لم ينص على (لم أدر) كما نص على (أن أسر) ، (فأسر) .

٣ - الراء الساكنة سكرونا عارضا في آخر الكلمة للوقف وقبلها ساكن مستعمل ، وقبل الساكن كسر ، وهي في الوصل مكسورة ولم ترد في القرآن إلا في موضع واحد وهو (عين القطر) بسبأ . فمن رققها نظر إلى ترقيقها وصح باتفاق ، وإلا ، أن ما قبل الساكن المستعمل كسر موجب لترقيق الراء بصرف النظر عن الساكن المتوسط بينهما ومن فخمها لم ينظر إلى حالتها في الوصل ، واعتد بالعارض وهو الوقف ، واعتبر الساكن الفاصل بينها وبين الكسر حاجزا حصينا مانعا من تأثيره في الراء .

الحكم الثالث : الراء التي يجوز تفخيمها وترقيقها والتفخيم أولى :

لراء التي يجوز تفخيمها وترقيقها والتفخيم أولى لثلاثة أحوال وهي :

١ - الراء الساكنة سكرونا عارضا في آخر الكلمة للوقف وقبلها ساكن مستعمل وقبل الساكن كسر وهي في الوصل مفتوحة ، ولم ترد في القرآن إلا في لفظ واحد وهو (مصر) غير المنون . فمن فخمها نظر إلى حالتها في الوصل حيث تكون مفتوحة واجبة التفخيم بصرف النظر عن الكسر الواقع قبل الساكن المستعمل الفاصل بينه وبين الراء واعتبره حاجزا حصينا مانعا من تأثيره في الراء . ومن رققها لم ينظر إلى حالتها في الوصل واعتد بالعارض وهو اللواف واعتبر الكسر المنفصل عنها بحرف الاستعلاء موجبا لترقيقها دون التفتات إلى أن حرف الاستعلاء حاجز حصين فاصل بين الراء والكسر .

وفي ذلك يقول الشاعر :

واختير أن يوقف مثل الوصل في مصر عين القطر ياذا الفضل

٢ - الراء الساكنة سكونا عارضا في آخر الكلمة للوقف وقبلها ساكن
مستقل وقبل الساكن فتح ، وهي في الوصل مكسورة نحو (والفجر) .

(ولم أدر) . فمن فتحها نظر إلى أن الساكن الذي قبلها مسبوق بفتح
فلا موجب لترقيقها . ومن راقها نظر إلى أنها في الوصل مكسورة واجبة
التريق وإلى أن ما قبلها مستقل يناسبه ترقيقها .

٣ - الراء الساكنة وسط الكلمة بعد كسراً صلى وبعدها حرف استعلاء
مكسور ، ولم ترد في القرآن إلا في موضع واحد وهو انفظ (فرق) بالضمراء
فمن فتحها نظر إلى حرف الاستعلاء المفخم الواقع بعدها حتى يناسب معه
تفخيم الراء ولم ينظر إلى الكسر الواقع قبلها .

ومن رققها نظر إلى الكسر الواقع قبلها ولم ينظر إلى حرف الاستعلاء
الواقع بعدها لكونه مكسوراً في مرتبة ضعيفة من التفخيم يكون معه ترقيق
الراء مناسباً

الحكم الرابع : الراء المفخمة عند جميع القراء إلا الحصري وموافقيه :

للراء المفخمة عند جميع القراء إلا الحصري وموافقيه الذين لا يلحقون
العمل بقولهم من جواز ترقيق الراء حالتان :

١ - أن تقع في لفظ (المراء) أو لفظ (مريم) أو لفظ (القرية)
فيجوز ترقيقها عندم نظراً إلى الكسر الواقع بعدها في لفظ (المراء) والياء
الواحدة بعدها في لفظ (مريم) و (القرية) بناء على أن ترقيق الراء يتناسب
مع الكسر والياء . وانفق القراء هذا هؤلاء القلة على وجوب تفخيمها

لوقوعها بعد فتح موجب لتفخيمها بصرف النظر عن الكسر والياء الواقعين بعدها في هذه الألفاظ الثلاثة .

٢ - الراء الساكنة سكونا عارضا في آخر الكلمة للوقف ، وهي في الوصل مكسورة إذا كان قبلها فتح نحو (بقدر) أو ضم نحو (فكرر) أو ساكن مستقل وقبله فتح نحو (والعصر) أو ضم نحو (سبلات خضر) أو ساكن مستقل وقبل الساكن ضم نحو (إن مع العسر) أو قبلها ألف وبعدها ياء محذوفة نحو (الجوار) أو قبلها ألف وليس بعدها ياء محذوفة نحو (من أنصار) أو قبلها واو مدية نحو (والطور) فيجوز ترقيقها عند إجراء للوقف مجرى الوصل وفي ذلك يقول الحصري :

وما أنت بالترقيق وأصله فقف عليه به إذ لسف فيه بمضطر

وأما من هدام من جمهور القراء فإنهم يفخمونها دون النظر إلى حالتها في الوصل لا لجواز العمل بترقيق الراء فيها لما تقدم .

الحكم الخامس : الراء المفخمة اتفاقاً :

أما الراء المفخمة اتفاقاً فهي غير ما ذكر من أحوال الراء الست عشرة السابقة ذكرها ، وتنحصر الراء المفخمة اتفاقاً في إحدى عشرة حالة ، وهي :

١ - الراء المفتوحة في أول الكلمة نحو (رب) أوفى وسطها نحو (تبارك) أو في آخرها ، ولا يكون ذلك إلا في الوصل نحو (إن نبور) ، متحرراً كان ما قبلها أو ساكناً صحيحاً أو حرف مد .

وإنما ذكرت هاتين الحالتين هنا تمييزاً للدو ضوع فقط .

٢ - الراء المضمومة في أول الكلمة نحو (رزقوا) أو في وسطها نحو (٢٣ - مع القرآن)

(تنظرون) أو في آخرها ، ولا يكون ذلك إلا في الوصل فهو (وانشق القمر) متحركاً كان ما قبلها أو ساكناً صحيحاً أو حرف مد .

٣ - الراء الساكنة وسط الكلمة وقبلها فتح فهو (لا تدرى فرداً)
(المرء - ومريم - والقريبة)

٤ - الراء الساكنة وسط الكلمة وقبلها ضم فهو (قرآنا) .

٥ - الراء الساكنة وسط الكلمة بعد كسر عارض نحو (من ارتضى)
ولا يكون ما بعدها إلا مستغلاً .

٦ - الراء الساكنة وسط الكلمة بعد كسر أصلي قبل حرف استغلاء غير مكسور فهو (مرصداً) . أما الواقعة بعد كسر أصلي قبل حرف استغلاء مكسور في لفظ (فرق) فقد تقدم حكمها .

٧ - الراء الساكنة سكوناً أصلياً وصلًا ووقفًا في آخر الكلمة وقبلها فتح وبعدها مستعمل فهو (لا يسخر قوم) أو مستغلاً فهو (فانهزلهم) .

٨ - الراء الساكنة سكوناً أصلياً وصلًا ووقفًا في آخر الكلمة وقبلها ضم وبعدها مستعمل فهو (وأمر قومك) أو مستغلاً فهو (فمن يكفر بالطافوت) .

٩ - الراء الساكنة سكوناً عارضاً للوقف في آخر الكلمة، وهى في الوصل مفتوحة إذا كان قبلها فتح فهو (ومن شكر) أو ضم فهو (كبر مقتاً) أو ساكن مستعمل وقبله فتح فهو (ألا إن نصر الله) أو ساكن مستغلاً وقبله فتح فهو (إن الأمر) أو ضم فهو (بكم اليسر) أو لف فهو (فأتقوا النار) أو واو مدية نحو (أن لن يحور) ولم ترد في القرآن بعد ساكن مستغلاً قبله ضم كإن القطر بضم الفاف وفتح الراء .

١٠ - الراء الساكنة سكونا عارضا للوقف في آخر الكلمة وهي في الوصل مضمومة إذا كان قبلها فتح نحو (مستطير) أو ضم نحو (لما تغر النذر) أو ساكن مستعمل مسبوق بفتح نحو (متى نصر الله) أو ضم نحو (سندس خضر) أو ساكن مستعمل مسبوق بفتح نحو (الله الأمر) أو ضم نحو (جماليات صغر) أو ألف نحو (وبئس القرار) أو واو نحو (تمور) . ولم ترد في القرآن بعد ساكن مستعمل قبله كسر كالي صر بكسر الهمزة وضم الراء .

١١ - الراء الساكنة سكونا عارضا في آخر الكلمة إذا كانت في الوصل مضمومة ، وفي الوقف مرفقة ، ووقف عليها بالروم وكان قبلها مدحوا (ذلك كيل يسير) أولين نحو (ذلك خير) أولا مد قبلها ولالين نحو (هو الأول والآخر) لأن الروم كالوصل .

٨ - مخارج الحروف (١) :

مخارج الحروف سبعة عشر مخرجا عند المحققين كالخليل بن أحمد ومكي

(١) مخارج الحروف : أي مواضعها ، جمع مخرج وهو محل خروج الحرف الذي ينقطع عنده صوت النطق به فيتميز عن غيره ، وطريقة معرفة مخرج أي حرف هي النطق به ساكنا أو متحركا بعد همزة وصل ، ثم الإصغاء إليه ، بحيث انقطع الصوت بالحرف فهو مخرجه .
وقد اختلف العلماء في عدد مخارج الحروف على ثلاثة مذاهب ، فذهب بعض علماء التجويد ومنهم الشاطبي إلى أنها ستة عشر مخرجا ، فأسقطوا الجوف ووزعوا حروفه وهي حروف المد على مخارج أخرى فجعلوا الآلاف المدية مع الهمزة من أقصى الحلق ، والياء المدية مع غير المدية من وسط اللسان ، والواو المدية مع غير المدية من الشفتين ، وذهب البعض الآخر إلى أنها أربعة عشر مخرجا فأسقطوا مخرج الجوف كما تقدم ، وزادوا على ذلك أن جعلوا اللام والنون والراء من مخرج =

ابن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح بن محمد بن شريح وأبي
علي بن سينا - ولسهولة الشرح جمعت المخرج السبعة عشر في خمسة أقسام
رئيسية وهي :

١ - الحروف الجوفية وهي تخرج من الجوف وهو خلاء الفم والحلق
وهي حروف المد الثلاثة الألف ، والواو الساكنة بعد ضم ، والياء الساكنة
بعد كسر جمعت في كلمة « نوحها » - وتسمى أيضاً بحروف المد واللين
والهوائية .

٢ - الحروف الخلقية وهي ستة : الهمةز والهاء وتخرجان من أقصى
الحلق واللين ، والحاء المهملة من النقط وتخرجان من وسط الحلق ، والهمزة
والحاء المنقوطة وتخرجان من أدنى الحلق أى أقرب إلى الفم .

٣ - حروف اللسان ومخرجها كالآتي :

(١) أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى ويخرج منه القاف .

(٢) أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى أسفل من مخرج القاف
ويخرج منه حرف الكاف - وتسمى القاف والكاف حروف لهوية نسبة
إلى الهاء وهي الجزء الخلقى المتدلى من سقف الحلق .

(٣) وسط اللسان مع ما يليه من الحنك الأعلى ويخرج منه الجيم والشين
والياء فهذه المديّة (أى الساكنة بعد فتح أو المتحركة) وتسمى الحروف
الشجرية نسبة إلى شجر الفم وهو ما السع منه .

== واحد وهو طرف اللسان ، وبذلك جعلوا مخرج اللسان ثمانية بدلاً من عشرة .
الذهب الثالث وهو رأى الجمهور ، ومنهم الامام ابن الجزرى والخليل بن أحمد
أن مخرج الحروف سبعة عشر مخرجاً التي سيأتى شرحها .

(٤) أدنى إحدى حافتي اللسان مع ما يليها من الأضراس العليا من الجهة اليسرى وهذا هو الكثير في الاستعمال ومن اليمنى وهذا هو الأقل في الاستعمال وهو مخرج الطاء المنقوطة .

(٥) أدنى حافتي اللسان إلى منتهى طرفه مع ما يليها من أصول الثنايا في مقابلة الضاحك (ضرس خلف الثاب) والأنياب والرباعية والثنايا (الأسنان الأمامية) وهو مخرج اللام .

(٦) طرف اللسان مع ما فوقه من الحنك الأعلى تحت مخرج اللام وهو مخرج النون المظهورة والمتحركة .

(٧) طرف اللسان إلى ظهره مع ما فوقه من الحنك الأعلى وهو مخرج الراء وتسمى الحروف الثلاثة : اللام والنون والراء حروف ذلقية نسبة إلى طرف اللسان وطرف كل شيء ذلقه .

(٨) طرف اللسان مع ما يليه من أصول الثنايا العليا وهو مخرج الطاء والذال والتاء المثناة من فوق وتسمى حروف نظمية نسبة إلى نطق الغار الأعلى وهو سقفه .

(٩) طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى وهو مخرج حروف الصفير وهو الصاد والسين والزاي وتسمى أيضا حروف أسلية نسبة إلى أسلة اللسان وهي طرفه ومستدقه .

(١٠) طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا وهو مخرج الطاء والذال والتاء وتسمى الحروف الثبوية نسبة إلى ثلثة الأثنان .

٤ - الحروف الشفهية نسبة إلى الشفة وهي نوهان : نوع يخرج من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا وهو مخرج الفاء ، ونوع يخرج

من الشفتين وهو مخرج الباء والميم والواو غير المدية (أى المتحركة والساكنة بعد فتح) .

٥ - حروف الخيشوم والخيشوم مخرج النون المخففة ولوتنويننا والمدغمة مع الغنة والميم المخففة .

٩ - صفات الحروف (١) :

الصفات العامة سبع عشرة صفة وهى على قسمين : قسم له ضد ، وقسم لا ضد له ولا بد أن يكون لكل حرف خمس صفات من ذوات ا حداد وقد يكون له صفة أو صفتين علاوة على ذلك من الصفات التى لا ضد لها .

فأما الصفات التى لها ضد فهى :

١ - الجبر وهو منع جريان النفس مع الحرف لقوة الاعتماد عليه وهو من صفات القوة وضده الهمس ، والهمس صفة من صفات الضعف ومضاه جريان النفس مع الحرف لضعف الاعتماد عليه وعدد حروفه عشرة مجموعة فى حروف (سكت لحنه شخص) وبهذا تكون حروف الهجاء التسعة عشر الباقية هى الحروف المجهورة .

(١) صفات الحروف : أى مما يبرها ، جمع صفة ، وهى الحالة التى تعرض للحرف عند النطق به ، وقد اختلف العلماء فى عددها ، فذهب الجمهور ومنهم الإمام الجوزرى إلى أنها سبع عشرة صفة ، وذهب بعضهم إلى أنها أربع عشرة صفة ، حيث انقصوا الإصمات والأذلاق ، والانحراف واللين ، وزيادة صفة الغنة ، ومنهم من عددها ست عشرة صفة بحذف الإذلاق وضده ، وزيادة صفة الهوائى . والمختار هو مذهب الجمهور فى عددها سبع عشرة صفة .

٢ - الرخاوة وهى جريان الصوت مع الحرف للضعف وهى من صفات الضعف وضدها الشدة والتوسط - فالقعدة امتناع جريان الصوت مع الحروف لقوته ، والتوسط بين الرخاوة والشدة ، والحروف المتوسطة خمسة وهى حروف (ان عمر) وبهذا يكون الستة عشر حرفا الباقية الحروف الرخوة .

٣ - الاستفال وضده الاستعلاء ، والاستعلاء من صفات القوة وحروفه هى حروف التفتيح وعددها سبعة مجموعة فى (قفط خصر ضغط) وأقواها الطاء والباقي من حروف المجاء وعدده ٢٢ حرفا هى الحروف المستغلة وهى من صفات الضف وترقق دائما ما عدا الراء واللام فى بعض الأحوال .

٤ - الافتتاح وضده الإنطباع ، وفى الانطباع ينطبق اللسان على الحنك الأعلى وحروفه أربعة هى الصاد والضاد والطاء والظاء وهذه الحروف المنطبقة هى أقوى التفتيح والحروف الباقية وعددها ٢ هى الحروف المنفتحة .

٥ - الإصمات وضده الإذلاق والحروف المذاقة ستة مجموعة فى (فر من لب) وما عداها حروف مصمته وهاتان الصفتان لا تعطيان الحروف قوة ولا ضعفا ومعنى الإصمات أنه يمتنع تركيب كلمة أصولها أربعة أو خمسة أحرف من الحروف المصمته بل لا بد أن يوجد فيها حرف أو أكثر من الحروف المذاقة .

وأما الصفات التى لا ضد لها فهى :

(١) الصغيرة وحروفه ثلاثة هى : الزى والسين والصاد وهو صرت ملازم لهذه الحروف .

(٢) القلقة ويقال للقلقة وحروفها خمسة فى قولك : (قطب جد) والقلقة شدة الصياح والقلقة شدة الصوت وتحريك مخرج الحرف الساكن

حق يسمع له نبرة وهي أقرب إلى الفتح وهي متوسطة كباء ، الأهواب ،
وجيم ، النجدين ، ودال ، شدناء ، وقاف ، خلقتاء ، وطاء ، أطوارا ، أو متطرفة
كباء ، لم ينب ، وجيم ، لم يخرج ، ودال ، لقد ، وقاف ، من يشافق ، وطاء
، لا تشطط ، والقفلة في الساكن المنطرف في الوقف أقوى منها في الساكن
المتوسط وفي المعدد أقوى .

٣ - اللين وحروفه الواو والياء الساكنتان بعد فتح .

٤ - الخفية وحروفها الهاء وحروف المد الثلاثة .

٥ - الانحراف وحروفه اللام والراء وسحيت منحرفة لانحرافهما عن
مخرجهما إلى مخرج غيرهما فاللام تميل إلى مخرج النون والراء تميل إلى
ظهر اللسان .

٦ - التكرير : وهو ارتداد طرف اللسان وهو للراء خاصة وهذه الصفة
تعرف بالجنب .

٧ - التفشى : وهو انتشار الريح في الفم وهو في حرف الشين وسمى
متفشيا لأنه تفشى في مخرجه حتى اتصل بمخرج غيره .

٨ - الفنة : وحرفاها النون والميم سميّا بذلك لما فيهما من الفنة .

٩ - الاستطالة : وهو استطالة الحرف في مخرجه ولها حرف واحد هو
الضاد وسمى كذلك لا استطالته في الفم حتى اتصل بمخرج اللام .

١٠ - الوقف وأقسامه :

الوقف هو قطع الصوت على آخر كلمة زمنا يتنفس فيه بلية استئناف
القراءة وهو قسمان :

(١) قسم يوقف به . (٢) قسم يوقف عليه

أما القسم الأول وهو الذى يوقف به فهو على خمسة أنواع :

١ - السكون المحذر وهو الأصل ، ويكون فى الحركات الثلاث "فتحة والكسرة والضمة .

٢ - الروم وهو الإتيان ببعض الحركة ويكون فى المرفوع والمضموم والمجرور والمسكور ، وهو يسمع فقط للقريب من القارىء .

٣ - الإشمام وهو ضم الشفتين بعيد إسكان الحرف الأخير من الكلمة ويكون فى المرفوع والمضموم فقط ، وهو يرى ولا يسمع .

٤ - الإبدال مثل إبدال تنوين المنصوب ألفاً نحو : خيراً ، شاكراً ، ما لم يكن هاء تأنث نحو : حياة ، زكاة ، فلا تبدل ، ويوقف عليها بالسكون ولا بدخلها روم ولا إشمام .

٥ - الحذف كحذف التنوين فى المرفوع والمجرور نحو : غفور رحيم ، من حكيم حميد .

وأما القسم الثانى فيتنوع إلى ستة أنواع :

١ - وقف لازم ، وهو ما إذا وصل أفهم معنى غير المراد ، وعلامته فى المصنف (م) ويعبر عنه بالتام ، وهو ما لا يتعلق ما بعده بما قبله لا لفظاً ولا معنى ، مثل : « إنما يستجيب الذين يسمعون والموتى يعثم الله » (١) .

فالوقف على « يسمعون » وقف لازم .

٢ - وقف كاف وهو ما إذا جاز الوقف والوصل لكن الوقف أولى ويعبر عنه في المصحف بكلمة قل ، وهو ما يتعلق ما بعده بما قبله معنى لا لفظاً ، مثل : « قل ربني أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل فلا تمار فيهم » (١) .

٣ - وقف جائز ويعبر عنه في المصحف بعلامة ج وهو ما استوى فيه الأمران الوصل والوقف ، مثل : « نحن نقص عليك نبأهم بالحق إنهم فتية آمنوا بربهم » (٢) .

٤ - وقف حسن ، وهو ما يتعلق ما بعده بما قبله لفظاً ومعنى ، وعلامته صلى ، ووصله أولى من الوقف عليه ، مثل : « وإن يمسسك الله بضر فلا كاشف له إلا هو وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير » (٣) .

٥ - وقف المراقبة وعلامته ثلاث فقط أعلى كلمتين متواليتين ، مثل : « لا ريث فيه » (٤) ، « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهاكة واحسنوا » (٥) .

فإذا وقف القارئ على الأول وصل الثاني ، وإذا وصل الأول وقف على الثاني .

٦ - وقف قبيح ، وهو ما ليس له معنى كالوقف على الحمد من « الحمد لله »

(١) سورة الكهف (٢٢)

(٢) سورة الكهف (١٣)

(٣) سورة الأنعام (١٧)

(٤) سورة البقرة (٢)

(٥) سورة البقرة (١٩٥)

أو ما يغير المعنى كالوقوف على فقير في آية : (لقد سمع الله قول الذين قالوا إنه الله فقير .^(١))

١١ - همزة الوصل وكيفية البدء بها :

همزة الوصل : هي التي يتوصل بها إلى النطق بالسكان ، فهي تثبت ابتداء وتسقط في حالة الوصل .

وحكم الابتداء بها كما يأتي :

(١) إذا كانت في فعل مضموم الثالث ضمًا لازماً ابتدئ بها بمضمومة نحو :
« اعبدا الله ، انظروا ماذا في السموات ، استحفظوا من كتاب الله ، أخرج ، استحق » .

(٢) تنكسر إذا كانت في فعل مفتوح الثالث أو مكسوره ، مثل :
« استسقى ، اعلوا ، احرب بمصاك » .

٣ - وإذا كانت في اسم مجرد من « أل » ، ابتدئ بها مكسورة ، مثل :
« امرئ ، امرأة ، ابن ، ابنة ، اثنين ، اثنتين ، اسم » .

٤ - كما تنكسر في المصادر مثل : إخراجا ، استكبارا .

٥ - وإذا كانت مع « أل » ، ففتح في الابتداء نحو : « الحمد ، العالمين ، الرحمن ، الرحيم » .

**نزول القرآن على سبعة أحرف
والحكمة في ذلك**

نزل القرآن على سبعة أحرف

من الخصائص الكبرى للقرآن الكريم ، أن الله عز وجل أنزله على سبعة أحرف ، وهذه خاصية انفرد بها القرآن الكريم عن سائر الكتب السماوية .

ولابد لنا في هذا المقام من إيراد النصوص الواردة في هذا المعنى ، ثم بيان المراد من هذه الأحرف .

أولاً : الأحاديث الواردة في هذا المعنى :

١ - روى البخارى ومسلم في صحيحيهما عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقرأت جبريل على حرف فراجعت ، فلم أزل أستويده^(١) ، ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف ، زاد مسلم : « قال ابن شهاب : بلغنى أن تلك السبعة في الأمر الذى يكون واحد يختلف في حلال ولا حرام ، .

٢ - روى البخارى ومسلم أيضاً (واللفظ للبخارى) أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : « سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على

(١) قوله « فلم أزل أستويده » الخ معناه لم أزل أطلب من جبريل أن يطلب من الله عز وجل الزيادة من الحرف تخفيفاً على الأمة ورحمة بها وروسة عليها ويسأل جبريل ربه سبحانه فيزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف

حروف كثيرة ، لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكذلك أساوره (١) في الصلاة ، فانتظرت حتى سلم ، ثم ليبتته (٢) براداه ، فقلت : من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال : أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت له : كذبت ، فوالله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأني هذه السورة التي سمعتك تقرأوها : فانطلقت أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم يقرئها ، وأنت أقرأني سورة الفرقان . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرسله يا عمر : اقرأ يا هشام . فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأها . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هكذا أنزلت . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقرأ يا عمر ، فقرأت القراءة التي أقرأني ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كذلك أنزلت . إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا ما تيسر منه .

٣ - وروى مسلم بسنده عن أبي بن كعب قال : كنت في المسجد ، فدخل رجل يصلي ، فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل آخر ، فقرأ قراءة سوى قراءة صاحبه ، فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إن هذا قرأ قراءة أنكرتها عليه ، ودخل آخر فقرأ سوى قراءة صاحبه ، فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ ، لحسن

(١) قوله : فكذلك أساوره في الصلاة ، معناه أوشبهه وأقاتله أو أخذ برأسه .

(٢) قول : ثم ليبتته برادته ، بياض من وحدتين الأولى مفتوحة مشددة والثانية

ساكنة مخففة ومعناه جمعت عليه ردائه عند ليبتته لثلاث منى .

وقال الامام النووي في شرح مسد معناه أخذت بجميع رادته في عنقه

وجردته به مأخوذة من اللبة بفتح اللام وهي المنحر لأنه يقبض عليها ، وفي هذا

بيان ما كانوا عليه من الشدة في أمر القرآن والعناية به والذب عنه والحفاظه على

لفظه كما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى .

الذي صلى الله عليه وسلم شأنهما ، فسقط في نفسى من التكذيب ولا إذ كنت
في الجاهلية . فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد خشيتى ضرب في
صدرى ففضت عرقا ، وكأنما انظر إلى الله عز وجل فرقا فقال لى : يا أبا
أرسل إلى أن أقرأ القرآن على حرف فرددت إليه ، أن هون على أمتى ، فرد
إلى الثانية . أقرأه على حرفين ، فرددت إليه . أن هون على أمتى ، فرد إلى
الثالثة : أقرأه على سبعة أحرف ، ولك بكل ردة ردتها مسألة تسألنيها . فقلت
: اللهم اغفر لآمتى اللهم اغفر لآمتى ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلى الخلق
كلهم حتى إبراهيم صلى الله عليه وسلم . اه .

واعلم أن من قول أبي بن كعب رضى الله عنه : فسقط في نفسى من
التكذيب الخ ، أن الشيطان ألقى إليه من وساوس التكذيب ما شوش عليه
حاله ، حين رأى النبى صلى الله عليه وسلم قد حسن القراءتين وصوبهما على
ما بينهما من اختلاف وكاتفا في سورة واحدة هي سورة النحل على طائفتين
الطبرى . وكان الذى مر بخاطره وقتئذ أن هذا الاختلاف في القراءة ينبغي
أنه من عند الله . لكنه كان خاطر من الخواطر الردية التي لا تنال للمؤمن
صاحبها منالا ، ولا تفتنها من عقيدة ، ولا يكون لها أثر باق ولا عمل دائم .
ومن رحمة الله بعباده أنه لا يؤاخذهم بهواجس القوس وحلجات الخواطر
العابرة .

ولكن يؤاخذهم بما كسبت قلوبهم ، حين يفتح الإنسان للشبهة صدره
ويوجه إليها اختياره وكسبه ، ثم يعقد عليها فؤاده وقلبه .
قال القرطبي : فكان هذا الخاطر ، يشير إلى ما سقط في نفسى أى : من
قبيل ما قال فيه النبى صلى الله عليه وسلم حين سأله : إنا نتجدد في أنفسنا
ما يتعظم أحدنا أن يتكلم به قال : أو قد وجوتموه ؟ قالوا : نعم . قال : لا
ذلك صريح الإيمان ، رواه مسلم اه .

ومن هذا تعلم أن ما خطر لسيدنا أبي بن كعب رضى الله عنه ، لا يمس مقامه ولا يصادم إيمانه ، مادام قد دفعه بإرشاد رسول الله صلى الله عليه وسلم سريعا كما فى الحديث الشريف وأى إنسان يستطيع أن يحصى نفسه خواطر السوء . الهوجاء ، ورياح الهواجس الشنعاء ؟ إنما الواجب على المؤمن أن يحارب تلك الخواطر الرديئة بأسلحة العلم وتعاليم الشريعة ، ولا يستسلم لها ولا يستسلم معها . وعلينا أن نتعاون فى هذا الميدان كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم بأبى إذ ضرب فى صدره ، ليصرفه بشدة عن الاشتغال بهذا الخاطر ، وليلفظه بقوة إلى ما قصه عليه علاجا لشبته . من أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، تهوينا على أمته وتيسيرا لها ، ولقد نجح الرسول صلى الله عليه وسلم فى هذا العلاج أيما نجاح حتى قال أبى نفسه : دققضت عرقا ، وكان أنظر إلى الله هو ورجل فرقا .

ذلك ما نراه خلاصا فى هذا المقام الذى زلت فيه بعض الأقدام ، والعلامة الشيخ محمد عبد الله دراز كلام جيد فى مثل هذا الموضوع من كتابه المختار ، فارجع إليه إن أردت التوسع ومزيد البيان .

أضف إلى ما ذكرنا أن خصومة أبى بن كعب فى أمر اختلاف القراءة على هذا النحو ، إنما كانت من قبل أن يعلم أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فهو وقتئذ كان معذورا . بدليل أنه لما علم بذلك ، وأطمأنت إليه نفسه ، عمل بما علم ، وكان مرجعا مهما من مراجع القرآن على اختلاف رواياته ، وكان من رواة هذا العلم للناس كما تلاحظه فى الحديثين المسندين إليه بعد .

٤ - روى مسلم بسنده عن أبى بن كعب أن النبى صلى الله عليه وسلم كان عند أحناء بنى غفار . قال : د فأتاه جبريل عليه السلام فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمك القرآن على حرف . فقال : أسأل الله معاقته ومعفرته ، وإن

أمتى لا تطيق ذلك . ثم أتاه الثانية فقال إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين فقال : أسأل الله معاقته ومغفرته ، إن أمتى لا تطيق ذلك . ثم جاءه الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف ، فقال : أسأل الله معاقته ومغفرته ، وإن أمتى لا تطيق ذلك ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فأبما حرف فقرأوا عليه أصابوا (١) . اهـ .

وأضاه بنى خفار ، بفتح الهمة في أضاه وبكسر الفين في خفار : مستنقع الماء كالغدير .

وكان بموضع من المدينة المنورة يسب إلى بنى خفار ، لأنهم نزلوا عنده .

٥ - وروى الترمذى عن أبي بن كعب أيضاً قال : لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عند أحجار المروة قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل : إن بعثت إلى أمة أميين (٢) . فهم الشيخ الفاني ، والمعجوز الكبيرة ، والغلام . قال : د فرم فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف . .

(١) قوله د فأبما حرف فقرأوا عليه فقد أصابوا ، قال الإمام النووي في شرح مسلم معناه . لا تتجاوز أمتك سبعة أحرف ولهم الخمار في السبعة ، ويجب عليهم نقل السبعة إلى من بعدهم بالتخيير فيها ، وإنما لا تتجاوز . انتهى .

(٢) قوله : د أميين ، جمع أى وهو من لا يكتب ولا يقرأ قال تعالى ، (و الذى بعث فى الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته . .) الآية وقال صلى الله عليه وسلم : د إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب . يعنى أنهم على أصل ولادة أميائهم ، لم يتعلموا الكتابة والحساب ، فهو على جانبهم الأولى وخلفهم الأصلية ، يعنى أنى بعثت إلى أمة اليين فيهم هؤلاء المذكورون فو كلهموا قراءة القرآن بطريقة واحدة لشئ ذلك عليهم ، ولكن ذلك سبباً لزهدي القرآن . وسنة الضرة عن تلاوته .

قال الترمذي : حسن صحيح . وفي لفظ . « فمن قرأ بحرف منها فهو كما قرأ » ، وفي لفظ حذيفة « فقلت يا جبريل إني أرسلت إلى أمة أمية فيهم الرجل ، والمرأة ، والغلام ، والجاهلية ، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط قال . « إن القرآن أنزل على سبعة أحرف » .

٦ - أخرج الإمام أحمد بسنده عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن ، فقال له عمرو . إنما هي كذا وكذا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال . إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم ، فلا تماروا ، اه .

قال في القاموس . ما راه تماراة وماراء ، وامتري فيه وتماري : شك . والمرية بالكسر والضم . الضك والجلد اه .

٧ - روى الحاكم وابن حبان بسندهما عن ابن مسعود قال . أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم ، فرحت إلى المسجد فقلت لرجل أقرأها . فإذا هو يقرؤها حروفاً ما أقرؤها . فقال أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه ، فتغير وجهه وقال . « إنما أهلك من قبلكم الاختلاف » ثم أسر إلى علي شياً . فقال علي . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم . قال فانطلقنا وكل رجل يقرأ حروفاً لا يقرؤها صاحبه ، اه .

٨ - وأخرج البخاري عن عبد الله بن مسعود أيضاً أنه سمع رجلاً يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ خلفها . قال : فالتحنت بيده فانطلقت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « كلاهما محسن » ، فأقرأ ، قال شعبة أحد رواة هذا الحديث : « أكرم علي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فإن من كان قبلكم اختلفوا فأهلكوا » .

٩ - روى الطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أقرأني ابن مسعود سورة أقرأنيها زيد بن ثابت وأقرأنيها أبي بن كعب ، فاختلفت قراءتهم ، فبقراءة أبيهم أخذ؟ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى إلى جنبه ، فقال على : « ليقرأ كل إنسان منكم كما علم ، فإنه حسن جميل » .

١٠ - وأخرج ابن جرير الطبري عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فافروا ولا حرج ولكن لا تفتنوا ذكر رحمة بعذاب ، ولا ذكر عذاب برحمة » .

٢ - شواهد بارزة في هذه الأحاديث الواردة :

إن الناظر في هذه الأحاديث الغريبة وما مائلها ، يستطيع أن يقيم منها شواهد بارزة ، تكون منارات هدى ، ومصادر إشعاع ونور ، ترشده إلى ما هي أن يكون هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة ، كما يستطيع أن يأخذ منها هو الحق والصواب في بيان معنى الأحرف السبعة ، كما يستطيع أن يأخذ منها موازين ومقاييس يحاكم إليها كل ما شجر من هذا الخلاف البعيد ، في هذا الموضوع الدقيق .

(الشاهد الأول) أن الحكمة في نزول القرآن على الأحرف السبعة هو التيسير على الأمة الإسلامية كلها ، خصوصاً الأمة العربية التي شوهت بالقرآن فإنها كانت قبائل كثيرة ، وكان بينها اختلاف في اللهجات ونبرات الأصوات ، وطريقة الأداء وشهرة بعض الألفاظ في بعض المدلولات على رغم أنها كانت تجمعها العروبة ويوحد بينها اللسان العربي العام . فلو أخذت كلها بقراءة القرآن على حرف واحد ، لشدق ذلك عليها كما يشق على القاهري منا أن يتكلم باللهجة

الأسهوطى مثلاً ، وإن جمع بيتنا اللسان المصرى العام ، وألف بيتنا الوطنية المصرية فى القطر الواحد ، وهذا القاعد فحده مائلاً بوضوح بين الأحاديث السالفة فى قوله صلى الله عليه وسلم فى كل مرة من مرات الاستعادة ، فرددته إليه أن هون على أمى ، وقوله : « أسأل الله معاقته ومغفرته ، وإن أمى لا تطيق ذلك ، ومن أنه صلى الله عليه وسلم لقي جبريل فقال : « يا جبريل إني أرسلت إلى أمة لعمية فيهم الرجل والمرأة ، والغلام والجارية ، والشيخ الفاني الذي لم يقرأ كتاباً قط ، الخ .

قال المحقق ابن الجوزى : « أما سبب وروده على سبعة أحرف فللتخفيف على هذه الأمة ، وإرادة اليسر بها ، والتهوين عليها شرفاً لها ، وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها ، وإجابة لقصد نبيها الفضل الخلق وحبيب الحق ، حيث أماء جبريل فقال : « إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف ، فقال صلى الله عليه وسلم : أسأل الله معاقته ومغفرته فإن أمى لا تطيق ذلك ، ولم يزل يردد المسألة حتى بلغ سبعة أحرف ، ثم قال : « وكما ثبت أن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف ، وأن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد ، وذلك أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يبعثون إلى قومهم الخاصين ، والنبي صلى الله عليه وسلم بعث إلى جميع الخلق أحرماً وأسودم ، عربهم وعجمهم ، وكان العرب الذى نزل القرآن بلغتهم ، لغاتهم مختلفة وأسنتهم شتى ، ويصر على أحدم الانتقال من لغة إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر . بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج ، لاسيما الشيخ ، والمرأة ، ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم ، فلو كلّفوا العدول عن لغتهم ، والانتقال عن أسنتهم ، لكان من التكليف بما لا يستطيع وما هي أن يتكلف التكليف وتأتى الطباع .

فوائد أخرى لاختلاف القراءة وتعدد الحروف :

كل ما مر عليك في الشاهد الأول تقرير لحكمة واحدة ، وقائدة واحدة من فوائد اختلاف القراءات وتعدد الحروف التي نزل عليها القرآن الكريم وهي أبرز الفوائد وأشهرها وأقربها إلى الأذن . ونحيطك هنا بأن لهذا الاختلاف والتعدد فوائد أخرى :

منها جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد يوحد بينها ، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم ، والذي انتظم كثيراً من مختارات أسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج وأسواق العرب المشهورة .

فكان القرشيون يستملحون ما شاءوا ، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود للعربية القادمة إليهم من كل صوب وحذب ثم يصفقونه ويمدّبونه ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنّة ، التي أذهن جميع العرب لها بالزعامة ، وعقدوا لها راية الإمامة .

وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف يصطق ما شاء من لغات القبائل العربية ، على قسط سياسة القرشيين بل أوفق . ومن هنا صح أن يقال : إنه نزل بلغة قريش ، لأن لغات العرب جميعاً تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى .

وكانت هذه حكمة إلهية سامية ، فإن وحدة اللسان العام من أهم العوامل في وحدة الأمة ، خصوصاً أول عهد بالتوئب والنهوض .

ومنها بيان حكم من الأحكام ، كقوله سبحانه : « وإن كان رجل يورث

ومنها الدلالة على حكم شرعيين ولكن في حالين مختلفين : كقوله تعالى في بيان الوضوء (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى السكبين)^(١) قرئ . بـ نصب لفظ د أرجلكم ، ويهرها ، قالنصب يفيد طلب غسلها لأن العطف حينئذ يكون على لفظ د وجوهكم ، المنصوب ، وهو مفسول . والجر يفيد طلب مسحها لأن العطف حينئذ يكون على لفظ د رؤوسكم ، المجرور ، وهو مـسوح .

وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أن المسح يكون اللابس الخف وأن الغسل يجب على من لم يلبس الخف .

ومنها دفع توهم ما ليس مراداً كقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله)^(٢) وقرئ . د فامضوا إلى ذكر الله ، وقرأه الآخرون بتوهم منها وجوب السرعة في المشي إلى صلاة الجمعة ، وليكن القراءة الثانية رفعت لهذا التوهم لأن المعنى ليس من مطلق السرعة بل ومنها بيان لفظ مهم على البعض نحو قوله تعالى : (وتكون لجبال كالجواري المنفوسات)^(٣) وقرأه د كالصوف المنفوش ، فليست القراءة الثانية أن تكون هو الصوف .

ومنها تسمية عقيدة ضل فيها بعض الناس : نحو قوله تعالى في وصف الجنة وأهلها : (وإذا رأيت بهم رأيت نبيها وآلها كثر)^(٤) جهات القراءة بضم الميم

(٢) الجمعة (٩)

(١) المائدة (٦)

(٤) الإنسان (٢٠)

(٣) القارة (٥)

(١) قوله

وسكون اللام في لفظ (وملكا كبيراً) وجاءت قراءة أخرى بفتح الميم وكسر اللام في هذا اللفظ نفسه فرفعت هذه القراءة : الثانية نقاب الحفاء عن وجه الحق في عقيدة رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة ، لأنه سبحانه هو الملك وحده في تلك الدار (لمن الملك اليوم ، لله الواحد القهار) (١) .

والخلاصة أن تنوع القراءات ، يقوم مقام تعدد الآيات . وذلك ضرب من ضروب البلاغة ، يندىء من جمال هذا الإيجاز ، وبلهى إلى كمال الإيجاز .

أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة ، والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله ، وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد ، ولا إلى تهافت وتخاذل ، بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضاً ، ويبين بعضه بعضاً ، ويشهد بعضه لبعض ، على نمط واحد في طو الأسلوب والتعبير ، وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم . وذلك - من غير شك - يفيد تعدد الإيجاز بتعدد القراءات والحروف .

ومعنى هذا أن القرآن معجز إذا قرئ بهذه القراءة الأولى . ومعجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثانية ، ومعجز أيضاً إذا قرئ بهذه القراءة الثالثة ، وهلم جرا .

ومن هنا تتمدد المعجزات بتعدد تلك الوجوه والحروف .

ولا ريب أن ذلك أدل على صدق محمد صلى الله عليه وسلم ، لأنه أعظم

في اشتغال القرآن على مناج جمعة في الإحصاء وفي البيان ، على كل حرف ووجه ، وبكل لهجة ولسان (إيهلك من هلك عن بينة ، ويحيى من حي عن بينة ، وإن الله لسميع عليم)^(١) .

(الشاهد الثاني) أن مراد استزادة الرسول للتيسير على أمته ، كانت ستا غير الحرف الذي أقرأه أمين الوحي عليه أول مرة فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها . تأمل حديث ابن عباس السابق وقول الرسول صلى الله عليه وسلم فيه : أقرأني جبريل على حرف ، فراجعته ، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى بلغ سبعة أحرف ، وكذلك جاء في حديث لابي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فنظرت إلى ميكائيل فسكت فعملت أنه قد انتهى العدة ، ، يضاف إلى ذلك المراجعات الثابتة في الأحاديث الأخرى ، وإن كانت لم تبلغ ستا صراحة ، غير أن الحديث جاء بلفظ السبعة ، فيعلم من مجموع تلك الروايات ، أن المراد بلفظ سبعة حقيقة العدد المعروف في الأحاد بين السنة والثمانية .

(الشاهد الثالث) أن من قرأ حرفاً من هذه الحروف فقد أصاب شاكلة الصواب أيا كان ذلك الحرف ، كما يدل عليه فيما مضى قوله صلى الله عليه وسلم : فأبما حرف قرءوا عليه فقد أصابوا ، وقوله صلى الله عليه وسلم لكل من المختلفون في القراءة : « أصبت » ، وقوله صلى الله عليه وسلم لمعا في رواية ابن مسعود : « كلا كما يحسن » ، وقوله صلى الله عليه وسلم فيما يرويه حمرو ابن العاص : « فأبى ذلك قرأتم أصبتم » ، وعدم موافقته صلى الله عليه وسلم لعمر ، وأبي ، وابن مسعود وحمرو بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الآتية في الأحاديث السالفة . ودفعه في صدر أبي حين استعصب عليه أن يقر هذا

الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهي البالغ عن منع
أى أحد من القراءة بأى حرف من الأحرف السبعة الخاطئة .

(الشاهد الرابع) أن القراءات كلها على اختلافها كلام الله ، لا مدخل لبشر
فيها . بل كلها نزلت من عنده تعالى ، مأخوذة بالتأني من رسول الله صلى الله
عليه وسلم . يدل على ذلك أن الأحاديث الماضية تفيد أن الصحابة - رضوان
الله عليهم - كانوا يقرءون فيما يقرءون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
يأخذون عنه ، ويتلقون منه كل حرف يقرءون عليه . انظر قوله صلى الله عليه
وسلم في قراءة كل من المختلفين : « هكذا أنزلت » ، وقول المخالف لصاحبه :
« أقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ثم أضف إلى ذلك أنه لو صح لأحد أن يغير ما شاء من القرآن بمراده
أو غير مراده ، لبطلت قرآنية القرآن وأنه كلام الله ، ولذهب الإجماع ولما
تحقق قوله سبحانه وتعالى : « إنا نحن نزلنا الذكر وإنالناه لحافظون » . ثم إن التبديل
والتغيير مردود من أساسه بقوله سبحانه في سورة يونس : (قال الذين
لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله . قل ما يكون لى أن أبدله من
تلقاء نفسى ، إن أتبع إلا ما يوحى إلى إنى أخاف إن عصيت ربي عذاب يوم
عظيم قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به فقد ابشت فيكم عمرا من قبله
أفلا تعقلون) . (١)

فإذا كان أفضل الخلق ، محمد صلى الله عليه وسلم قد تخرج من تبديل القرآن
بهذا الأسلوب ، فكيف يسوغ لأحد مهما كان أمره أن يبدله فيه ويغير
بمرادف أو غيره ؟ (يسبحون) (هذا عظيم) (٢)

(الشاهد الخامس) أنه لا يجوز منع أحد من القراءة بأى حرف من تلك الأحرف السبعة النازلة . يدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :
« فلا تماروا فيه ، فإن المراء فيه كفر ، وعدم موافقته لعمر ، وأبى ، وابن مسعود
وعمر بن العاص ، على معارضة مخالفهم بالطرق الآتفة ، في الأحاديث السالفة
ويدل على ذلك أيضاً دفعه في صدر أبى حين استصعب عليه أن يقر هذا
الاختلاف في القراءة . ولا ريب أن ذلك كله فيه معنى النهى البالغ عن منع
أى أحد من القراءة بأى حرف من الأحرف السبعة النازلة .

(الشاهد السادس) أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا متحمسين في
الدفاع عن القرآن ، مستبسلين في المحافظة على التزويل ، متيقظين لكل من
يحدث فيه حدثاً ولو كان عن طريق الأداء واختلاف اللهجات مبالغين في
هذه اليقظة حتى يأخذون في هذا الباب بالظنة ، وينأخون عن القرآن بكل عناية
ومهمة . وحسبك استدلالاً على ذلك ما فعل عمر بصاحبه هشام بن حكيم ،
على حين أن هشاماً كان في والى الأمر على صواب فيما يقرأ . وأنه قال لعمر
تسوية لقراءته : أقرأنيها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن عمر لم يقنع ،
بل لسيبه وساقه إلى المحاكاة ، ولم يتركه حتى قضى رسول الله صلى الله عليه
وسلم لهشام بأنه أصاب . قل مثل ذلك فيما فعل أبى بن كعب بصاحبه ، وما كان
من ابن مسعود وعمر بن العاص وصاحبيهما . والأحاديث بين يديك عن
كتب ، فارجع إليها إن أردته .

(الشاهد السابع) أنه لا يجوز أن نجعل اختلاف القراءات معركة جدال
وتراخ وشقاق ، ولا مشار تردد وتشكيك وتكذيب ، ولا سلاح عصية
وتنطع وجحود .

على حين أن نزول القرآن على سبعة أحرف إنما كانت حكمته من الله

التيسير والتخفيف والرحمة والتهوين على الأمة ، فلا يكون لنا أن نعمل من هذا اليسر صرا ، ومن هذه الرحمة نقمة يرشد إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم فيها سبق : فلا تماروا فيه فإن المراء فيه كفر . وكذلك تنير وجه الشريف عند اختلافهم مع قوله : إنما أهلك من قبلكم الاختلاف ، وخرجه في صدر أبي بن كعب حين جال بخاطره حديث السوء في هذا الموضوع الجليل .

(الشاهد الثامن) أن المراد بالاحرف في الأحاديث السابقة وحدة في الالفاظ وحدها لا حالة . بدليل أن الخلاف الذي صورته لنا الروايات المذكورة كان دأباً حول قراءة الالفاظ لا تفسير المعاني ، مثل قول عمر : إذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم . ثم حكم الرسول أن يقرأ كل منهما ، وقوله صلى الله عليه وسلم : . . هكذا أنزلت . . وقوله : . . أي ذلك قرأتم لقد أصبتم ، وهو ذلك ولا ريب أن القراءة أداء الالفاظ ، لا شرح المعاني .

٢ - معنى نزول القرآن على سبعة أحرف

يهتنا بعد الذي أسلفنا إليك أن بنين لك معنى الجملة الشريفة : . إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف . . فإليك :

أما لفظ القرآن فقد أشبعناه كلاماً في المبحث الأول . وأما الإنزال فقد استوفيناه تحقيقاً في المبحث الثالث . وأما السبعة فقد عُدت في الشاهد الثاني من الشواهد الماضية أن المراد بها حقيقة وهي العدد المعروف في الأحاد بين الستة والثمانية . وأما الاحرف فجمع حرف ، والحرف يطلق على معان كثيرة أتى عليها صاحب القاموس إذ يقول ما نصه : . الحرف من كل شيء طرفة ، وشعره ، وحده ، ومن الجبال أهلاه المحدد ، وواحد حروف التهجي ، والناقة

الضامرة أو الممزولة أو العظيمة ، ومسيل الماء ، وآرام سود ببلاد سليم ،

وعند النحاة ما جاء للمعنى ليس باسم ولا فعل . ومن الناس من يعبد الله على حرف ، أى وجه واحد ، وهو أن يعيده على السراء لا على الضراء . أو على شك . أو على غير طمأنينة من أمره ، أى لا يدخل فى الدين متمكنا . ونزل القرآن على سبعة أحرف : سبع لغات من لغات العرب .

وليس معناه أن يكون فى الحرف الواحد سبعة أوجه وإن جاء على سبعة أو عشرة أو أكثر . ولكن معناه أن هذه اللغات السبع متفرقة فى القرآن ، أم بتصرف قليل وهذه الإطلاقات الكثير يدل على أن لفظ الحرف من قبيل المشترك اللفظي ، والمشارك اللفظي يراد به أحد معانيه التى تعينها الفرائض وتناسب المقام .

وأنبأ المعاني بالمقام هنا فى إطلاقات لفظ الحرف أنه الوجه بالمعنى الذى ستقصه عليك ، لا بالمعنى الذى ذهب إليه صاحب القاموس وغيره من أنه اللغة أو غيرها . فسيأتيك تفصيل هذه الآراء بعد .

ثم إن كلمة د على ، فى قوله صلى الله عليه وسلم : د أنزل القرآن على سبعة أحرف ، تشير إلى أن المسألة على هذا الشرط من التوسعة والتيسير ، أى أنزل القرآن ، وما فيه على القارىء أن يقرأه على سبعة أوجه ، يقرأ بأى حرف أراد منها على البدل من صاحبه ، كأنه قال : أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة .

وليس المراد أن كل كلمة من القرآن تقرأ على سبعة أوجه ، إذا قال صلى الله عليه وسلم : إن هذا القرآن أنزل سبعة أحرف ، بحذف لفظ د على ، بل المراد ما علمت من أن هذا القرآن أنزل على هذا الشرط وهذه التوسعة ، بحيث

لا تتجاوز وجوه الاختلاف سبعة أوجه ، مهما كثر ذلك التمدد والتنوع
في أداء اللفظ الواحد ، ومهما تعددت القراءات وطرقها في الكلمة الواحدة .
فكلمة (مالك يوم الدين)^(١) التي ورد أنها تقرأ بطرق تبلغ السبعة أو العشرة
وكلمة (وبعد الطافوت) التي ورد أنها تقرأ بالتين وعشرين قراءة ، وكلمة
د أف ، التي أوصل الرماني لغاتها إلى سبع وثلاثين لغة ، كل أولئك وأشياء
أولئك ، لا يخرج التفاريق فيها على كثرتها عن وجوه سبعة .

٤ - الوجوه السبعة في المذهب المختار :

بقي علينا أن نتصل : ما هي تلك الوجوه السبعة التي لا يخرج القراءات
عنها مهما كثرت وتنوعت في الكلمة الواحدة ؟

هذا يتقدم الجدل والخلاف ، ويكثر القيل والقال .

والذي نختاره - بنور الله وتوفيقه - من بين تلك المذاهب والآراء هو
ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي في الواح إذ يقول :

السلام لا يخرج عن سبعة أحرف في الاختلاف :

(الأول) : اختلاف الأسماء من أفراد ، وتثنية ، وجمع ، وتذكير ،
وتأنيث .

(الثاني) : اختلاف تصريف الأفعال من ماض ، ومضارع وأمر .

(الثالث) : اختلاف وجوه الإعراب .

(الرابع) : اختلاف بالنقص والزيادة .

(الخامس) : الاختلاف بالتقديم والتأخير .

(السادس) : الاختلاف بالإبدال .

(السابع) : اختلاف اللغات ، يريد اللهجات ، كافتح والإمالة ، والترقيق والتفخيم ، والإظهار والإدغام ، ونحو ذلك اه ، فير أن النقل كما ترى لم يشفع بتمثيل فيها عثرنا .

ويمكن التمثيل للوجه الأول منه وهو اختلاف الاسماء . بقوله سبحانه : (والذين هم لاماناتهم وهم راعون) قرىء هكذا : دلاماناتهم ، جمعا وقرىء دلاماناتهم ، بالإنفراد .

ويمكن التمثيل للوجه الثاني وهو اختلاف تصريف الأفعال بقوله سبحانه : (فقالوا ربنا باهدين أسفارنا) قرىء هكذا بنصب لفظ ربنا على أنه منادى وبلفظ د باعد ، فعل أمر ، وبعبارة أنسب بالمقام د فعل دعاء ، وقرىء هكذا د ربنا بعد ، رفع د رب ، على أنه مبتدأ وبلفظ د بعد ، فعلا ماضيا مضعف المعنى جعلته خبر .

ويمكن التمثيل للوجه الثالث ، وهو اختلاف وجوه الإعراب ، بقوله سبحانه : (ولا يضار كاتب ولا شهيد)^(١) قرىء بفتح الراء وضما ، قالفتح على أن د لا ، نافية ، قالفعل مجزوم بعدها ، والفتحة الملحوظة في الراء هي فتحة إدغام المثلين . أما الضم فعل أن د لا ، نافية ، قالفعل مرفوع بعدها .

ومثل هذا المثال ، قوله سبحانه : (ذو العرش المجيد)^(٢) قرىء برفع لفظ د المجيد ، وجزه قالرفع على أنه نعت لسكلمة د ذو ، والجر على أنه نعت لسكلمة د العرش ، .

(١) البقرة (٢٨٢)

(٢) البقرة (١٥)

فلا فرق في هذا الوجه بين أن يكون اختلاف وجوه الإحزاب في اسم أو فعل كما رأيت ، ويمكن التمثيل للوجه الرابع : وهو الاختلاف بالنقص والزيادة . بقوله سبحانه (وما خلق الذكر والأنثى) قرئ . بهذا اللفظ . وقرئ . أيضاً الذكر والأنثى ، بنقص كلمة « ما خلق » .

ويمكن التمثيل للوجه الخامس - وهو الاختلاف بالتقديم والتأخير - بقوله سبحانه : (وجاءت سكرة الموت بالحق)^(١) وقرئ . « وجاءت سكرة الحق بالموت » .

ويمكن التمثيل للوجه السادس - وهو الاختلاف بالإبدال - بقوله سبحانه : (وانظر إلى العظام كيف ننشزها)^(٢) بالزاي وقرئ . « ننشرها » بالراء وكذلك قوله سبحانه (وطلع منضود)^(٣) بالحاء ، وقرئ . « وطلع » بالعين فلا فرق في هذا الوجه أيضاً ! - الاسم والفعل .

ويمكن التمثيل للوجه السابع - وهو اختلاف الهجاء - بقوله سبحانه : (وهل أتاك حديث موسى) تقرأ بالفتح والإمالة في « أتى » ، ولفظ « موسى » فلا فرق في هذا الوجه أيضاً ، بين الإسم والفعل . والحرف مثلها نحو (بل قادرين) قرئ . بالفتح والإمالة في لفظ « بل » .

• - بماذا اخترنا هذا المذهب ؟

وإنما اخترنا هذا المذهب لأربعة أمور :

(١) ق (١٩) وهي قراءة شاذة .

(٢) البقرة (٥٩)

(٣) الواقعة (٢٩)

(أحدهما) : أنه هو الذى تؤيده الأدلة فى الأحاديث العشرة الماضية وما شابهها .

(ثانيها) : أنه هو الراجح فى تلك الموازين التى أقتناها شواهد بارزة من تلك الأحاديث الواردة . فارجع النظر إليها ، ولا داعى لإعادتها . أما المذاهب الأخرى فستقرى أن التوفيق أخطأها فى رعاية تلك الأدلة أو بعضها .

(ثالثها) : أن هذا المذهب يعتمد على الاستقرار التام لاختلاف القراءات وما ترجع إليه من الوجوه السبعة ، بخلاف غيره فإن استقراره ناقص أو فى حكم الناقص . فبكلمة دأف ، التى أوصلها الرمانى إلى سبع وثلاثين لغة يمكن رد لغاتها جميعاً إلى هذه الوجوه السبعة ولا تخرج عنها . وكذلك الاختلاف فى اللهجات - وهو اختلاف شكلى - يرد إليها ولا تخرج عنها بخلاف الآراء الأخرى فإنه يتعذر أو يتعسر الرجوع بالقراءات كلها إليها وليس من صواب الرأى أن يحصر النبى صلى الله عليه وسلم الأحرف التى نزل عليها القرآن فى سبعة ثم نترك نحن طرقات القراءات المروية عنه دون أن نردها إلى السبعة ، لأن ذلك يلزمه أحد خطرين : فإما أن تكون تلك الطرق المقروء بها غير نازلة ، وإما أن يكون هناك حرف نازل وراء السبعة الأحرف التى نزل عليها القرآن ، ويكون الحصر فى كلام الرسول صلى الله عليه وسلم غير صحيح . وكلا هذين خطأ عظيم وإنم كبير^(١) .

(١) مناهل العرفان (١٣٩/١ - ١٤٢) أبحاث فى قراءات القرآن الفيض
عبد الفتاح القاضى .

قراءات الأئمة السبعة

وصلتها بالأحرف السبعة

يظن بعض الناس أن المراد بالأحرف السبعة الواردة في الحديث هي قراءات الأئمة السبعة فقراءة نالغ حرف من الأحرف السبعة، وقراءة ابن كثير حرف آخر منها وهكذا باقي قراءات القراء السبعة . كل قراءة منها حرف من الأحرف السبعة وهذا الرأي باطل لأمور :

(الأول) أن هذا الرأي يلزم عليه بقاء الأحرف السبعة وعدم ترك شيء منها وإباحة القراءة بها حتى اليوم . وهذا يخالف لإجماع الأئمة على أن الأحرف السبعة زالت في أول الأمر لتيسير على الأمة . ثم نسخ الكثير منها بالعرضة الأخيرة .

(الثاني) يترتب على هذا الرأي ألا يكون هناك أية فائدة فيما صنع الخليفة عثمان رضي الله عنه من كتابة المصاحف . وحمل الناس عليها وألا يكون هناك داع لإحراق غيرها من المصاحف .

(الثالث) يلزم هذا الرأي أن تكون قراءات الأئمة السبعة قد استوهبت الأحرف السبعة . وحينئذ تكون قراءات غير السبعة مثل أبي جعفر ويعقوب ليست من الأحرف السبعة . وهذا خلاف الإجماع .

(الرابع) أن كل إمام من الأئمة السبعة قد روى عنه رواية كثيرة روايات مختلفة . وكلها تعتبر قراءة الإمام ولو كانت الأحرف السبعة هي قراءات الأئمة السبعة لبانت هذه الأحرف مالا يصح من الكثرة تبعاً للكثرة من الروايات المختلفة عن كل إمام والواقع أن الأحرف مذكورة في العدد المذكور .

قال الإمام العلامة أبو شامة : من قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث . وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة . وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل انتهى .

فالمصواب : أن قراءات الأئمة السبعة بل العشر التي يقرأ الناس بها اليوم جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن . وورد فيها حديث أنزل القرآن على سبعة أحرف وهي موافقة لآخر عرضة عرض فيها جهيل القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكلها ثابتة بطريق التواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . أخرج ابن أخته في المصاحف وابن أبي شيبة في الفضائل عن ابن سيرين قال : القراءة التي عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم في العام الذي قبض فيه هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم .

وأخرج ابن أخته عن ابن سيرين أيضاً قال : كان جهيل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم كل سنة في شهر رمضان مرة فلما كان العام الذي قبض فيه عارضه مرتين فيرون أن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة انتهى من الإتيان .

وهذه القراءات العشر موافقة لخط المصاحف العثمانية التي وجهها عثمان إلى الأمصار . وأجمع الصحابة عليها وعلى طرح كل ما خالفها . فلا تخرج قراءة من القراءات العشر عن جميع المصاحف المذكورة فلو خالفت قراءة منها مصحفاً من هذه المصاحف وافقت غيره . فالمعتبر عدم مخالفتها جميع المصاحف .

وأما باقي الأحرف السبعة فمسخ بالعرضة الأخيرة ولذلك لم يكتب في المصاحف العثمانية إلا ما استقر في هذه العرضة وثبت قرآنيته بالتواتر ولم

ينسخ منه شيء . وترك منها جميع ما نسخ ^(١) .

كيف نصبت القراءات إلى هؤلاء الأئمة :

تلقى الصحابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن الكريم بقراءاته ورواياته ، فلم يضيفوا منه جملة ، ولم ينفلوا منه كلمة ، ولم يملوا منه حرفا ، بل ولا حركة ، أو سكون أو فقرة ، أو رواية . ونقله عن الصحابة التابعون على هذا الوجه من الإحكام والتحرير ، والاتقان والتجويد .

ثم إن جماعة من التابعين وأتباع التابعين كرسوا حياتهم ، وقصروا جهودهم على قراءة القرآن وإقراءه ، وتعليمه وتلقيته ، وعنوا العناية كل العناية بضبط الفاظه ، وتجويد كلماته ، وتحرير قراءاته ، وتحقيق رواياته ، وكان ذلك شغلهم المأخوذ ، وغرضهم المهادف ، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ، ويرحل إليهم ، ويؤخذ عنهم ، ولتصحيحهم لذلك كله أنشئت القراءة إليهم فقبل : قراءة فلان كذا ، وقراءة فلان كذا . فلهذه القراءة إليهم نسبة ملازمة وهولمة ، لا نسبة اختراع وابتداع .

ومن هؤلاء الذين انتظموا التعليم والتلقي : القراء العشرة وهم نافع وأبو جعفر المديني ، وأبو عمرو ويعقوب البصريان ، وابن كثير المكي ، وابن عامر الدمشقي ، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون ، وخلف البغدادي .

وقد أصبح المسلمون على تواتر قراءات هؤلاء الأئمة الاعلام . فقد نقلتها عنهم الامم المتعاقبة ، والأجيال المتلاحقة ، أمة بعد أمة ، وجيلا إثر جيل ، إلى أن وصلت إلينا ، ولن تزال الامم تعامدها وترونها وتنقلها لمن بعدها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وكل ذلك مصداق لقوله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ^(٢) .

(١) أصبحت في قراءات القرآن الكريم للشيخ عبد الفتاح القاضى .

(٢) تاريخ القراء العشرة للشيخ القاضى .

أقسام القراءات

من حيث التواتر والصحة والشذوذ

قال الإمام ابن الجزرى :

كل قراءة وافقت العربية مطلقاً ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً وتواتر نقل هذه القراءة المتواترة المقطوع بها . ومعنى العربية مطلقاً أى ولو بوجه من الإعراب نحو قراءة حمزة (والأرحام) بالجر وقراءة أبى جعفر (ليجزى قوما) ببناء الفعل للمجهول مع نصب د قوما .

ومعنى أحد المصاحف العثمانية واحد من المصاحف التى وجهها عثمان رضى الله عنه إلى الامصار وكقراءة ابن كثير فى الثوبة (جنات تجري من تحتها الأنهار) بزيادة د من ، فإنها لا توجد إلا فى مصحف مكة .

ومعنى ولو تقديراً ما يحتمله رسم المصحف كقراءة من قرأ (مالك يوم الدين) بالالف فإنها كتبت بغير ألف فى جميع المصاحف فاحتملته الكتابة أن تكون (مالك) وفعل بها كما فعل باسم الفاعل من قوله قادر وصالح ونحو ذلك لما حذف منه الألف للاختصار فهو موافق للرسم تقديراً ونعنى بالتواتر ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهى يفيد العلم من غير تعيين عدد هذا هو الصحيح وقيل بالتعيين واختلفوا فيه فقيل ستة وقيل اثنا عشر وقيل عشرون وقيل أربعون وقيل سبعون والذى جمع فى زماننا هذه الأركان الثلاثة وهو قراءة الأئمة العشرة التى أجمع الناس على تلقينها بالقبول وهم أبو جعفر ، ونافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، ويعقوب ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائى ، وخلف ، أخذها الخلف عن السلف

إلى أن وصلته إلى زماننا هذا .

وقول من قال إن القراءات للتواتر لا حد لها إن أراد في زماننا فقير صحيح لأنه لا يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر وإن أراد في الصدر الأول فيحصل إن شاء الله .

وأما القراءة الصحيحة فهي على قسمين :

الأول ما صح سندُه بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه ووافق العربية والرسم وهذا على ضربين :

ضرب استفاض نقله : تلقاه الأئمة بالقبول كما انفرد به بعض الرواة وبعض الكتب المعتمدة أو كراتب القراء في المد ونحو ذلك فهذا صحيح مقطوع به أنه منزل على النبي صلى الله عليه وسلم من الأحرف السبعة كما نبهن حكم المتلقى بالقبول وهذا الضرب يلحق بالقراءة المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها كما سبق .

وضرب لم تلقه الأئمة بالقبول ولم يستفيض قالذي يظهر من كلام كثير من العلماء جواز القراءة به والصلاة به والذي نص عليه أبو عمرو بن الصلاح وغيره أن ما وراء العشرة ممنوع من القراءة منع تحريم لا منع كراهة كما سبق .

وقال شيخنا قاضي القضاة أبو نصر عبد الوهاب بن السبكي في كتابه جمع الجوامع في الأصول ولا يجوز القراء بالهذاه .

والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شاذ وقاقا للبقوى والشيخ الإمام .

والمراد بالشيخ والده مجتهد العصر أبا الحسن علي بن عبد الكافي السبكي .

والقسم الثاني من القراءة الصحيحة : ما وافق العربية وصح سنده وخالف الرسم كما ورد في صحيح من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى ونحو ذلك مما جاء عن أبي الدرداء وعمر وابن مسعود وغيرهم فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه وإن كان إسناده صحيحاً فلا يجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها .

قال الإمام أبو عمر بن عبد البر في كتابه التمهيد وقد قال مالك : إن من قرأ في صلاته بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة مما يخالف المصحف لم يصل وراه، وعلماؤنا المسلمون مجمعون على ذلك إلا قوماً شذوا لا يخرج عليهم .

قلت : قال أصحابنا الشافعية وغيرهم لو قرأ بالشاذ في الصلاة بطلت صلاته إن كان عالماً وإن كان جاهلاً لم تبطل صلاته ولم تحسب له تلك القراءة وانفق علماء بغداد على تأديب الإمام ابن شنيوز واستتابته على قراءته وإقراره بالشاذ .

وحكى الإمام أبو عمر بن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا يجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يجوز أن يصل خلف من يقرأ بها .

وأما ما وافق المعنى والرسم أو أحدهما من غير نقل فلا تسمى شاذة بل مكذوبة يكفر متعمداً .

وأجاب الإمامان الحافظ أبو عمرو بن الصلاح وأبو عمرو بن الحجاج عن السؤال الذي ورد دمشق من النجم في حدود الأربعين وستائة وهو : هل يجوز القراءة بالشاذ أو يجوز أن يقرأ القارئ عشرة كل آية بقراءة ورواية .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح المجتهد المقيّد في ذلك العصر ما حورته

يشترط أن يكون المقرؤه قد تواتر نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنا واستفاض نقله كذلك وتلقاه الأمة بالقبول كهذه القراءات السبع لأن المعتبر في ذلك البين والجليح على ما تقرر وتمهد في الأصول فالمرجوح فيه ذلك كما عدا السبع أو كما عدا الشر فممنوع من القراءة به منع تحريم لا يمنع كراهة في الصلاة وعارج الصلاة وممنوع منه من عرف المصادر والمعاني ومن لم يعرف ذلك والمذهب على من تقرر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك وإنما نقلها من نقلها من العلماء لفوائدها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها هذا طريق من استقام سبيله ثم قال : والقراءة الشاذة ما نقل قرآنا من غير تواتر واستفاضة مطلقة بالقبول من الأمة كما اشتمل عليه المحقق لأن حتى وخير .

وأما القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآنا فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلا والمجتري على ذلك مجتري على عظيم وضال ضلالا بعيدا فيعمر ويمنع بالحبس ونحوه ولا يخلو ذا ضلالة ولا يحمل المتمكن من ذلك إهماله ويجب منع القارئ بالشاذ وتأنيبه بعد تعريفه وإن لم يمتنع فعليه التمرير بشرطه .

وقال الشيخ الإمام شيخ المالكية أبو عمرو بن الحارث لا يجوز أن يقرأ بالقراءة الشاذة في صلاة ولا غيرها عالما كان بالعربية أو جاهلا وإذا قرأ بها قارئ فإن كان جاهلا بالتحريم عرف به وأمر بتكرها وإن كان عالما أدب بشرطه وإن أصر على ذلك أدب على إصراره وحبس إلى أن يرتدع عن ذلك ، وأما تبديل آتنا بأعطنا وسولت بزينت ونحوه فليس هذا من الشواذ وهو أشد محرما والتأديب عليه أبلغ والمنع منه أوجب انتهى .

فإن قيل كيف يعرف الشاذ من غيره إذ لم يدع أحد الحصر .

قلت : الكتب المؤلفة في هذا الفن في العشر والثان وغير ذلك مؤلفوها على قسمين منهم من اشترط الأشهر ، واختار ما قطع به عنده فتلقى الناس كتابه بالقبول وأجمعوا عليه من غير معارض كغياثي ابن مهران وأبي العلاء الحمداني وسبعة ابن مجاهد وإرشاد أبي العز الفلاني وتيسير أبي عمرو الداني وموجز أبي علي الأهوازي وتبصرة ابن أبي طالب وكافي ابن شريح ، وتلخيص أبي معشر الطبري وإعلان الصفراوي وتحرير ابن الفحام ، وحرر أبي القاسم الشاطبي وغيرها ، فلا إشكال في أن ما تضمنته من القراءات مقطوع به إلا أحرفا يسيرة يعرفها الحافظ من الثقات والأئمة النقاد ، ومنهم من ذكر ما وصل إليه من القراءات كسبط الخياط ، وأبي معشر الجامع وأبي القاسم الهذلي وأبي الكرم الشهرزوري وأبي علي المالكي وابن فارس وأبي علي الأهوازي وغيرهم ، فهؤلاء وأمثالهم لم يشترطوا شيئا وإنما ذكروا ما وصلهم فيرجع فيها إلى كتاب مقيد أو مقرر مقلد .

فإن قلت قد وجدنا في الكتب المشهورة المتناقاة بالقبول تباينا في بعض الأصول والفرش كما في الشاطبية نحو قراءة ابن ذكوان تلعبان بتخفيف النون وقراءة هشام أفندة بياء بعد الهمزة . وقراءة قبل على سوفه بواو بعد الهمزة وغير ذلك من التسهيلات والامالات التي لا توجد في غيرها من الكتب إلا في كتاب أو اثنين وهذا لا يثبت به تواتر .

قلت : هذا وشبهه وإن لم يبلغ مبلغ التواتر صحيح مقطوع به نعمتقد أنه من القرآن وأنه من الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها والعدل الضابط إذا انفرد بشيء تحتمله العربية والرسم ، واستفاض وتلقى بالقبول قطع به وحصل به العلم وهذا ما قاله الأئمة في الحديث المتعلق بالقبول أنه يقيد القطع ، ويحتمل

الإمام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه علوم الحديث ، وظن أن أحدا لم يسبقه إليه ، وقد قاله قبله الإمام أبو اسحاق الشيرازي في كتابه الجمع في أصول الفقه ونقله الإمام الثقة مجتهد عصره أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية عن جماعة من الائمة ، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي والشيخ أبو حامد الاسفرايني ، والقاضي أبو الطيب الطهري ، والشيخ أبو اسحاق الشيرازي من الشافعية ، وابن حامد ، وأبو يعلى بن القراء ، وأبو الخطاب ، وابن الزهرواني وأماهم من الحنابلة ، وشمس الائمة المرغني من الحنفية ، قال ابن تيمية وهو مذهب أهل الكلام من الاشعرية وغيرهم كأبي اسحاق الإسفرايني وابن فورك قال وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة .

قلت : ثبت من ذلك أن خبر الواحد العدل الضابط إذا حفته قرائن يفيد العلم وتبين ما ندعى التواتر في كل فرد مما انفرد به بعض الرواة أو اختص ببعض الطرق لا يدعى ذلك إلا جاهل لا يعرف ما التواتر وإنما المقرور به عن القراء العشرة على قسمين متواتر وصحيح مستفاض متلقي بالقبول والقطع حاصل بهما .

وأما ما قاله الإمام أبو حيان واستشكله حيث قال وعلى ما ذكره هؤلاء من المتأخرين من تحریم القراءة الشاذة يكون عالم من الصحابة والناس من بعدم إلى زماننا قد ارتكبوا محرما فيسقط بذلك الاحتجاج بخبر من يرتكب المحرم دائما وهم نقلة الشريعة فيسقط ما نقلوه فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام والعباد بالله تعالى من ذلك ، قال ويلزم أيضا أن الذين قرأوا بالشواذ لم يصلوا قط لأن الواجب لا يتأدى بفعل المحرم ، قال وقد كان قاضي القضاة أبو الفتح محمد ابن علي يعني ابن دقيق العيد يستشكل هذه المسألة ويستصعب الكلام فيها ، وكان يقول هذه الشواذ نقالت نقل آحاد

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعلم ضرورة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بشاذ منها وإن لم يمين كما أن حاتما نقلت عنه أخبار في الجود كلها أحاد واسكن حصل من مجموعها الحكم بسخاؤه وإن لم يتعين ما تسخى به وإذا كان كذلك فقد تواترت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشاذ . وإن لم يتعين بالخص فكيف يسمى شاذاً والشاذ لا يكون متواتراً .

قلت فهذه ونحوها مباحث لا طائل تحتها إذ القول في القراءات الشاذة كالقول في الأحاديث الضعيفة المنقولة في كتب الأئمة وغيرهم يعلم في الجملة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شيئاً منها وإن لم نعرف عينه فلا يقال لها ضعيفة على ما بحثناه وأيضاً فنحن نقطع بأن كثيراً من الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقرؤون بما خالف رسم المصحف العثماني قبل الإجماع عليه من زيادة كلمة أو أكثر وإبدال أخرى بأخرى ونقص بعض الكلمات كما ثبت في الصحيحين وغيرهما ونحن اليوم نمنع من يقرأ بها في الصلاة وغيرها منع تحريم لا منع كراهة ولا إشكال في ذلك ، ومن نظر أقوال الأولين علم حقيقة الأمر ، وذلك أن المصاحف العثمانية لم تكن محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أبيحت بها قراءة القرآن ، كما قال جماعة من أهل الكلام وغيرهم بناء منهم على أنه لا يجوز على الأمة أن تحمل نقل شيء من الأحرف السبعة وعلى قول هؤلاء لا يجزىء ما استشكله ابن دقيق العيد وبحته ابن حبان وغيرهما لأننا إذا قلنا إن المصاحف العثمانية محتوية على جميع الأحرف السبعة التي أنزلها الله تعالى كان ما خالف الرسم يقطع بأنه ليس من الأحرف السبعة وهذا قول محظور ، لأن كثيراً مما خالف الرسم قد صح عن الصحابة رضي الله عنهم وعن النبي صلى الله عليه وسلم .

والحق ما تهرر من كلام الإمام محمد بن جرير الطبري وأبي عمر بن

عبد البر ، ولقد علموا بالمدح والذكر بن أبي طالب القيسي ، وأبي القاسم
 الشاطبي ، وابن تيمية وغيرهم ، وذلك أن المصاحف التي كتبت في زمن أبي بكر
 رضي الله عنه كانت على جميع الأحرف السبعة ، فلما كثر الاختلاف
 وكاد المسلمون يكفرون بعضهم بعضاً أجمع الصحابة على كتابة القرآن العظيم على العرصة
 الأخيرة التي فرأها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل عام قبض ، وعلى
 ما أنزل الله تعالى دون ما أذن فيه ، وعلى ما صح مستفاضاً عن النبي صلى الله
 عليه وسلم دون غيره ، إذ لم تكن الأحرف السبعة واجبة على الأمة ، وإنما
 كان ذلك جائزاً لهم مخصصاً فيه ، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف
 اختاروه ، قالوا فلما رأى الصحابة أن الأمة تتفرق وتختلف وتتقابل إذا لم
 يقتصروا على حرف واحد ، اجتمعوا على ذلك اجتمعا سائفاً ريم معصومون
 أن يجتمعوا على ضلالة ، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل محظور .
 قلت في كتبنا المصاحف على لفظ لغة قريش والعرصة الأخيرة ، وما صح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم واستفاض دون ما كان قبل ذلك بما كان بطريق
 الشذوذ والاختلاف من زيادة ونقصان وإبدال وتقديم وتأخير وغير ذلك
 وجردوا المصاحف عن النقط والفكك لتحتمله صورة ما بقي من الأحرف
 السبعة كالألف والضم والبدل والإدغام والهمز والحركات وأشياء ذلك مما هو في
 باقي الأحرف السبعة غير لغة قريش وكالغيب والخطاب والجمع والتثنية وغير ذلك
 من أصداده مما تحتمله العرصة الأخيرة إذ هو موجود في لغة قريش وفي غيرها ،
 ووجهوا بها إلى الأمصار فأجمع الناس عليهم ، ثم كثر الاختلاف أيضاً فيما
 يحتمله الرسم ، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد من المسلمين تلاوته
 فوضعوه من عند أنفسهم وفقاً لبدعتهم كن قال من المعتزلة (وكلم الله موسى
 تنكياً) بنصب اللام ، ومن الرافضة (وما كنت متخذ المصلين عضداً) بفتح

اللام يبنون أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ، فلما وقع ذلك رأى المسلمون أن
يجمعوا على قراءات ائمة ثقات تجمدوا للقيام بالقرآن العظيم ، فاختلفوا من
كل مصر وجه إليه مصحف ائمة مشهورين بالثقة والأمانة في النقل وحسن
الدين وكال العلم أمضوا عزمهم في القراءة والإلقاء واشتهر أمرهم ، وأجمع
أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا ، وتوثيقهم فيما قرءوا ورووا ، وعلمهم
بما يقرءون ، ولم تخرج قراءتهم عن خط مصحفهم ، فمنهم بالمدينة أبو جعفر
وشيبة ونافع ، وبمكة عبد الله بن كثير ، وحيد بن قيس الأعرج ، وابن محبوب
وبالكوفة يحيى بن وثاب ، وعاصم والاعشى وحزة والسكاساني ، وبالشام
عبد الله بن هار وعطية بن قيس الكلبي ، ويحيى بن الحارث الزماري ،
وبالبصرة عبد الله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء ، وعاصم الجحدري
وبمقرب الحضرمي .

ثم إن القراء بعد ذلك تفرقوا في البلاد ، وخلفهم أمم بعد أمم ،
وكثر بينهم الخلاف ، وقل الضبط ، واتسع الخرق ، فقام الأئمة الثقات
النقاد وحرروا وضبطوا وجمعوا وألفوا على حسب ما وصل إليهم وصح
لديهم ، فالذي وصل إلينا اليوم متواتراً وصحيحاً ، مقطوعاً به ، قراءات
الائمة العشرة ورواتهم المشهورين ، هذا الذي تخرج من أقوال العلماء
وعليه الناس اليوم بالشام ، والعراق ، ومصر ، والحجاز ، وسائر الأقطار
الإسلامية .

فثبت من ذلك أن القراءة الشاذة ولو كانت صحيحة في نفس الأمر فإنها
عما كان أذن في قراءته ولم يتحقق إنزاله ، وإن كان الناس يجهلون فيها في الصدر
الأول ثم أجمعت الأمة على تركها للمصلحة وإيسر في ذلك خطر والإشكال

لأن الامة معصومة من أن تجمع على خطأ^(١).

وقال الإمام السيوطي :

أتقن الإمام ابن الجوزي هذا الفعل جداً ، وقد تحرر لي منه أن القراءات
أنواع :

الاول : الثوار وهو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب ،
من مثلهم إلى انتهاء ، وغالب القراءات كذلك .

الثاني : المشهور ، وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر ، ووافق
العربية والرسم ، واشتهر عند القراء ، فلم يعبه من الغلط ولا من الشذوذ ،
ويقرا به على ما ذكر ابن الجوزي ويفهمه كلام أبي شهامة السابق ، ومثاله
ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة ، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض ،
وأمثله ذلك كثيرة في فرش الحروف من كتب القراءات كالذي قبله ، ومن
أشهر ما صنف في ذلك التيسير للداني ، وقصيدة الشاطبي ، والنصر في
القراءات العشر ، وتقريب النصر ، كلاهما لابن الجوزي .

الثالث : الأجلد ، وهو ما صح سنده ، وخالف الرسم أو العربية ، أو لم
يشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يقرأ به ، وقد عقد الترمذي في جامعه ، والحاكم
في مستدركه لذلك باباً أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد ، ومن ذلك
ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجعدي عن أبي بكر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ : (متكئين على زخارف خضر وعافرى حسان)^(٢) .

(١) متجدد المقرئ لابن الجوزي ص ١٥ - ٢٤ بتصرف

(٢) الرهن (٧٦) وانظر تفسير القاطبي (١٧ - ١٩١) وهي قراءة شاذة .

وأخرج من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ : (فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرات أعين) (١) .

وأخرج عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قرأ : (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) (٢) بفتح الفاء ، وأخرج عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قرأ : (فروح وريحان) (٣) (يعنى بضم الراء) .

الرابع : الشاذ ، وهو ما لم يصح سنده ، وفيه كتب مؤلفه ، من ذلك قراءة (ملك يوم الدين) بصيغة الماضى ، ونصب يوم ، و (إياك نعبد ، بيناته بالفعل) .

الخامس : الموضوع كقرارات الخواص .

وظهر لى سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرج ، وهو ما يزيد فى القراءات على وجه التفسير ، كقراءة سعيد بن أبى وقاص (وله أخ أو أخت من أم) (٤) أخرجها سعيد بن منصور .

وقراءة ابن عباس (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم فى مواسم الحج) (٥) .

وقراءة ابن الزبير : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما أصابهم) (٦) قال عمر : فما أدري أكانت قراءته أم فسر ؟ أخرج سعيد بن منصور ، وأخرجه الأتبارى ، وجزم بأنه تفسير .

(١) سورة السجدة (١٧)

(٢) التوبة (١٢٨)

(٣) الواقعة (٨٩)

(٤) النساء (١٢)

(٥) البقرة (١٩٨)

(٦) آل عمران (١٠٤)

وأخرج عن الحسن أنه كان يقرأ : (وإن منكم إلا واردة) ، و الورد
الدخول .

قال ابن الأنباري : قوله « الورد » الدخول ، تفسير من الحسن لمعنى
الورد وغلط فيه بعض الرواة فألحقه بالقرآن .

قال ابن الجزري في آخر كلامه : وربما كانوا يدخلون التفسير في القراءة
إيضاحاً وبياناً ، لأنهم محققون لما تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم قرآناً
عنهم آمنون من الاتباس ، وربما كان بعضهم يكتبه معه .

وأما من يقول : إن بعض الصحابة كان يهجد القراءة بالمعنى ، فقد كذب^(١) .

حكم القراءة بالشاذ

أجمع العلماء على أنه لا يجوز قراءة القرآن بما هو شاذ من القراءات ، لافى
الصلاة ولا خارجها ، ولم يهوز ذلك إلا بعض العلماء فى غير الصلاة قياساً على
رواية الحديث بالمعنى ، وكلامهم هنا فى غاية الضعف : فإنه قياس مع الفارق ،
والأ فكيف يقاس القرآن الكريم ، الذى هو ليس له هذه الخاصية^(٢) .

حكم العمل بالقراءة الشاذة

أما حكم العمل بالقراءة الشاذة واستنباط الأحكام الفرعية منها فالجمهور
من العلماء على جواز ذلك ، تنزيلاً لها منزلة خبر الأحاد ، وقد احتج العلماء
بها فى أحكام كثيرة كما فى قطع يمين السارق مستدلين على ذلك بقراءة

(١) الإتيان (٢١٥/١ - ٢١٦)

(٢) انظر جمع الجوامع حاشية البنانى (٢٣١/١)

ابن مسعود : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما » (١) .

كما احتج الحنفية هل وجوب التتابع في صوم كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود أيضاً . « فميام ثلاثة أيام متتابعات » (٢) .

وعالف في هذا الاستدلال جمهور الشافعية وغيرهم لثبوت نسخ هذه القراءة عندهم (٣) .

وذهب الإمام الشافعي في بعض النقول عنه وتبعه أبو نصر القشيري ، وابن الحاجب مستدلين على ذلك بأن القراءة الشاذة لم تثبت قرآنيته .

وأجاب الجمهور عن ذلك بأنه لا يلزم من إلتفاء قرآنيته انتفاء عموم كونها أخباراً ، أي أنها تأخذ حكم العمل بخبر الواحد ، وخبر الواحد يعمل به (٤) .

وقال أبو حنيفة في فضائل القرآن :

المقصد من القراءة الفاعلة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها كقراءة عائشة وحفصة (والوسطى صلاة العصر) (٥) وقراءة ابن مسعود (فاقطعوا أيماهما) (٦) وقراءة جابر (فإن الله من بعد إكراهي لمن غفور رحيم) (٧) .

(١) المائدة (٢٨)

(٢) المائدة (٨٨)

(٣) راجع جمع الجوامع بماشية البنات (٢٧٢/١) الإتيان (٢٢٧/١)

(٤) انظر المصدر السابق

(٥) سورة البقرة (٢٢٨)

(٦) المائدة (٢٨)

(٧) النور (٣٣)

قال : فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن ، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين في التفسير فيستحسن ، فكيف إذا روى عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة فهو أكثر من التفسير وأقوى ، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل (١) .

وجوب اتباع الرسم العثماني

في كتابة المصاحف

لقد كانت المصاحف التي كتبها سيدنا عثمان - رضى الله تعالى عنه - التي أرسلها إلى الأمصار مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة التي بينها فيما سبق ، وكانت مجردة من النقط والشكل لتكون محتملة لما تواترت قرآنيته ، واستقر في العرصة الأخيرة ، ولم تنسخ تلاوته .

وظلت هذه المصاحف حقة من الزمن هكذا حتى كثرت الفتوحات الإسلامية وانضوى تحت راية الإسلام كثير من بلاد الأحاجم ، فاختلط اللسان الأعجمي باللسان العربي وفشا اللحن على الألسنة كلها عربية وأعجمية وكادت العجمة تطغى على الفصحى ، وكان هؤلاء الأحاجم يعسر عليهم التمييز بين كلمات القرآن الكريم وحروفه ، لأنها - كما عرفت - غير منقوطة ولا مشكولة نثني أمراء المؤمنين وولاتهم أن يفرض ذلك إلى اللحن في كتاب الله تعالى وتحريف كليمه عن مواضعه - فعملوا على تلافى ذلك - وإزالة أسبابه .

وأحدثوا من الوسائل ما يكفل صيانة الكتاب العزيز من اللحن وحفظه من التحريف .

معنى النقط والشكل

أما النقط له معنيان :

الأول : ما يدل على ما يمرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد أو نحو ذلك ، ويسمى بعضهم هذا النقط نقط الإعراب .

المعنى الثانى : ما يدل على ذوات الحروف ، ويميز بين معجمها ومبجلها ، كالنقطة الموضوعة على الباء من أسفلها ، وعلى الجيم كذلك ، والنقطتين الموضوعتين على التاء من أعلاها ومكندا ، فالنقطة التي على الباء قد ميزتها عما يشاركها في رسمها من التاء ، والتاء ، والنقطة على الجيم قد ميزتها عن الحاء ومكندا ، ويسمى بعضهم هذا النقط نقط الأفعال .

والشكل : معناه ما يدل على ما يمرض للحرف من حركة أو سكون أو شد أو مد أو نحو ذلك ، ويرادفه الضبط ، وعلى هذا يكون المعنى الأول للنقط مساويا لمعنى الشكل والضبط .

واختلاف في أول من وضع النقط على عدة آراء :

والصحيح أن أول من وضعه أبو الأسود الدؤلى ، بأمر زياد بن أبي زياد وإلى البصرة في خلافة معاوية بن أبي سفيان .

وسبب وضعه أن معاوية بعث إلى زياد يطلب منه إرسال ولده عبيد الله ابن زياد فلما قدم عليه وكلمه معاوية وجدته يلحن في الكلام فردّه إلى أبيه وبعث إليه كتابا يلومه فيه على وقوعه في اللحن . فبعث زياد إلى أبي الأسود وقال له إن الأماجم قد أفسدوا لغة العرب فلو وضعت شيئا يصحح الناس به كلامهم وعربون به كلام الله .

فامتنع أبو الأسود فأجلس زياد رجلاً في طريق أن الأسود وقال له
إذا مر بك أبو الأسود فاقرا شيئاً من كتاب الله وتعد الله به ، فلما مر
أبو الأسود قرأ الرجل (إن الله يرى من المشركين ورسوله) بحمر لام
ورسوله . فقال أبو الأسود معاذ الله أن يتبرأ الله من رسوله . ثم رجع إلى
زياد ، وقال له قد أجبتك إلى طلبك ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن .
فاختار رجلاً من قبيلة عبد القيس وقيل من قريش وقال له خذ المصحف
ومداداً يخالف لونه لون المصحف فإذا فتحت شفتي فانقط فوق الحرف نقطة
وإذا ضمتها فانقط أمامه نقطة وإذا كسرتها فانقط تحته نقطة وإذا أنبعثه
غنة أي تنوينا فانقط نقطتين حتى أتى على آخر المصحف .

وهن أبي الأسود أخذ العلماء النقط وأدخلوا عليه بعض التحسين
إلى أن جاء عصر الدولة العباسية وظهر العالم الجليل الخليل بن أحمد البصري
فأخذ نقط أبي الأسود وأدخل عليه تحسيناً فجعل علامة الفتح ألفاً صغيرة
مبطوحة لأن الفتحة إذا أشبهت تولد منها ألف وعلامة الضم واواً صغيرة
لأن الضمة إذا أشبهت تولد منها واو وعلامة الكسرة ياء صغيرة لأن الكسرة
إذا أشبهت تولد منها ياء وهو المسمى الآن بالهككل وزاد على ذلك فجعل
علامة للتشديد وهي رأس شين وعلامة للسكون وهي رأس خاء وأخرى
لهمز وعلامة للاختلاس والإشمام .

نقط الإعجام .

وهو عبارة عن النقط التي تميز الحروف بعضها من بعض ، وسبب
وضعها أنه لما كثرت الفتوحات الإسلامية وكثر الداخلون في الإسلام من
الأعاجم كثرت تبعاً لذلك التحريف في العرب وخيف على القرآن الكريم أن
يمتد إليه بعض التحريف أمر عبد الملك بن مروان أن يعمل الحجاج بن يوسف

على أن لا يصل التحريف إلى حى القرآن الكريم . فاختار الحجاج لذلك المهمة ، نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر ، وكانا من أبرز العلماء وقتئذ في فنون القراءات وتوجيهها وعلوم اللغة العربية وأسرارها فوضعا ذلك النقط لتمييز بعض الحروف عن بعضها ولقد جملا هذا النقط بلون مداد المصحف لتمييز عن نقط أبي الأسود .

ومن ذلك يعلم أن نقط الإعراب متقدم على نقط الإهجام لتقدم زمن زياد وأبي الأسود على زمن الحجاج ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر . والفعل متأخر على النقط بمعنييه لتأخر زمن الخليل على زمن أبي الأسود ونصر بن عاصم ويحيى بن يعمر .

وضع الاجزاء والاحزاب والارباع :

وأما وضع أسماء السور في المصاحف وتقسيمها إلى أعيان ، وأرباع وأثلاث وأجزاء وأحزاب ، فنعمل المتأخرين ، وأول من أمر به المأمون العباس ، وقبل إن الذي فعله هو الحجاج الثقفي أخذاً من عمل الصحابة في وضع أسماء السور وباجتهاد منه في هذا التقسيم ، ولذلك تجد ابتداء الربع في وسط قصة مثلاً . ومن هنا نستطيع أن نهكم بأن إتباع هذا التقسيم ليس بلازم ، ولا حرج في مخالفته ، بل ينبغي للقارىء أن يختم قراءته عند تمام الكلام ، سواء كان في خر قصة أو آخر سورة ، ولا يلزم بنهاية الربع وبدايته فكثيراً ما يكون لبعض الجمل تعلق بآخر الربع السابق كما في قوله تعالى (والمحسنات من النساء) فإنها متعلقة بآية المحرمات من النساء فلو وقفنا على آخر الربع لادى ذلك إلى عدم تمام الكلام ، ومثل ذلك كثير . ويبدو أن هذا التقسيم إنما كان

لهدف تسهيل الحفظ على قارى القرآن الكريم ، خاصة فى السور الطوال .
واقه اعلم^(١) .

نتيجة هذا التقسيم :

وكانت نتيجة هذا التقسيم أن أصبح القرآن الكريم يشتمل على :

عدد اجزائه ٣٠ جزءاً . الجزء حزبان

عدد أحزابه ٦٠ حزبا والحزب ٤ أرباع

عدد أرباعه ٢٤٠ ربماً

عدد آياته ٦٢٣٦ آية

عدد آياته المسكية ٤٤٧٥ آية

عدد آياته المدنية ١٧٦١ آية

ابتداه نزول القرآن هو ليلة ١٧ من شهر رمضان

مدة النزول فى مكة ١٣ يوماً . أشهر ١٢ سنة

مدة النزول فى المدينة ٩ أيام ٩ أشهر ٩ سنوات

اتتماء النزول هو قرب وفاة النبى صلى الله عليه وسلم .

ما يجب على كاتب المصحف وناشره :

يجب على من أراد كتابة المصحف أن يلتزم بالرسم العثمانى ، ولا يجوز كتابته على القواعد الإملائية الحديثة ، وهذا هو رأى جمهور العلماء من الصلف والخلف .

(١) انظر القرطبي ص ٥١ . ط الشعب

والأدلة على ذلك :

أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له كتابا يكتبون الوحي ، وقد كتبوا القرآن كله بهذا الرسم ، وأكرم الرسول على كتابته ، وانتقل الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى وقد كتب القرآن كله على هذه الكيفية المخصوصة لم يحدث فيها تغيير ولا تبديل .

ثم تولى الخلافة بعده أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - فأمر بكتابة القرآن كله في المصحف على هذه الهيئة ، ثم جاء عثمان - رضى الله عنه - فلنسخ المصاحف العثمانية بأمره من مصحف أبي بكر على هذا الرسم أيضاً . ووزع عثمان هذه المصاحف على الأمصار لتكون إماماً للمسلمين ، وأقر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل أبي بكر وعثمان في المصاحف ، ولم ينكر أحد منهم عليهما شيئاً ، بل ظفر كل منهما بالقرار جميع الصحابة لعمليهما . واستمر المصحف مكتوباً بهذا الرسم في عهد بقية الصحابة والتابعين وتابى التابعين والأئمة المجتهدين في عصورهم المختلفة ولم يثبت أن أحداً من هؤلاء جميعاً حدثه نفسه بتغيير هجاء المصاحف ورسمها الذي كتبت عليه أولاً وكتابتها برسم آخر يسائر الرسم المحدث الذي حدث في عهد ازدهار التأليف في البصرة والكوفة ، بل ظل الرسم القديم قائماً مستقلاً بنفسه بعيداً عن التأثير بالرسم الحادث ، نعم ظل الرسم القديم منظوراً إليه بعين التقديس والاكبار في سائر العصور المختلفة ، والأدلة المتفاوتة مع أنه قد وجد في هذه العصور المختلفة أناس يقرءون القرآن ولا يحفظونه ، وهم في الوقت نفسه لا يعرفون من الرسم إلا هذا الرسم المحدث الذي وضعت قواعده في عصر التأليف والتدوين ، وشاع استعمال هذه القواعد بين الناس في كتابة غير القرآن .

روى الإمام السخاوى أن مالك بن أنس إمام دار الهجرة سئل :
أرايت من استكتب مصحفا . أرايت أن يكتب على ما استحدثه
الناس من الهجاء اليوم ؟ فقال : لا أرى ذلك وامكن يكتب على الكتابة
الأولى .

قال السخاوى ، والذي ذهب إليه مالك هو الحق إذ فيه بقاء الحالة الأولى
إلى أن تعلمها الطبقة الأخرى ، ولا شك أن هذا هو الأحرى ، إذ في خلاف
ذلك تجهيل الناس بأولية ما في الطبقة الأولى ، انتهى .

وقال الإمام أبو عمرو الداني : لا يخالف لمالك من علماء هذه الأمة .

وقال الداني أيضاً : سئل مالك عن الحروف في القرآن مثل الواو ،
والياء ، والالف ، أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه شيء من ذلك
قال لا ، قال أبو عمرو : يعنى الواو والياء والالف الزائدات في الرسم ،
المعدومات في اللفظ

نحو : لا أذبحنه ، وء باييد ، وء أولوا ، .. وهكذا .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : تحرم مخالفة خط مصحف عثمان في واو ،
أو ألف أو ياء ، أو غير ذلك .

وقال صاحب المدخل : ويمنع على كاتب المصحف أن يترك ما أحدثه
بعض الناس في هذا الزمان من نسخ المصحف على غير المرسوم الذي اجتمعت
عليه الأمة . انتهى .

والخلاصة : أنه يجب كتابته المصحف بالرسم العثماني لما يأتي :

٢ - أن قواعد الهجاء والإملاء الحديثه عرضة للتغيير والتنقيح في كل عصر وفي كل جيل - فلو أخضعنا رسم القرآن لهذه القواعد لأصبح القرآن عرضة للتغيير والتبديل وحيطتنا للكتاب العزيز ، وتقديسنا له يخطرنا إلى أن نجعله بمنأى من هذه التغييرات في رسمه وكتابته .

٣ - أن تغيير الرسم العثماني ربما يكون مدعاة - من قريب أو من بعيد - إلى التغيير في جوهر الألفاظ والكلمات القرآنية ، ولا شك أن في ذلك القضاء على أصل الدين - وأساس الشريعة - وسد الذرائع - مهما كانت بعيدة - أصل من أصول الشريعة الإسلامية التي بنى عليها الأحكام . وتظهر الحكمة في المحافظة على الرسم العثماني جملة فيما يأتي :

١ - منها الدلالة على الأصل في الشكل والحروف ككتابة الحركات حروفا باعتبار أصلها في نَحْسِ ايتاي . ذى القربى وساوريكم ولا أوضعوا وككتابة الصلاة والزكاة والحياة بالواو بدل الألف .

٢ - ومنها النص على بعض اللغات الفصيحة ككتابة هاء التانيث بتاء مجرورة على لغة طيء . وكحذف ياء المضارع لتغير جازم من يوم بات لا تكلم نفس على لغة هذيل .

٣ - ومنها إفادة المعاني المختلفة بالقطع والوصل في بعض الكلمات نحو أم من يكون حاجم وكبلا وأمن يمشى سويا فإن المقطوعة تفيد معنى بل دون الموصولة .

٤ - ومنها أخذ القراءات المختلفة بين اللفظ المرسوم برسم واحد فهو وما يحددون إلا أنفسهم وتمت كلمت ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته ظلو كتبت الأولى وما يحددون لفات قراءة الأفراد فحذفت الألف ورسمت التاء مجرورة لإفادة ما ذكر .

٥ - ومنها عدم الاعتداء على تلاوته على حقه إلا بموقف شأن كل علم نفيس يتحفظ عليه .

٦ - ومنها عدم تجهيل الناس بأوليئهم وكيفية ابتداء كتابهم فلم هذه الفوائد يجب إقاؤه على رسمه ولا يجوز تغييره لأنه ينجم من تغييره مضار لا يمكن تلافيها :

(١) منها ضياع القراءات المتواترة بضياع شرط القرآن أو بالحقيق ضياع القرآن الذي هو أساس الدين .

(ب) ومنها ضياع لغات العرب الفصحى لعدم الاستدلال عليها من أصدق الحديث بضياع رسمه الدال عليها .

(ج) ومنها تطرق التحريف إلى الكتاب الشريف بتغيير رسمه الأصلي التوقيفي .

(د) ومنها جواز هدم كيان كثير من العلوم قياساً على هدم كيان علم رسم القرآن بدعوى سهولة تناوله للعموم .

(هـ) ومنها هو الدين بمحور رسم أصله الأساسي وقانونه الأكبر .

هذه بعض مضار تغيير رسم المصحف فهل يجرأ مسلم في قلبه مثقال ذرة من الإيمان على تغيير حرف منه مما كتب عليه في زمن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتبوه له ولا أنفسهم في حطرنه ونقلوه ثم أشرده للأمة بعده بإجماع لمنهم وهم أو ذاك فوق مئات الآلاف لا أظن أحداً يتجرأ على تغيير رسم المصحف أو يدين عليه إلا إذا كان مارقاً من الدين كما أنى اعتقد أنه لا يتمكن من ذلك أحد أيا كان تصديقاً لقوله تعالى :
(إنا نحن نزلنا الذكر وإناله لحافظون) (١) .

النسخ

في

القرآن الكريم

تعريف النسخ^(١)

أولاً : في اللغة :

أما النسخ في اللغة ، فإنه يطلق على معان تدور بين النقل والإبطال والإزالة ، فيقولون نسخ زيد الكتاب إذا نقله عن مدارضة أى مفايلة - ونسخ النحل إذا نقله من خلية إلى أخرى .

ويقولون نسخ الشيب الشباب إذا أزاله وحل محله .

ويقولون نسخت الريح آثار القوم إذا أبطلتها وحطت عليها .

ويختلفون في هذه المعاني ، أيها على سبيل الحقيقة ، وأيها على سبيل المجاز ؟

وفي مقاييس اللغة يقول : النون والسين والحاء أصل واحد ، إلا أنه مختلف في قياسه ، قال قوم : قياسه رفع شئ . وإثبات غيره مكانه . وقال آخرون : قياسه تحويل شئ إلى شئ^(٢) .

وفي أساس البلاغة يقول : (نسخت كتمان من كتاب فلان : نقلته . ومن المجاز نسخت الشمس الظل ، والشيب الشباب^(٣)) .

وفي لسان العرب بعد أن فسر النسخ بالنقل والإزالة ينقل عن ابن الأعرابي أن النسخ تبديل الشيء من الشيء ، وهو غيره . . . ثم يقول : والنسخ نقل

(١) انظر قضايا النسخ في كتابنا (نظرية النسخ في الشرائع المعاجزة)

(٢) معجم مقاييس اللغة (٢٤/٥ - ٤٢)

(٣) أساس البلاغة (٤٣٨/٢) .

الشيء من مكان إلى مكان وهو هو . ثم يحكى عن الفراء وأبي سعيد : نسخة
الله قرأ ، نسخة ثردا بمعنى واحد . ثم يقول : والعرب تقول : نسخت
الشمس الظل وانسخته : أزالته . والمعنى أذهبت الظل وحلت محله (١) .

النسخ عند الأصوليين والمؤلفين في الناسخ والمنسوخ :

إذا انتقلنا إلى تعريف النسخ عند الأصوليين والمؤلفين في الناسخ
والمنسوخ وجدنا اتجاهات مختلفة :

فأبو جعفر النحاس يقرر أن اشتقاق النسخ من شيئين : أحدهما : نسخت
الشمس الظل إذا أزالته وحلت محله ، ونظير هذا (فيلسخ الله ما يلقى
الشيطان) (٢) .

والآخر : من نسخت الكتاب إذا نقلته من نسخته ، وهل هذا النسخ
والمنسوخ (٣) .

لكن أبو محمد مكي بن أبي طالب القرطبي يشكر على أبي جعفر النحاس
أجاده أن يكون النسخ في القراءات بمعنى النقل ، ويقول : (أن النسخ في
القرآن لا يأتي بلفظ المنسوخ ، وإنما يأتي بلفظ آخر وحكم آخر) وهو ما أخذ
لا يمنع من وروده على أبي جعفر ما اعتد به عنه ابن هلال حين قال : (أن مادة
النسخ قد استعملها القرآن الكريم بمعنى النقل ، في قوله تعالى (إننا لننسخ ما كنتم
نعملون) وأن القرآن قد نسخ كله من أم الكتاب ، فهو كله منسوخ بمعنى أنه

(١) لسان العرب الجزء الرابع باب الحاء فصل النون

(٢) المسج (٥٢)

(٣) النسخ والمنسوخ للنحاس ص ٧

منقول الخط والهجاه منها ، وذلك أن قول أبي جعفر (وعلى هذا النسخ والمنسوخ) صريح في أنه يريد المعنى اصطلاح الأصوليون ، ولا يريد ما اعتذر به عنه ابن هلال .

كذلك نجد ابن سلامة يقتصر على معنى واحد للنسخ فيقول : اعلم أن النسخ في كلام العرب هو الرفع للشيء ، وجاء الشرع بما تعرف العرب ، إذ كان النسخ يرفع حكم المنسوخ^(١) .

ولو ذهبنا نستقصى اختلاف وجهات النظر في تعريف النسخ لطال بنا المقام ، فلنصر إلى تعريفه عند الأصوليين .

ثانياً : النسخ في اصطلاح الأصوليين :

وكما اختلف أهل اللغة في تعريف النسخ فقد اختلف الأصوليون في تعريفه اختلافاً كثيراً ، وقد أورد البيضاوى من هذه التعريفات تعريفين :

أحدهما : للاستاذ أبي اسحق الاسفراينى ورجحه وهو :

(بيان انتهاء حكم شرعى بطريق شرعى متراخ عنه) .

شرح التعريف :

معنى بيان الانتهاء أن الحكم المنسوخ مغيى عنه تعالى بقاية ينتهى إليها فإذا جاءت تلك الغاية انتهى العمل به بذاته والنسخ بين هذا الانتهاء .

(فالبيان) مجلس في التعريف يشمل كل بيان سواء كان بيان انتهاء أو بيان ابتداء كبيان الجمل أو العام أو المطلق وقوله : (انتهاء الحكم) قيد أول

مخرج لبيان الابتداء كبيان الجمل وبيان العام وهو المخصص سواء كان المخصص مقارناً أو مقراخياً .

وقوله (شرعى) قيد ثان مخرج لبيان انتهاء الحكم العقل وهو البراءة الأصلية فلن بيان انتهائهما بشرعية الأحكام ابتداء لا يسمى نسخاً ، فشرعية صوم رمضان مثلاً بين انتهاء البراءة الأصلية المقتضية لترك الصوم ومثلاً ذلك لا يعتبر نسخاً وقول الاستاذ بيان انتهاء حكم شرعى صادق بأن يكون الحكم الشرعى الذى بين انتهائه ثابتاً بالأوامر أو الأخبار أو بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم .

وقوله (بطريق شرعى) قيد ثالث مخرج لبيان الانتهاء بطريق عقل كبيان الانتهاء بالموت مثلاً أو بالمجنون أو المعجز كسقوط غسل الرجلين بقطعهما فان ذلك لا يكون نسخاً ، وإنما هو بلفظ طريق دون حكم شرعى ليعم النسخ ببدل وبلا بدل ولو قال بحكم شرعى لاقتصر التعريف على النسخ ببدل مع أن النسخ يأتى فى النوعين كما سيأتى وظاهر أن الطريق شامل للأمر من الله والرسول والفعل من الرسول أو التقرير وقوله (متواخ عنه) قيد لبيان الواقع قصد به بيان أن النسخ لا بد أن يكون النسخ فيه متأخراً عن المنسوخ .

الفرق بين النسخ والتخصيص^(١)

لما كان هناك تشابه بين النسخ والتخصيص فإن النسخ يفيد تخصيص الحكم ببعض الأزمان ، والتخصيص يفيد رفع الحكم عن بعض الأفراد ، الأمر الذي أدى إلى أن بعض العلماء أنكروا وقوع النسخ في الشريعة ، وسماهوا تخصيصاً ، ومنهم من أدخل صوراً من التخصيص في باب النسخ .

ومن هنا جاء الخلاف في عدد المنسوخ .

وهذه هي الفروق التي تميز النسخ من التخصيص :

١ - أن العام بعد تخصيصه مجاز ، لأن مدلوله وقتئذ بعض أفراد ، مع أن لفظه موضوع للكل ، والقرينة هي المخصص وكل ما كان كذلك فهو مجاز . أما النص المنسوخ لما زال كما كان مستعملاً فيما وضع له ، فايته أن النسخ دل على أن إرادة الله تعلقت أزلاً باستمرار هذا الحكم إلى وقت معين ، وإن كان النص المنسوخ متناولاً لجميع الأزمان . ويظهر ذلك جلياً فيما إذا قال الفاعر مثلاً : افعلوا كذا أبداً ، ثم نسخته بعد زمن قصير فإنه لا يعقل أن يكون مدلوله ذلك الزمن القصير دون ذلك بل هو ما زال كما كان مستعملاً في جميع الأزمان نصاً ، بدليل قوله (أبداً) غير أن العمل بهذا النص الشامل لجميع

(١) عرف التخصيص بتعريفات متعددة ، فعرفه صاحب مجمع المراجع بقوله : (هو قصر العام على بعض أفراد) وعرفه البيضاوي بقوله : (هو إخراج بعض ما يتناول اللفظ) وهو مروي عن أبي الحسين البصري من المعزلة . كما عرفه بعض الحنفية بقوله (قصر اللفظ مطلقاً على بعض مساه) وليس بين هذه التعريفات فرق كبير .

الآزمان لفظاً قد أبطله الناسخ ، لأن استمرار العمل بالنص مشروط بعدم ورود ناسخ ينسخه . أياً كان ذلك النص وأياً كان ناسخه .

فإن سأل سائل : ما حكمة تأييد النص لفظاً بينما هو مؤقت في علم الله أرولاً ؟
أجبتاه بأن حكمة ابتلاء الله لعباده : أَرْضُون لِحُكْمِهِ مع تأييده عليهم
هذا التأييد الظاهري أم لا ؟

فإذا ميع الله الخبيث من الطيب ، والمطمئن إلى حكمه من المتمرد عليه ،
جاء النسخ لحكمة أخرى من التخفيف ونحوه .

٢ - أن حكم ما خرج بالتخصيص لم يك مراد من العام أصلاً ، بخلاف
ما خرج بالنسخ فإنه كان مراداً من المنسوخ لفظاً .

٣ - أن التخصيص لا يتأتى أن يأتي على الأمر للأمور واحد ولا على
الشيء لمنهى واحد . أما النسخ ، فيمكن أن يعرض لهذا كما يعرض لغيره ،
ومن الأحكام الخاصة به صل الله عليه وسلم .

٤ - أن النسخ يبطل حجية المنسوخ إذا كان رافعاً للحكم بالنسبة إلى
جميع أفراد العام ، ويبقى على شيء من حجيته إذا كان رافعاً للحكم عن بعض
أفراد العام دون بعض . أما التخصيص فلا يبطل حجية العام أبداً ، بل العمل
به قائم فيما بقي من أفرادها بعد تخصيصه .

٥ - أن النسخ لا يكون إلا بالكتابة والسنة ، بخلاف التخصيص فإنه
يكون بهما وبغيرهما كدليل الحس والعقل . فقول الله سبحانه : (والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما)^(١) .

قد خصصه قوله صلى الله عليه وسلم : (لا قطع إلا في ربع دينار)^(١) .

وهذا قوله سبحانه : (تدمر كل شيء بأمر ربها)^(٢) قد خصصه ما شهد به الحس من سلامة السماء والأرض ، وعدم تدمير الريح لها .

وهذا قوله تعالى : (إن الله على كل شيء قدير)^(٣) قد خصصه ما حكم به العقل من استحالة تعاق القدرة الإلهية بالواجب والمستحيل العقليين .

الحكمة في النسخ

عندما تضع إحدى الدول قانوناً لتنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين فيها ، وبين بعض المحكومين وبعضهم الآخر ، ثم ترى بعد تطبيقه مدة من الزمان — طويلة أو قصيرة — أنه لا يحقق ما وضع من أجله ، ولا يكفل ما جد من مصالح لشعبها ، فتضع قانوناً آخر ليحل محله ، وليكفل ما عجز القانون الأول عن كفالاته من الحقوق والواجبات — يمكن أن يقال أن هذا القانون المتأخر قد نسخ القانون المتقدم ، وأصبح هو القانون بدلا منه .

وعندما ترى هذه الدولة أن مادة معينة في قانونها لم تعد محقة للمصلحة التي ينطق بها : مصلحة الشعب الذي وضع القانون لحمايته ، فتستبدل بهذه المادة مادة أخرى ترى أنها أفدر منها على تحقيق المصلحة ، ثم تنشر على الشعب بوسائلها أن تلك المادة في ذلك القانون قد ألغيت ، وحلت محلها مادة أخرى

(١) أخرجه البخاري ومسلم (ابن كثير ١٠١/٣) ط - الشعب .

(٢) الاحقاف (٢٥)

(٣) البقرة (١٠٦)

تقول كذا - يمكن أن يقال أن مادة قد نسخت مادة ، أى حلت محلها بعد أن ألغتها ، دون أن يسكون لذلك أثر في صلاح القانون ، وفي قيامه ووجوب الاحتكام إليه كلما دعت الحال .

هذان النوعان للنسخ بين القوانين الوضعية المختلفة ، وبين مواد كل منها . وفقاً بين الشرائع السماوية ، وفي كل شريعة منها حل حدة .

وكما تتقبل النسخ ولا تستنكره حين يقع بين القوانين الوضعية ، يجب أن تقبله ولا تستنكره ، عندما ينقل إلينا أنه قد وقع بين الشرائع السماوية ، وفيها .

لعمد يجب أن تنبه إلى فارق بين النسخ في القوانين الوضعية والنسخ في الشرائع السماوية ، فإننا حين نضع القوانين التي م صيرها إلى النسخ لا محالة - لا نستطيع أن نعرف مدة العمل بهذه القوانين ، ولأما سيجل محلها حين تلغى ، ولا حقيقة الفرق بين المتقدم المنسوخ منها والمتأخر الناسخ . أما حين يشرع الله عز وجل القوم من خلقه ، أولهم جميعاً ، فإنه يعلم يقيناً - وهو يشرع - ما سيق من الأحكام وما سينسخ ، ويعلم الحكم الذي سيحل محل المنسوخ حين يرفع ، ويعلم الوقت الذي سيتم فيه هذا كله . فإذا كانت الشريعة مؤقتة علم وهو يشرعها متى تنسخ كلها بالشريعة اللاحقة ، وعلم حقيقة هذه الشريعة للناسخ وأحكامها : السكينة والجزئية ، وعلم ما بين الشرعيتين من اختلاف في الأحكام الفرعية العملية - وهي التي تقبل النسخ دون غيرها - ومن اتفاق كامل أو يكاد في الكتابات ، والأصول ، والأخلاق ، ومبادئ العقيدة وأحكامها .

ومعنى هذا أن الله عز وجل حين ينسخ شريعة ، أو يحكم في شريعة ،

إنما يكشف لنا هذا النسخ عن شيء من علمه السابق ، ومن ثم يعتد النسخ نوعاً من أنواع البيان ، ولا يعني ، بأي حال ، وصف الله - سبحانه - بالبداية (١) .

فالحكمة في نسخ بعض الأحكام ترجع إلى سياسة الأمة وتمهدها بما يرقياها ويمحصها .

وبيان ذلك أن الأمة الإسلامية في بدايتها حين سدها الرسول بدوته ، كانت تعاني فترة انتقال شاق ، بل كان أشق ما يكون عليها في ترك عقائدها وموروثاتها وعاداتها خصوصاً مع ما هو معروف عن العرب الذين شوفوها بالإسلام ، من التحمس لما يعتقدون أنه من مفاخرهم وأجسادهم ، فلواخذوا بهذا الدين الجديد مرة واحدة ، لا أدى ذلك إلى نقيض المقصود ، وما في الإسلام في مهده ، ولم يجد أنصاراً يعتقدونه ويدافعون عنه ، لأن الطفرة من نوع المستحيل الذي لا يطيقه الإنسان .

من هنا جاءت الشريعة إلى الناس تمشي على مهل ، متألفة لهم ، متلطفة في دعوتهم ، متدرجة بهم إلى الكمال رويداً رويداً ، صاعدة بهم في مدارج الرقي شيئاً فشيئاً .

منتهزة فرصة الألف والمران والأحداث الجادة عليهم ، لتسير بهم من الأسهل إلى السهل ، ومن السهل إلى الصعب ، ومن الصعب إلى الأصعب ،

(١) البداية : عبارة عن ظهور الشيء بعد خفاؤه ، ومنه . بدا لنا سور المدينة وبدا لنا الأمر فلان ، أى ظهر بعد خفاؤه . انظر : (النسخ في القرآن الكريم للدكتور مصطفى زيد ١ / ١٩) .

حقنم الامر ونجح الإسلام فها حال لم يعرف مثله في سرهته وامتزاج النفوس به ، ونهضته البشرية بسببه ا .

تلك الحكمة على هذا الوجه ، تتجلى فيما إذا كان الحكم الناسخ أصعب من المنسوخ ، كوقوف الإسلام في سموه ونبله من مشكلة الخمر في حرب الجماهير بالأمس ، وقد كانت مشكلة معقدة كل التعقيد ، يحتسونها بصورة تكاد تكون إجماعية ، ويأنونها لا على أنها هادة مجردة . بل على أنها إماراة القوة ، ومظهر الفترة ، وعنوان الشهامة !

فقل لى - ربك - هل كان معقولا أن ينجح الإسلام في فطامهم عنها . لو لم يتألفهم ويتلطف بهم ، إلى درجة أن يمن عليهم بها أول الامر ، كأنه يشاركهم في شعورهم ، وإلى حد أنه أبى أن يحرمها عليهم في وقت استعدت فيه بعض الافكار لتسمع كلمة تحريره ، حين سأله صلى الله عليه وسلم : (يسألونك عن الخمر والميسر) ؟

أما الحكمة في نسخ الحكم الأصعب بما هو أسهل منه ، فالتخفيف على الناس ، ترفها عنهم ، وإظهارا لفضل الله عليهم ورحمته بهم وفي ذلك إغراء لهم على المبالغة في شكره وتمجيده ، وتحبيب لهم فيه وفي دينه .

وأما الحكمة في نسخ الحكم بمساويه في صعوبته أو سهولته ، فلا ابتلاء والاختبار ، ليظهر المؤمن فيفوز ، والمنافق فيهلك ليميز الله الخبيث من الطيب .

يبقى الكلام في حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم ، وفي حكمة نسخ التلاوة مع بقاء الحكم .

أما حكمة بقاء التلاوة مع نسخ الحكم ، فذجيل تلك الظاهرة لحكمة ظاهرة سياسة الإسلام للناس ، حتى يشهدوا أنه هو الدين الحق ، وأن

فيه نبى الصدق ، وأن الله هو الحق المبين ، العليم الحكيم ، الرحمن الرحيم .
يضاف إلى ذلك ما يكتسبونه من الثواب على هذه التلاوة ، ومن
الاستمتاع بما حوته تلك الآيات المنسوخة من بلاغة ومن قيام معجزات
بيانية أو علمية أو سياسية بها .

وأما نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ، فحكيمته تظهر في كل آية بما يناسبها .
وأنه لتبدو لنا حكمة رائعة في مثال مفهوم من هذا النوع .

ذلك أنه صرح في الرواية عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالوا :
كان فيما أنزل من القرآن : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) . أى
كان هذا النص آية تتلى ثم نسخت تلاوتها ، وبقي حكمها معمولاً به إلى اليوم .
والسر في ذلك أنها كانت تتلى أولاً لتقرير حكمها ، ردعاً لمن تحدته
نفسه أن يتطاع بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات .

حتى إذا ما تقرر هذا الحكم في النفوس ، نسخ الله تلاوته لحكمة أخرى
هي الإشارة إلى بشاعة هذه الفاحشة ، وبشاعة صدورها من شيخ وشيخة ،
حيث سلكها مسلك مالا يليق أن يذكر فضلاً عن أن يفعل ، وسار بها في
طريق يشبه طريق المستحيل الذي لا يقع ، كما أنه قال : تزهوا الأصماع عن
سماعها ، والألسنة عن ذكرها ، فضلاً عن الفرار منها ، ومن التلوث برجسها^(١)

قال الجلال السيوطي :

وأجاب صاحب الفنون : بأن ذلك ليظهر مقدار طاعة هذه الأمة في
المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن ، من غير استعمال لطلب طريق مقطوع

به ، فسرهمون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام ، والمنام أدنى طريق الوحي .

قال : وأمثله ذلك كثيرة :

منها : حدثنا اسماعيل بن جعفر ، عن المبارك بن فضالة عن حاتم بن أبي النجود عن فر بن حبيش قال . قال لي أبي بن كعب : كأي نعدسورة الأحزاب ؟ قلت الثلث وسبعين آية أو ثلاثة وسبعين آية قال : إن كانت تعدل سورة البقرة وإن كنا لنقرأ فيها آية الرجم . قلت وما آية الرجم ؟ قال : (إذا زنا الشيخ والشيخة فارجمهما البتة نكالا من الله والله عز يحكم) (١) وأخرج الحاكم من طريق كثير بن الصامت قال : كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكشبان المصحف فراه على هذه الآية فقال زيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجمهما البتة) فقال عمر : لما نزلت آية النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : أكتبها ؟ فكانه كره ذلك ، فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد ، وأن الشاب إذا زنا وقد أحصن رجم .

قال ابن حجر في شرح المنهاج :

« فيستفاد من هذا الحديث السبب في نسخ تلاوتها ، فيكون العمل على غير الظاهر من عمومها » .

قلت : وخطر لي في ذلك نمكة حسنة وهو أن سببه التخفيف على الأمة بعدم اشتغال تلاوتها وكتابتها في المصحف وإن كان حكمها باقيا ، لأنه أنقل الأحكام وأشدما وأغلظ الحدود وفيه الإشارة إلى ندب السر (٢) .

(١) الإتيان (٧٢ / ٣)

(٢) الإتيان (٧٩ / ٢)

النسخ بين المثبتين والمنكرين

أجمع المسلمون أن النسخ جائز عقلا وواقع شرعا إلا ما نقل عن أبي مسلم الأصفهاني (١) في أحد النقلين عنه أنه غير واقع ويؤول ما يراه الجمهور نسخا بأنه من باب انتهاء الحكم لانتفاء زمنه ومثل هذا لا يعتد بنسخه .

والصحيح في النقل عنه : أنه واقع بين الشرائع بعضها مع بعض ولكنه غير واقع في الشريعة الواحدة ، وبذلك يكون أبو مسلم مع الجمهور في أن النسخ واقع ، وإنما قلنا أن النقل الأخير هو الصحيح عنه لأنه هو الذي يتفق مع ما أجمع عليه المسلمون من أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع السابقة ولا يسع أبو مسلم أن يخالف هذا الإجماع . أما اليهود فقد انقسموا إلى فرق ثلاث ، فرقة الشمعونية وهذه الفرقة ترى أن النسخ محال عقلا وسمما ، وفرقة العيسوية وترى أن النسخ جائز عقلا وواقع شرعا ، ولكن شريعة محمد عليه الصلاة والسلام ليست ناسخة لشريعة موسى وإنما هي خاصة ببنى إسماعيل ، وفرقة العنانية : وهذه الفرقة تقول أن النسخ جائز عقلا ولكنه غير واقع سمما : وبذلك تكون المذاهب في النسخ خمسة بيانها كالآتي :

(١) هو : محمد بن بحر الأصفهاني ، مفسر نحوي ، كاتب بليغ ، متكلم معتزلي ، له في تفسير القرآن (جامع التأويل لمحكم التنزيل) في أربعة عشر مجلداً على مذهب المعتزلة ، والناسخ والمنسوخ وغيرهما . ولد سنة ٢٥٤ هـ . وتوفي سنة ٣٢٢ هـ . وهو غير الجاحظ ، خلافاً لما ذكره الأسنوي في نهاية السؤل (١٤٩/٢) وانظر ترجمته في معجم الأدباء (٣٥/١٨) بنية الوعاء (٥٩/١) الفهرست (٢٠٢) .

- ١ - جاز عقلا واقع سمعا في الشريعة الواحدة وبين الشرائع المختلفة وهو رأى جميع المسلمين ما عدا أبا عبد الله الأصفهاني .
- ٢ - جاز عقلا واقع سمعا بين الشرائع المختلفة وغير واقع في شريعة محمد عليه الصلاة والسلام وهو رأى أب مسلم الأصفهاني .
- ٣ - محال عقلا وسمعا وهو رأى الشيعة عوفية من اليهود .
- ٤ - جاز عقلا وغير واقع سمعا وهو رأى العنانية .
- ٥ - جاز عقلا وواقع سمعا ، وشريعة محمد عليه الصلاة والسلام ناسخة لشريعة موسى وهو رأى العيسوي .

أدلة المذاهب :

استدل الجمهور على الجواز بدليلين :

الدليل الأول : أن النسخ لا يترتب على فرض وقوعه محال ، وذلك لأن أحكام الله تعالى أما أن تشرع لمصالح العباد أولا تشرع لمصلحتهم ، فإن قلنا بالاول كما تقول المعتزلة فلا شك أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص كما تختلف باختلاف الأزمان ، فما يكون مصلحة لشخص قد يكون مصلحة لآخر كشرب الدواء مثلا فهو مصلحة للمريض ولكنه غير مصلحة للصحيح في الزمن الواحد ، وما يكون مصلحة في زمن قد يكون غير مصلحة في زمن آخر بالنسبة للشخص الواحد كشرب الدواء بالنسبة لزيد فهو مصلحة له في زمن مرضه غير مصلحة له في زمن صحته ، وما دامت المصالح تختلف باختلاف الأزمان والأشخاص والأحكام يراعى في شرعيتها مصالح العباد ، فلا شك أن ذلك مما يجعل النسخ أمرا لا بد منه لا أن يكون محال .

وإن قلنا بالثاني وهو أن الأحكام لا يراعى في شرعيتها مصالح العباد فظاهر أيضا أن النسخ لا يترتب عليه محال ، لأنه لم يخرج عن كونه فعلا من أفعال الله تعالى واقعه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد .

نظهر أن النسخ في الحالتين لا يترتب على فرض وقوعه محال فكان
جائزا عقلا لأن شأن الجائز العقل ذلك .

نوقش هذا الدليل من قبل القائل بعدم الجواز ، بأن النسخ يترتب عليه
محال فيكون محالا ، وبذلك لم تتم لكم الصغرى في الدليل .

وبين ذلك أن الحكم الناسخ إما أن يكون قد شرع لمصلحة عليها الله بعد
أن لم يكن عليها ، أو يكون قد شرع لا لمصلحة فإن كان الأول قد تحقق
البداء وهو الظهور بعد الخفاء وذلك باطل على الله تعالى لما يلزمه من نسبة
الجهل إليه تعالى .

وإن كان الثاني كان هيئا والعبث من الشارع محال .

ويجاب عن ذلك بأن هناك قدما لنا قد تركتموه قلنا أن تختاره
وذلك القسم هو أنه تعالى شرع الحكم الثاني لمصلحة عليها أولا ولم تحف
عليه أصلا ولسكن وقتها إنما يجيء عند انتهاء الحكم الأول بما اشتمل عليه
من المصلحة وهذا لا يترتب عليه بداء ولا هيث .

الدليل الثاني :

وهو مسوق في وجه اليهود المحمليين له عقلا والقائلين بأن شريعة محمد
عليه السلام خاصة بالعرب من بنى إسرائيل .

وحاصل هذا الدليل أن نبوة محمد عليه الصلاة والسلام ثبتت بالدليل
القاطع وهو المعجزة الدالة على ذلك فيكون صادقا فيما يقوله من ربه تعالى
وينقله عنه وقد نقل عنه تعالى قوله : (ما ننسخ من آية أو ننسها ، نأت
بغير منها أو مثلها^(١)) ومعنى الآية : أن ننسخ نأت ومثل ذلك إنما يقال فيما
هو جائز عقلا لا فيما هو محال .

فكانت الآية الدالة على أن النسخ جائز وهو المطلوب .

وقد نفى هذا الدليل بأن الآية لا دلالة فيها على الجواز لأنها إنما تنفي صدق التلازم الحاصل بين الشرط والجزاء وصدق هذا التلازم لا يتوقف على وقوع الشرط والجزاء ولا على جواز وقوعهما .

بل إن التلازم يصدق ولو كان الشرط محالاً مثل قوله تعالى (قل إن كان الرحمن ولد فانا أول العابدين) فالسكلام صحيح مع أن الشرط محال وقوعه .

وقد ذكر الاسنوى جواباً عن ذلك يتلخص في أن الآية مع قطع النظر عن سبب نزولها لا دلالة فيها على الجواز كما تقولون ، ولكن إذا نظرنا إلى سبب النزول وهو أن اليهود هابوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم تحوله عن بيت المقدس إلى البيت الحرام وقالوا أن محمد يأمر بالآثام ثم ينهى عنه ، فأنزل الله تعالى رداً عليهم (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها)^(١)

نقول : إذا نظرنا إلى ذلك كان في الآية دليل على الجواز لأنها ردت عليهم في شيء هابوه قد وقع فعلاً .

واستدلوا على الوقوع بما يأتي :

أولاً : أن التوجه إلى بيت المقدس كان واجباً ثم زال ذلك الوجوب بالتوجه إلى البيت الحرام ، وتقديم الصدقة بين يدي الرسول كان واجباً بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا فاجئتم الرسول فقدموا بين يديكم بهاكم صدقة)^(٢) ثم نسخ بقوله تعالى (أشفقتم أن تقدموا بين يديكم بهاكم

(١) سورة البقرة (١٠٦)

(٢) سورة المجادلة (١٢)

صدقات فإذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة (١).

ثانياً : أن آدم عليه السلام كان يزوج بناته من بنيه ، وكان ذلك بأمر من الله تعالى كما ثبت في التوراة ثم نسخ ذلك اتفاقاً .

وكذلك ورد في التوراة أن الله تعالى قال لنوح عليه السلام عند خروجه من الفلك بعد النجاة من الطوفان (يا نوح أنى قد جعلت كل دابة حية ما كلالك ولذريتك وأطلقت ذلك لكم كنبات العشب ما عدا الدم فلا تأكلوه ثم حرم هل ذريته كثيراً من الدواب في شريعة موسى وحكى القرآن ذلك فقال (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر) (٢) الآية .

ولا شك أن تحريم الشيء بعد إباحته بشرع سابق نسخ لتلك الإباحة . وبذلك يكون النسخ . واقعاً بين الشرائع المختلفة وفي ذلك رد على الشعمونية والعنانية .

موقف اليهود من النسخ .

يتفق اليهود على شيء واحد : هو أن الشريعة الإسلامية لم تنسخ شريعتهم ولكنهم يفترون فيما عدا هذه القضية ثلاث فرق ، لكل منها موقفها الخاص من النسخ :

الفرقة الأولى : الشعمونية .

والشعمونية : نسبة إلى شعمون بن يعقوب ، تقرر أن النسخ لا يهود حقلاً ، ولم يقع سمماً .

(١) سورة المجادلة (١٣) .

(٢) سورة الأنعام (١٤٦) .

الفرقة الثانية : النسانية .

النسانية : نسبة إلى جنك بن داود^(١) ، نرى أنه لا بأس بالنص في حكم العقل ، لكنه لم يقع .

الفرقة الثالثة : الميسوية .

الميسوية : نسبة إلى أبي عيسى اسحاق بن يعقوب الأصفهاني^(٢) ، تذهب إلى

(١) هو رأس الجالوت ، تخالف فرقة سائر اليهود في السبت والاحياء وينهون عن أكل الطير والظباء والسمك والجراد ، ويذبحون الحيوان على القفا ، ويصدقون عيسى عليه السلام في مواعظه وإشاراته ، ويقولون أنه لم يخالف التوراة البتة ، بل قورها ودها الناس إليها . وهو من بني إسرائيل المتشبهين بالقرآن . ومن المستعجبين لمؤمن عليه السلام إلا أنهم لا يقولون بتكرره ورسالته (انظر الملل والنحل : ١٩٦ من القسم الأول) .

(٢) قيل إن اسمه عوفيد الوهم ، أي عابد الله . كان في زمن المنصور ، وابتدأ دهره في زمن آخر ملوك بني أمية ، مروان بن محمد . فاتبه بشر كثير من اليهود وادعوا له آيات ومعجزات ، وزعموا أنه لما حورب خطب على أصحابه خطأ بعد أس ، وقال : أقيموا في هذا الخط ، فليس بنا لكم عدو بسلاح . فكان الأصفياء يشاركون عليهم حتى إذا بلغوا الخط رجعوا عنهم . خوفاً من طلسم . أو قلة قوتهم ونقصها بهم أن أبا عيسى خرج من الخط وعدة على نفسه ، فقاتل وقتل من المسلمين كثيراً ، وذهب إلى أصحاب موسى بن عمران الذين هم وراء النهر المرسل ، ليسمعهم كلام الله ، وقيل أنه لما حارب أصحاب المنصور بالري قتل وقتل أصحابه .

وهو كان يزعم أنهم أتوا نبياً ، وأرسل رسول المسيح المنظر ، وأنه واحد من خمسة ياتون قبل عيسى واحداً بعد واحد ، وأن الله تعالى كلمه ، ولكنه لم يسمع بهماص بني إسرائيل من أيدي الأمم العاصين ، والملوك الظالمين ، كما زعم أن المسيح أفضل ولد آدم ، وأنه أهل منزلة من الأنبياء الماضين . وإذا هو رسوله . فهو أفضل لكل أيضاً . وكما خالف اليهود في هذا - فخالفهم في كثير من أحكام التوراة (انظر الملل والنحل : ١٩٦/١ - ١٩٧) .

أن النسخ جائز في حكم العقل ، وأنه قد وقع فعلا ، لكننا تمنع أن تكون شريعة محمد فاسخة لشريعة موسى عليهما السلام ، لأن رسالة محمد كانت خاصة بالعرب ، ولم تكن عامة لجميع الناس .

وهكذا يتضح أن اليهود لم ينفقوا فيما بينهم على الربط بين النسخ والبداء وأن ما درج عليه المؤلفون في تقرير هذه القضية ليس صحيحاً على إطلاقه ، فقد رأينا كيف تهجدوا للعناية عقلا ، وكيف لا ينكر العيسوية وقوعه ، ولو أن بينه وبين البداء عديم تلازماً — كما يقال في تصور موقفهم منه — ما أجازوه لرفقتان من فرقهم الثلاث عقلا ، وقرر فريق من هذين الفريقين أنه قد وقع .

فلنقرر الحقيقة التي حارل اليهود — بجميع فرقهم — أن يوهوما على عاداتهم إذن ، ولنكشف القناع عن وجه هذه الحقيقة ، ليتضح الهدف الذي رموا إليه بمذاهبهم في النسخ ، على ما بينها من خلاف .

إن إنكار النسخ ليس غاية عديم ، ولكنه وسيلة لغصب . أما الغاية فهي إنكار رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، على الإطلاق ، فإن أعجزهم إدراك هذه الغاية — فلا أقل من إنكار أنهم مطالبون بتصديقه ، واتباعه فيما جاء به .

وقد كان الشيعة أشد من غلوا في هذا ، فراحوا يشيرون الشبه على جواز النسخ عقلا ، ليحكموا باستحالة وقوعه . وهؤلاء هم الذين ربطوا بينه وبين الداء واعتبروهما متلازمين .

ثم كان العناية مغالطين ، منكرين للواقع ، حين حكموا بأن النسخ لم يقع وإن كان العقل لا يرى استحالة . وهؤلاء — كما هو واضح — لا يذهبون إلى ما ذهب إليه الشيعة من استلزام النسخ البداء .

أما المسيحية فلم يرتبوا كل وقوع النسخ مستحيلا عقليا ، ولم ينكروا وقوعه . لكنهم لم ينسوا الهدف المشترك ، فقرروا أن شريعة الإسلام لم تنسخ شريعتهم ، لسبب غير هذا كله ، هو أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يرسل إليهم بل أرسل إلى العرب ، وشريعته إنما أنزلت ليعمل بها العرب لا ليعملوا هم بها ...

وهؤلاء لا يربطون بين البداء والنسخ ، من قريب أو من بعيد كما يلبس من حكمهم بجواز النسخ ووقوعه . مع تزييههم الله عز وجل من البداء كساتر اليهود .

وبتقنيننا المنطوق ونحن بصدد الرد على اليهود - أن نبدا بمناقشة الديمقراطية . ذلك أنهم يرون استحالة النسخ عقلا ويحكون بأنه لم يقع ، فإذا نحن أبطلنا ما أثاروه من شبه على الجواز العقلي ، واثبتنا بواقع لا ينكرونها أنه قد وقع في شريعتهم ، وفي الشرائع السابقة لها - فرغنا بذلك من أمرهم ومن أمر المتأخرة أيضا ، لأن إثبات وقوع النسخ إبطال لما ذهبهم الذي يقوم على إنكار وقوعه .

أما المسيحية فيجزم الرد عليهم بعد هؤلاء . وأولئك وسفري كيف يطل الدليل الذي استدلوا به من التوراة على أن شريعة موسى مؤبدة ، وكيف يقوم دليلنا قويا على صوم شريعة محمد صلى الله عليه وسلم ودارمها ؛ وعلى أنها تنسخ كل شريعة سبقتها ولا تنسخها شريعة أخرى ، لأنها غاية الشرائع ، ونبيها صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين .

شبه الديمقراطية :

أن الديمقراطية - كما تقدم يرون استحالة النسخ عقلا ، فإذا أبطلنا

ما أثاروه من شبه على الجواز العقل ، وأثبتنا بواقع لا ينكرونها أنه قد وقع في شريعتهم وفي الشرائع السابقة عليهم كان ذلك ردأ على العناية الذين ينكرون وقوع النسخ .

وهذه هي الشبهة التي تعلقوا بها :

الشبهة الأولى :

يقولون : لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكما من أحكامه ، لكان ذلك ، أما الحكمة ظهرت له كانت خافية عليه ، وأما لغير حكمة . وكل هذين باطل . أما الأول فلأنه يستلزم تهويز البداء والجهل بالعواقب على علام الغيوب ، وأما الثاني فلأنه يستلزم تهويز العيب على الحكيم العليم اللطيف الخبير . والبداء والعيب مستحيلان عليه سبحانه بالأدلة العقلية والنقلية . فما أدى إليهما وهو جواز النسخ محال .

والجواب على هذه الشبهة بأن نسخ الله تعالى ما شاء من أحكامه ، مبنى على حكمة كانت معلومة له أولا ، ظاهرة لم تخفى عليه ولن تخفى عليه أبدا ، غاية الأمر أن مصالح العباد تتجدد الأزمان ، وتختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، وأسراره وحكمه سبحانه لا تنتهى ، ولا يحيط به سواء . فإذا نسخ حكما بحكم ، لم يخل هذا الحكم الثانى من حكمة جديدة غير حكمة الحكم الأول ، هى مصلحة جديدة للعباد فى الحكم الجديد ، أو هى غير تلك . وسبحان من أحاط بكل شىء علما . وإذن فلا يستلزم نسخ الله لأحكامه بداء ولا عيبا .

ولكن هؤلاء الجاحدين غفلوا أو تغافلوا عن هذا ، حتى جاء التريديد فى شبهتهم نالفا لم يستوف وجوه الاحتمالات كما ترى . ولو استوفوه لقالوه .

النسخ أما أن يكون حكمة ظهرت قد كانت خافية ، أو لحكمة كانت معلومة له لم تكن خافية عليه أو تغير حكمة . وأكبر الظن أنهم لم يفتنوا إلى هذا ولو فعلوا له ما اشتهروا ولو اشتهروا بعد فطنتهم له لا خبرنا الفسق الثاني منه هذا التردد ، ثم أبدينا بتوافر أدلة العقل والنقل عليه كما قررنا .

الشبهة الثانية :

يقولون : لو جاز على الله تعالى أن ينسخ حكما بحكم ، لزم على ذلك أحد باطلين : جهة على وجهها ، وتخصيل الحاصل . وبيان ذلك أن الله تعالى إنما يكون قد علم الحكم الأول المنسوخ على أنه مؤبد ، وأما أن يكون قد علمه على أنه مؤقت . فإن كان قد علمه على أنه مستمر إلى الأبد ثم نسخته وصيره غير مستمر ، انقلب حكمه جهلا واجهلا عليه تعالى تعالى . وإن كان قد علمه على أنه مؤقت فحينئذ لم ينسخه عند ذلك الوقت ، ورد عليه أن المؤقت يمتد بمجرد انتهاء وقته ، فإنهاؤه بالنسخ تحصيل الحاصل ، وهو باطل .

والجواب عن ذلك : بأن الله تعالى قد سبق علمه أن الحكم المنسوخ مؤقت لا مؤبد ، ولكنه علم بجانب ذلك أن نأقته إنما هو بورود النسخ لا بشئ آخر كالقييد بغاية في دليل الحكم الأول ، وإذن فعلمه بانتهائه بالنسخ لا يمنع النسخ بل يوجبها ، وورود النسخ يحقق لما في علمه لا يخالف له .

شأنه تعالى في الأسباب ومسبباتها ، وقد تعلق علمه بها كلها . ولا تنس ما قررناه ثمة من أن النسخ بيان بالنسبة إلى الله ، رفع بالنسبة إلينا

الشبهة الثالثة :

يقولون : لو كان النسخ لازم أحد باطلين : تحصيل الحاصل ، أو ما هو

في معناه . وبيان ذلك أن الحكم المنسوخ أما أن يكون دليلاً قد غيأه بغاية ينتهي عندها ، أو يكون قد أبده نصاً : فإن كان قد غيأه بغاية فإنه ينتهي بمجرد وجود هذه الغاية ، وإذن لا سبيل إلى إنجازه بالنسخ ، وإلا لزم تحصيل الحاصل . وإن كان دليل الحكم الأول قد نص على تأييده ثم جاء الناسخ هل رغم هذا التأيد ، لزم المحال من وجوه ثلاثة :

أولها : التناقض ، لأن التأيد يقتضي بقاء الحكم . ولا ريب أن النسخ يناهيه .

ثانيها : تعذر إعادة التأيد من الله للناس ، لأن كل نص يمكن أن يفيد تبطل إعادته بإحتمال نسخه . وذلك يفضي إلى القول ببعض الله وعيه عن بيان التأيد لعباده فيما أبدى لهم تعالى الله عن ذلك .

ثالثها : استلزام ذلك لجواز نسخ الشريعة الإسلامية مع أنها بالية إلى يوم القيامة عند القائلين بالنسخ .

والجواب عن هذه التهمة :

أولاً : بأن حصر الحكم المنسوخ في هذين الوجهين الذين ذكرهما المانعون غير صحيح ، لأن الحكم المنسوخ يجوز ألا يكون مؤقتاً ولا مؤبداً ، بل يهيء مطلقاً عن التوقيت وعن التأيد كليهما . وعليه فلا يستلزم طرد النسخ عليه شيئاً من الحالات التي ذكروها . وإطلاق هذا الحكم كافٍ في صحة نسخه ، لأنه يدل على الاستمرار بحسب الظاهر ، وإن لم يعرض له النص .

ثانياً : أن ما ذكره من امتناع نسخ الحكم المؤبد غير صحيح أيضاً ، وما استندوا إليه منقوض بوجوه ثلاثة :

(أولها) أن استدلالهم بأنه يؤدي إلى التناقض ، مدفوع بأن الخطابات الشرعية مقيدة من أول الأمر بالأمر بالأيض ، كما أنها مقيدة بأهلية المكلف والمنكح ، ولا يطرأ عليه جنون أو غفلة أو موت . وإذن لمجيء النسخ لا يقضي إلى تناقض بينه وبين المنسوخ بحال .

(ثانيها) أن استدلالهم بأنه يؤدي إلى أن يتعذر على الله بيان التأييد لعباده ، مدفوع بأن التأييد يفهمه الناس بسهولة من مجرد خطاباته الشرعية المتعلقة على التأييد ، وهو ما يشعر به كل واحد منا ، وذلك لأن الأصل بقاء الحكم الأول وما اتصل به من تأييد أو تأييد ، وطرو النسخ احتمال مرجوح ، واستصحاب الأصل أمر يميل إليه الطبع ، كما يؤيده العقل والشرع .

(ثالثها) أن جواز نسخ الشريعة الإسلامية أن لزمنا معاشرة القائلين بالنسخ — فإنه يلزمنا على اعتبار أنه احتمال عقلي لا شرعي ، بذليل أننا نكلم في الجواز العقلي لا الشرعي . أما نسخ الشريعة الإسلامية بفهمها من الناحية الشرعية فهو من الحالات الظاهرة ، لتضافر الأدلة على أن الإسلام دين عام خالد . ولا يضير المحال في حكم الشرع ، أن يكون من قبيل الجائز في حكم العقل .

البهجة الرابعة :

يقولون : أن النسخ يستلزم اجتماع الضدين ، واجتماعهما محال . وبيان ذلك أن الأمر بالشيء يقتضي أنه حسن وطاعة ومحبوب لله ، والنهي عنه يقتضي أنه فحش وممقبة ومكروه له تعالى . فلو أمر الله بالشيء ثم نهى عنه ، أو نهى عن الشيء ثم أمر به ، لاجتمعت هذه الصفات المتضادة في الفعل الواحد الذي تعالى به الأمر والنهي .

والجواب على هذه الشبهة أن الحسن والقبح وما انصل بهما ، ليس من صفات الفعل الذاتية حتى تكون ثابتة فيها لا تتغير . بل هي تابعة لتعلق أمر الله ونهيه بالفعل . وعلى هذا يكون الفعل حسناً وطاعة ومحبواً لله ما دام مأموراً به من الله ، ثم يكون هذا الفعل نفسه قبيحاً ومعصية ومكروهاً له تعالى ما دام منها عنه منه تعالى . والمقاتلون بالحسن والقبح العقليين من المعتزلة ، يقولون بأنهما مختلفان باختلاف الأشخاص والأوقات والأحوال . وهذا التوجيه ينتفى اجتماع الضدين ، لأن الوقت الذي يكون فيه الفعل حسناً ، غير الوقت الذي يكون فيه ذلك الفعل قبيحاً ، فلم يجتمع الحسن والقبح في وقت واحد على فعل واحد .

شبه المنكرين للنسخ سمها

أن من المنكرين للنسخ سمها الشمعونية والعنانية ، والنصارى ، والعبسوية وأبو مسلم الأصمغاني وهذه هي شبهاتهم بالتفصيل مع الرد عليها :

١ - شبهة العنانية والشمعونية :

يقولون أن التوراة التي أنزلها الله على موسى ، لم تزل محفوظة لدينا منقولة بالتواتر فيما بيننا ، وقد جاء فيها (هذه شريعة مؤبدة ما دامت السموات والأرض) وجاء فيها أيضاً : (ألزموا يوم السبت أبداً) . وذلك يفيد امتناع النسخ لأن نسخ شيء من أحكام التوراة لاسيما تعظيم يوم السبت ، لم يطل لما هو من عنده تعالى .

والجواب على هذه الشبهة بوجوه خمسة :

أولها ، أن شبهتهم هذه أقصر من مدحهم قصوراً بينا ، لأن نصارى

ما نقضت به أن النسخ هو امتناع نسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة أخرى : لأننا نسخ شرائع سواها ، فلا يدل هذه الشبهة على امتناع بل يبعد أن ينسكروا لهم أن نسخ شرائع الإسرائيليين قبل اليهودية بشريعة موسى فكان المنظور أن نسخ دهرهم أقدم مما هو يحكى عنهم بحيث تكافأه دهر دلبهم الذي وحموه أو أن يهيء دلبهم الذي وحموه أنهم من هذا الحق يتكافأ دهرهم إلى أدهمها .

ثانياً : أنا لا نسلم لهم ما وحموه من أن التوراة لم تزل محفوظة في أيديهم حتى يصح استدلالهم بها . بل الأدلة متضاربة على أن التوراة الصحيحة لم يبق لها وجود . وأنه أصابها من التغيير والتبديل ما جعلها في خبر كان .

من تلك الأدلة أن نسخة التوراة التي بأيدي السامريين تزيد في عمر الدنيا نحواً من ألف سنة على ما جاء في نسخة العنانيين وأن نسخة النصارى تزيد ألفاً وثلاثمائة سنة .

ومنها أنه جاء في بعض نسخ التوراة ما يفيد أن نوحاً أدرك جميع آباءه إلى آدم . وأنه أدرك من عهد آدم نحواً من مائتي سنة . وجاء في بعض نسخ أخرى ما يفيد أن نوحاً أدرك من عهد إبراهيم ثمانين وخمسين سنة . وكل هذا باطل تاريخياً .

ومنها أن نسخ القول لا يثبت بأيديهم تصكى عن الله وعن أنبيائه وملائكته أموراً يذكرونها العقل . ويعجزها الطبع . ويتأذى بها السمع . مما يستحيل معه أن يكون هذا الكتاب صادراً عن نفس بشرية مؤمنة ظاهرة فضلاً عن أن ينسب إلى ولي ، فضلاً عن أن ينسب إلى نبي فضلاً عن أن ينسب إلى الله وهو العالمين .

ومن ذلك أن الله : رسال الخوفان إلى العالم ، وأنه بكى حتى
ومدت عيناه . وأن يعقوب صارعه جل الله عن ذلك كله .

ومن ذلك أن لوطاً شرب الخمر حتى ثمل وزنى بابنتيه .

ومن أن هارون هو الذى اتخذ العجل لبني اسرائيل ودهام إلى عبادته
من دون الله .

ومن الأدلة أيضاً على فساد دعوى بقاء التوراة وحفظها ، ما ثبت بالتواتر
عند المؤرخين بل عند اليهود أنفسهم ، من أن بنى اسرائيل وهم حملة التوراة
وحفاظها قد ارتدوا عن الدين مرات كثيرة ، وعبدوا الأصنام وتتلوا
أنبياءهم شر تقتيل ولا ريب أن هذه مطاحن شنيعة جارحة ، لا تبقى لآى
واحد منهم أى نصيب من عدالة أو ثقة ولا تجعل لهذه النسخ التى زعموا
أنها التوراة أقل شيء من القيمة أو الصحة ، ما داموا هم روايتها وحفاظها ،
وما دامت هى لم تعرف إلا عن طريقهم وبروايتهم .

ثالثاً : أن هذا التواتر الذى خلعه على التوراة لا يسلم لهم أيضاً لأنها
لو كانت متواترة لحاجوا بها أفضل الرسل صل الله عليه وسلم ، ولعارضوا
دعواه هموم رسالته بقول التوراة التى يؤمن بها ولا يحددها ، بل يجهز بأنه
جاء مصداقاً لها ، ويدعوا المسلمين أنفسهم إلى الإيمان بها .

ولكن ذلك لم يكن . ولو كان لنقل واشتهر . بل الذى نقل واشتهر
هو أن كثيراً من أحبار اليهود وهلمنهم كعبد الله بن سلام وأضرابه ، قد
ألقوا القياد لرسول الله مؤمنين ودانوا بشرعته مسلمين . واعترفوا بأنه
الرسول الذى بشرت به التوراة والإنجيل .

رابعها : أن لفظ التأييد الذى اعتمدوا عليه فيما نقلوه ، لا يصلح حجة

هم ، لأنه يستعمل كثيراً عند اليهود معدولاً به عن حقيقته من ذلك ما جاء
[في البقرة التي أمروا بدبحها : (هذه سنة لكم أبداً) وما جاء في القربان
[(قربوا كل يوم خروفاً قرباناً دائماً) مع أن هذين الحكمين منسوخان
[باعتراض اليهود أنفسهم ، على رغم التصريح فيهما بما يفيد التأييد كما ترى .

عالمها : أن نسخ الحكم المؤبد لفظاً جائز على الصحيح ، كما أثرنا إلى
ذلك قبل . فليكن هاتان العبارتان اللتان اعتمدوا عليهما منسوختين أيضاً .
وشبهة التناقض تنطع بأن التأييد مشروط بعدم ورود ناسخ ، فإذا ورد
الناسخ انقضى ذلك التأييد ، وبين أنه كان مجرد تأييد لفظي للاهتلاء
والاختيار فتأمل .

٢ - شبهة النصارى :

يقولون : أن المسيح عليه السلام قال : (السماء والأرض تزولان ،
وكلاهما لا يبدلان) . وهذا يدل على امتناع النسخ سحماً .

والجواب على هذه الشبهة :

أولاً : بأننا لا نعلم أن الكتاب الذي بأيديهم هو الإنجيل الذي نزل على
عيسى ، أن هو إلا قصة تاريخية وضمتها بعض المسيحيين ، يبين فيها حياة
المسيح وولادته ونشأته ودعوته . والآيات التي تنقل فيها ، والآيات التي
ظهرت على يديه ، ومواعظه ومناظراته . كما يتحدث فيها عن ذلك الحادث
الخيالي حادث الصلب . وكل رغم أنها قصة فقد هجروا عن إقامة الدليل على
صحتها وعدالة كاتبها وأماته وضبطه ، كما أهيا اتصال السند وسلامته من
الغدر والغلط . بل ثبت علمياً لتناقض نسخ هذه القصة التي أسسوها الإنجيل ،
كما يدل على أنها ليست من عند الله ولو كانت من عند الله ما أتانا الباطل من

بين يديها ولا من خلفها . وصدق الله في قوله عن القرآن : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) .

ثانياً : أن سياق هذه الكلمة في الإنجيلهم ، يدل على أن مراده بها تأكيد تنبؤاته ، وتأكيد أنها ستقع لا محالة ، أما النسخ فلا صلة لها به نقياً ولا إثباتاً وذلك لأن المسيح حدث أصحابه بأمور مستقبله ، وبعد أن انتهى من حديثه هذا أتى بهذه الجملة التي تشبثوا بها : (السما والارض تزولان وكلاهما لا يزول) ولا ريب أن لسياق الكلام تأثيره في المراد منه . وهكذا شرحها المفسرون منهم للإنجيل وقالوا : أن فهمها على عمومها لا يتفق وتصريح المسيح بأحكام ، ثم تصريحه بما يخالفها . من ذلك أنه قال لأصحابه - كما جاء في إنجيل متى - : (إلى طريق أرم لا تمضوا ، ومدينة السامريين لا تدخلوا . بل اذهبوا بالجرب إلى خراف بيت اسرائيل الضالة) .

وهذا اعتراف بخصوص رسالته لبني اسرائيل . ثم قال مرة أخرى - كما جاء في الإنجيل مرقس .

(اذهبوا إلى العالم أجمع . واكرزوا بالإنجيل للخليقة) فالقول ناسخ للأول .

ثالثاً : أن هذه الجملة على تسليم صحتها وصحة روايتها وكتابها الذي جاء فيه . لا تدل على امتناع النسخ مطلقاً . إنما تدل على امتناع نسخ شيء من شريعة المسيح فقط فتشبهتهم على ما فيها . قاصدة تصوراً بيننا عن مدعاهم .

٣ - شبهة الميسوية :

يقول هؤلاء اليهود اتباع أبي عيسى الاصفهاني : لا صيل إلى إنكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، لأن الله تعالى قد أبداه بالمعجزات الكثيرة

القاهر في ولائها التوراة قد بشرت بحقيقته ، ولا سبيل أيضاً إلى القول بعموم رسالته ، لأن ذلك يؤدي إلى انتساح شريعة اسرائيل بشريعته ، وشريعة اسرائيل مؤبدة ، بدليل ما جاء في التوراة من مثل : (هذه شريعة مؤبدة عليكم ما دامت السموات والارض) وإنما هو رسول إلى العرب خاصة .

وعلى هذا الخلاف بينهم وبين من سبقهم ، أن دعواهم مقصورة على منع انتساح شريعة موسى بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم . وشيئهم إلى ما قوها من كافتهم دعواهم هذه ، وبهم من القصارهم على هذا أنهم يجوزون أن تتناسخ الشرائع جميعاً ، فيما عدا هذه الصورة .

والجواب على هذه الشبهة من وجهين :

أولها : أن دليلهم الذي زعموه ، هو دليل العناية والسمعونية من قبلهم ، وافقه أصحابه زبينا وتوهينا ، بالوجه الستة التي أسلفناها آتفا . قالدفع هنا هو عين الدفع هناك ، فيما عدا الوجه الأول .

ثانيهما : أن اعترافهم بأن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول أبيه الله بالمعجرات وجاءت البشارة به في التوراة ، يقضى عليهم لا محالة أن يصدقوه في كل ما جاء به ، ومن ذلك أن رسالته عامة ، وأنها ناسخة للشرائع قبله ، حتى شريعة موسى نفسه ؟ الذي قاله فيه صلى الله عليه وسلم بخصوصه : **لو كان أحد من بني حيا ما سمعه إلا أتاهني** . (أما أن يؤمنوا برسالته ، ثم لا يصدقوه في عموم دعوتهم ، فذلك تناقض منهم لا فسرهم ، ومعكبرة للحجة القاطعة لهم ،) **بما دلونك في الحق بعد ما تبين** ، كأنما يساقون إلى الموت وم يظرون) ١ .

٤ - شبهة أبي مسلم :

النقل عن أبي مسلم مضطرب ، فمن قال : أنه يمنع وقوع النسخ سمعنا على الإطلاق . ومن قال أنه ينكر وقوعه في شريعة واحدة . ومن قال : أنه ينكر وقوعه في القرآن خاصة . ورجعت هذه الرواية الأخيرة بأنها أصح الروايات وبأن التأويلات المنقولة عنه لم تخرج عن حداد ما نسخ من القرآن . وأبعد الروايات عن الرجل هي الرواية الأولى ، لأنه لا يعقل أن مسلماً فضلاً عن عالم كابي مسلم ينكر وقوع النسخ جملة ، اللهم إلا إذا كانت المسألة ترجع إلى التسمية فقط . فإنها تهون حينئذ ، على معنى أن ما نسميه نحن نسخاً ، يسميه هو تخصيصاً بالزمان مثلاً . وإلى ذلك ذهب بعض المحققين ، قال التاج السبكي : أن أبا مسلم لا ينكر وقوع المعنى الذى نسميه نحن نسخاً ، ولكنه يتحاشى أن يسميه باسمه . ويسميه تخصيصاً اهـ .

احتج أبو مسلم بقوله سبحانه : (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)^(١) .

وشبهته في الاستدلال أن هذه الآية تفيد أن أحكام القرآن الكريم لا تبطل أبداً . والنسخ فيه إبطال للحكم سابق .

والجواب على هذه الشبهة بأمرين : أربع :

أولها : أنه لو كان معنى الباطل في الآية هو متروك العمل به مع بقاء قرآنه ، لكان دليلاً قاصراً عن مدعاه ، لأن الآية لا تفيد حينئذ إلا امتناع نوع خاص من النسخ وهو نسخ الحكم دون التلاوة ، فإنه وحده هو الذى

يترتب عليه وجوب تدرك العمل في القرآن . أما نسخ التلاوة مع الحكم أو مع بقاءه ، فلا يدل الآية على امتناعه بهذا التأويل .

ثانيا : أن معنى الباطل في الآية ما خالف الحق ، والنسخ حق . ومعنى الآية أن عقائد القرآن موافقة للعمل ، وأحكامه مسيرة للحكمة ، وأخباره مطابقة للواقع ، والفاظه محفوظة من التغير والتبدل ، ولا يمكن أن يتطوّر إلى ساحته الخطأ بأي حال ، (إننا نحن نزلنا الذكر ، وإنّ له لحافظون)^(١) (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل)^(٢) .

واملك تدرك معنى أن تفسير الآية بهذا المعنى ، يجعلها أقرب إلى إثبات النسخ ووقوعه ، منها إلى نفيه وإقناعه ، لأن النسخ - كما قررنا - تصرف إلى حكم ، تقتضيه الحكمة ، وترتبط به المصلحة .

ثالثا : أن ما مسلم على فرض أن خلافه مع الجمهور لفظي لا يعدو حدود التسمية ، نأخذ عليه أنه أساء الأقرب مع الله ، في تحمسه لرأى قائم على تحاشي لفظ اختاره - جلت حكمته - ودافع عن معناه بمثل قوله : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها)^(٣) . وهل بعد اختيار الله اختياره ؟ وهل بعد تغيير القرآن ؟ (سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا . إنك أنت العليم الحكيم)^(٤) .

رابعا : أن هناك فروقا بين النسخ والتخصيص ، وقد فصلناها فيما سبق ،

(١) المائدة (٩)

(٢) الإسراء (١٠٥)

(٣) سورة البقرة (١٠٦)

(٤) سورة البقرة (٢٢)

فارجع إليها إن شئت ، حتى تعلم شطط صاحبنا فيما ذهب إليه . جنبنا الله الشطط وطريق العوج^(١) .

نسخ بعض القرآن ببعضه :

لا خلاف بين العلماء في أن القرآن جميعه لا يجوز نسخه لأنه من حيث لفظه معجزة مستمرة على التأيد ومن حيث اشتماله على أحكام الشريعة ذاتا أو استدلالا كحجية السنة والإجماع والقياس يكون رفعه رفعاً لتلك الشريعة ورفع الشريعة كلها يتنافى مع كونها آخر الشرائع ، والناس لا يتركون تغيير شريعة .

ولسكنهم اختلفوا في نسخ بعضه فأجازه الجمهور ومنعه أبو مسلم الأصفهاني .

استدل الجمهور على مدعاهم بأدلة فقالوا :-

أولاً : أن عدة المتوفى عنها زوجها كانت سنة كاملة لقوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج)^(٢) ثم نسخ بقربصها أربعة أشهر وعشراً فقط لقوله تعالى : (والذين

(١) أنظر مآهل العرفان (٤/١ - ١٠٤) ، التفسير الكبير للفخر الرازي (٢٥٦/٣) أصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير (٤٨/٢ : ٥٨) الأحكام للآمدى (١١٥ : ١٠٦/٣) تهذيب الاسدوى للدكتور شعبان محمد اسماعيل (١٥٥ : ١٥٣/١) .

(٢) سورة البقرة (٢٤٠) .

يتولون منكم ويذرون أزواجاً بصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً^(١) وكل من الآيتين قرآن .

فأش أبو مسلم ذلك فقال : أن النسخ يقتضي عدم العمل بالحكم المنسوخ أصلاً .

وهذه المتوفى عنها زوجها بالسنة يعمل به فيما إذا مكث الحمل سنة فلا يكون منسوخاً وإنما يكون ذلك من قبيل التخصيص .

وأجيب عن هذا من قبل الجمهور بأن هذه المتوفى عنها زوجها بالسنة غير معمول به أصلاً ما ذكرته إنما هو اعتداد بالحمل لا بالسنة بدليل أنها لو وضعت الحمل قبل السنة حلت لأزواج ولو مكث الحمل أكثر من سنة لم تخرج من عدتها حتى تضع الحمل .

فالمعتمد في العدة وضع الحمل فقط ولا عهدة بالسنة .

وقالوا ثانياً : أن تقديم الصدقة بين يدي مناجاة الرسول كان واجباً بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يديهم أموالكم صدقة)^(٢) ثم بقوله تعالى (أأشفقتم أن تقدموا بها أموالكم صدقات فإذا لم فعملوا أو نأب الله عليكم فأقيموا الصلاة)^(٣) .

فأش أبو مسلم ذلك فقال : أن تقديم الصدقة عند المناجاة كان مشروطاً ببقاء المني تمييز المناق من غيره فلما تميز المنافقون وعرفوا زالت العلة لزال المألوف ، وزال المألوف لزوال علته ليس نسخاً .

(١) سورة البقرة (٢٣٤) .

(٢) سورة المجادلة (١٢) .

(٣) سورة المجادلة (١٢) .

وأجاب الجمهور عن ذلك أولاً : لا نسلم أن هذه الحكم ما ذكرت من التمييز بين المنافق وغيره ، فإن ذلك يقضى بأن من يتصدق فهو مؤمن ، ومن لم يتصدق فهو منافق مع أنه ثبت أن الذي تصدق هو علي بن أبي طالب فقط فهل ليس مؤمناً إلا علي بن أبي طالب ؟

وأجاب الإمام الرازي عن ذلك بأنه يهود أن يكون عدم التصديق من الصحابة غير على منشؤه عدم إرادة المناجاة فلا يحكم عليه بالنفاق لأن شرط تقديم الصدقة الذي يحصل به التمييز إرادة المناجاة فإذا لم يوجد الشرط لم يوجد المشروط .

وعندى أن ذلك بعيد فإن الصحابة كانوا يحرصون على مناجاة الرسول والاتصال به فلا يصح أن يقال أن عدم التقديم منشؤه عدم إرادة المناجاة .

وأجاب الجمهور ثانياً : بأننا سلمنا أن التمييز هو العلة ولكن لا نسلم أن تلك العلة قد زالت حتى يزول معلولها ، فإن الصحابة رضى الله عنهم ما رآوا غير يميزين للمنافق حتى وفاة الرسول عليه السلام ، ولا يصح أن يقال أن التمييز إنما كان للرسول صلى الله عليه وسلم لا للصحابة لأن الرسول عليه السلام كان يعرف المنافقين بأعيانهم ، ولذلك سماهم لصاحب سره حذيفة ابن اليمان كما دلت على ذلك الأحاديث .

وأجاب الجمهور ثالثاً : وهذا الجواب للبيضاوى تبع فيه صاحب الحاصل بأن النسخ هو رفع الحكم وما دمت قد سلمت بأن الحكم قد ارتفع فقد سلمت بأنه قد نسخ وكون الرفع لزوال العلة أو لشيء آخر لا يفيد في عدم النسخ ففي كلامك اعتراف بالنسخ الذي نذهب به .

أقسام الناسخ والمنسوخ

الحكم المنسوخ قد يكون ثابتاً بالكتاب ، وقد يكون ثابتاً بالسنة وقد يكون ثابتاً بالقياس . فنسخ الكتاب بالكتاب ، والسنة المتواترة ، بالسنة المتواترة . والآحاد بالآحاد لا خلاف في جوازه بين الفاضلين بهواز النسخ ، وإنما الخلاف بينهم فيما يأتي :

- ١ - نسخ الكتاب بالسنة المتواترة .
 - ٢ - نسخ السنة المتواترة أو الآحاد بالكتاب .
 - ٣ - نسخ المتواتر ، سواء كان قرآناً أو سنة ، بالآحاد .
- المسألة الأولى في نسخ الكتاب بالسنة المتواترة :
- جمهور العلماء على أنه يجوز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة .
- وقال الشافعي رضي الله عنه : لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة ، ولا بنسخ الكتاب إلا كتاب مثله . وليس له في هذه المسألة إلا هذا القول .
- استدل الجمهور على الجواز بالوقوع .

أولاً : أوجب الله تعالى الوصية للوالدين والأقربين بقوله : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين)^(١) .

ثم نسخ الوجوب بقوله عليه الصلاة والسلام (لا وصية لوارث)^(٢) .

(١) سورة البقرة (١٨٠) .
(٢) أخرجه الإمام أحمد ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، والدارقطني . كما أخرجه الإمام الشافعي عن سفيان عن سليمان الأحمول عن مجاهد في الام (٢٧/٤) وفي الرسالة ص ١٤٠ .

دليل الإمام الشافعي :

استدل الشافعي على أنه لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة بدليين :

الدليل الأول : قوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بحير منها أو مثلاً لم تعلم أن الله على كل شيء قدير)^(١) .

ووجه الاستدلال من الآية : أن الله تعالى أسند الإتيان بالبدل إليه ، والذي يأتي به سبحانه ، هو القرآن فقط ، فكان النسخ للقرآن هو القرآن لا السنة .

وأيضاً فإن الله جعل البدل خيراً من المنسوخ أو مثلاً له ، والسنة ليست خيراً من الكتاب ولا مثلاً له ، فلا تكون السنة بدلاً عن الكتاب ولا ناسخة له .

وأيضاً فإن الله ذيل الآية بقوله : (ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير)؟ فجعل النسخ من له القدرة الكاملة ، وذلك هو الله سبحانه وتعالى ، فكان النسخ من جهته فقط وهو القرآن لا السنة .

ويجاب عن ذلك من قبل الجمهور : بأن السنة من عند الله كالقرآن ويشهد لهذا قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحى يوحى)^(٢) .

غاية الأمر أن القرآن معجز ويتعبد بتلاوته ، والسنة ليست كذلك .

والمراد بالخيرية والمثلية الخيرية والمثلية في الحكم لا في اللفظ ، ولا شك الحكم الثابت بالسنة قد يكون أنفع للمكلف من الحكم المنسوخ .

(١) سورة البقرة (١٠٦) .

() سورة النجم (٤٣) .

فإذا كان الآتي بالسنة هو الله الذى بيده كل شيء ، علم أن الآية ليس فيها دلالة على أن السنة لا تنسخ الكتاب .

الدليل الثانى للشافعى : قوله تعالى لنبيه عليه السلام (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم)^(١) ووجه الاستدلال من الآية ، أن المراد من الذكر السنة ، وما نزل للناس ، هو القرآن .

وقد جعل الله السنة مبينة لكل القرآن لأن (ما) للعموم ، فلو كانت السنة ناسخة للقرآن لكانت السنة رافعة للقرآن لا مبينة له ، لأن النسخ رفع لا بيان وذلك خلاف ما تدعيه الآية .

ويجاب عن ذلك : بأن النسخ نوع من البيان لأنه بيان انتهاء الحكم الشرعى بطريق شرعى مترسخ عنه وما دام النسخ بياناً ، وقد جعلت السنة مبينة للكتاب ، فلا مانع من أن تكون "سنة ناسخة للكتاب كما تفيد الآية .

ويبدو لى أن الراجح فى هذه المسألة هو مذهب الإمام الشافعى ، حيث أن كل الأمثلة التى استدلت بها الجمهور إنما هى من قبيل التخصيص ، لا النسخ ، والجمهور قد مثلوا بها فى التخصيص ، فكيف يجمع بينهما ؟

المسألة الثانية فى نسخ السنة بالكتاب :

أكثر الأصوليين على جواز نسخ السنة بالكتاب ، ونقل عن الشافعى فى ذلك قولان : أحدهما الجواز ، وثانيهما عدم الجواز^(٢) .

(١) سورة النحل (٤٤) .

(٢) أنظر الرسالة فقرة (٢٢٤) بتحقيق الشيخ أحمد شاكر حيث قال : وهكذا =

الأدلة

استدل الجمهور على الجواز بالوقوع :

أولاً : كان التوجه إلى بيت المقدس واجبا ، وليس في القرآن ما يدل على الوجوب ، فكان ثابتاً بالسنة ، ثم نسخ بقوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام)^(١) .

ثانياً : كانت المباشرة ليلاً بعد النوم حراما ، وليس في القرآن ما يفيد حرمتها ، فكانت الحرمة ثابتة بالسنة ، ثم نسخ التحريم بقوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم)^(٢) .

ونوقش ذلك من قبل الشافعي .

بأن التوجه إلى بيت المقدس يجوز أن يكون ثابتا بقرآن نسخت تلاوته ، ويكون ذلك نسخ للقرآن بالقرآن ، ويجوز أن يكون ثابتاً بقوله تعالى : (وأقيموا الصلاة) فإن العلماء يقولون : أن البيان مراد من المبين وإلا لم يصح أن يكون بآثاله ، وعلى ذلك يكون التوجه إلى بيت المقدس مراداً من

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا يفسخها إلا سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو أحدث الله لرسوله في أمر سن فيه غير ما سن رسول الله لمن فلي أحدث الله إليه ، حتى يبين للناس أن له سنة تأسخه لقي قبلها بما يخالفها ، وهذا مذكور في سنته صلى الله عليه وسلم . اهـ .

(١) سورة البقرة (١٤٤) .

(٢) سورة البقرة (١٨٧) .

قوله تعالى (وأقيموا الصلاة) فيكون ثابتاً بالكتاب . فليسنخه بالكتاب بعد
يجعل المسألة من نسخ الكتاب بالكتاب وهو قدر متفق عليه .

ويجيب عن ذلك من قبل الجمهور : بأن تجوز كون التوجه إلى بيت
المقدس ثابتاً بقرآن نسخت تلاوته يؤدي إلى عدم تعيين الناسخ والمنسوخ ،
ومقتضى هذا أنه لا يثبت ناسخ ولا منسوخ إلا إذا قيل هذا ناسخ ، وذلك
منسوخ ، وهو خلاف المعروف عند الأصوليين .

والقول بأن التوجه إلى بيت المقدس ثابت بقوله تعالى (وأقيموا الصلاة)
غير ظاهر فإن أقصى ما تدل عليه الآية التزاما ، هو التوجه إلى أى جهة من
الجهات . أما خصوص التوجه إلى بيت المقدس فلا دلالة لها عليه .

وبذلك لا تكون الآية مثبته لوجوب التوجه إلى بيت المقدس حتى يقال :
أنه إذا نسخ بالكتاب كان الكلام من نسخ الكتاب بالكتاب ، لا من
نسخ السنة بالكتاب .

دليل الشافعى :

استدل الشافعى على عدم جواز نسخ السنة بالكتاب بقوله تعالى :
(وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) (١) .

وجه الاستدلال : أن الله جعل السنة مينة للكتاب ، فيكون الكتاب
مبيناً لها ، ويكون متوقفاً عليها ، ضرورة أن المبين متوقف على المبين ،
فلو جعل الكتاب ناسخاً للسنة لكان الكتاب مبيناً لها ، والسنة مينة به
- لأن النسخ بيان - وذلك يقتضى بأن السنة متوقفة على الكتاب ، وقد

قلنا أن الكتاب هو المتوقف على السنة ، فجاء الدور لتوقف كل منهما على الآخر والدور الباطل : فامتنع أن يكون الكتاب ناسخا للسنة وهو المدهى .

وأجاب الجمهور عن ذلك من وجهين :

الاول : أن هذا الدليل معارض بقوله تعالى في شأن القرآن (نبيانا لكل شيء) والسنة شيء من الأشياء ، فكان القرآن مبينا لها .

وبذلك تكون الآية الاولى دالة على أن السنة مبينة للكتاب ، وهذه الآية تدل على أن الكتاب مبين للسنة وهذا تعارض ، وعدت التعارض وعدم الجمع يلغى العمل بالمليين معا ، وبذلك نرجع إلى ما يدل على جواز نسخ السنة بالكتاب وهو ما قلناه سابقا .

الثاني : إن الاستدلال بالآية على أن السنة لا تنسخ بالكتاب ، يتوقف على أن النسخ بيان لا رفع ، وقد قلت قبل ذلك أن النسخ رفع لا بيان ، فلا يصح الاستدلال بها هنا .

المسألة الثالثة في نسخ التواتر بالاحاد :

الكانيون في هذه المسألة مختلفون في محل النزاع فيها ، فجمهورهم كالإمام الرازي وصاحب الحاصل وصاحب التحصيل والأمدى ، ذهبوا إلى أن محل النزاع هو الجواز السمي ، أى الوقوع ، وأما الجواز العقلي فقدرة متفق عليه بمعنى أن الكل متفق على أنه يحور عقلا نسخ التواتر بالاحاد : وقليل من السكاكين كابن الحاجب والبيضاوى والنكال بن الهمام : ذهبوا إلى أن الخلاف جار في الجواز العقلي كما هو جار في الوقوع بمعنى أن من العلماء من يقول : أن نسخ التواتر بالاحاد غير جائز عقلا ، ومنهم من يقول بجوازه عقلا .

والقائلون بالجواز مختلفون في الوقوع ، فمنهم من قال ، وقع نسخ المتواتر بالآحاد ، ومنهم من قال بعدم الوقوع .

رأى الأسنوى في التوفيق بين الكائنين :

قال الأسنوى : أن من جعل الجواز العقلى محل خلاف ليس له ما يعضده إلا ما نقله ابن برهان في الوجيز من قوله : نسخ المتواتر بالآحاد مستحيل من جهة العقل .

ويبعد أن يكون هؤلاء الكاتبون قد اطلعوا على هذا المنقل ، واختاروا مذهب تلك الطائفة من الاستحالة العقلية مذهباً لهم : لأن المعروف من هؤلاء الكائنين ، أمثال البيضاوى وابن الحاجب ، أنهم مع الجمهور ولا يشكون عنهم فلم يبق إلا أن نكون عبارتهم مؤولة وليس مرادها ظاهراً ، ويكون معنى قولهم « لا ينسخ المتواتر بالآحاد » أننا لا نهكم بالنسخ عند تعارض المتواتر بالآحاد بل نعمل بالمتواتر دائماً وإن كان متقدماً نظراً لقوته ، ولا يعمل بالآحاد وأما تأخر نظراً لضعفه .

وعلى ذلك ترجع عبارتهم إلى أنه لم يقع نسخ المتواتر بالآحاد ، ويكون الجواز العقلى ليس محل خلاف .

والذى حمل الأسنوى على هذا التوفيق ، هو أن الدليل الذى استدلوا به على عدم الجواز ضعيف .

ذلك لأنهم استدلوا على عدم الجواز بأن المتواتر قاطع ، والآحاد ظنى ، والقاطع لا يرفع بالظنى وهذا الدليل لا ينهض حجة على المدعى لوجه ثلاثة .

١ - أن الحكم فى التواتر مقطوع به من حيث الابتداء لا من حيث الاستمرار .

٢ — أن المتواتر قطعى من جهة الثبوت ، ظنى من جهة الدلالة . والآحاد قطعى من جهة الدلالة ، ظنى من جهة الثبوت ففى كل جهة ضعف وجهة قوة ، فهما متعادلان ، والعقل لا يمنع نسخ أحد المتساويين بالآخر مع ترجحه بالتأخير ، وإلا لما جاز نسخ الكتاب بالكتاب ولا السنة بالسنة .

٣ — أن العلماء نصوا على أن العام إذا عمل به ثم أخرج منه بعض أفراده بعد العمل ، يكون ذلك نسخاً لا تخصيصاً ، ومع هذا أجاروا إخراج بعض أفراد العام بالآحاد مع أن العام قد يكون قرآناً فيكون متواتراً .

وقالوا فى توجيه ذلك : أن العام ظنى الدلالة قطعى الثبوت ، والخاص قطعى الدلالة ظنى الثبوت ، فيبينهما تعادل وتكافؤ ، ولا شك أن هذا بعينه يجرى فى نسخ المتواتر بالآحاد ، فلا ينهض الدليل على إثبات المنع .

وما تقدم يعلم أن الجواز العقلى متفق عليه ، وأن الخلاف فى الوقوع . فجمهور الأصوليين على أنه لم يقع نسخ المتواتر بالآحاد ، وقال داود الظاهرى وجماعة أنه قد وقع .

الأدلة

استدل الجمهور على عدم الوقوع بأننا قد استقرينا الأدلة الشرعية وتبعناها فإوجدنا فيها متواتراً قد نسخه خبر آحاد ، وهذا يدل على عدم الوقوع .

أدلة المجيزين والرد عليهم :

واستدل داود ومن معه على الوقوع بما بأتى :

١ — قوله تعالى : (قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه

إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحماً خنزيراً^(١) فقد دلت هذه الآية على أن المحرم من المأكولات محصور في الميتة والدم ولحم الخنزير، وأن غيرها من المأكولات باق على الحل والإباحة الأصلية، ولكن ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير)^(٢).

والنهي يفيد التحريم، فأنقض هذا أن أكل كل ذي ناب من السباع، وذي المخلب من الطير حرام، وهذا رفع للإباحة السابقة، ولا معنى للنسخ إلا هذا.

والحديث ليس متواتراً وإنما هو خبر آحاد، وعلى ذلك يكون المتواتر قد نسخ بالآحاد ثبت ما ندعيه. ويجاب عن ذلك من قبل الجمهور بوجهين:

١ - لا نسلم أن الآية فيها حصر للمحرمات بالنسبة للماضي والحال والاستقبال بل نقول: إن أقصى ما تدل عليه الآية أن المحرمات إلى وقت نزول هذه الآية، إنما هي الدم المسفوح والميتة ولحم الخنزير، وليس في ذلك ما يمنع من أنه قد يحرم في المستقبل أشياء أخرى.

وإنما قلنا أن الآية لا حصر فيها بالنسبة للمستقبل، لأن الفعل في قوله (لا أجد) حقيقة في الحال فيحمل الكلام عليه، لأن الأصل في الكلام الحقيقة.

(١) سورة الأنعام (١٤٥)

(٢) رواه البخاري في كتاب الذبائح باب أكل كل ذي ناب (١٢٤/٧).

والنسائي في كتاب الصيد باب تحريم أكل السباع (١٧٧/٧).

وإذا كان النسخ منعهما هاهنا لعدم وجود حقيقته ، كان الكلام من قبيل التخصيص وتخصيص المتواتر بالآحاد جائز عند الجمهور .

٢ - سلينا حصر التحريم في المذكورات في الآية ، ولكن لانسلم أن ذلك نسخ لأن الحديث إنما رفع الإباحة الأصلية التي أكدتها الآية ورفع الإباحة الأصلية ليس نسخا لأنها ليست حكما شرعياً والنسخ لا يكون إلا للحكم الشرعى وقد تقدم ذلك في تعريف النسخ .

وإذا كان النسخ متعذراً هاهنا لعدم وجود حقيقته ، كان الكلام من قبيل التخصيص وتخصيص المتواتر بالآحاد جائز عند الجمهور .

واستدل أهل الظاهر على الوقوع ثانياً :

بأن التوجه إلى بيت المقدس كان ثابتاً بالسنة المتواترة لأهل قباء وغيرهم لأنهم مكثوا يصلون إلى مدة من الزمن تقرب من ستة عشر شهراً ، ولكنه نسخ بالنسبة لأهل قباء بخبر الواحد ، فقد روى الطبراني عن تأويله أنه مسلم قال : سلينا الظهر والعصر في مسجد بنى حارثة واستقبلنا مسجد « إيلياء ، أى بيت المقدس ، فصلينا ركعتين ثم جاءنا من يحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقبل البيت الحرام فتحول النساء مكان الرجال ، والرجال مكان النساء ، فصلينا السجدة الباقيتين ونحن مستقبلون البيت الحرام ، لحدثني رجل من بنى حارثة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أولئك رجال آمنوا بالغيب ، »

فهذا الحديث يفيد أن أهل قباء تحولوا في صلاتهم عن بيت المقدس إلى البيت الحرام ، بناء على قول من أخبرهم بأن القبلة قد تحولت ، وعلى ذلك يكون خبر الواحد قد نسخ المتواتر ، فثبت ما ندعيه .

وأجاب الجمهور عن ذلك : بأن محل النزاع إنما هو وقوع نسخ المقتاتر
بغير الواحد المجرد عن القرآن المفيدة للعلم ، ولا نسلم أن خبر الواحد في
هذه الحادثة كان مجرداً عن تلكه القرآن ، لجواز أن يكون قد انضم إليه
ما يفيد العلم كقرئهم من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وسماهم
لضجة الخلق ، وتركهم تغير القبلة ونحوها إلى البيت الحرام في أي زمن من
الارمنة (١) .

أنواع النسخ في القرآن

النسخ الواقع في القرآن ، ينسج إلى أنواع ثلاثة : نسخ التلاوة والحكم
مما ، ونسخ الحكم ، دون التلاوة ، ونسخ التلاوة دون الحكم .

١ - أما نسخ الحكم والتلاوة جميعاً ، فقد أجمع عليه القائلون بالنسخ
من المسلمين وبدل على وقوعه سموا ما ورد عن عائمة رضى الله عنها أنها
قالت : كان فيما أنزل من القرآن . عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم
نسخن بمسمى معلومات . وتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ
من القرآن ، (١) . وهو حديث صحيح .

ولقد بين العلماء المراد من قوله يُنسخ وهن عما يتلى من القرآن ، أى من
القرآن المنسوخ إذا لا نسخ بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وإذا كان هذا الحديث موقوفاً على عائمة رضى الله عنها فإن له حكم مرفوع ،
لأن مثله لا يقال بالرى ، بل لابد فيه من توقيف . وأنت خير بأن جملة : عشر
رضعات معلومات يحرمن ، ليس لها وجود في المصنف حتى تنلى ، وليس

(١) انظر الرسالة للإمام الشافعى ص ١٠٦ بتحقيق الشيخ شاكراً ، نهاية السؤل
(١٥١/٢) المستقى (١٤٤/١) ، الأحكام (١٢٩/٣) أصول الفقه للشيخ زهد
(٧٢/٣ وما بعدها) تهذيب السنوى (١٦٨/٢) .
(٢) أخرجه الإمام مسلم . كتاب الرضاع (١٦٧/١) .

العمل بما نفيده من الحكم باقياً ، وإذن يثبت وقوع نسخ التلاوة والحكم جميعاً .

وإذا ثبت وقوعه ثبت جوازه ، لأن الوقوع أول دليل على الجواز . وبطل مذهب المانعين لجوازه شرعاً ، كأبي مسلم وأمثاله .

٢ - وأما نسخ الحكم دون التلاوة فيدل على وقوعه آيات كثيرة :

منها أن آية تقديم الصدقة أمام مناجاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهي قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نحوكم صدقة) ^(١) منسوخة بقوله سبحانه : (أأشفقتم أن تقدموا بين يدي نحوكم صدقات ؟ فإذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله) ^(٢) .

على معنى أن حكم الآية الأولى منسوخ بحكم الآية الثانية ، مع أن تلاوة كلتيهما باقية .

ومنها : أن قوله سبحانه (وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين) ^(٣) منسوخ بقوله سبحانه : (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) ^(٤) على معنى أن حكم تلك منسوخ بحكم هذه ، مع بقاء التلاوة في كلتيهما كما ترى .

فقد روى أنه حينما أنزل الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ، كان من شاء صام ومن شاء أطعم مسكيناً فأجزأ ذلك منه ، حتى أنزل قوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) فأوجب الله الصيام على المقيم الصحيح ، ورخص فيه للمريض والمسافر ، وثبت الإطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام .

(١) سورة المجادلة (١٢) . (٢) سورة المجادلة (١٢) .

(٣) سورة البقرة (١٨٤) . (٤) سورة البقرة (١٨٥) .

٣ - وأما نسخ التلاوة دون الحكم ، فيدل على وقوعه ما صحت روايته عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب أنهما قالوا : (كان فيما أنزل من القرآن : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة) ام . وأنت تعلم أن هذه الآية لم يعد لها وجود بين دفتي المصحف ولا على ألسنة القراء ، مع أن حكمها باق على أحكامه لم ينسخ .

ويدل على وقوعه أيضاً ما صرح عن أبي بن كعب أنه قال : وكانت سورة الأحزاب تولى سورة البقرة أو أكثر ، مع أن هذا القدر الكبير الذي نسخته التلاوة لا يخلو في الغالب من أحكام اعتقادية لا تقبل النسخ .

ويدل على وقوعه أيضاً ، ما صرح عن أبي موسى الأشعري أنهم كانوا يقرءون سورة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في طول سورة براءة ، وأنها نسبت إلا آية منها ، وهي : ولو كان لابن آدم وادهان من مال لا ينفق وادياً ثالثاً . ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب . ويتوب الله على من تاب ، (١)

أي أن هذه الآية بقيت على أنها حديث ، وليست قرآناً .

وإذا ثبت وقوع هذين النوعين كما ترى ، ثبت جوازهما ، لأن الوقوع أعظم دليل على الجواز كما هو مقرر . وإذن بطل ما ذهب إليه المانعون له من ناحية الشرع ، كأبي مسلم ومن انفقه ؟ (٢) .

(١) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي وأحمد الجامع الصغير (١٢١/١)
(٢) ومن ذهب هذا المذهب أبو جعفر النحاس حيث قال بعد أن حكى الحديث المروي عن عمر بن الخطاب الذي سقناه آنفاً . . . قال أبو جعفر : (وإسناده الحديث صحيح ، ألا ليس حكمه حكم القرآن الذي نقله جماعة عن الجماعة ، ولكنه =

ويبطل كذلك ما ذهب إليه المانعون له من ناحية العقل ، وم فريق من المعتزلة شذ من الجماعة ، فزعم أن هذين النوعين الأخيرين مستحيلان عقلا .

ويمكنك أن تفهم هؤلاء الشذاذ من المعتزلة بدليل على الجواز العقلى الصريح لهذين النوعين فنقول . إن ما يتعلق بالنصوص القرآنية من التبعيد بلفظها ، وجواز الصلاة بها ، وحرمتها على الجنب في قراتها ومسها ، وشييه كل القبه بما يتعلق بها من دلالتها على الوجوب والحرمه ونحوهما ، فى أن كلا من هذه المذكورات حكم شرعى يتعلق بالنص الكريم وقد تقتضى المصلحة فسخ الجميع ، وقد تقتضى نسخ بعض هذه المذكورات دون بعض ، وأذن يجوز أن تنسخ الآية تلاوة وحكما ، ويجوز أن تنسخ تلاوة لا حكما ، ويجوز أن تنسخ حكما لا تلاوة . وإذا ثبت هذا بطل ما ذهب إليه أولئك الشذاذ من الاستحالة العقلية للنوعين الأخيرين .

أركان النسخ

- ١ - الناسخ .
- ٢ - المنسوخ .
- ٣ - المنسوخ به .
- ٤ - المنسوخ عنه .

= سنة ثابتة) والدليل على هذا أنه قال : ولولا أنى أكره أن يقال : زاد عمر فى القرآن لودته (وهو مردود بما ذكرناه .

وانظر : الإحكام (١٤٤/٣) ، أصول الفقه للشيخ زهد (٧٢/٣) وما بعدها تهذيب الأسنوى (١٦٣/٢) .

قالناسخ : هو الله تعالى في الحقيقة وقد يسمى الدليل ناسخا فيكون مجازا فيه .

والمنسوخ : هو الحكم الذي رفع أو الذي انتهى العمل به .
والمنسوخ به : هو قول الله تعالى الدال على رفع الحكم أو دل على بيان انتهاء الحكم الأول . ومثله قول الرسول صلى الله عليه وسلم .
والمنسوخ عنه : هو المكلف الذي رفع عنه التكليف بالحكم (١) .

شروط النسخ

أما شروط النسخ ، فلها ما هو متفق عليه ، ومنها ما هو مختلف فيه .

الشروط المتفق عليها :

- ١ - أن يكون المنسوخ حكما شرعيا ، لأن الأمور العقلية التي مستندها البراءة الأصلية لم تنسخ ، وإنما ارتفعت بإيجاب العبادات .
- ٢ - أن يكون النسخ بخطاب شرعي لا بموت المكلف ، لأن الموت مزيل للحكم لا ناسخ له .

٣ - أن لا يكون الحكم السابق مقيدا بزمان مخصوص ، فهو قوله عليه الصلاة والسلام : « لا صلاة في الصبح حتى تطلع الشمس » ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس . فإن الوقت الذي يجوز فيه أداء التوافل

(١) الناسخ والمنسوخ لعبد القاهر ، ص ٤٤ ، والمستصفي للغزالي (١/١٢١)

التي لا سبب لها مؤقت ، فلا يكون نهيها عن هذه التوافل في الوقت المخصوص
نسخا لما قبل ذلك من الجواز لأن التوقيت يمنع النسخ .
٤ - أن يكون الناسخ متراجهاً عن المنسوخ^(١) .

الشروط المختلف فيها :

الشروط المختلف فيها كثيرة نذكر منها :

- ١ - أن يكون الناسخ مثل المنسوخ في القوة ، أو أقوى منه ، لا دونه
لأن الضعيف لا ينسخ القوي .
 - ٢ - أن يكون ناسخ القرآن قرآناً ، وناسخ السنة سنة .
 - ٣ - أن يكون قد ورد الخطاب الدال على بيان انتهاء الحكم بعد التمكن
من الفعل .
 - ٤ - أن يكون الناسخ مقابلاً للمنسوخ ، مقابلة الأمر للنهي ، والمضيق
للموسع .
 - ٥ - أن يكون الناسخ والمنسوخ نصين قاطعين .
 - ٦ - أن يكون النسخ يبدله مساو أو ، أو هو أخف منه .
 - ٧ - أن يكون الخطاب المنسوخ حكمه مما لا يدخله الاستثناء
والتنقيص .
- والراجع أنه لا داعي لهذه الشروط^(٢) .

(١) انظر الناسخ والمنسوخ لابن حزم هاشم الجلالين ص ٩٨ ، ٩٩ مناهل
العرفان (٧٦/٢) ، الإحكام للأمدى (١٠٥/٢ - ١٠٦) .
(٢) الإحكام للأمدى (١٠٦/٢) مناهل العرفان (٧٦/٢) .

النسخ ببدل أو بدون بدل

اختلف العلماء في النسخ ، هل لا بد فيه من بدل ، أو يجوز نسخه بلا بدل .

في المسألة مذهبان :

الأول : مذهب الجمهور ، وهم يرون أنه يجوز النسخ بلا بدل .
المذهب الثاني : وهو يحكى عن الشافعي رضي الله عنه أنه لا يجوز النسخ إلا إلى بدل .
فقد أثر عنه أنه قال : (وليس بنسخ أهدأ إلا إذا أثبت مكانه فرض آخر)^(١) .

الأدلة :

استدل الجمهور على مذهبهم بدليلين :

أولهما : يدل على الجواز العقل : وهو أننا لو فرضنا وقوع ذلك لم يلزم منه لذاته محال في العقل ، ولا معنى للجائز عقلا سوى هذا ، ولأنه لا يخلو أما أن لا يقال برعاية الحكمة في أفعال الله تعالى ، أو يقال بذلك : فإن كان الأول ، فرجع حكم الخطاب بعد ثبوته لا يكون ممتعا ، لأن الله تعالى له أن يفعل ما يشاء ، وإن كان الثاني فلا يمتنع في العقل أن تكون المصلحة في نسخ الحكم دون بدله .

(١) الرسالة ص ١٩٩ بتحقيق الشيخ شاکر .

ثانيهما : ما يدل على الجواز الشرعي ، وهو أن ذلك بما وقع في الشرع ، كمنسوخ تقديم الصدقة بين يدي مناجاة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، ومنسوخ الاعتداد بحول كامل في حق المتوفى عنها زوجها ، ومنسوخ وجوب ثبات الرجل لعشرة ، ومنسوخ وجوب الإمساك بعد الفطر في الليل ، ومنسوخ تحريم إدخال لحوم الأضاحي ، وكل ذلك من غير بدل ، إلى غير ذلك من الأحكام التي نسخت لا إلى بدل . والوقوع في الشرع من أدل الدلائل على الجواز الشرعي^(١) .

دليل المخالفين :

ذهب بعض المعتزلة وأهل الظاهر ، وهو يحكى عن الإمام الشافعي - إلى أنه لا يجوز النسخ إلا إلى بدل ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ...) .
فألاية تفيد أنه لا بد أن يأتى مكان الحكم المنسوخ بحكم آخر هو خير منه أو مثله .

وهذا الاستدلال مردود بما يأتي :

أولا : بما ذكره الجمهور من الدلائل السابقين ، وفيهما وقوع مثل ذلك فكيف ينكر ما وقع .

وأما استدلالهم بالآية فردود ، لأن الله تعالى إذا نسخ حكم الآية بخير بدل ، فهنا بمقتضى حكمته سبحانه ، ورعايته لمصلحة العباد أن عدم الحكم صار خيرا من ذلك الحكم المنسوخ^(٢) .

(١) الإحكام للامدني (١٢٥/٣) .

(٢) راجع : الإحكام للامدني (١٢٥/٣ - ١٢٦) ، أصول الفقه للشيخ زهير

(٦٤/٣) مناهل العرفان (١١٦/٢) .

التحقيق في المسألة :

وأرى أن الخلاف في هذه المسألة خلافاً لفظياً ، مرجعه الخلاف في المراد بالبدل ، فالجمهور يفسرون البدل بالحكم الشرعي الناسخ للدليل السابق ، والمخالفون لعلمهم يقصدون بالبدل مطلق البدل ، وهو يشمل البراءة الأصلية ، وهو بدل أيضاً ، لأنه حاش لله تعالى أن يترك عباده سدى من غير تشريع حكيم .

على أن الناظر في أدلة الطرفين يجد أن المانع للنسخ لا يدل قد استدل بأدلة شرعية ، والمجوز لذلك قد استدل بالدليل العقلي ، وهذا يجعلنا نحكم بأن المانع مراده أنه لم يقع شرها النسخ لا يدل ، والمجوز يرى أن ذلك جائز عقلًا وإن كان غير واقع ، وبذلك يكون النفي والإيجاب لم يتواردا على عمل واحد ، فارتفع النزاع بين الطرفين في هذه المسألة^(١) .

فسخ الحكم ببدل أخف أو مساو أو أثقل

النسخ يتنوع إلى ثلاثة أنواع :

- ١ - النسخ إلى بدل أخف من المنسوخ .
- ٢ - النسخ إلى بدل مساو للمنسوخ .
- ٣ - النسخ إلى حكم أثقل من الحكم المنسوخ .

مثال النوع الأول :

نسخ تحريم الأكل والشرب والجماع بعد الزوم في ليل رمضان بإباحة

(١) أصول الفقه للشيخ زهير (٦٥/٣) بتصرف .

ذلك ، إذ قال سبحانه : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم من لباس لكم وأنتم لباس لهن ، علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم . فالآن باشروهن ، وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر) (١) .

مثال النوع الثاني :

النسخ وجوب استقبال بيت المقدس بوجوب استقبال الكعبة في قوله سبحانه : (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره) (٢) .

وهذان النوعان لا خلاف في جوازهما عقلا ووقوعهما سمياً عند القائلين بالنسخ كافة .

مثال النوع الثالث :

النسخ إلى بدل أنقل من الحكم المنسوخ .

وفي هذا النوع خلاف بين العلماء .

فجمهور العلماء يذهبون إلى جوازه عقلا وسمياً ، كالتوعين السابقين ، ويستدلون على هذا بأمثلة كثيرة تثبت الوقوع السمعى ، وهو أدل دليل على الجواز العقلى كما علمت من تلك الأمثلة أن الله تعالى نسخ إباحة الخمر بتحريمها . ومنها أنه تعالى نسخ ما فرض من مسالة الكفار المحاربين بما فرض من قتالهم

(١) سورة البقرة (١٨٧) .

(٢) سورة البقرة (١٤٤) .

(كتب عليكم القتال وهو كره لكم) ^(١). ومنها أن حد الزاني كان في فجر الإسلام لا يعدو التعنيف والحبس في البيوت ، ثم نسخ ذلك بالجلد والنفي في حق البكر ، والرجم في حق الثيب . ومنها أن الله تعالى فرض على المسلمين أولا صوم يوم عاشوراء ، ثم نسخه بفرض صوم شهر رمضان كله مع تخيير الصحيح المقيم بين صيامه والفدية ، ثم نسخ سبعمائة هذا التخيير بتعيين الصوم على هذا الصحيح المقيم ^(٢).

النسخ قبل التمكن من الفعل

تمهيد :

الفعل الذي يتعلق به الحكم أما أن يكون مؤقتا بوقت عينه الفاعل له أو غير مؤقت به .

فإن كان مؤقتا بوقت ، فإما أن يدخل وقته ولا يزال باقيا أو ينتهي ذلك الوقت دون أن يفعل المكلف أو لا يدخل الوقت .

وإن كان غير مؤقت بوقت ، فإما أن يطلب الفعل على الفور أو لا يطلب على الفور .

تحرير محل النزاع :

(١) نسخ الفعل المؤقت قبل أن يدخل وقته .

(١) سورة البقرة (٢١٦)

(٢) راجع : الإحكام للأدبي (١٢٦/٣) الإجماع (١٥٤/٢) الإحكام لابن

حزم (٤٦٦/٤) .

(٢) نسخه بعد دخول الوقت وقبل أن يمضى من الزمن ما يسع الفعل سواء شرع في الفعل أو لم يشرع فيه .

(٣) نسخ الفعل الذى لم يؤت بوقت إذا طلب من المكلف على الفور ولم يتمكن من الفعل .

وهذه الصور تدخل تحت قولنا النسخ قبل التمكن من الفعل .

محل الوفاق :

(١) نسخ الفعل بعد دخول الوقت وبعد أن يمضى من الزمن ما يسع ولم يفعل المكلف وهذه محل اتفاق على الجواز .

(٢) نسخ الفعل بعد خروج الوقت ولم يفعل المكلف وهذه محل اتفاق ، إلا أن ابن الحاجب قال أن المتفق عليه هو عدم الجواز . لأنه لا فائدة في النسخ حينئذ ، والامدى قال أن المتفق عليه هو جواز النسخ والفائدة تظهر في أنه لا يطالب بالقضاء إذا قلنا أن وجوب الأداء يستلزم وجوب القضاء ، أو كان القضاء مصرحاً به عند طلب الأداء .

والحق ما قاله الامدى .

عما تقدم يعلم أن محل النزاع هو النسخ قبل التمكن من الفعل .
أما بعد التمكن منه فليس محللاً للنزاع .

ويعلم كذلك أن الخلاف ليس قاصراً على الوجوب بل يجرى فيه وفي غيره من باقى الأحكام خلافاً لظاهر عبارة البيضاوى .

وحاصل المسألة أن جمهور الأشاعرة ذهبوا إلى جواز النسخ قبل التمكن

من الفعل وجمهور المعتزلة وبعض الشافعية كالصيرفي وبعض الحنفية كالكرخي قالوا : أن النسخ قبل التمكن من الفعل غير جائز عقلا : ولسلك وجهة فيما يقول .

دليل الأشارة :

استدل الأشارة على مدعاهم بأنه لو لم يجر لم يقع لكنه وقع .

دليل الاستثائية :

أولا : أن الله تعالى فرض على نبيه محمد عليه السلام وعلى أمته خمسين صلاة في اليوم والليلة ، ليلة المراج ولكنه نسخ منها خمسا وأربعين صلاة وأبقى خمسة وكان ذلك في الليلة نفسها قبل أن يتمكن الرسول والامة من الفعل لعدم دخول وقت الفعل . فدل ذلك على الجواز .

نرفس حقه بأن ذلك يوجب النسخ قبل التمكن من العلم والاعتقاد وهو باطل .

لأنه يجعل الخطاب الأول خاليا من الفائدة التي يصح أن يقصد منه وهي العزم على الامتثال أو الامتثال بالفعل وذلك عيب والعيب من القمارح محال

ويجاب عن ذلك بأن الرسول عليه السلام فرد من أفراد المكلفين وقد علم بالخطاب الأول قبل أن ينسخ فتمكن من العلم والاعتقاد فالنسخ بعد ذلك ليس نسخا قبل العلم بل هو نسخ بعده .

ثانياً : بأن الله تعالى أمر إبراهيم بذبح ولده ثم نسخ عنه ذلك قبل أن يتمكن من الذبح فيسكون النسخ قبل التمكن قد حصل فيسكون جائزا .

أما أنه أمر بالذبح فالأمور ثلاثة :

الأول : قوله تعالى حكاية عن الذبيح (يا أبت افعل ما تؤمر) جواباً لقول أبيه (يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى) فإن قول الذبيح هذا يدل على أن هناك أمراً بالذبح صدر لإبراهيم وإلا لما قال أفعل ما تؤمر فإن معناه أفعل ما أمرت به ، فالضارع قصد به الماضي .

الثاني : قوله تعالى في شأن الذبيح (إن هذا هو البلاء المبين) فلو لم يكن الذبح مأموراً به بل كان المأمور به مقدماته من أخذ الولد إلى الصحراء واستصحاب المدينة والحبل لم يكن هناك بلاء فضلاً عن أن يكون البلاء مبيناً فإن المقدمات مما يسهل على النفس فعلها ما دامت العاقبة مأمونة .

الثالث : (وفديناه بذبح عظيم) فإن الفداء هو البذل والذي يصلح أن يكون الفداء بدلاً عنه هو الذبح فكان الذبح مأموراً به .

وأما أنه نسخ قبل أن يتمكن من الذبح فلا لأنه لو نسخ بعد التمكن من الفعل ولم يفعل لكان ذلك تقصيراً من إبراهيم عليه السلام لأن تنفيذه ما طلب منه والتقصير ليس من شأن الأنبياء فإن المعروف عنهم المبادرة إلى الفعل ولو كان من أشق ما يكون على النفوس . بل ولو كان وجوبه موسعاً عليهم .

نوقش هذا الدليل من قبل المعتزلة فقالوا :

أولاً : لأنسلم أن إبراهيم عليه السلام أمر بالذبح وإنما رأى في المنام أنه يذبح ولده فظن أنه مأمور بالذبح وإنتفى على هذا الظن قول ولده يا أبت أفعل ما تؤمر ، يعني ما ظننته أمراً وقوله تعالى : (إن هذا هو البلاء المبين) وقوله : (وفديناه بذبح عظيم) .

وأجيب عن ذلك بأن ظن الانبياء لا يخطئ. ولو كان منقوذه الرؤيا لأن
رؤيا الانبياء وحى صادق لى ظن أنه أمر بالذبح كان ظنه صحيحاً وكان
الأمر بالذبح حقاً لا كذب فيه، ونوقش الدليل ثانياً من قبل المعتزلة فقالوا:

سلمنا أن إبراهيم أمر بالذبح ولكن لا نسلم أنه لم يذبح بل الواقع أنه
ذبح ولكن كان كلما ذبح وصل الله ما ذبحه وحينئذ يكون قد فعل إبراهيم
ما في قدرته واعتزل ما أمر به من أمرار السكين على العنق وحزها، أما إلهاق
الروح فليس مقدوراً له فلا يكلف به .

وأجيب عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أنه لو حصل هذا لما احتيج إلى الفداء لأن الفداء بدل وبدل
إنما يحتاج إليه عند عدم الإتيان بالمبدل منه . لكن الله تعالى قال في شأن
ذلك (وفديناه بذبح عظيم) .

فعلم من ذلك أن المبدل منه لم يحصل .

وثانيهما : أنه لو حصل ما تقولون من أنه ذبح ولكن كان كلما ذبح وصل
ما فعله لنقل هذا بطريق التواتر لأن مثله مما تتوفر الدواعي على نقله . فلما
لم ينتقل بهذا الطريق علم أنه لم يقع .

دليل المعتزلة :

استدل المعتزلة ومن معهم على أن النسخ قبل التمكن محال بأن النسخ
قبل التمكن من الفعل يترتب على فرض وقوعه محال ، وكل ما كان كذلك
يكون محالاً . فالنسخ قبل التمكن محال .

دليل الصغرى أولاً : أن النسخ قبل التمكن من الفعل يجعل الخطاب

الأول لا قائمة فيه ، لأن المقصود منه إنما هو حصول المكاف به فإذا لم يحصله المكاف لكونه نسخاً قبل أن يتمكن من الإتيان به لم تتحقق قائمة الخطاب الأول فيكون هبثاً والعبث من الشارع محال .

وثانياً : بأن النسخ قبل التمكن من الفعل يجعل الفعل الواحد بالنسبة للشخص الواحد في الزمن الواحد حسناً وقبيحاً وفي ذلك جمع بين الضدين والجمع بين الضدين محال .

وأجيب عن الأول :

بأننا لا نسلم حصر الفائدة في الإتيان بالمكاف به بل نقول الفائدة من الخطاب ، أما حصول المكاف به إذا لم ينسخ وكان مقدوراً للمكاف ، وأما الابتلاء والاختبار إذا نسخ قبل الفعل أو كان الفعل غير مقدور عليه ليظهر ما عنده من العزم على الامتثال والآخر في الأسباب لينتاب على ذلك ، أو العزم على عدم الامتثال فيقع عليه إثم الإضرار .

وأجيب عن الثاني :

بأن الحسن والقبح لم يجتمعا في الفعل في وقت واحد ، بل الوقت الذي حصل فيه الحسن ، وهو وقت الخطات الأول غير الوقت الذي حصل فيه القبح وهو وقت الخطاب بالنسخ ، وحينئذ فليس هناك جمع بين الضدين فلا محال^(١) .

(١) انظر الإحكام (١١٥/٢) المستصفى للغزال (١١٢/١) ط — بولاق .

نهاية السؤل والإجهاج (١٥١/٢) تهذيب الاسؤى (١٥٨/٢) .

طرق معرفة النسخ

النسخ يقتضى أن يكون هناك دليان متعارضان ، تعارضا حقيقيا ، لا سبيل إلى تلافيه بإمكان الجمع بينهما على أى وجه من وجوه التأويل ، وحيث لا بد أن يكون أحدهما ناسخا للآخر ، فلا بد من دليل صحيح يدل على أن أحدهما متأخر عن الآخر ، فيكون السابق هو المنسوخ .

وطرق معرفة ذلك قسمان : أحدهما متفق عليه وهو :

١ - أن يكون فى أحد النصين ما يدل على تعين المتأخر منهما ، نحو قوله تعالى : (ما أشققتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات إفاذ لم تفعلوا وناب الله عليكم فليقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خير بما تعلمون)^(١) وذلك بعد قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ...)^(٢) ؟

وكما فى قوله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وأن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين)^(٣) فإنها قد نسخت حكم الآية التى قبلها وهى قوله تعالى : (يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين ...) الآية .

وكقوله صلى الله عليه وسلم : (كفى نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ولا تقولوا هجرا)^(٤) .

(١) سورة المجادلة (١٣) .

(٢) سورة المجادلة (١٢) .

(٣) سورة الانفال (٦٦) .

(٤) أخرجه الحاكم فى مستدرکه عن انس بن مالك والجامع الصغير ، (٩٧/٢)

٢ - أن ينقد إجماع الأمة في عصر من العصور على تعيين المتقدم من النصين والمتأخر منهما كقتل شارب الخمر في المرة الرابعة فإنه منسوخ عرف نسخته بالإجماع^(١).

قال ابن الحصار : إنه يرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي يقول : آية كذا نسخت كذا . قال :

وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به من علم التاريخ ، ليعرف المتقدم والمتأخر^(٢).

٣ - أن يرد من طرق صحيحة عن أحد من الصحابة ما يفيد تعيين أحد النصين المتعارضين السابق على الآخر ، أو التراخي عنه ، وكان يقول : هذه الآية نزلت بعد تلك الآية ، أو قبائها ، أو يقول هذه الآية نزلت عام كذا .

أما قول الصحابي : هذا ناسخ ، وذلك منسوخ فلا يكون ذلك دليلاً على النسخ ، لجواز أن يكون ذلك صادراً عن اجتهاد منه ، وقد يكون غلطاً في اجتهاده .

وكذلك لا يعتمد في معرفة الناسخ والمنسوخ على الطريق الآتية :

١ - اجتهاد المجتهد من غير سند ، لأن اجتهاده ليس حجة .

(١) النووي على شرح صحيح مسلم (٢٧/١) .

(٢) الاقنآن (٧١/٣) .

٢ - قول المفسر هذا ناسخ أو منسوخ من غير دليل ، لأن كلامه ليس بدليل^(١) .

قال الإمام ابن حزم :

لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول في شيء من القرآن والسنة هذا منسوخ إلا بيقين ، لأن الله عز وجل يقول : (وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن) وقال تعالى : (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم) فكل ما أنزل الله تعالى في القرآن ، أو هل لسان نبيه ففرض اتباعه ، فن قال في شيء من ذلك أنه منسوخ ، فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر ، وأسقط لزوم اتباعه ، وهذه مذهبية لله تعالى مجردة ، وخلاف مكشوف ، إلا أن يقوم برهان على صحة قوله ، وإلا فهو مفتر مبطل ، ومن استجاز خلاف ما قلنا لقوله يؤول إلى أبطال الشريعة كلها ، لأنه لا فرق بين دعواه النسخ في آية ما ، أو حديث ما ، وبين دعوى غيره النسخ في آية أخرى وحديث آخر ، فعلى هذا لا يصح شيء من القرآن والسنة ، وهذا خروج عن الإسلام .

وكل ما ثبت ييقن فلا يبطل بالظنون ، ولا يجوز لنا أن نسقط طاعة أمرنا به الله تعالى ورسوله إلا بيقين نسخ لا شك فيه^(٢) .

٣ - ثبوت أحد النصين قبل الآخر في المصحف ، لأن ترتيب المصحف ليس على ترتيب النزول .

٤ - أن يكون أحد الرايين من أحداث الصحابة دون الراوى للنص

(١) القرطبي ص ٤٥٦ ط - الشعب : الاتقان للسيوطي (٧١/٢) ط - المشهد الحسيني .

(٢) الإحكام لابن حزم (٨٣/٤) (٨٤) .

الآخر ، فلا يحكم بتأخر حديث الصغير عن حديث الكبير . لجواز أن يكون الصغير قد روى المنسوخ عن تقدمت صحبته ، ولجواز أن يسمع الكبير الناسخ من الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن يسمع الصغير منه المنسوخ ، إما إحالة على زمن مضي ، وإما لتأخر تشريع الناسخ والمنسوخ كليهما .

• — أن يكون أحد الراويين أسلم قبل الآخر ، فلا يحكم بأن ما رواه سابق الإسلام منسوخ ، وما رواه المتأخر عنه ناسخ لجواز أن يكون الواقع عكس ذلك .

٦ — أن يكون أحد الراويين قد انقطعت صحبته ، اجواز أن يكون حديث من بقيت صحبته سابقاً على حديث من انقطعت صحبته .

٧ — أن يكون أحد النصين موافقاً للبراءة الأصلية دون الآخر ، فربما يتوهم أن الموافق لها هو السابق ، والمتأخر عنها هو اللاحق مع أن ذلك غير لازم ، لأنه لا مانع من تقدم ما خالف البراءة الأصلية على ما وافقها . مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم « لا وضوء مما مسك النار » فإنه لا يلزم أن يكون سابقاً على الخبر الوارد بإيجاب الوضوء « مما مسك النار » ولا يغفل وقوع هذا من حكمة عظيمة هي تخفيف الله عن عباده بعد أن ابتلاهم بالشديد^(١) .

وأما القسم الثاني : وهو المختلف فيه فمعه :

١ — قول الراوى « كان الحكم كذا ثم نسخ » فإنه لا يثبت به النسخ عند الشافعية ، لجواز أن يكون قوله عن اجتهاد منه لا عن توقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم — والمجتهد لا يكلف بالعمل بقول مجتهد آخر .

(١) الإحكام للأمدى (١٦٥/٣) الإتيان (٧١/٣ - ٧٢) .

(٣١ - مع القرآن)

أما الحنفية فإنهم يشبّون النسخ بذلك : لأن إطلاق الراوى المعدل للنسخ من غير أن يعين الناسخ مشعر بأنه عن تولىف من الرسول صلى الله عليه وسلم . فقبل قول الراوى فيه .

٢ - كون أحد النصين المتعارضين مثبتا في المصحف بعد النص الآخر .
فإن البعض يرى أن المتأخر في الإثبات ناسخ للمتقدم .

والجمهور من العلماء على خلاف ذلك . لأن ترتيب الآيات في المصحف ليس على ترتيب النزول . بل قد يكون المتقدم في الترتيب متأخراً في النزول ، كما في آيتي عدة المتوفى عنها زوجها ، فإن الآية الناسخة متقدمة في المصحف على الآية المنسوخة .

٣ - كون الراوى لأحد الحديثين المتعارضين أصغر سناً من الراوى الآخر ، أو متأخراً في الإسلام عنه .

فإن البعض يرى . أن الحديث الذي رواه الأصغر أو المتأخر بالإسلام يكون ناسخاً للحديث الآخر ، لأن الظاهر أنه متأخر في الزمن عن الحديث الآخر .
والجمهور لا يرى ذلك . لجواز أن يكون الأصغر سناً قد روى عن من هو أكبر منه ، وأن يكون المتأخر إسلاماً قد روى عن تقدمه في الإسلام .

٤ - كون أحد النصين المتعارضين موافقاً للبراءة الأصلية ، والآخر مخالفاً لها فإن البعض يرى . أن النص الموافق للبراءة الأصلية متأخر عن النص المخالف لها ليكون مفيداً قاعدة جديدة . وهي رجوع الفعل إلى البراءة الأصلية بعد نسخ الحكم الذي فُرح بهما . ولو جعل متقدماً على النص الآخر لم يكن مفيداً قاعدة جديدة لأن البراءة الأصلية مستفادة قبله .

ومنى جعل الموافق متأخراً كان ناسخاً للنص المتقدم .

وجهور العلماء لم يقل بذلك : لأن جعل أحد النصين بعينه متقدماً ،
والآخر متأخراً ، ليس أولى من العكس ، لعدم وجود المرجح .

والقول بأن الموافق للبراءة الأصلية ترجح على الآخر يجعله مفيداً قاعدة
جديدة كذلك - وهي أن الشرع جاء موافقاً للعقل وغير مخالف له -
وتلك قاعدة جلية^(١) .

ما يدخله النسخ

إن تعريف النسخ بأنه دفع حكم شرعى بدليل شرعى ، كما تقدم يفيد
في وضوح أن النسخ لا يكون إلا في الأحكام . وذلك موضع اتفاق بين القائلين
بالنسخ ، لكن في خصوص ما كان من فروع العبادات والمعاملات ، أما غير
هذه الفروع من العقائد وأمهات الأخلاق ، وأصول العبادات والمعاملات
ومدلولات الأخبار المحضة ، فلا نسخ فيها على رأى الصديق الذى عليه
جمهور العلماء .

أما العقائد فلائها حقائق صحيحة ثابتة لا تقبل التغيير والتبديل ، فبدهى
ألا يتعلق بها نسخ .

وأما أمهات الأخلاق فلا أن حكمة الله في شرعها ، ومصلحة الناس في
التخلق بها أمر ظاهر لا يتأثر بمرور الزمن ، ولا يختلف باختلاف الأشخاص
والأأم ، حتى يتناولها النسخ بالتبديل والتغيير .

وأما أصول العبادات والمعاملات فلوضوح حاجة الخلق إليهما باستمرار ،

(١) الأحكام الامدى (١٦٥/٢)

لتركبة النفوس وتطهيرها وتنظيم حلاقة المخلوق بالخلق والخلق على أساسهما
فلا يظهر وجه من وجوه المحكمة في رفعها بالنسخ .

وأما مدلولات الأخبار المحضة فلا من نسخها يؤدي إلى كذب الشارع في
أحد خبريه : النسخ أو المنسوخ . وهو محال عقلا ونقلا .

أما عقلا فلأن الكذب نقص ، والنقص عليه تعالى محال . . . وأما
نقلا فلمثل قوله سبحانه : (ومن أصدق من الله - ديثا)^(١) (ومن أصدق من
الله قولا)^(٢) .

نعم : إن نسخ لفظ الخبر دون مدلوله جائز بإجماع من قالوا بالنسخ ولذلك
صورتان :

إحداهما : أن تنزل الآية بخبرة عن شيء ثم تنسخ تلاوتها فقط والآخرى
أن يأمرنا الشارع بالتحدث عن شيء ثم ينهانا أن نتحدث به .

وأما الخبر الذي ليس محضا . بأن كان في معنى الإنشاء . ودل على أمر
أو نهي متصلين بأحكام فرعية حمية ، فلا نزاع في جواز نسخه والنسخ به ،
لأن العبرة بالمعنى لا باللفظ . مثال الخبر بمعنى الأمر قوله تعالى : (تزرهون
سبع سنين دأبا)^(٣) فإن معناه ازرعوا .

ومثال الخبر بمعنى النهي قوله سبحانه : (الزاني لا ينكح إلا زانية أو
مشركة ، والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك)^(٤) فإن معناه لا تنكحوا

(١) سورة النساء (٨٧) .

(٢) سورة النساء (١٢٢) .

(٣) سورة يوسف (٤٧) .

(٤) سورة النور (٣) .

مشركة ولا زانية ، بفتح التاء ، ولا تنكحوهما ، بضم التاء ، ، لكن على بعض وجوه الاحتمالات دون بعض .

والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعها ، أن فروعها هي ما نعلق بالهيات والاشكال والامكنة والازمنة والعدد ، أو هي كلياتها وكيفياتها ، وأما أصولها فهي ذوات العبادات والمعاملات ، بقطع النظر عن الكم والكيف .

واعلم أن ما قررناه هنا من قصر النسخ على ما كان من قبيل الاحكام الفرعية العملية دون سواها ، هو الرأي السائد الذي تراح إليه النفس ويؤيده الدليل ، وقد نازع في ذلك قوم لا وجه لهم ، فلنضرب عن كلامهم صفحا : وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلاف له حظ من النظر

ويتصل بما ذكرنا أن الأديان الإلهية لا تناسخ بينها فيما بينها من الأمور التي لا يتناولها النسخ . بل هي متحدة في العقائد وأمات الأخلاق وأصول العبادات والمعاملات وفي صدق الأخبار المحضنة فيها صدقا لا يقبل النسخ والنقض .

وإن شئت أدلة فهاك ما يأتي من القرآن الكريم :

- ١ - (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) (١) .
- ٢ - (وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) (٢) .

(١) سورة القصص (١٢) .

(٢) سورة الأنبياء (٢٥) .

٣ - (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون)^(١) .

٤ - (وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق)^(٢) .

٥ - (وائل عليهم نأ ابني آدم بالحق إذ قربا قربانا ، فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين)^(٣) .

٦ - (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسِّن بالسِّن ، والجروح قصاص)^(٤) .

٧ - (كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة)^(٥) .

٨ - (إني أريد أن أسكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانية حجج)^(٦) .

٩ - (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم)^(٧) .

١٠ - (وإذا قال لقمان لابنه وهو يعظه : يا بني لا تشرك بالله)^(٨) إلى آخر ما جاء في قصة لقمان^(٩) .

(١) سورة البقرة (١٨٣) . (٢) سورة الحج (٢٧) .

(٣) سورة المائدة (٢٧) . (٤) سورة المائدة (٤٥) .

(٥) سورة القصص (٢٧) . (٦) سورة آل عمران (٩٣) .

(٧) سورة النساء (١٦١) . (٨) سورة لقمان (١٣) .

(٩) انظر : مناهل العرقان (١٠٧/٢ - ١١٠) .

قال القرطبي عند تفسير قوله تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ..) فكأن المعنى : أوصيناك يا محمد ونوحا ، ديناً واحداً ، يعنى فى الأصول التى لا تختلف فيها الشريعة ، وهى التوحيد ، والصلاة والزكاة والصيام والحج ، والتقرب إلى الله بصالح الأعمال ، والزواج إليه بما يرد القلب والجوارحة إليه ، والصدق والوفاء بالعهد ، وأداء الأمانة وصلة الرحم ، وتحريم الكفر والقتل والزنا اهـ .

متى يثبت حكم النسخ عند المكلفين ؟

اتفق الأصوليون على أن حكم النسخ لا يثبت فى حق المكلفين قبل أن يبلغه جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم لأن ثبوت الحكم فرع العلم به ولو لواحد منهم ، ولم يتحقق ذلك .

واختلفوا فى ثبوته لهم بعد تبليغ جبريل له وقبل أن يبلغه الرسول عليه السلام للأمة . فذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه لا يثبت حكمه قبل التبليغ ، واختار هذا المذهب الأمدى وابن الحاجب .

وذهب بعض الشافعية إلى ثبوته قبل التبليغ .

الأدلة :

استدل أصحاب المذهب الأول بأن النسخ يلزمه ما بأتى :

- ١ - ارتفاع الحكم السابق ، وعدم الخروج به من العهدة .
- ٢ - لزوم الإتيان بالفعل الذى تعلق به الحكم اللاحق ، وحصول الثواب إذا فعله المكلف ، والعقاب إذا تركه .

وهذه اللوازم كلها متفية ، ونفى اللزوم يدل على نفي اللزوم .
أما أن الحكم الأول لم يرتفع ، فلأن المكلف يخرج به من عهدة

التكليف ويثاب بفعله ، ويأثم بتركه ما دام لم يبلغه الناسخ ، وذلك أمر
جمع عليه . وأما الإتيان بالفعل الثاني فغير لازم ودليله :

أولاً : قوله تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)^(١) وقوله
تعالى : (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم
آياتنا)^(٢) فإن الله تعالى نفى التعذيب لعدم وجود الرسول المرشد لهم ، وهذا
متحقق معنا ، لأن الأمة لم تبلغ الناسخ .

ثانياً : أنه لو أتى بالفعل الثاني على وجهه الصحيح قبل أن يبلغ إليه
الناسخ كان آثماً ، ولم يخرج به عن العهدة ، ولو كان مخاطباً به لما أثم ولخرج
عن العهدة به .

واستدل أصحاب المذهب الثاني :

أولاً : بأن الناسخ حكم متجدد تعلق بفعل المكلفين فلا يتوقف العمل به
على علم واحد منهم : كما إذا بلغ لواحد منهم ولم يعلمه الباقي ، فإن الحكم يثبت
في حق الجميع اتفاقاً .

ورد ذلك : بوجود الفارق : فإنه عند تبليغ أحد المكلفين قد وجد
التسكن من العلم بواسطة تبليغه لهذا الواحد : أما عند عدم التبليغ فلم يوجد
التسكن المذكور .

ثانياً : بأن الحكم المنسوخ يرفع اتفاقاً بعد علم المكلف بالنسخ : فرفعه
إما أن يكون بعلم المكلف ، وذلك باطل اتفاقاً : لأن العلم لا يدخل له في

(١) سورة الإسراء (١٥) .

(٢) سورة القصص (٥٩) .

كثوت النسخ ، وإما أن يكون بالنسخ وهو الظاهر ، ولا شك أن النسخ متحقق قبل علم المكلف ، فيكون الحكم المنسوخ مرتفعاً عنه ، ويثبت النسخ في حقه وهو المدهى .

ورد ذلك : بأن الرفع بالنسخ مشروط بعلم المكلف ، والمشروط لا يتحقق بدون شروطه^(١) .

موقف العلماء من قضايا النسخ

قال الشيخ الزرقاني^(٢) :

العلماء في موقفهم من النسخ والمنسوخ يختلفون ، بين مقصر ، ومقتصد ، ومغال . فالمقصدون هم الذين حاولوا التخلص من النسخ إطلاقاً سالكين به مسلك التأويل بالتخصيص ونحوه كآبي مسلم ومن وافقه .

والمقتصدون : هم الذين يقولون بالنسخ في حدوده المعقولة ، فلم ينفوه إطلاقاً كما نفاه أبو مسلم وأضرابه ، ولم يتوسعوا فيه جراحاً كالغالين ، بل يقفون به موقف الضرورة التي يقتضيها وجود التعارض الحقيقي بين الأدلة ، مع معرفة المتقدم منها والمتأخر .

والغالون هم الذين تزايدوا ، فأدخلوا في النسخ ما ليس فيه ، بناء على شبه ساقطة . ومن هؤلاء أبو جعفر النحاس في كتابه « النسخ والمنسوخ » وهدية الله بن سلامة . وأبو عبد الله محمد بن حزم ، وغيرهم فإلهم ألفوا كتباً

(١) أنظر المستصنى (٧٨/٢) ، الإحكام (١٥٢/٢) ، تيسير التحرير

(٢١٩/٣) .

(٢) أنظر مناهل العرفان (١٤٩/٢ - ١٥١) .

في النسخ أكثرها فيها من ذكر الناسخ والمنسوخ ، اشتباها منهم وغلطوا .
ومنشأ تزيدم هذا أنهم اغتدعوا بكل ما نقل عن السلف أنه منسوخ ، وقتهم
أن السلف لم يكرهوا يقصدون بالنسخ هذا المعنى الاصطلاحي ، بل كانوا
يقصدون به ما هو أعم منه ، مما يشمل بيان الجمل ، وتقييد المطلق ونحوها .

منشأ غلط المتزيدين تفصيلا

ونستطيع أن نرد أسباب هذا الغلط إلى أمور خمسة :

أولها : ظنهم أن ما شرع لسبب ثم زال سببه ، من المنسوخ . وعلى هذا
عدوا الآيات التي وردت في الحث على الصبر وتحمل أذى الكفار أيام ضرب
المسلمين وقتلهم ، منسوخة بآيات القتال ، مع أنها ليست منسوخة . بل هي
من الآيات التي دارت أحكامها على أسباب ، فاقه أمر المسلمين بالصبر وعدم
القتال في أيام ضعفهم وقلة عددهم لقلة الضعف والقلة ثم أمرهم بالجهاد في أيام
قوتهم وكثرتهم ، لوجود القوة والكثرة . وأنت خير بأن الحكم يدور مع علته
وجودا وعدما ، وأن انتفاء الحكم لا انتفاء علته لا بعد نسخها ، بدليل أن
وجوب التحمل عند الضعف والقلة لا يزال قائما إلى اليوم ، وأن وجوب
الجهاد والدفاع عند القوة والكثرة لا يزال قائما كذلك إلى اليوم .

ثانيها : توهمهم أن إبطال الإسلام لما كان عليه أهل الجاهلية من قبيل
مالسح الإسلام فيه حكما يحكم كإبطال نكاح نساء الآباء ، وكحصر عدد الطلاق
في ثلاث ، وعدد الزوجات في أربع ، بعد أن لم يكونا محصورين ، مع أن
هذا ليس نسخا ، لأن النسخ رفع حكم شرعي — وما ذكره من هذه الأمثلة .
ونحوها رفع الإسلام فيه البراءة الأصلية وهي حكم عقلي لا شرعي .

ثالثها : اشتباه التخصيص عليهم بالنسخ ، كآيات التي خصصت باستثناء
أو غاية مثل قوله سبحانه (والضعفاء يتبعهم الغارون . ألم تر أنهم في كل واد
يقيمون . وأنهم يقولون مالا يفعلون إلا الذين آمنوا وحملاوا الصالحات
وذكروا الله كثيراً وانتصروا من بعدما ظالموا)^(١) ومثل قوله (فأهضوا
واصفحوا حتى يأتي الله بأمره)^(٢) .

رابعها : اشتباه البيان عليهم بالنسخ ، في مثل قوله تعالى : (ومن كان
غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف)^(٣) فإن منهم من توم
أنه ناسخ لقوله سبحانه (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ، إنما يأكلون
في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً)^(٤) مع أنه ليس ناسخاً له ، وإنما هو بيان
لما ليس بظلم ، وبيان ما ليس بظلم يعرف الظلم .

خامساً : توم وجود تعارض بين نصين ، على حين أنه لا تعارض في
الواقع . وذلك مثل قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم)^(٥) وقوله :
(وما رزقناهم ينفقون)^(٦) فإن بعضهم توم أن كلتا الآيتين منسوخة بآية
الزكاة . لتوهمه أنها تعارض كلا منهما . على حين أنه لا تعارض ولا تنافي ،
لأنه يصح حمل الإنفاق في كلتا الآيتين الأوليين على ما يشمل الزكاة وصدقة
التطوع ونفقة الأهل والاقارب ونحو ذلك وتكون آية الزكاة معهما من
قبيل ذكر فرد من أفراد العام بمحكم العام . ومثل هذا لا يقوى على تخصيص
العام ، فضلاً عن أن ينسخه وذلك لعدم وجود تعارض حقيقي لا بالنسبة
إلى كل أفراد العام حتى يكون ناسخاً ولا بالنسبة إلى بعضها حتى يكون مخصصاً .

-
- | | |
|-----------------------------|---------------------------|
| (١) سورة الشعراء (٢٢٧) . | (٢) سورة البقرة (١٠٩) . |
| (٣) سورة النساء (٦) . | (٤) سورة النساء (١٠) . |
| (٥) سورة المنافقون (١٠) . | (٦) سورة البقرة (٣) . |

تحقيق للإمام السيوطي

في بيان ما هو من النسخ وما ليس منه

ما سبق أن نقلناه عن الشيخ الزرقاني من اختلاف العلماء في قضايا النسخ ، واشتباها النسخ بالتخصيص في بعض الاصطلاحات أدى ذلك إلى اختلاف العلماء في حصر قضايا النسخ في القرآن الكريم حتى زادت عن المائتين وبيانها كالآتي :

ففي عند أبي عبد الله بن حزم ٢١٤ قضية .

وعند أبي جعفر النحاس ١٣٤ قضية .

وعند ابن سلامة ٢١٣ قضية .

وعند عبد القاهر البغدادي ٦٦ قضية .

وعند ابن بركات ٢١٠ قضية .

وعند ابن الجوزي ٢٤٧ قضية .

ومكاد يختلف العلماء في عدد قضايا النسخ تبعاً لاختلاف مداركهم ونظرتهم إلى معنى النسخ ، ولكن الإمام السيوطي يحسم هذا الأمر ، ويقسم هذه القضايا تقسيماً منطقياً فيبين ما هو من قسم النسخ وما ليس منه ، حتى ينزل هذه القضايا إلى عشرين قضية ولنفاضة هذا التحقيق ننقله بنصه .

قال في الإقتان :

النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب :

حدهما : ما نسخ تلاوته وحكمه مما ، قالت عائشة : كان فيها أنزل ؛

ه هشر رضاءم معلوماء يحرم من ففسخن بكمس معلوماء ، فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن مما يقرأ من القرآن ، رواه الشيخان . وقد تكلموا فى قولها : « ومن مما يقرأ » فإن ظاهره بقاء التلاوة ، وإيس كذلك (١) .

وأجيب بأن المراد : قارب الوفاة ، أو أن التلاوة لم تفسخ أيضاً ، ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتوفى وبعض الناس يقرأها .

وقال أبو موسى الأشعرى : نزلت ثم رفعت .

وقال مكى : هذا المثال فيه المنسوخ غير منلو ، أو الناسخ أيضاً غير منلو ، ولا أعلم له نظيراً . انتهى .

الضرب الثانى : ما نسخ حكمه دون تلاوته ، وهذا الضرب هو الذى فيه الكتب المؤلفة ، وهو على الحقيقة قليل جداً ، وإن أكثر الناس من تعداد الآيات فيه ، فإن المحققين منهم كالقاضى أبى بكر بن العربى بين ذلك وأتقنه .

والذى أقوله : أن الذى أورده المسكئون أقسام : قسم إيس من النسخ فى شىء . ولا من التخصيص ، ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه ، وذلك مثل قوله تعالى : (وما رزقناهم ينفقون) (٢) ، و (أنفقوا بما رزقناكم) (٣) .

(١) سبق أن بينا أن المراد من ذلك « ومن مما يقرأ » من القرآن المنسوخ ، حيث لا نسخ بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) سورة الأنفال (٣) .

(٣) سورة البقرة (٢٢٤) .

ونحو ذلك . قالوا أنه منسوخ بآية الزكاة ، وليس كذلك بل هو باق ،
أما الأولى فإنها خير في معرض الثناء عليهم بالإتفاق ، وذلك يصلح أن يفسر
بالزكاة وبالإتفاق على الأهل وبالإتفاق في الأمور المندوبة كالإحسان والإحسان ،
وليس في الآية ما يدل على أنها نفقة واجبة غير الزكاة ، والآية الثانية يصلح
حملها على الزكاة ، وقد فسرت بذلك . وكذا قوله تعالى : (أليس الله بأحكم
الحاكمين)^(١) ، وقيل : أنها ما نسخ بآية السيف ، وليس كذلك ، لأنه
تعالى أحكم الحاكمين أبداً ، لا يقبل هذا الكلام النسخ ، وأن كان معناه الأمر
بالتفويض وترك المعاقبة .

وقوله في البقرة : (وقولوا للناس حسناً)^(٢) ، عده بعضهم من المنسوخ
بآية الحيف ، وقد غلطه ابن الحصار بأن الآية حكاية عما أخذه على بني
إسرائيل من الميثاق ، فهو خبر لا نسخ فيه ، وقس على ذلك .

وقسم هو من قسم المخصوص ، لا من قسم المنسوخ ، وقد اعتنى ابن العربي
بتحريره فأجاد ، كقوله : (إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا)^(٣) ،
(وللشعراء ينبعهم الغاؤون إلا الذين آمنوا)^(٤) ، (فاعفوا واصفحوا
حتى يأتي الله بأمره)^(٥) ، وغير ذلك من الآيات التي خصت باستثناء أوغاية ،
وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ .

(١) سورة التين (٨) .

(٢) سورة البقرة (٨٣) .

(٣) سورة العصر (٢ ، ٣) .

(٤) سورة الشعراء (٢٢٤ - ٢٢٧) .

(٥) سورة البقرة (١٠٩) .

ومنه قوله : (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن)^(١) ، قبل أنه نسخ بقوله (والمحصنات من الذين آمنوا الكتاب)^(٢) وإنما هو مخصوص به .

وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من قبلنا أو في أول الإسلام ولم ينزل في القرآن ، كإبطال نكاح نساء الآباء ومشروعية القصاص والدية وحصر الطلاق في الثلاث ، وهذا إدخاله في قسم الناسخ قريب ، ولكن عدم إدخاله أقرب ، وهو الذي رجحه مكى وغيره ، ووجهه بأنه ذلك لوعده في الناسخ امد جميع القرآن منه ، إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب .

قالوا : وإنما حق للناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية . انتهى . نعم ، النوع الأخير منه ، وهو رافع ما كان في أول الإسلام ، إدخاله أوجه من القسمين قبله .

إذا علمت ذلك فقد خرج من الآيات التي أوردها المسكفون الجم الغفير مع آيات الصفع والنفو . إن قلنا أن آية السيف لم تنسخ ، وبقي بما يصلح لذلك عدد يسير ، وقد أفردته بأدلة في تأليف لطيف ، وما أنا أورده هنا محرراً .

فن البقرة :

قوله تعالى : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت . . .)^(٣) الآية ملسوخة ، قيل بآية المواريث . وقيل : بحديث د ألا وصية لوارث ، وقيل : بالإجماع ، حكاه ابن العربي .

(١) سورة البقرة (٢٢١) .

(٢) سورة المائدة (٥) .

(٣) آية (١٨٠) .

قوله تعالى : (وهى الذين يطبقونه فدية)^(١) ، قيل منسوخة بقوله :
(فن شهد منكم الشهر فليصمه)^(٢) ، وقيل : محكمة ولا مقدرة .

وقوله : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث)^(٣) ، ناسخة لقوله : (كما كتب
على الذين من قبلكم)^(٤) ، لأن مقتضاها الموافقة فيما كانوا عليه من تحريم
الأكل والوطء بعد الدوم ، ذكره ابن العربى ، وحكى قولاً آخر أنه نسخ
لما كان بالسنة .

قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام)^(٥) الآية منسوخة بقوله :
(وكانوا المشركين كافة ...)^(٦) ، الآية ، أخرجه ابن جرير عن عطية
ابن ميسرة .

قوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ...)^(٧) إلى قوله : (متاعاً إلى
الحول)^(٨) منسوخة بآية أربعة أشهر وعشراً ، والوصية منسوخة بالميراث
والسكنى ثابتة عند قوم منسوخة عند آخرين بمديث د ولا سكنى ، وقوله
تعالى : (وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله)^(٩) منسوخة بقوله
بعده : (لا يكلم الله نفساً إلا وسعها)^(١٠) .

ومن آل عمران :

قوله تعالى : (اتقوا الله حق تقاته)^(١١) ، قيل إنه منسوخ بقوله :

- | | |
|-------------------------------|----------------------------|
| • (١) آية (١٨٤) | • (٢) آية (١٨٥) |
| • (٣) آية (١٨٧) | • (٤) آية (١٨٣) |
| • (٥) الآية (٢١٧) | • (٦) سورة التوبة (٣٦) |
| • (٧) سورة البقرة (٢٣٤) | • (٨) آية (٢٤٠) |
| • (٩) آية (٢٨٤) | • (١٠) آية (٢٨٦) |
| • (١) سورة آل عمران (١٠٢) | |

(فاتقوا الله ما استطعتم)^(١) ، وقيل لا ، بل هو محكم . وليس فيها آية يصح فيها دهنى النسخ غير هذه الآية .

ومن النساء :

قوله تعالى : (والذين عقدت أيمانكم فآتوهم نصابهم)^(٢) ، منسوخة بقوله : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله)^(٣) .

قوله تعالى : (وإذا حضر القسمة ...)^(٤) ، الآية ، قيل منسوخة ، وقيل لا ، ولكن تهاون الناس في العمل بها .

قوله تعالى : (واللاتي يأتين الفاحشة ...)^(٥) ، الآية منسوخة بآية النور

ومن المائدة :

قوله تعالى : (ولا الشهر الحرام)^(٦) ، منسوخة بإباحة القتال فيه .

قوله تعالى : (فإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم)^(٧) ، منسوخة بقوله : (وإن أحكم بينهم بما أنزل الله)^(٨) .

وقوله تعالى : (أو آخرون من غيركم)^(٩) ، منسوخ بقوله : (وأشهدوا ذوى عدل منكم)^(١٠) .

ومن الأنفال :

قوله تعالى : (إن يكن منكم عشرون صابرون ...)^(١١) ، الآية منسوخة

بالآية بعدها .

(١) سورة التباين (٦) . (٢) سورة النساء (٢٣) .

(٣) سورة الأنفال (٧٥) . (٤) سورة النساء (٨) .

(٥) سورة النساء (١٥) . (٦) سورة المائدة (٢) .

(٧) سورة المائدة (٤٢) . (٨) آية (٤٩) .

(٩) آية (١٠٦) . (١٠) سورة الطلاق (٢) .

(١١) سورة الأنفال (٦٥) .

ومن برائة :

قوله تعالى : (انظروا خفافا وثقالا)^(١) ، منسوخة بآيت العذر .
وهي قوله : (ليس على الاحمى حرج ...)^(٢) ، الآية ، وقوله تعالى : (ليس
على الضعفاء ...)^(٣) ، الايتين ، وبقوله : (وما كان المؤمنون لينفروا
كافة)^(٤) .

ومن النور :

قوله تعالى : (الزاني لا ينكح إلا زانية ...)^(٥) الآية ، منسوخة
بقوله : (وانكحوا الايامى منكم)^(٦) .
قوله تعالى : (يستأذنكم الذين ملكت ايمانكم ...)^(٧) الآية ، قيل
منسوخة ، وقيل : لا ، ولكن تهاون الناس في العمل بها .

ومن الاحزاب :

قوله تعالى : (لا يهل لك النساء ...)^(٨) ، منسوخة بقوله :
(انا احللتك ارواحك ...)^(٩) الآية .

ومن المجادلة :

قوله تعالى : (اذا ناجيتم الرسول فقدموا ...)^(١٠) الآية منسوخة
بآية بعدها .

- | | |
|-----------------------|-----------------------|
| (١) سورة التوبة (٤١) | (٢) سورة النور (٦١) |
| (٣) سورة التوبة (٩١) | (٤) سورة التوبة (١٢٢) |
| (٥) سورة النور (٣) | (٦) سورة النور (٣٣) |
| (٧) سورة النور (٥٨) | (٨) سورة الاحزاب (٥٢) |
| (٩) سورة الاحزاب (٣٢) | (١٠) آية (١٢) |

ومن الممتحنة :

قوله تعالى : (فَأَتُوا الَّذِينَ ذَهَبْتُمْ مِنْهُمْ أَمْوَالُكُمْ) (١) ، قيل
منسوخ بآية السبت ، وقيل : بآية الغنime ، وقيل : بحكم .

ومن المزل :

قوله تعالى . (قم الليل إلا قليلا) (٢) ، قيل . منسوخ بآخر السورة ، ثم
نسخ الآخر بالصلوات الخمس .

فهذه إحدى وعشرون آية منسوخة ، على خلاف في بعضها ، لا يصح
دعوى النسخ في غيرها ، والأصح في آية الاستئذان والقسم الإحكام ،
فصارت تسعة عشر ، ويضم إليها قوله تعالى . (فأينما تولوا فثم وجه الله) (٣) ،
على رأى ابن عباس أنها منسوخة بقوله : (فول وجهك شطر المسجد
الحرام ...) (٤) الآية ، فتمت عشرون .

(٢) سورة المزل (٢)

(٤) سورة البقرة (١٠٩)

(١) سورة الممتحنة (١١)

(٣) سورة البقرة (١١٥)

كلمة أخيرة لمنكرى النسخ

بعد أن جلتنا فيك حول موضوع النسخ في القرآن ، وذكرنا آراء العلماء وأدانتهم في ذلك ، لم يبق أمامنا إلا أن نقول كلمة أخيرة للذين ينكرون وقوع النسخ في القرآن الكريم عليهم يراجعون أنفسهم ، ويعدوا عن بلبلة أنكار المسلمين ولشكيتهم في كتاب الله تعالى الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) .

نقول لهم : إن إنكاركم لوقوع النسخ في القرآن الكريم لإنكار لشيء واقع محسوس ، فأنتم بذلك تخالفون صريح النص القرآني والسنة النبوية الصحيحة ، والمنطق السليم ، وإجماع المسلمين .

أما مخالفة النص القرآني فيسكني أن نشير فيه إلى آيتين من القرآن الكريم تعتبران أصلاً ونصاً في الموضوع .

الآية الأولى قوله تعالى في سورة البقرة : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير)^(١) .

وقبل أن نذكر خلاصة كلام المحققين في تفسيرها يجب أن نورد سبب نزول هذه الآية ، فإن ذلك يعين على فهم المقصود منها .

قال الإمام القرطبي - عند تفسير هذه الآية - سبب نزول هذه الآية أن اليهود لما حسدوا المسلمين في التوجه إلى الكعبة ، وطعنوا في الإسلام بذلك ، وقالوا إن محمداً يأمر أصحابه بنى ثم يهزمهم . ويقول اليوم قولاً

ويرجع عنه غداً ، فإهذا القرآن إلا من كلام محمد ، يقوله من تلقاء نفسه ، ولهذا يناقض بعضه بعضاً . فأنزل الله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر ، بل أكثرهم لا يعلمون)^(١) وأنزل ما ندرسخ من آية ... الآية^(٢) .

معنى لفظ آية :

جمهور المفسرين على أن المراد من الآية هنا هي الآية القرآنية ، وإذا تتبعنا ورود ذلك في القرآن الكريم نجد ما يؤيد هذا المسلك ، قال الله تعالى : (الر . كتاب أحسست آياته)^(٣) وقال تعالى : (وإذا تتلى عليه آياتنا ولي مستكبراً كأن لم يسمعهما)^(٤) وقال تعالى : (وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً)^(٥) وقال تعالى : (بل هو آيات بينات في صدور الدين أوتوا العلم)^(٦) إلى غير ذلك من الآيات التي تنص على أن المراد بلفظ آية ، هي الآية القرآنية .

وذهب بعضهم إلى أنها الآية الكونية ، أو المعجزة التي يؤيد الله بها أنبياءه ، لكن هذا المعنى لا يتفق وسياق الآية الكريمة ، كما أنه مخالف لما ورد في سبب نزول هذه الآية ، ومن قال بذلك : الإمام الحسن الماوردي وجار الله الزمخشري ، مع أنه من المعتزلة والإمام الرازي ، مع أنه من أئمة المفسرين بالرأى .

(١) سورة النحل (١٠١) .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٦١/٢) وانظر روح المعاني للآلوسي

(٣) مفتاح سورة هود .

(٤) (٣٥١/١) .

(٥) سورة الأنفال (٢)

(٦) سورة لقمان (٧)

(٧) سورة العنكبوت (٤٩)

وأبو عبد الله القرطبي . وأبو حيان الفرائضي ، والحافظ الدمشقي ،
وأبو الحسن برهان الدين ، والنيسابوري وشهاب الدين الألوسي وغير
عما يكادون يحصون عدداً من كبار علماء رجال التفسير .

وفي تفسير الخازن : الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أن المراد من
النسخ هو رفع حكم بعض الآيات بدليل آخر يأتي بعده وهو المراد بقوله تعالى
(ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها) لأن الآية إذ أطلقت
فلمراد به آيات القرآن لأنه هو المعهود عندنا (٩) .

ثم قال : النسخ في القرآن على وجهه :

أحدها . ما رفع حكمه وتلاوته كما روى عن أبي أمامة بن سهل أن قوماً
من الصحابة قاموا ليلة ليقرموا سورة فلم يذكروا منها إلا بسم الله الرحمن الرحيم
فقدوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم تلك السورة رفعت بتلاوتها وحكمها . أخرجه البغوي بغير سند .

وقيل إن سورة الأحزاب كانت مثل سورة البقرة فرفع بعضها تلاوة
وحكمها .

الوجه الثاني : ما رفع تلاوته وبقي حكمه مثل آية الرجم . روى عن ابن
عباس قال : قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم : إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل
عليه آية الرجم فقرأناها ورعيناها وعقلناها ورجم رسول الله صلى الله عليه
وسلم ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل . ما نجد الرجم
في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله وإن الرجم في كتاب الله حق

(١) لباب التأويل في معاني التنزيل (١/٩٣) .

على من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف . أخرجه مسلم والبخارى نحوه .

والوجه الثالث : ما رفع حكمة وبغت خطه وتلاوته وهو كثير في القرآن مثل آية الوصية للأقربين نسخت بآية الميراث عند الشافعى وبالسنة عند غيره وآية عدة الوفاة بالحول نسخت بآية أربعة أشهر وعشرا وآية القتال وهي قوله تعالى : (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) الآية نسخت بقوله تعالى : (الآن خفف الله عنكم وعلم أن ليسكم ضعفا) الآية . ومثل هذا كثير في القرآن ^(١) .

وقال الإمام الألوسى : الناسخ إذا كان ناسخا للحكم سواء كان ناسخا للتلاوة أو لا لابد أن يكون مشتملا على مصلحة خلا عنها الحكم السابق لما أن الأحكام إنما تنوعت للمصالح ، وتبدلها منوط بتبدلها بحسب الاوقات فيكون الناسخ خيرا منه في النفع سواء كان خيرا منه في الثواب أو مثالا له أو لا ثواب فيه أصلا كما إذا كان الناسخ مشتملا على الإباحة أو عدم الحكم وإذا كان ناسخا للتلاوة فقط لا يتصور الخيرية في النفع لعدم تبدل الحكم السابق والمصلحة فهو إما خير منه في الثواب أو مثل له ، وكذا الحال في الإنشاء فإن المنسئ إذا كان مشتملا على حكم يكون المأنى به خيرا في النفع سواء كان النفع لخلوه عن الحكم مطلقا ، أو لخلوه عن ذلك الحكم واشتماله على حكم يتضمن مصلحة خلا عنها الحكم المنسئ مع جواز خيريته في الثواب ومماثلته أيام خلوه عنه ، وإذا لم يكن مشتملا على - فالمأنى به بعده إما خير الثواب أو مثل له ، والحاصل أن المماثلة في النفع لا تتصور ، لأنه على تقدير تبدل

(١) لباب التأويل في معاني التنزيل (١/٩٤) ، وانظر روح المعاني (١/٣٥١)

ومابعدھا) . الجامع لأحكام القرآن (٢/٦٢) . .

الحكم تبديل المصلحة ليكون خيراً منه ، وعلى تقدير عدم تبديله المصلحة الأولى باقية على حالها . اهـ (١) .

أما الآية الثانية التي تدل على ثبوت النسخ ووقوعه في القرآن الكريم فهي قوله تعالى (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتقر بل أكثرهم لا يعلمون . قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدى وبشرى للمسلمين) (٢) .

سبب نزول الآية :

وسبب نزولها على ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال : د كان إذا نزلت آية فيها شدة ثم نزلت آية فيها لين ، تقول قريش . والله ما محمد إلا يسخر بأصحابه اليوم بأمرهم بأمر ، وغدا ينهزم عنه ؟ ما هو إلا مفتقر ، فأقول الله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية) الآية ، ووجه الدلالة فيها ، أن التبديل يتألف من رفع الأصل ، وإثبات البديل وذلك هو النسخ ، سواء أكان المرفوع تلاوة أم حكماً ، والمراد بالآية هنا - الآية القرآنية - كما هو المتبادر عنها عند الإطلاق ، وبديل عليه قوله تعالى : (والله أعلم بما ينزل) .

وروى ابن جرير بسنده عن ابن جريج عن مجاهد في معنى (بدلنا آية) فصنعناها ... ورفعنائها وأثبتنا غيرها ، وأخرج ابن جرير بسنده عن قتادة قوله : (وإذا بدلنا آية مكان آية) هو قوله (ما ننسخ من آية أو ننسها) . وذكر السيوطي صاحب كتاب الدر المنثور في قوله تعالى : (وإذا بدلنا آية مكان آية) قال السدي : هذا في الناسخ والمنسوخ . قال : إذا نسختنا آية

(١) روح المعاني (١/٣٥٢) .

(٢) سورة النحل (١٠١ - ١٠٢) .

وجئنا بغيرها قالوا : ما بالك قلت كذا وكذا ثم نقضته أنت تفترى على الله ، فقال الله تعالى : (والله أعلم بما ينزل) .

وقال الإمام القرطبي في تفسيرها : وإذا نسخنا حكم آية ، فأبدلنا مكانه حكم أخرى . والله أعلم بالذي هو أصح للخلق فيما يبدل ويغير من أحكامه ، قال المشركون بالله المكذبون رسوله : قالوا الرسول : إنما أنت مفتر . أي تكذب وتحرم بتقول الباطل على الله فقال الله تعالى : بل أكثر هؤلاء القائلين لك يا محمد أنت مفتر جهال بأن الذي يأتيهم به من عند الله ناسخة ومنسوخة . لا يعلمون حكمته ولا حقيقة صحته (١) .

وقال الإمام الزمخشري : والله تعالى ينسخ الشرائع بالشرائع لأنها مصالح وما كان مصلحة أم يجوز أن يكون مفسدة اليوم وخلافة مصلحة . والله تعالى عالم بالمصالح والمفاسد فيثبت ما يشاء وينسخ ما يشاء بحكمته وهذا معنى قوله تعالى : (والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر) . وجدوا مدخلا للظن فطعنوا وذلك لجهلهم وبعدم عن العلم بالناسخ والمنسوخ ، وكانوا يقولون : إن محمداً يسخر من أصحابه ، يأمرهم اليوم بأسر وينهاهم عنه غداً فيأتهم بما هو أهون ، ولقد افتروا فقد كان ينسخ الأشق بالآهون ، والآهون بالأشق ، والآهون بالآهون ، والأشق بالأشق ، لأن الغرض المصلحة لا الهوان والمصلحة . فإن قلت : هل في ذكر تبديل الآية بالآية دليل على أن القرآن إنما ينسخ بمثله ولا يصح بغيره من السنة والإجماع والقياس ؟

قلت : فيه أن قرآنا ينسخ بمثله وليس فيه نفي نسخه بغيره ، على أن السنة المتواترة مثل القرآن في إيجاب العلم فنسخه بها كنسخه بمثله .

وأما الإجماع والقياس والسنة غير المقطوع بها فلا يصح نسخ القرآن بها .
ولي قوله : ينزل ونزله ، وما فيها من التذييل شيئاً فشيئاً على حسب الحوادث
والمصالح إشارة إلى أن التبديل من باب المصالح كالنزيل ، وأن ترك النسخ
بمنزلة إنزاله دفعة واحدة في خروجه عن الحكمة (١) .

فهذه الآية دليل واضح على أن الله تعالى نسخ بعض الأحكام الثابتة في
شريعته الإسلامية ، وأثبت أحكاماً غيرها ، ونزل القرآن بالأحكام المنسوخة
ثم زل بنواسخها بعد ذلك . ولما ظهر هذا التبديل في الأحكام . وذلك
التغيير في آيات القرآن ، أنهم المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالكذب وقالوا : (إنما أنت مفتر) مختلف ، يقول الآيات من عند
نفسه ، ويؤلفها من فكره ، ثم يدعى زوراً أنها قد نزلت عليه من عند
الله تعالى . فبادرت الآية الكريمة بالإشارة إلى أن هذا التبديل الذي يحدث ،
إنما هو من عند الله عز وجل ، وليس من عند محمد صلوات الله وسلامه
عليه كازعموا ، وأن هذا التبديل في الآيات (أى النسخ) إنما وقع في القرآن
لحكمة عظيمة يعلمها الله منذ الأزل . ولم يقع عبثاً بقول محمد عليه الصلاة
والسلام . ولم يكن سخريه بأصحابه الأجلاء ، كما زعم الأغبياء الجهلاء .

والآية جهناً تسجل هذا الموقف المشين الذي وقفه المشركون من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في مكة ، إنما تسجله بقصد الرد على مفترياتهم ، ببيان
خطأ ما نسبوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فهي تذكر في صدرها أن
الله هو الذى يبدل آية مكان آية (وإذا بدلنا) فاستدل التبديل إلى ذاته الشريفة
وتذكر أن الله عالم بهذا التبديل ، وأنه لمصلحة عباده ومنفعتهم ، ثم تذكر
لإتهامهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالافتراء - زوراً وبهتاناً ، وحقاً

وحسداً - وتنبعها بما يثبت جهلهم وخطأ فهمهم ، وأنهم هم المفترون عليه ،
وتبين الآية السبب في هذا الخطأ وذلك الإتهام الباطل بقوله تعالى : (بل
أكفرهم لا . ثم ينزل الله تعالى آية ثانية بعدها يأمر فيها النبي صلوات
الله وسلامه عليه بأن يواجههم بهذا الرد المفحم وهو - أن التنزيل وحى
سماوى نزل بالحق من لدن حكيم حميد (قل نزله روح القدس ...) .

ويمين الآية حكمة هذا النسخ وغايته من تثبيت المؤمنين . وهداية
للمسلمين وبفارة للموحدين ، وهى قوله تعالى : (قل نزله روح القدس
من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا ، وهدى وبشرى للمسلمين)^(١) .

ثم ينزل الله بعدها آية ثالثة تبين حكاية دهوام الباطلة : هى أن الذى
يلقن رسول الله ﷺ ويعلمه الوحى إنما هو بشر من عندهم . وهذه فرية
ثانية مثل سابقتها ، لكن بطلان هذه الفرية وكذبها واضح لا يحتاج إلى دليل
فإن الذى ينسبون إليه أنه معلم رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أجنبى
أعجمى لا يحسن العربية ، والقرآن الذى جاء به رسول الله لسان عربى مبين ،
بل هو فى أعلى درجات البلاغة والفصاحة والإعجاز ، حتى عجزت العرب
جميعاً عن الإتيان بآية مثله ، وهم أصحاب الفصاحة والبيان .

فكيف يصدر هذا القرآن عن مثل ذلك الأعجمى؟ فيقول تعالى : (ولقد
نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذى يلحدون إليه أعجمى ، وهذا
لسان عربى مبين)^(٢) .

روى مسلم بن عبد الله الملائى عن مجاهد عن ابن عباس قال : كان رسول

(١) سورة النحل (١٠٢)

(٢) سورة النحل (١٠٣)

صلى الله عليه وسلم يعلم قيناً بمكة ، وكان اسمه بلعام ، وكان أهجمى اللسان ، وكان المشركون يرون رسول الله يدخل عليه ويخرج من عنده فقالوا إنما يعلمه بلعام ، فأنزل الله هذه الآية . وقد علمه النبي الإسلام ، فأسلم وحسن إسلامه^(١)

وإذا رجعنا إلى الآيتين السابقتين لهذه الآية نجد أن معناهما ينطبق على هذا الفهم الذى تدل عليه الآية من وقوع النسخ فى آيات الله تعالى ، وبعض أحكامه ، فإن الآية الأولى تفيد نفي سلطان للشيطان على المؤمنين المتوكلين على ربهم وهو فكرة وقع فى سياق النفي فيعم

والثانية تفيد حصر هذا السلطان فى الذين يتخذونه ولياً فيطيعونه ، ويشركون بالله تعالى . (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم إنه ليس له سلطان على الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون إنما سلطانه على الذين يتولونه ، والذين هم به مشركون)^(٢) .

ومن مظاهر طاعتهم للشيطان ونتائجها الوخيمة هذا الإتهام لحمد صلى الله عليه وسلم بالافتراء ، إذا نسخ الله آية من كتابه بأخرى غيرها . بعد أن حذرهم من كيد الشيطان ومكره بالاستعانة منه عند قراءة القرآن الكريم (فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) .

ثم تأتى الآية التى معنا تفيد ما حدث منهم نتيجة لسلطان الشيطان عليهم واستيلائه على عقولهم وأفكارهم ، وماذا عسى أن تكون وسوسة الشيطان إلا خطأ وباطلاً وجهلاً ؟ فسرعان ما يرمون أصدق الخلق وأوثقهم بالافتراء وغفلوا أن هناك واقعاً كله صدق وحق وحكمة ، ذلك الذى حدث هو

(٢) تفسير الطبرى (١١٩/١٤) (١) سورة النحل (٩٨-١٠٠) .

النسخ في كتابه الحكيم الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .
الحكمة اقتضته وإن كنا نحن فهمنا أحيانا ، غير أن الله تعالى يعلمها
مقد الأزل .

فقد تبين أن الثلاث آيات التي تقدمتها مرتبطة كل الارتباط بمعناها ،
وكذلك الآيتان اللتان بعدها مرتبطة بها أوثق الارتباط — فالحق أن آية
التبديل التي معنا تشهد بما لا يتطرق إليه الشك بوقوع النسخ في القرآن الكريم
بالفعل ، ولا تدل على جوازه فقط . بل إنها من أقوى الأدلة على وقوعه .
كما نص على ذلك كبار العلماء في تفسير وعلوم القرآن الكريم (١) .

وأما مخالفة المنكرين للمنطق السليم :

فما لا شك فيه أن الله تبارك وتعالى قد ربي الأمة الإسلامية في ثلاث
وهن سنة تربية تدريجية لا تتم لغيرها بواسطة العوامل الاجتماعية إلا في
قرون عديدة ولهذا كانت تنزل عليها الأحكام بحسب قابليتها ، ومتى ارتقت
قابليتها بدل الله لها ذلك الحكم ، وهذه سنة الخالق في الأفراد والأمم على
حد سواء فإنك لو نظرت في الكائنات الحية من أول الخليقة النباتية إلى أرق
الأشجار ، ومن أول رتبة من رتب الحيوان إلى الإنسان ، لرأيت أن النسخ
ناموس طبيعي محسوس في الأمور المادية والأدبية معاً . فإن انتقال الخليقة
الإنسانية إلى جنين ثم إلى طفل ثم إلى يافع ثم إلى شاب ثم إلى كهل ثم إلى شيخ ثم تأملت
ما يتبع كل دور من هذه الأدوار من الأحوال الناسخة للأحوال التي قبلها ،
لرأيت بأجلى دليل أن التبديل في الكائنات ناموس طبيعي محقق ، وإذا كان
هذا النسخ ليس بمستنكر في الكائنات فكيف يستنكر نسخ حكم وإبداله

(١) فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ على العريض ص ٨٦ - ٨٩ .

بحكم آخر في الأندلس في حالة نمو وتدرج من أدنى إلى أرقى ، هل يرى
إنسان له مسكة من عقل ، أن من الحكمة تكليف العرب وهم في مبدأ أمرهم
بما يلزم أن يتصفوا به ، وهم في نهاية الرق الإنسانية وخاية الكمال البشري ؟
وإذا كان هذا يصح ، وجب أن تكلف الشرائع الأطفال بما تكلف به
الرجال ، وهذا لم يقل به عاقل في الوجود .. وإذا كان هذا لا يقول به عاقل
في الوجود فكيف يجوز على الله أن يكلف الأمة وهي في طور طفوليتها
بما لا تتحمله إلا في دور شبوبيتها وكهولانها^(١) .

فالنسخ يتمشى مع العقل البشري ، وأنه لا معارضة بينهما أصلاً ، فإن
الشرائع السماوية ما هي إلا كالقوانين التي يضعها الناس لأنفسهم لتحقيق
المصلحة العامة والخاصة للناس ، وأن هذه القوانين تعدل وتغير حسب
مقتضيات الزمن والتقدم البشري .

كذلك الخالق جل وعلا يضع لعباده من الشرائع والأحكام ما يحقق لهم
المصلحة ، حسب علمه الأزلي الذي أحاط بكل شيء علماً ، فهو سبحانه حينما
بأنسخ شريعة بقريظة يكشف لنا ذلك عن هذا العلم الأزلي الذي يدل على أن
ما يصلح أقوم قد لا يصلح لغيرهم ، وهذا لا يدل على الجهل في حق الله
سبحانه وتعالى .

فصل الشريعة كمثل الطبيب الحافق ، يعطي كل مريض ما يصلح له ، وقد
يغير له الدواء تدريجياً تمشياً مع حال المريض^(٢) .

وأما مخالفة المنكرين للنسخ للاجماع :

فإن جميع المفسرين ، الذين يحتاج بكلامهم بقررون أنه لم ينازع في

(١) انظر : محاسن التأويل للقاسمي - ط الحاي .

(٢) نظرية النسخ في الشرائع السماوية ص ٢٠٥ - ٢٠٦ .

جواز نسخ بعض القرآن الكريم ببعضه إلا أنها مسلم الأصناف التي تقدم الكلام عنه أثناء حكاية مذاهب العلماء في النسخ .

وكذلك علماء الأصول ، ومن أولهم الإمام الشافعي رضي الله عنه الذي وضع اللبنة الأولى لعلم الأصول بتأليف كتابه المسمى « الرسالة » ، كان من بين ما حوته هذه الرسالة تحريره لمداول النسخ ، وبيان ما هو نسخ وما ليس بنسخ ، وذكر الحكمة فيه ، وبين أن مذهبه أن القرآن لا ينسخه إلا قرآن وأن السنة لا ينسخها إلا سنة مثلها ، ثم دعم ذلك بذكر أمثلة تثبت وقوع النسخ في القرآن الكريم (١) .

وإذا كان المفسرون وعلماء الأصول قد عالجوا قضايا النسخ في أثناء كتبهم فإن هناك العديد من العلماء في العصور المختلفة قد ألفوا كتباً خاصة ببيان النسخ في القرآن الكريم ، وهذه الكتب منها ما هو مخطوط ، ومنها ما هو مطبوع ، ومنها ما أشارت له كتب التراجم والتاريخ ، وكل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن المنكرين لوقوع النسخ قد خالفوا النص القرآني ، والسنة النبوية الصحيحة ومنطق العقل السليم ، وإجماع المجتهدين من أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

وحق يكون القارىء المسلم على بينة من هذه الدعوى فإننا سنذكر هنا

(١) انظر الرسالة للإمام الشافعي ص ١٠٦ بتحقيق الشيخ شاكر، المستصفي للإمام الفزالي (١/ ١٢٤) ، الأحكام الأمدي (٣/ ١٢٩) ، أصول الفقه للشيخ زهير (٣/ ٧٢ وما بعدها) ، تهذيب الاسنوي (٢/ ١٦٨) ، نظرية النسخ في الشرائع السماوية ص ١٠٩ وما بعدها . وسائر الكتب المؤلفة في علم أصول الفقه .

ما وقفنا عليه من الكتب المؤلفة في هذا الفن حسب ترتيبهم الزماني، معتمدين
في نقلنا هذا على أوثق المراجع وأقوى الأدلة .

المصنفون في النسخ في القرآن الكريم :

١ - ابن قتادة السدوسي :

هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي ، توفي سنة ١١٨ هـ .
كان من المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخه^(١) .

٢ - ابن شهاب الزهري :

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ، توفي
سنة ١٢٤ هـ . كتابه الناسخ والمنسوخ : تأليف الإمام أبي عبد الرحمن
الحسين بن محمد السلمي ، مخطوط . بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٠٨٤)
تفسير) ويقع هذا الكتاب في ١٤ لوحة مصورة ، وهي مكتوبة بخط نسخ
قديم ، وصورت لحساب دار الكتب عام ١٩٣١ ، وليس على النسخة ولا في
فهرس الدار بيان النسخة التي صورت عنها ، وأين هي ، وهناك نسخة تحت
رقم (١٠٨٧) منقولة عن المصورة بخط ناسخ الدار ، لكن فيها تحريفات
كثيرة^(٢) .

٣ - حماد بن مسلم بن ميسرة الحاراساني :

(١) الطبقات لابن سعد . بيروت (٢٢٩/٧ - ٢٣١) ، المعارف لابن

قتيبة (٢٣٤) .

(٢) تذكرة الحفاظ (١٠٢/١) ، تاريخ الإسلام (١٣٦/٥) ، البداية

والنهاية (٢٤٨ - ٢٤٩/٩) .

توفي سنة ١٣٥ هـ . له كتاب الناسخ والمنسوخ في كتاب الله (١)

٤ — ابن السكلي :

هو محمد السامع بن بشر بن عمرو بن الحارث بن عبد العزى ، السكلي ،
أبو النضر السكوفي . توفي سنة ١٤٦ هـ .

ذكر كتابه في الناسخ والمنسوخ هبة الله بن سلامة في آخر كتابه ، كما ذكره
ابن النديم في الفهرست (٢) .

٥ — مقاتل بن سليمان :

هو مقاتل بن سليمان بن بشر الأزدي الخراساني . توفي سنة ١٥٠ هـ .
ذكره ابن سلامة في آخر كتابه ضمن الذين جمع كتابه من مؤلفاتهم (٣) .

٦ — الحسين بن واقد :

هو أبو علي ، الحسين بن واقد المروزي . توفي سنة ١٥٩ هـ . ذكره
ابن النديم في الفهرست من المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه وإن كنا لم
نعثر على كتابه ، إلا أن ابن الجوزي في كتابه كان ينقل عنه كثيرا (٤) .

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (١٩٨/٧ - ١٩٩) ، التهذيب لابن حجر
(٢١٢/٧ - ٢١٥) .

(٢) الفهرست (١٤٥) وانظر للطبقات الكبرى لابن سعد ، المعارف لابن قتيبة
(٢٣٣) ، الكامل لابن الأثير (٢١٤/٥) .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٣٧/٧) ، التهذيب (٢٧٩/١٠ - ٢٨٥)
تاريخ بغداد (١٦٠/١٣ - ١٦٩) ، الفهرست لابن النديم (١٧٩) .

(٤) الفهرست لابن النديم (٥٧) ، تهذيب التهذيب (٢٧٢/٢ - ٢٧٤) .
(٣٣ - مع القرآن)

— عبد الرحمن بن زيد —

هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي ، مولاهم ، المدني . كان يروي عن أبيه ، وابن المنكدر ، وصفوان بن سالم ، وأبي حازم سلمة بن دينار . توفي سنة ١٨٢ هـ (١) .

٨ — أبو نصر البصري :

هو عبد الوهاب بن عطاء العجلي الخفاف ، أبو نصر البصري ، توفي سنة ٢٠٤ هـ .

ذكره ابن النديم من المصنفين في نواسخ القرآن ومنسوخه . كان كتب نواسخ القرآن تنقل كثيرا عنه (٢) .

٩ — ابن حجاج الأحمور :

هو محمد حجاج بن محمد الأحمور ، وهو شيخ من شيوخ أبي عبيد القاسم ابن سلام ، وأبي عبد الله أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، ويحيى ابن يحيى ، وأبي عمر الهذلي ، وأبي خيثمة ، والذهلي ، وابن المنادي . والدوري .

توفي سنة ٢٠٦ هـ . ذكره ابن النديم في الفهرست من المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه ، إلا أننا لم نعثر على كتابه فلهذا قد فقد (٣) .

(١) الفهرست لابن النديم (٢٧٠ ، ٢٧١) ، تهذيب التهذيب (١٧٧/٦ - ١٧٩)
الطبقات النكبري لابن سعد (٤١٣/٥) .

(٢) تاريخ بغداد (٢١/١١ - ٢٥) ، تذكرة الحفاظ (٣٠١/١ - ٣١٠) .
تهذيب التهذيب (٤٥٠/٦ - ٤٥٣) .

(٣) تاريخ بغداد (٢٣٦/٨ - ٢٣٩) ، تهذيب التهذيب (٢٠٥٢ - ٢٠٦) .

١٠- أبو عبيد القاسم بن سلام

هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي . توفي سنة ٥٢٤ هـ وقيل سنة ٥٢٥ هـ . ذكره ابن النديم في الفهرست من المؤلفين في النسخ والمنسوخ .
اكتتاب الله - روى عن اسماعيل بن عياش ، واسماعيل بن جعفر ، وجري
ابن عبد الحميد ، وحفص بن غياث ، ويحيى القطان ، وابن المبارك ووكيع ،
وزيد بن هارون^(١) .

١١- جعفر بن مبشر بن أحمد النقي المتكلم :

توفي سنة ٥٢٥ هـ . ذكره ابن النديم في الفهرست من الذين صنفوا في
نسخ القرآن ومنسوخه^(٢) .

١٢- أبو الحارث المروزي :

هو أبو الحارث العابد ، سريج بن يؤنس بن ابراهيم البغدادي ، مروزي
الأصل ، فضله ابن معين على سريج بن النعمان . توفي سنة ٥٢٦ هـ .
ذكره ابن النديم من المصنفين في نسخ القرآن ومنسوخه^(٣) .

١٣- الإمام أحمد بن حنبل :

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ، أبو عبد الله

(١) تاريخ بغداد (٤٠٣/١٣ - ٤١٦) - تهذيب التهذيب (٢١٥/٥ - ٢١٨)

الفهرست ومراتب التحوين (١٥٠ - ١٥٢) ،

(٢) الفهرست (٦٢) .

(٣) تاريخ بغداد (٢١٩/٩ - ٢٢١) تهذيب التهذيب (٤٥٧/٣ - ٤٥٩) ،

الفهرست (٢٣٦ ، ٢٣٧) .

المروزي ثم البغدادى ، صاحب المذهب المعروف ، والمحدث الحجة ، الذى ذاع صيته فى الآفاق وملا الدنيا علما . توفى سنة ٢٤١ هـ . وله من المؤلفات الكثيرة ، من أشهرها : المسند فى الحديث ، كما أن له كتباً أخرى من بينها تفسير القرآن الكريم ونسخ القرآن ومنسوخه التى رواها عنه ابنه عبد الله . وإن كان هذا الكتاب من الكتب المفقودة ، فإن ابن الجوزى قد نقل عنه كثيراً منها (١) .

١٤ - السجستانى :

هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر (ويقال عمران) .
توفى سنة ٢٧٥ هـ .

ذكره ابن النديم فى الفهرست ضمن المصنفين فى ناسخ القرآن ومنسوخه (٢) .

١٥ - ابن الحربى :

هو الحافظ الشيخ أبو اسحاق إبراهيم بن اسحاق الحربى ، البغدادى ، أحد الأعلام . توفى سنة ٢٨٥ هـ (٣) .

-
- (١) تهذيب التهذيب (٧٢/١ - ٧٩) ، تاريخ بغداد (٤٢٢/٤ - ٤٢٣) .
 - (٢) تذكرة الحفاظ (١٥٢ - ١٥٤) ، تهذيب ابن عساكر (٦/٢٤٤) ، تاريخ بغداد (٥٥/٩ - ٥٩) ، طبقات الحنابلة (١١٨) .
 - (٣) الفهرست لابن النديم ٢٣١ . فوات الوفيات (١/٥ - ٧) ، تذكرة الحفاظ (١٤٧/٣ - ١٤٨) ، تاريخ بغداد (٣٧/٦ - ٤٠) .

١٦ - ابن ماعز البصرى :

هو الحافظ المحدث إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز البصرى ، توفى
سنة ٢٩٢ هـ^(١) .

١٧ - ابن الحلاج :

هو الحسين بن منصور ، أبو مغيث ، المتهور بابن الحلاج الزاهد. توفى
سنة ٣٠٩ هـ .

ذكره ابن النديم فى الفهرست من بين المصنفين فى ناسخ القرآن
ومنسوخه^(٢) .

١٨ - أبو داود السجستانى :

هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستانى أبو بكر بن أبي
داود . توفى سنة ٢١٦ هـ .

ذكر كتابه الناسخ والمنسوخ كل من الخطيب والذهبي^(٣) .

(٤) تذكرة الحفاظ (١٧٦/٢ - ١٧٧) ، تاريخ بغداد (١٢٠/٦ - ١٢٤) ،
معجم البلدان (٢١٩/٧) .

(١) الفهرست (٢٨٢ - ٢٨٦) ، لسان الميزان (٣٤٧/٢) ، ميزان الاعتدال
(٢٥٦/١) .

(٢) تذكرة الحفاظ (٢٩٨/٢ - ٣٠٣) ، ميزان الاعتدال (٤٣/٢) ،
تاريخ ابن عساكر (٤٣٩/٧) .

١٩ - أبو عبد الله الزبيرى :

هو الزبير بن أحمد بن سليمان الزبيرى ، أبو عبد الله ، فقيه شافعى ،
توفى سنة ٣١٧ هـ^(١) .

٢٠ - عبد الله بن حزم :

هو محمد بن أحمد بن حزم بن تمام بن مذهب بن عمرو بن حمير بن محمد
مسلمة الأنصارى ، يكنى أبا عبد الله . توفى سنة ٣٢٠ هـ^(٢) . له كتاب
يسمى (معرفة النسخ والمنسوخ)^(٣) .

فبعد الافتتاحية يسوق آثاراً فى ضرورة معرفة النسخ والمنسوخ ،
وأن معرفته لازمة لكل مجتهد ، ثم بين تعريف النسخ لغة واصطلاحاً ،
وذكر شرائطه ، كما فقد فصلاً تحدث فيه عن إنكار اليهود للنسخ ، وفصلاً
آخر فى أن النسخ إنما يقع فى الأمر والنهى ولا يجوز أن يقع فى الأخبار
المحضة .

كما تحدث فى فصل ثالث عن أنواع النسخ ، فذكر أنها ثلاثة : نسخ
الخط والحكم ، ونسخ الخط دون الحكم ، ونسخ الحكم دون الخط .

ثم بدأ بعد ذلك يبين السور التى لم يدخلها ناسخ ولا منسوخ ثم السور

(١) تاريخ بغداد (٤٨١/٨) ، وفيات الاعيان (٢ / ٦٩) ، طبقات
الشافعية لابن السبكي (٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥) .

(٢) جذوة المقتبس ص ٣٨ ترجمة رقم (٨) . ولم نثر على ترجمة له فى غير
هذا الكتاب .

(٣) مطبوع بهامش تفسير الجلالين بمطبعة مصطفى البابى الحلبي .

التي فيها ناسخ وليس فيها منسوخ ، ثم السور التي دخلها المنسوخ ولم يدخلها
الناسخ ، ثم السور التي دخلها الناسخ والمنسوخ معاً .

٢١ - أبو بكر الشيباني الجعدي :

هو محمد بن عثمان بن مسيح ، أبو بكر الشيباني ، المعروف بالجعد .
توفي سنة ٣٢٢ هـ (١) .

ذكره ابن النديم في الفهرست ضمن المصنفين في ناسخ القرآن ومنسوخة
فقد صنف كتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن ، فحدث به أبو بكر أحمد بن
علي بن جعفر بن سلم عنه .

٢٢ - ابن الأنباري :

هو محمد بن القاسم بن بشار أبو بكر ، المشهور بابن الأنباري . توفي
سنة ٣٢٨ هـ (٢) .

ذكر كتابه في ناسخ القرآن ومنسوخه كل من الزركني والسيوطي .

٢٣ - ابن المنادي :

هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله أبو الحسين ، المعروف بابن المنادي .
توفي سنة ٣٣٦ هـ (٣) .

(١) تاريخ بغداد (٤٧/٣) ، معجم الأدباء (٢٥٠/١٨ - ٢٥١) ، الفهرست
٦٤ ، كشف الظنون (٢/٢) .

(٢) تذكرة الحفاظ (٥٧/٣) ، غاية النهاية (٢٣٠/٢) ، طبقات الحنابلة
(٦٩/٢) تاريخ بغداد (١٨١/٣) .

(٣) تاريخ بغداد (٦٩١/٤ - ٧٠) ، مناقب الإمام أحمد ٥١١ ، طبقات
الحنابلة ٢٩١ ، الفهرست ٦٤ ، البداية والنهاية (٢١٩/١١) .

٢٤ - ابن النحاس :

هو الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل الصفار المرادي النحوي المعروف بابن النحاس . توفي سنة ٣٣٨ هـ^(١) .

وكتابه الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم وهو رواية أبي بكر محمد بن علي بن أحمد الأدهوي النحوي (طبع مطبع مصر عام ١٣٥٧ هـ) . وانظر منهجه في مقدمة كتابه عند تحقيقنا له .

٢٥ - البردعي :

هو محمد بن عبد الله ، أبو بكر ، المعروف بالبردعي^(٢) . توفي سنة ٣٥٠ هـ . ذكره ابن النديم ضمن المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه .

٢٦ - البلوطي :

هو مفكر بن سعد البلوطي ، القاضي ، أبو الحكم ، نحوي إندلسي . توفي سنة ٣٥٥ هـ^(٣) .

ذكره القفطي وياقوت الحموي ضمن المصنفين في ناسخ القرآن : ومنسوخه .

(١) نزعة الالباء (٣٦٣ - ٣٦٥) ، أنباء الرواة (١٠١/١) ، تاريخ بغداد (٢٠١/٢ - ٢٠٥) .

(٢) الفهرست (٢٤٤) .

(٣) مجمع الادباء (١٧٤/١٩ - ١٨٥) ، نفح الطيب (٣٤٥/١ - ٣٥٢) ، تاريخ علماء الاندلس (١٦/٢ - ١٨) .

٢٧ - ابن محمد النيسابورى :

هو الحافظ أبو الحسين محمد بن محمد النيسابورى المقرئ . توفى
سنة ٢٦٨ هـ .

ذكره صاحب إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ضمن
المصنفين فى ناسخ القرآن ومساوخره^(١) .

٢٨ - المروبانى السيرافى :

هو القاضى أبو سعيد النحوى ، الحسن بن عبد الله بن المروبانى السيرافى .
توفى سنة ٣٦٨ هـ^(٢) .

٢٩ - ابن سلامة :

هو أبو القاسم ، هبة الله بن سلامة ، المتوفى سنة ٤١٠ هـ^(٣) .
وكتابه : د الناسخ والمساوخر ، مطبوع بمطبعة مصطفى البابى الحلبي .

٣٠ - عبد القاهر البغدادى :

هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى . توفى
سنة ٤٢٩ هـ^(٤) .

-
- (١) إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون (٦١٥/٢) .
(٢) تاريخ بغداد (٣٤١/٧ - ٣٤٢) ، نزهة الألباء (٢٠٥ - ٢٠٦) ، معجم
الأدباء (١٤٥/٨ ، ٢٣٢) ، فهرست ص ٩٩ .
(٣) تاريخ بغداد للخطيب (١٤ / ١٧) ، تذكرة الحفاظ للذهبي (١٠٥١) ،
طبقات المفسرين للسيوطى ص ٤٢ .
(٤) انظر ترجمته : معجم الأدباء (١٦٧ / ١٧١) ، طبقات القراء
(٢٠٩/٢ - ٢١٠) أنباء الرواة (٣١٣/٣ - ٣١٩) .

وكتابه مصور بمحمد المخطوطات العربية وهو يقع في سبع وسبعين ورقة
وقد رواه عن عبد القاهر الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد المروزي .
وهذا الكتاب من أجل المكتب التي صنف في الناسخ والمنسوخ ، وقد
قسم كتابه إلى ثمانية أبواب .

الباب الأول : في معنى النسخ .

الباب الثاني : في بيان شروط النسخ وأحكامه .

الباب الثالث : في تفسير الآية الدالة على النسخ وبيان قراءتها .

الباب الرابع : في بيان الآيات التي أجمعوا على نسخها .

الباب الخامس : في بيان الآيات التي اختلفوا في نسخها .

الباب السادس : في بيان ما انفقوا على نسخة واختلفوا في ناسخه .

الباب السابع : في بيان سنن منسوخة وسنن ناسخة .

الباب الثامن : في بيان معرفة الناسخ من المنسوخ فيما يشتمل عليه .

٣١ - مكي بن أبي طالب : المتوفى بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ^(١) .

له في الناسخ والمنسوخ كتابين أحدهما كبير في ثلاثة أجزاء باسم
(الإيضاح) والثاني صغير باسم (الإيجاز في جزء واحد . أما الأول
فمخطوط في مكتبات القرويين بفاس وشييد على بالآستانة) وصنعاه بالين ،
وأما الإيجاز فلم يشر أحد إلى مكانه فيما قرأت .

(١) انظر ترجمته : وفيات الأعيان (٢٩٨/١) ، طبقات السبكي (٢٣٨/٣) ،

فوات الرفيات (٢٩٨/١) ، الاعلام للزركلي (١٧٣/٤) .

٣٢ - التجيبى :

هو أبو الوائد بن خلف بن سعيد بن أيوب بن وارث التجيبى القرطبى المتوفى سنة ٤٧٤ هـ (١) .

٣٣ - ابن هلال :

هو : محمد بن بركات بن هلال أبو عبد الله السعيدى الصقلى المصرى المتوفى سنة ٥٢٠ هـ (٢) . صنف فى النسخ والمنسوخ كتابسمى (الإيجار فى ناسخ القرآن ومنسوخه) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحفى رقم (١٠٨٥ تفسير) وقد وصفه مؤلفه بأنه مستخرج من أقوال كل عالم فى علمه راسخ .

٣٤ - ابن عبد الله الاشبيل :

هو أبو بكر بن العربى محمد بن عبد الله بن محمد المعافى الاشبيلى المالكي القاضى الحافظ الذى بلغ رتبة الاجتهاد فى الدين . توفى سنة ٥٤٣ هـ . وقيل سنة ٥٤٧ هـ (٣) .

لقد عده الزركشى والسيوطى ضمن المصنفين فى ناسخ القرآن ومنسوخه وقرر الشاطبى أنه أسقط كثيراً من قضايا النسخ بتحريه . لمدلوله .

(١) انظر فى ترجمته : معجم الادبا - (٢٤٦/١١ - ٢٥١) ، الوافى بالوفيات (٥ / قسم أول - طبقات المفسرين للداودى) .

(٢) بغية الوعاة (١٤) ، حسن المحاضرة (١ / ٢٢٨) ، شذرات الذهب (٤ / ٦٤) .

(٣) الانتقان (٢٨/٢) ، البرهان (١١/١ ، ٢٣/٢) ، الموافقات (٦٤/٣) .

٣٥ - الحارثي :

هو الحافظ : أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الشامي بالحارثي
توفي سنة ٥٨٤ هـ .

له كتاب (الاعتبار في بيان النسخ والمنسوخ من الآثار) ومطبوع بميدلر
آباد سنة ١٣١٩ هـ .

٣٦ - ابن الجوزي :

هو : أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي ، الفقيه
الحنبلي ، الملقب بجهال الدين ، أمام عصره والحجة في الحديث . توفي
سنة ٥٩٧^(١) هـ .

وكتابه نواسخ القرآن يسمى « رسوخ الاخبار في النسخ والمنسوخ في
الاخبار » مخطوط بالخزانة النيمورية تحت رقم (١٥٣ حديث) كما أن له
كتاب آخر مختصر عن الراسخ : مخطوط ضمن مجموعة تحت رقم (١٤٨)
تفسير النيمورية) .

أما الكتاب « ناسخ القرآن » لأبي الفرج بن الجوزي ، فإن منهجه
كمنهج بن سلامة ، حيث عرض الآيات التي ورد فيها النسخ حسب ترتيب
المصحف إلا أنه يمتاز بعرض الاحاديث مدعمة بأسانيدها ، وقد ضمن كتابه
ثمانية أبواب ، أو تزيد ، عالج فيها قضية النسخ .

ففي الباب الاول تحدث فيه عن جواز النسخ ، والفرق بينه وبين البداء
كل ذلك بالأدلة القوية والمناقشة وال ترجيح .

(١) تذكرة الحفاظ (١٣١/٤) ، وفيات الاعيان ترجمة ٣٤٣ في ٢ / ٣٢١ -

(٢٢٢) مرآة الزمان (٤٨١/٨) .

وفي الباب الثاني : بين أن الامة أجمعت على وجود النسخ في القرآن الكريم .

أما الباب الثالث : فقد عقده لبيان حقيقة النسخ لغة وشرعا .

وفي الباب الرابع : ذكر الشروط المتفق هايبها للنسخ .

وفي الباب الخامس : ذكر الشروط المختلف فيها .

أما الباب السادس : فقد عقده لبيان فضيلة علم الناسخ والمنسوخ

أما الباب السابع : فقد تحدث فيه عن أقسام المنسوخ .

أما الباب الثامن : فقد عقده لذكر السور التي تضمنت الناسخ والمنسوخ أو أحدهما أو خلقت عنها .

٣٧ - ابن الحصار :

هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الأنصارى الخزرجى الأندلسى الأصل ، القامى المنشأ المعروف بابن الحصار . توفى سنة ٦١١ هـ ^(١) .

٣٨ - يحيى بن عبد الله عبد الملك الواسطى الشافعى ، توفى سنة ٧٣٨ هـ ^(٢) .

٣٩ - شهاب الدين أحمد بن اسماعيل الأبهى المصرى . توفى سنة ٨٨٣ هـ .

ذكره صاحب إيضاح المسكنون فى الذيل على كشف الظنون ^(٣) .

٤٠ - الكرمى :

هو مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسى الحنبلى .

توفى سنة ١٠٢٣ هـ .

(١) الاتقان (١١/١ ، ٤٠/٢ : ٤٤) حسن المحاضرة (١٨٨/١ وما بعدها) .

(٢) إيضاح المسكنون فى الذيل على كشف الظنون (٦١٥/٢) .

(٣) إيضاح المسكنون فى الذيل على كشف الظنون (٦١٥/٢) .

وكتابه «قلائد المرجان» مخطوط بمخزاة دار الكتب في القاهرة يقع في ١٣٥ ورقة وتوجد تحت رقم (٢٣٠٥١ ب) . ومنهجه في كتاب الفاسخ والمنسوخ لا يختلف عن منهج ابن سلامة من إيراد القضايا المتعددة التي ادهى فيها النسخ دون مسوغ ولا مقتضى^(١) .

٤١ - الأجهورى :

هو عطية الله بن عطية البرهانى الشافعى الفقيه الفاضل الضرير . توفى سنة ١١٩٠ هـ . والأجهورى نسبة إلى أجهور قرية بقرى القليوبية بمصر . ومنهجه لا يختلف أيضاً عن منهج ابن سلامة كما تقدم في كتاب السكرى^(٢) .

هذا بالإضافة إلى الذين ألفوا في النسخ حديثاً وهم كثيرون ، ولو لا الخوف من الإطالة لقمنا بمصرهم جميعاً ، وبيننا مسلك كل واحد منهم .

فأعلينا - بعد هذا البيان - إلا أن نقول للذين ينسكرون بالنسخ تريثوا ، واعرضوا أنفسكم مرة أخرى على القرآن الكريم ، وتدبروا ما كتبه علماءنا في العصور المختلفة واستفيدوا منهم ، فإننا جميعاً حالة عليهم ، وليست هناك غضاضة في الرجوع إلى الحق ، فإن الرجوع إلى الحق فضيلة (والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) .

* * *

(١) خلاصة الأثر (٤ / ٢٥٨) ، روض البشر (٢٤٤) ، مجلة المنهل (٤٣٦ / ٧) .

(٢) مسلك الدرر (٢٦٥ / ٣ - ٢٦٣) خطط المبارك (٢٤ / ٨) .

خاتمة المطاف

القرآن الكريم كبحر لا ساحل له ، ومهما اغترف المغترفون من البحر فلن ينقص ذلك منه شيئاً .

والقرآن الكريم — منذ أربعة عشر قرناً — والعلماء ينهلون من معارفه ، ويكتبون في أسرارهِ التي لا نهاية لها ، ولا يعلم المراد منها سوى رب السموات والأرض .

ونحن في هذا الكتاب قد اغترفنا ، كما اغترف غيرنا ، ونهلنا مما نهل منه السابقون ، ولكنهم أصحاب فضل علينا ، حيث كنا حالة عليهم ، وبما فتح الله عليهم منتفعين .

ويمكن أن نجمل ختام المطاف مع القرآن الكريم في هذه الرسالة المتواضعة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرآن الكريم :

ما رواه سيدنا علي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ستكون ثقتن كقطع الليل المظلم قلت يا رسول الله وما المخرج منها؟ قال : كتاب الله تبارك وتعالى ، فيه نبأ من قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم ، هو الفصل ليس بالهزل ، من تركه من جبار قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، هو حبل الله المتين ، ونوره المبين ، والذي كره الحكيم وهو الصراط المستقيم ، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء ، ولو تلتبس به الالسنه ولا تشعب معه الآراء ، ولا يشعب منه العلماء ، ولا يملأه الاتقياء ، ولا يخاف على كثرة الرد ، ولا تنقض عجايبه ، وهو الذي لم تلتفت إليه الجن إذ سمعته أن قالوا : (إنا سمعنا قرآنا عجبا) من علم علمه سبق ، ومن قال به صدق ، ومن حكم به عدل ، ومن عمل به أجر ، ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم . » وعن عبد الله بن مسعود — رضي الله عنه — عن النبي صلى الله عليه

وسلم - قال : « إن هذا القرآن مادة الله فاقبلوا مادته ما استطعتم ، إن هذا القرآن جبل الله والنور المدين ، والشفاء النافع ، عصمة لمن تمسك به ، ونجاة لمن اتبعه ، لا يزيغ فبستعيب ، ولا يعوج فيقوم ، ولا تنقض عجايبه ، ولا يخلق من كثرة الرد . اتلوه فإن الله يأجركم على تلاوته كل حرف مضى حسنة ، أما إنى لا أقول لكم ألم حرف ، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف ، رواه الحاكم .

وعن أبي ذر - رضى الله عنه - قال : « قلت يا رسول الله أوصنى ؟ قال : عليك بتقوى الله فإنه رأس الأمر كله . قلت : يا رسول الله زدنى . قال : عليك بتلاوة القرآن ، فإنه نور لك فى الأرض وذخر لك فى السماء . » . رواه ابن حبان فى صحيحه

واقعد حرف سلفنا الصالح - رضوان الله عليهم - هذه المسكنة للقرآن الكريم فجعلوه مصدر تشريعهم ، ودستور أحكامهم ، وربيع قلوبهم ، وورد عبادتهم وفتحوا له قلوبهم وتذبذبه بأفتنتهم ، وأشربت معانيه السامية أرواحهم ، فأثابهم الله فى الدنيا سيادة العلم ، ولهم فى الآخرة عظيم الدرجة . ولقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو بهذا الدعاء فيقول : اللهم إني عبدك وابن أمك . فى قبضتك ، ناصيتى بيدك . ماض فى حكمك . عدل فى قضاائك : أسألك بكل اسم هو لك ، سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك . أو هيئته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك . أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلوبنا . ونور أبصارنا . وجملاً أحرافنا وذهاب همومنا وغمومنا . .

فالهم اجعل القرآن ربيع قلوبنا ، ونور أبصارنا ، وشفاء أمراضنا . واجعله شفيماً لنا يوم القيامة ، إنك يا الله ولانا سميع مجيب .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ؟

شعبان محمد اسماعيل

القاهرة : ١٢٩٨ هـ / ١٩٧٨ م

أهم المراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - أبحاث في قراءات القرآن الكريم للشيخ عبد الفتاح القاضى .
ط المشهد الحسينى
- ٣ - الإبهاج بشرح المنهاج لتقى الدين على بن عبد الكافى السبكى
المتوفى سنة ٧٥٥ هـ ط الأدبية
- ٤ - الإتحافات السنية فى الأحاديث القدسية . ط مكتبة الكليات
الازهرية .
- ٥ - الإنفان فى علوم القرآن للإمام جلال الدين السيوطى المتوفى سنة
٩١١ هـ . ط المشهد الحسينى .
- ٦ - الأحاديث القدسية ومنزلاتها فى التشريع المذكور: شعبان محمد اسماعيل
ط القاهرة .
- ٧ - الأحكام فى أصول الأحكام الامدى . ط الحلبي .
- ٨ - الأحكام فى أصول الأحكام لا بن حزم . ط الإمام .
- ٩ - أحكام القرآن للجصاص : أحمد بن على المتوفى سنة ٥٢٧ هـ .
ط عبد الرحمن محمد سنة ١٣٤٧ هـ .
- ١٠ - أحكام القرآن لا بن العربى . ط عيسى الحلبي .
- ١١ - أحكام قراءة القرآن الكريم للشيخ محمود الحصرى . ط القاهرة
- ١٢ - إرشاد العقل السليم لأبى السعود . ط مكتبة الرياض الحديثة .
- ١٣ - إرشاد الفحول للشوكانى . ط مصطفى الحلبي .
(٣٤ - مع القرآن)

- ١٤ - الإرشادات الجلية للدكتور محمد محسن . ط السكليات الازهرية
١٥ - أسباب النزول للسيوطى . ط التحرير .
١٦ - أسرار ترتيب سور القرآن للسيوطى . ط القاهرة .
١٧ - الاشباه والنظائر للسيوطى . ط عيسى الحلبي .
١٨ - الإصابة في تمييز الصحابة للإمام ابن حجر . ط السكليات الازهرية
١٩ - أصول السرخسي : أبى بكر محمد بن أحمد . ط دار الكتاب
العربي .
٢٠ - أصول الفقه للشيخ عبد الغنى عبد الحالى وآخرين . ط لجنة البيان
سنة ١٩٦٣ م
٢١ - أصول الفقه للمرحوم الشيخ محمد أبو زهرة .
ط دار الفكر العربي .
٢٢ - أصول الفقه للدكتور : محمد أبو النور زهير . ط القاهرة .
٢٣ - أصول الفقه للخصرى . ط المكتبة التجارية سنة ١٣٨٥ هـ
٢٤ - الإضاءة في بيان أصول القراءة للشيخ الضباع . ط المشهد الحسينى
٢٥ - إعجاز القرآن لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى . ط القاهرة
٢٦ - الام للإمام الشافعى محمد بن إدريس المتوفى سنة ٢٠٤ هـ
ط بولاق والحلبى .
٢٧ - الهمدان فى علوم القرآن للإمام الزركشى . ط عيسى الحلبي
٢٨ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد أبى الوليد محمد بن أحمد
المتوفى سنة ٥٩٥ هـ . ط السكليات الازهرية .
بتحقيق الدكتور محمد سالم محسن والدكتور شعبان محمد اسماعيل .

- ٢٩ - بصائر ذوى التمييز للفيروز ابادى . ط المجلس الأعلى .
- ٣٠ - بلوغ المرام من أدلة الأحكام للإمام أحمد بن على بن حجر .
ط مصطفى الحلبي .
- ٣١ - تأويل مشكل القرآن لابن قتية . تحقيق السيد أحمد صقر .
ط دار التراث .
- ٣٢ - تاريخ المصحف الشريف للشيخ عبد الفتاح القاضى . ط المشهد الحسينى .
- ٣٣ - تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى . ط مصر .
- ٣٤ - تخرىج الفروع على الأصول للزنجاني . ط دمشق .
- ٣٥ - الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى . ط الحلبي .
- ٣٦ - التشريع الإسلامى : مصادره وأطواره للدكتور شعبان محمد اسماعيل
ط القاهرة .
- ٣٧ - تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير . ط الشعب .
- ٣٨ - تفسير المنار للشيخ رشيد رضا ط الهيئة المصرية العامة للكتاب
- ٣٩ - التفسير الكبير لفخر الدين الرازى . ط المطبعة الخيرية .
- ٤٠ - التمهيد فى تخرىج الفروع على الأصول الإسئوى .
ط مكة المكرمة .
- ٤١ - تهذيب شرح الإسئوى للدكتور شعبان محمد اسماعيل .
ط مكتبة جمهورية مصر .
- ٤٢ - تيسير التحرير للعلامة الشيخ محمد أمين . ط مصطفى الحلبي .
- ٤٣ - جامع البيان فى تأويل آى القرآن للإمام جعفر بن محمد بن جرير
الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ ط بولاق سنة ١٢٢٩ هـ .

- ٤٤ - الجامع الإحكام القرآن الإمام القرطبي . ط الشعب .
- ٤٥ - الجامع الصغير للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ط الحلبي .
- ٤٦ - حاشية ابن عابدين على رد المحتار على الدر المختار .
ط . مصطفى الحلبي
- ٤٧ - حاشية الباني على شرح المحلى جلال الدين محمد بن أحمد المتوفى
سنة ٨٦٤ هـ على جمع الجوامع لعبد الوهاب السبكي المتوفى سنة ٨٧١ هـ . ط الحلبي
- ٤٨ - حاشية الشيخ حسن العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع .
ط التجارية .
- ٤٩ - خلاصة ذهب تذيب السكال في أسماء الرجال . ط . مكتبة القاهرة
- ٥٠ - دفاع عن السنة للدكتور محمد أبو شهبة ط . القاهرة
- ٥١ - الدين الخالص : للشيخ محمود خطاب السبكي . ط . القاهرة .
- ٥٢ - الرسالة للإمام الشافعي . بتحقيق الشيخ أحمد شاكر . ط مصطفى الحلبي
- ٥٣ - روضة الناظر لابن قدام : عبد الله بن أحمد المتوفى سنة ٦٢٠ هـ .
ط السلفية سنة ١٣٤٢ هـ .
- ٥٤ - رسالة القرآن للشيخ محمد الغزالي . ط وزارة الأوقاف .
- ٥٥ - روح المعاني للألوسي . تصوير بيروت
- ٥٦ - سنن أبي داود . ط . مصر
- ٥٧ - سنن ابن ماجه . ط مكتبة صبيح بمصر .
- ٥٨ - سنن النسائي . ط المطبعة الميمنية بمصر .
- ٥٩ - شرح الأربعين النووية لابن حجر الهيتمي . ط القاهرة .
- ٦٠ - شرح السنة للإمام البغوي . ط المكتبة الإسلامية .

- ٦١ - شرح الزرقانى عل موطأ الإمام مالك . ط الاستقامة .
٦٢ - شرح معاني الآثار للطحاوى . ط . الأنوار المحمدية .
٦٣ - شرح العنبد على مختصر ابن الحاجب . ط . الكليات الأزهرية
٦٤ - صحيح مسلم شرح الإمام النووى . ط الشعب .
٦٥ - العمدة في تجويد القرآن الكريم للشيخ محمود على بسه . ط القاهرة
٦٦ - علوم الحديث لابن الصلاح ، ط المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .
٦٧ - عون المعبود في شرح سنن أبى داود . ط . القاهرة .
٦٨ - الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير . ط الحلبي .
٦٩ - فتح البارى لابن حجر . ط المطبعة الأميرية .
٧٠ - فتح المنان في نسخ القرآن للشيخ على العريض . ط م . الخانجي بمصر
٧١ - في ظلال القرآن للشيخ سيد قطب . ط دار الشروق .
٧٢ - قواعد الأحكام في مصالح الأنام للإمام عز الدين بن عبد السلام
المتوفى سنة ٦٦٠ هـ ط التجارية .
٧٣ - كتاب المصاحف للسجستاني . ط المكتبة الرحمانية بمصر .
٧٤ - السكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري ط م . التجارية
٧٥ - كيف يتلى القرآن الكريم للشيخ عامر عثمان . ط القاهرة .
٧٦ - لباب التأويل في معاني التنزيل للخازن . ط مصطفى الحلبي .
٧٧ - لسان العرب لابن منظور . ط القاهرة .
٧٨ - لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطالانى . ط المجلس الأعلى
٧٩ - مختار الصحاح للرازى . ط المطبعة الأميرية .
٨٠ - مختصر المنتهى لابن الحاجب عثمان بن عمر المتوفى سنة ٦٤٦ هـ
مع شرح العنبد وحاشية السعد . ط الكليات الأزهرية بتحقيق دكتور :
شعبان محمد اسماعيل .

٨١ - مذكرة فضيلة الشيخ جاد الرب رمضان في تخريج الفروع على
الأصول . ط القاهرة .

٨٢ - المستصفي الإمام محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٥٠ هـ .
ط . التجارية .

٨٣ - مسلم الثبوت مع شرحه فواتح الرحموت لعبد العلي محمد بن
نظام الدين ط . بولاق .

٨٤ - مسند الإمام أحمد . ط الميمنية .

٨٥ - مسند الإمام الشافعي محمد بن إدريس . ط . العلمية .

٨٦ - مفصل الآثار للطحاوي . ط . بيروت .

٨٧ - المصاحح المنير للفيومي . ط المطبعة الأميرية .

٨٨ - مصطلح الحديث للشيخ الشهاوي . ط القاهرة .

٨٩ - المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري محمد بن علي الطيب

المتوفى سنة ٤٣٦ هـ . ط دمشق سنة ١٩٦٤ م .

٩٠ - معراج المنهاج للجزري - محمد بن يوسف بن عبد الله المتوفى

سنة ٥٧١ هـ مخطوط بكلية الشريعة تحقيق دكتور : شعبان محمد اسماعيل .

٩١ - مع القرآن الكريم للشيخ الحصري . ط القاهرة .

٩٢ - المغني لابن قدامة عبد الله بن أحمد المقدسي المتوفى سنة ٩٢٠ هـ .

ط مكتبة الجمهورية .

٩٣ - مغني المحتاج للإمام محمد الشريفي الخطيب المتوفى سنة ٩٧٥ هـ .

ط مصطفى الحلبي .

٩٤ - مكانة السنة في الإسلام للدكتور محمد أبو زهو . ط مكتبة

قاصد خير .

٩٥ - مناقب الإمام الشافعى للإمام فخر الدين الرازى . ط المكتبة
العلامية .

٩٦ - مناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ الزرقانى . ط القاهرة .

٩٧ - المنهل الحديث فى شرح الحديث . للدكتور موسى شاهين لاشين
ط مكتبة الجامعة الأزهرية .

٩٨ - الموضوعات لابن الجوزى - عبد الرحمن بن على - المتوفى سنة
٥٩٧ هـ . ط السلفية بالمدينة المنورة .

٩٩ - الموافقات للإمام الشاطبى ، بتحقيق الشيخ شاكر . ط الحلبي .

١٠٠ - الموطأ للإمام مالك مع شرحه تنوير الحوالك للإمام السيوطى .
ط الحلبي .

١٠١ - المعجزة الكبرى - القرآن - للشيخ محمد أبو زهرة . ط
دار الفكر العربى .

١٠٢ - النبأ العظيم للدكتور دراز . ط القاهرة .

١٠٣ - النشر فى القراءات العشر للإمام ابن الجوزى . ط التجارية .

١٠٤ - نظرية النسخ فى الشرائع السماوية للدكتور شعبان محمد اسماعيل
ط القاهرة .

١٠٥ - نهاية السؤل فى نرح منهاج الوصول للاستوى . ط صبيح .

١٠٦ - نهاية القول المفيد فى أحكام التهجويد للشيخ محمد مكى نصر .
ط مصطفى الحلبي .

١٠٧ - فيل الاوطار شرح متقى الاخبار للإمام محمد بن على الشركانى
المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ . ط مصطفى الحلبي .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٧	تعريف القرآن الكريم
٧	القرآن في اللغة
٩	القرآن في الاصطلاح
١١	القرآن عند المتكلمين
١٣	القرآن عند الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية
١٦	أسماء القرآن الكريم
١٨	فضل تلاوة القرآن الكريم
٣٣	آداب تلاوة القرآن الكريم
٤٦	مرايب القراءة
٤٦	التأليف
٤٨	الحدود
٤٨	التدوير
٤٩	الترتيل
٥٢	الفرق بين الحديث القدسي والقرآن
٥٥	تولات القرآن الكريم
٥٥	التنزيل الأول إلى الوحي المحفوظ
٥٦	التنزيل الثاني القرآن
٥٩	التنزيل الثالث القرآن

الصفحة

الموضوع

- ٦٠ كيفية أخذ جبريل للقرآن وعمن أخذ
٦١ ما الذي نزل به جبريل
٦٥ مدة هذا النزول

٦٦ نزول القرآن منجما والحكمة في ذلك

- ٦٦ من حكم التنجيم
٦٦ الحكمة الأولى
٦٩ الحكمة الثانية
٧٢ الحكمة الثالثة
٧٥ الحكمة الرابعة

٨٧ جمع القرآن الكريم

- ٧٨ أولا : في عهد الرسول ﷺ
٧٨ ثانيا : في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه
٧٨ ثالثا : جمع القرآن في عهد سيدنا عثمان رضي الله عنه
٨٠ تنفيذ عثمان لقرار الجمع
٨١ دستور عثمان في كتابة المصاحف
٨٤ تحريق عثمان للمصاحف والمصحف المخالفة

٨٦ المصاحف العثمانية التي أرسلت إلى الأمصار

٨٦ مصاحف أخرى اشتهرت في عصر الصحابة

- ٨٧ مصحف عمر بن الخطاب
٨٧ علي بن أبي طالب
٨٧ عائشة أم المؤمنين
٨٧ حفصة أم المؤمنين
٨٧ أم سلمة أم المؤمنين

٨٨	مصنف عبد الله بن الزبير
٨٨	أبي بن كعب
٨٨	عبد الله بن هب
٨٩	عبد الله بن مسعود
٩١	أسباب النزول
٩١	معنى سبب النزول
٩٤	فوائد معرفة أسباب النزول
٩٩	طريق معرفة سبب النزول
١٠٠	تعدد الأسباب والنزل واحد
١٠٥	تعدد النازل والسبب واحد
١٠٨	العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
١٠٨	أنواع الجواب مع السؤال
١٠٨	النوع الأول
١١١	النوع الثاني
١١٥	نحو محل النزاع
١١٧	أقوال العلماء في العام الوارد على سبب خاص
١١٧	تحقيق مذهب الإمام الشافعي
١٢٣	أداة الجمهور على أن العبرة بعموم اللفظ
١٢٤	الدليل الأول
١٢٤	الدليل الثاني
١٢٤	الدليل الثالث
١٢٤	الدليل الرابع
١٢٧	شبه المخالفين

الصفحة	الموضوع
١٢٧	الشبهة الأولى
١٢٧	الشبهة الثانية
١٢٨	الشبهة الثالثة
١٢٨	الشبهة الرابعة
١٢٩	المذهب المختار
١٣٠	هل صورة السبب قطعية أو ظنية
١٣١	ما يشبه السبب وليس منه
١٣٢	هل الخلاف لفظي أو معنوي
١٣٣	فروع فقهية
١٤٦	علامات المسكى والمدنى
١٤٦	علامات المسكى
١٤٩	علامات المدنى
١٥١	الخصائص العامة للعصرين: المسكى والمدنى
١٥٢	العصر المسكى
١٦٠	العصر المدنى للتبذيل وخصائصه
١٦٣	الميزات المعنوية للعصر المدنى
١٦٨	من خصائص التشريع القرآنى
٦٨	التدرج فى التشريع
١٦٨	الدعوة إلى التوحيد
١٦٩	الصلاة فى أطوارها المختلفة
١٧١	التدرج فى تشريع الزكاة
١٧٢	تدرج التشريع فى الصوم
١٧٣	تدرج التشريع فى الحج

الصفحة

الموضوع

١٧٤	تدرج تحريم الربا
١٧٦	تدرج تحريم الخمر
١٧٧		أطوار تحريم الخمر في المدينة
١٧٧	الطور الأول
١٧٧	الطور الثاني
١٧٨	الطور الثالث
١٨١		أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن
١٨٢		أول ما نزل على الإطلاق
١٨٢	أقوال العلماء في هذه المسألة
١٨٢	القول الأول
١٨٣	القول الثاني
١٨٥	القول الثالث
١٨٦	القول الرابع
١٨٦		آخر ما نزل على الإطلاق
١٨٦	أقوال العلماء في هذه المسألة
١٨٦	القول الأول
١٨٦	القول الثاني
١٨٦	القول الثالث
١٨٨	القول الرابع
١٨٩	القول الخامس
١٨٩	القول السادس
١٨٩	القول السابع
١٩٠	القول الثامن

الموضوع	الصفحة
القول التاسع	١٩٠
القول العاشر	١٩٠
شبهة مشهورة	١٩٢
ترتيب سور القرآن وآياته	١٩٣
معنى السورة والآية والكلمة والحرف	١٩٣
ترتيب السور	١٩٦
ترتيب الآيات	٢٠٢
الحكمة في جعل القرآن سورا	٢٠٤
عدد سور القرآن وآياته وكتباته وحروفه	٢٠٦
عدد السور	٢٠٦
عدد الآيات والكلمات والحروف	٢٠٧
فوائد معرفة عدد الآيات	٢٠٨
ترتيب نزول السور المدنية والمكية	٢٠٩
أولا : السور المسكية	٢٠٩
ثانيا : السور المدنية	٢١٠
أقسام سور القرآن إلى الطول والمئين والمثنى والمفصل	٢١١
أسماء السور توقيفية	٢١٢
الترتيب في القراءة	٢١٥
حفظ الله للقرآن من التبديل والتحريف	٢١٧
حكم ترجمة القرآن الكريم	٢٢٣
ما لا بد منه في الترجمة مطلقا	٢٢٥

الصفحة	الموضوع
٢٢٦	ما لا بد منه في الترجمة الحرفية
٢٢٧	فروق بين الترجمة والتفسير
٢٢٧	الفرق الاول
٢٢٨	الفرق الثاني
٢٢٨	الفرق الثالث
٢٢٩	الفرق الرابع
٢٣١	الترجمة والتفسير الاجمالى بغير لغة الاصل
٢٣٢	الترجمة الحرفية غير جائزة
٢٤١	هل تصح القراءة بالترجمة
٢٤٤	الترجمة التفسيرية
٢٥٠	حكم قراءة الترجمة والصلاة بها
٢٥٠	مذهب الشافعية
٢٥٠	مذهب المالكية
٢٥١	مذهب الحنابلة
٢٥٢	مذهب الحنفية
٢٥٤	توجيهات وتعليقات
٢٥٤	كلمة للإمام الشافعى
١٥٦	كلمة للمحقق الشاطبى
٢٦١	موقف الازهر من ترجمة القرآن الكريم
٢٦٢	قواعد تفسير القرآن الكريم
٢٦٢	طريقة التفسير

٢٦٥	من أسرار فواتح السور
٢٧٥	القرآن الكريم شفاء ورحمة للمؤمنين
٢٨٥	خواص القرآن
٢٩٤	تفنيہ
٢٩٥	مسألة
٢٩٧	القسم في القرآن الكريم
٢٩٧	معنى القسم
٢٩٩	أركان القسم في القرآن الكريم
٣٠٠	أنواع القسم
٣٠١	مشكلات القسم
٣٠٧	من إعجاز القرآن الكريم
٣٠٧	معنى المعجزة
٣٠٧	شروط المعجزة
٣١٠	الكتب المؤلفة في إعجاز القرآن الكريم
٣١٤	أسرار إعجاز القرآن الكريم
٣١٨	الإعجاز القرآني والحقائق العلمية
٣٢٥	تجويد القرآن الكريم
٣٢٥	معنى التجويد
٣٢٩	وجوب تجويد القرآن وترايله
٣٢٩	الأدلة على وجوب تجويد القرآن الكريم
٣٢٩	أولا : من القرآن الكريم

الصفحة	الموضوع
٢٢٠	ثانياً : من السنة
٢٢١	ثالثاً : الإجماع
٢٢٢	كيف نتعلم التجويد
٢٢٣	من أحكام التجويد
٢٢٣	١ — الاستعاذة
٢٢٤	المبحث الأول : في حكمها
٢٢٤	و الثاني : في صيغتها
٢٢٥	و الثالث : في كيفية
٢٢٥	مواضع الإخفاء
٢٢٥	تمة
٢٢٦	٢ — البسملة
٢٢٨	٣ — أحكام النون الساكنة والتنوين
٢٢٨	تعريف النون الساكنة
٢٢٨	تعريف التنوين
٢٢٨	الفرق بين النون الساكنة والتنوين
٢٢٩	أحوال النون الساكنة والتنوين
٢٢٩	(١) الإظهار
٢٤٠	(ب) الإدغام
٢٤١	(ج) الإقلاب
٢٤٢	(د) الإخفاء الحقيقي
٢٤٢	٤ — أحكام النون والميم المشدودين
٢٤٣	٥ — أحكام الميم الساكنة
٢٤٤	٦ — أحكام المد

المصنف	الموضوع
٢٤٦	ما يترتب على قصر المنفصل
٢٤٨	٧ - أحكام الراء
٢٤٨	الحكم الأول: الراء المرفقة اتفاقاً
٢٥٠	الحكم الثاني: الراء التي يجوز ترقيتها وتفخيمها والترقيق أولها
٣٠١	الحكم الثالث: الراء التي يجوز إفخيمها وترقيتها والتفخيم أولها
٣٠٢	الحكم الرابع: الراء المفخمة عند جميع القراء إلا البعض
٣٥٢	الحكم الخامس: الراء المفخمة اتفاقاً
٣٥٥	٨ - مخارج الحروف
٣٥٨	٩ - صفات الحروف
٣٥٩	الصفات التي لها ضد
٣٥٩	الصفات التي لا لها ضد
٣٦٠	١٠ - الوقف وأقسامه
٣٦١	القسم الأول
٣٦١	القسم الثاني
٣٦٣	١١ - همزة الوصل وكيفية البدء بها
٣٦٧	نزول القرآن على سبعة أحرف
٣٦٧	النصوص المؤيدة لذلك
٣٦٧	أولاً: الأحاديث الواردة في هذا المعنى
٣٦٧	ثانياً: شواهد بارزة في هذه الأحاديث
٣٧٣	الشاهد الأول: الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف
٣٧٥	فوائد أخرى لتعدد القراءة وتعدد الحروف
٣٧٩	الشاهد الثاني: أن مرات استزادة الرسول كانت للتيسير على الأمة
٣٧٩	الشاهد الثالث: أن جميع هذه الحروف حق وصواب
٣٨٠	الشاهد الرابع: أن القراءات كلها مدروها الوحي ولا مدخل للبشر فيها
	(٣٥ - سم القرآن)

الصفحة

الموضوع

	الشاهد الخامس : لا يجوز منع أحد من القراءة بأى حرف من تلك
٢٨١	الأحرف السبعة
٢٨١	الشاهد السادس : محافظة الصحابة وخشون الله عليهم على القرآن الكريم
٢٨١	الشاهد السابع : لا يجوز أن تجعل القراءات سبباً للاختلاف والجدال
٢٨٢	الشاهد الثامن : المراد بالأحرف فى الأحاديث السابقة وحدة الالفاظ
٢٨٢	معنى نزول القرآن على سبعة أحرف
٢٨٢	معنى الحرف
٢٨٤	الوجوه السبعة فى المذهب المختار
٢٨٦	لماذا اخترنا هذا المذهب
٢٨٨	قراءات الأئمة السبعة وصلاتها بالأحرف السبعة
٢٩٠	كيف تسبعت القراءات إلى هؤلاء الأئمة
	أقسام القراءات
٢٩١	من حيث التواتر والصحة والقدرد
٢٩٢	القراءة المتواترة
٢٩٢	القراءة الصحيحة
٢٩٢	القراءة العادة
٢٩٥	كيفية التعرف على القراءات العادة
٤٠٠	أنواع القراءات
٤٠٠	الأول : التواتر
٤٠٠	الثانى : المشهورة
٤٠٠	الثالث : الأحاد
٤٠١	الرابع : الشاذ
٤٠٤	الخامس : الموضوع

الصفحة	الموضوع
٤٠٢	حكم القراءة بالشاذ
٤٠٢	حكم العمل بالقراءة الشاذة
٤٠٢	المقصود بالقراءة الشاذة
	وجوب اتباع الرسم العثماني
٤٠٥	في كتابة المصاحف
٤٠٦	معنى النقط والشكل
٤٠٦	معنى النقط
٤٠٦	معنى الشكل
٤٠٦	أول من وضع النقط
٤٠٦	سبب وضع النقط
٤٠٧	نقط الإجماع
٤٠٨	وضع الأجزاء والأحزاب والأرباع
٤٠٩	تليجة هذا التقسيم
٤٠٩	ما يجب على كاتب المصحف وناشره
٤١٠	الأدلة على ذلك
٤١١	سبب وجوب كتابة المصحف بالرسم العثماني
٤١٣	الأضرار التي تنجم عن تغيير رسم المصحف
٤١٥	النسخ في القرآن الكريم
٤١٧	تعريف النسخ
٤١٧	تعريف النسخ في اللغة
٤١٨	النسخ عند الأصوليين والمؤلفين في النسخ والمنسوخ
٤١٩	تعريف النسخ في اصطلاح الأصوليين

الصفحة	الموضوع
٤١٩	شرح التعريف
٤٢١	الفرق بين النسخ والتخصيص
٤٢١	الفروق التي يجب النسخ من التخصيص
٤٢٣	الحكمة في النسخ
٤٢٨	الأمثلة لهذه الحكمة
٤٢٩	النسخ بين المثبتين والمنكرين
٤٢٩	رأى أصحاب المذهب في النسخ
٤٣٠	أدلة المذهب
٤٣٢	الاستدلال على الوقوع
٤٣٣	مرافق اليهود من النسخ
٤٣٣	الفرقة الأولى: الشمعونية
٤٣٤	الفرقة الثانية: العنانية
٤٣٤	الفرقة الثالثة: العيسوية
٤٣٦	شبه الشمعونية
٤٣٧	الشبه الأولى
٤٣٨	الشبه الثانية
٤٣٨	الشبه الثالثة
٤٣٩	الجواب عن هذه الشبه
٤٤٠	الشبه الرابعة
٤٤١	شبه المنكرين للنسخ سمعا
٤٤١	شبه العنانية والشمعونية
٤٤١	الجواب على هذه الشبهة
٤٤٤	شبه النصارى

الصفحة	الموضوع
٤٤٤	الجواب على هذه الشبهة
٤٤٥	شبهة المصوية
٤٤٦	الجواب على هذه الشبهة
٤٤٧	شبهة أبي مسلم الاصفهاني
٤٤٧	الجواب على هذه الشبهة
٤٤٩	نسخ بمض القرآن ببعضه
٤٥٢	أقسام الناسخ والمنسوخ
٤٥٢	نسخ الكتاب بالسنة المتواترة
٤٥٢	أدلة الجمهور على الجواز بالوقوع
٤٥٣	دليل الإمام الشافعي
٥٤	الدليل الثاني للإمام الشافعي
٤٥٩	نسخ السنة بالكتاب
٤٥٥	المذاهب في هذه المسألة وأدلتهم
٤٥٥	أدلة الجمهور على الجواز بالوقوع
٤٥٦	دليل الإمام الشافعي
٤٥٧	نسخ المتواتر بالأحاد
٤٥٨	رأي الاسنوي في التوفيق بين الكاتبين
٤٥٩	الأدلة
٤٥٩	أدلة الجمهور على عدم الوقوع
٤٥٩	أدلة المجيزين وأرد عليهم
٤٦٢	أنواع النسخ في القرآن
٤٦٢	نسخ الحكم والتلاوة جميعا
٤٦٣	دون التلاوة

الصفحة	الموضوع
٤٦٣	نسخ التلاوة دون الحكم
٤٦٥	أركان النسخ
٤٦٦	شروط النسخ
٤٦٦	الشروط المتفق عليها
٤٦٧	الشروط المختلف فيها
٤٦٨	النسخ ببدل أو بدون بدل
٤٦٨	آراء العلماء في المسألة
٤٦٨	أدلة الجمهور
٤٦٩	دليل المجتاهدين والرد عليهم
٤٧٠	التحقيق في المسألة
٤٧٠	نسخ الحكم ببدل أخف أو مساو أو أثقل
٤٧١	النسخ إلى بدل أخف
٤٧١	و إلى بدل مساو
٤٧١	و إلى بدل أثقل
٤٧٣	النسخ قبل التمكن من الفعل
٤٧٢	تمهيد
٤٧٢	تحرير محل النزاع
٤٧٣	حل الوفاق
٤٧٤	دليل الإشاعة
٤٧٥	مناقشة الممتزة لأدلة الإشاعة
٤٧٦	دليل الممتزة
٤٧٨	طرق معرفة النسخ
٤٧٨	الطرق المتفق عليها

الصفحة	الموضوع
٤٨١	الطارق المختلف فيها
٤٨٣	ما يدخله النسخ
٤٨٣	الذي يقبل النسخ والذي لا يقبله
٤٨٧	متى يثبت حكم النسخ عند المسكافين
٤٨٧	آراء العلماء وأداتهم في هذه المسألة
٤٨٩	موقف العلماء من قضايا النسخ
٤٨٩	موقف العلماء من هذه المسألة بين مقتصد ومقتصر وغال
٤٩٠	منشأ غلط المتزيدين تفصيلاً
٤٩٠	الاسباب التي أدت إلى الوقوع في هذا الخطأ
	تحقيق للامام السيوطي
٤٩٢	في بيان ما هو من النسخ وما ليس منه
٤٩٢	حدد قضايا النسخ عند العلماء
٤٩٥	حصر قضايا النسخ عند الامام السيوطي في عشرين قضية
٥٠٠	كلمة أخيرة لمنكرى النسخ
٥٢٧	خاتمة المطاف
٥٢٩	أم المراجع
٥٢٦	الفهرس

كتب للمؤلف

- منهج شرح السنن في أصول الفقه (٣ أجزاء)
- نظرية النسخ في الشريعة الإسلامية
- أصول الفقه - نفعه وتطوره
- الدعاء المأثور - شروطه وآدابه
- من خصائص الرسول وشيئنا
- من الأخلاق النبوية
- نظم الأسرة في الإسلام
- المنهج في تفسير غريب القرآن
- شرح الطريقة السخلية في مشاهات الآيات القرآنية
- من أحكام الصيام وأسراره
- التشريع الإسلامي - مصادره وأطواره
- تحقيق وتطبيق على تفسير الجلالين
- تحقيق من السلفية في القراءات السبع
- تفسير الأنبياء على ألفاظ أبي شجاع
- تحقيق بناء الحمد لأن محمد
- الإلهيات النبوية ومنزلتها في التشريع
- مع القرآن الكريم في تاريخه وخصائصه وأسراره وأحكامه
- بحث الطبع
- أصول الفقه - تاريخه ودرجاته